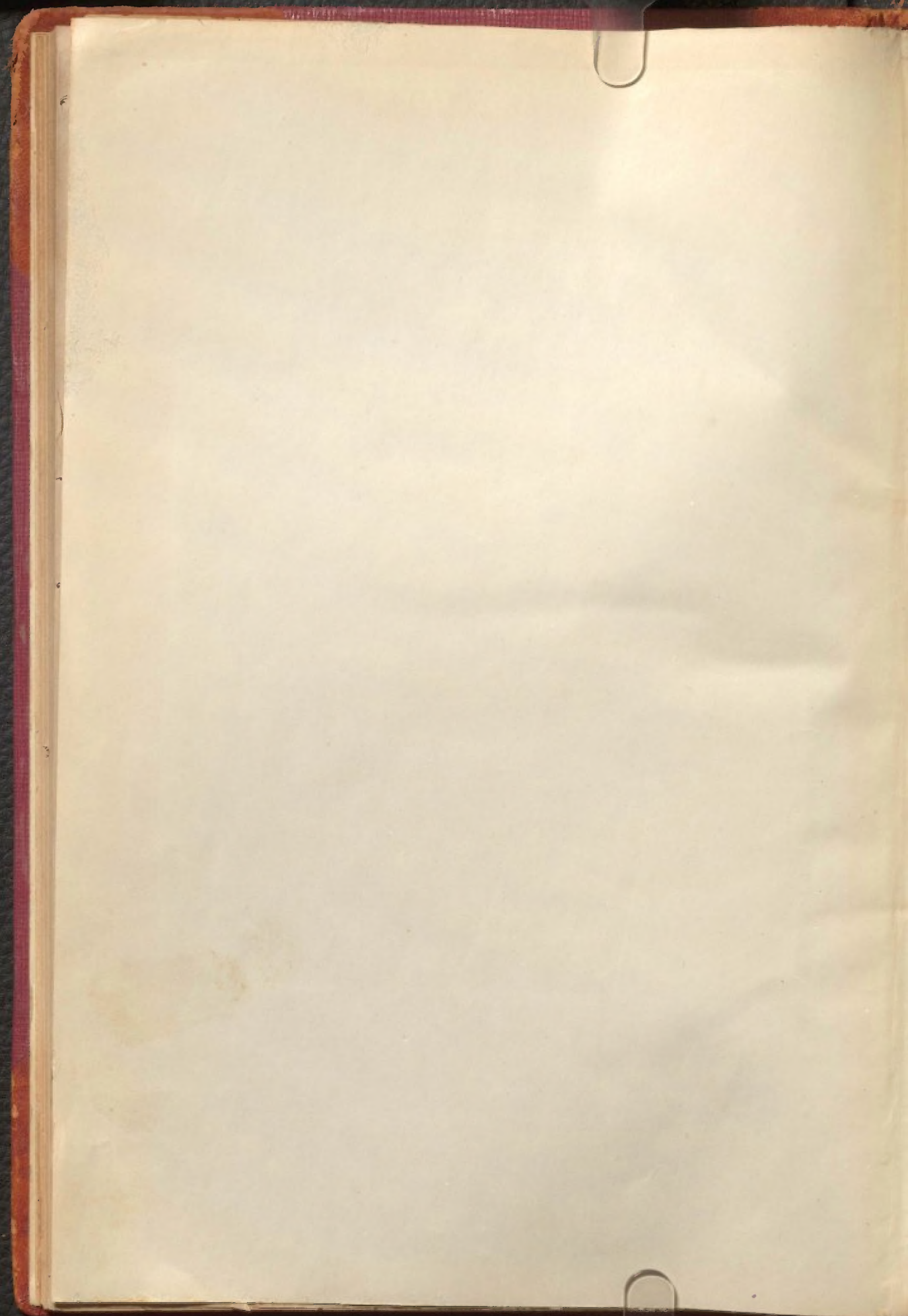


ISLML
KBP370
M86
A35
1862

C5 .M971i
INSTITUTE
OF
ISLAMIC
STUDIES
22017 ★
McGILL
UNIVERSITY

3812950



C5
M.971i

" *Uwintara, al-Uloomā*
" *Isḥād al-muṭa'āḥ*

كاشفة الظلمة

كتاب الطهارة ارشاد المبتهدين الى احكام الدين از مولفات جناب قدسي القابلية الاساتذة
الاعلام زبدة الجاهزة الكرام حاو الفضائل والمفاخر فخر الاول والآخر عمدة المجتهدين في
الدين سمي تاسع اجداده المعصومين من مفضله وافضل من سبقه مولانا ممتاز العلماء



السيد محمد باقر لازال مرجع الانام معصومان طوبى من لا يام حبس يا شين ظلم ممالك حشمت جلال
ميكى وساؤ رفعت اقبال قاطعنا ان لم اقبله تصحيح فضائل الكتاب فاضل الباب بولو سيد من اسند
امداد حرسه تد الولي كثره الاخر العبد محمد ابو الحسن ابن المولى العلامة آخوند السيد غفر له الله تعالى

مطبعة علي حسان

عن مجله وليس منه على الظاهر ما يخرج بطريق الرش كالعرف للانسان ما يخرج
كذلك اللبن من الثدي من ثقب صغير لا يبعد دخوله فيه لاحتمال تحقق الفوق
والثوب ان المتغير من المادة المتغير في الجاه فيه يعتبر في النبع بمعنى استمر الخروج
الماء او بقاء الاتصال من ماء المجري ويعرف ذلك بحسب العادة اذا عرف هذا علم سلك
الله انه على الظاهر طاهر ومطهر لظهوره وذهب جمع من اصحاب رضوان الله عليهم الى كماله
ويجوز غير من المياه اذا تغير لونه او طعمه او ريحه بالنجاسة واذا كان الماء على صفة تمنع من
ظهور التغير سواء كان متغير الجسم طاهر مع بقاء الاطلاق ولم يكن على صفة الماء كالمياه
الكبريتية والاحط النقطة وعلى تقدير وقوعه فلا اشكال على الظاهر اجراء حكمه وكيف
الظن عند معتنين واذا كانت النجاسة فاقلة الصفا فلا تقدير ولا حكم على الظاهر والفرق
بين المسئلتين من العيان وراشبهته على بعض الاعيان وهو تحقق التغير في الواقع في
الاولى والثاني هل المعتبر على تقدير النقطة الوصف كاشد للنجاسة كسواد الحجار
الواسط والافل اقول انها الاولى ولا حرج في اعتبارها وراشبهته بالنجاسة في واحد او بالمتنجس
على تقديره فان تغير اخص بالنجس اذا اعتنق بغيره عن الماء وهو ما يدرك بغيره
عرضا وعمقا وكان ما تحت المتغير من الكبريتية كالماء في المادة اذا لم يكن متغيرا وقل
بعض الاصحاب جملة صور المسئلة ان يقال ان الماء اما مسسا واسطوح او لا وعلى التقديرين اما ان
يكون التغير قطعاً عن الماء او لا وعلى الثاني اما ان يكون المتغير عن التغير كالماء او لا فهذا هو
اقول يتضح حكما ما ذكرنا الا انه قيل في الصورة الثانية بعد الفعل لا في التغير اذا كان
قليل وان اعتبر الكرية اذ جهة المادة اعلى سطح وفيه نظري في الرابعة ان المتغير
عند من اعتبر استواء سطح الكرية يظهر من البعض النزاع لا يجري والجامع والا لزم القول
بشغلها بالجملة المختلفة السطح اذا باشرت النجاسة او انما يظهر الجاه على الظاهر

التغير لمكان المادة مسئلتان **الاول** حكم ماء الحمام الناقص عن الكراذ اكانت له مادة
 حكم الجارية والاشبه اعتبار الكثرة فيها خلافا للبعض حيث لم يعتبرها والاخر
 ان تكون اكثر من الكثير بحيث تبقى احدها عند اتصال كثير اكاذر البعض جمع وهذا
 رفع النجاسة عنه واتقاد فيها عنه فاذا انكفى بلوغها معه كرا انما تحققت في احد سينها
 عرفا **الثانية** في حكم ايقع ماء الغيث حال نزوله ولكن اذا جرح على الظاهر المراد بالجرى بان
 غزارة الطريق لم يكن ما يقع تحق الجريان وان قيل باعتبار حقيقته في الارض لانه
 المتبادر منه عند الاطلاق لكان حوط ومنهم من يظهر منه اعتبار الجريان من التنازل
 ومنهم من افترى بكونه مطهر وان لم يجز فيقول الماء القليل به حال قطراته نزوله على
 المشهورين لا خلاجه **الفصل الثاني** في المحن وهو قسمين **الاول** الكثير وهو لا يتنجس
 النجاسة ما لم يتغير احدا وصافه الثلاثة بما اجمالا لكن غرضه انفعاله اذا كان الاواني
 والجهاض البض هو ضعيف نعم لا يبعد ان يقال بكونه استعمالا الكراذ ابا في حمار
 او بغل وان سماع عد التغير لا ينحصر في غير من قول الانسان اتفاقا واحد وزنا الف مائتا
 رطل وفسر المعظم بالعرف وهو مائة وثلاثون درهما على المشهور والمسمى بالمدن وهو مائتو
 وتسعون درهما وهو احوط ومساحة الظاهر سبعة وعشرون شبرا بشبر مستو الخلقة
 وعن المشهور اثنان وربعون شبرا وسبعة اثمان شبرا وهو احوط ويكفي بلوغ الماء احدا
 الحدين اما حشا او وزنا ولا يعتبر كون كل واحد من الابعاد الثلاثة اشبا ونصفا
 اجماعا خلافا لبعض المحلثين لا عبرة ايضا بتحقيق نقصان يسير يختلف الوزن والسنن واختلف الامم
 في اعتبار النساء وسطح الظاهر عدله والمناط عند تحقق واحدة فائنا قيل في المرف ان ماء واحد
 جرم عليه حكم الكثرة وكيف على الظاهر فيقول القليل الكثير صد الملاقاة خط مساو
 كان الكثير واسفل او اذا ادا القليل سائلا والكثير سائلا فان التقوى محل بحيث بل الفيدانه

خلاف المنفق عليه وعن بعض الأصحاب تفق القليل الأسفل بالأعلى دون العكس سائل
الاولى فلغير احد من الأصحاب ان النجاسة لا تنتقل من الأسفل الى الأعلى وادعوا
 الاجماع واطلقوا القول في ذلك ومن ثم احتمل البعض ان يكون مر ذلك ما لو انفكت انية
 مثل البرقي في ارض نجس باعتبار علوفها وايد باصل الطهاث والحق ان ما ذكر في
 صون ورود المستعمل سيلانه دون استفراجه كما نبه عليه بعض مشائخنا **الثانية**
 متشكك في ماء هل يشمله اطلاق الكثرة او يشمله اطلاق القلة فالمسئلة في غاية الاشكال
 والقول بوجوب الاجتناب من استعماله اذا وجدت فيه نجاسة لا يخلو عن قبح **الثالثة**
 يكفى في الفعل القليل صدق ملاقات النجاسة باى وجه كانت ولو من ثقب ضيق جدار
 في التطهير لا بد على المظن تحقق الفوق بحيث يصدق عرف القاء الكرا والاحتكاك بين المائتين
الرابعة ان وجدت نجاسة في كرم ماء وشك في ان وقعها هل هو قبل بلوغه حد الكثرة
 او بعد فالمسئلة موضع تردد والقول بالطهارة لا يخلو من قبح **الخامسة** اذ اجمل الكثير في لفظاته
 موضع الملافة منه وان لم يغير خلافا للحكم على العلامه ويطهر بالقاء النجاسة ويكتفى بها باتصال الكثير
السادس هو ينسجج ملاقات النجاسة على الاشهر الاظهر خلافا للعلماء وادعوا ان على النجاسة او مؤثر عليه
 راكنا كان ام سائلا خلافا لظاهر كلام الشيخ حسن السائل والمرتب في الوارد ويطهر بالقاء عليه فكر
 حتى نزول النعير لا تعتبر الدفعة ولا الامتزاج على الاظهر بل يكفي تحقق ملاقات الكرم على الوجه المعتمد
الفصل الثالث في علم البير وهو كالحجر قد الماد منه ان الماد منه غير هائل منه كما هو في اذا
 تغير ما بها بالنجاسة نزع الماء حتى نزول النعير فظهر على الظاهر كيد عليه صحيحة بنعيم وغيرها ولو نزل
 بغير النزع طهرت اذا الماد منه على الظاهر ايضا كما يطهر به سائر المياه على الظاهر خلافا لبعض
 ينفخ استصحابا او وجوبه على مذهب جميع الماء بوقوع المسكر الماكر بالاصالة على المشهور ومنه الفقهاء
 والمنصوب بانما هو ايضا النجس في الفطر منه عشرين ولو العصير العنبر اذا اشتد فلعن الظاهر

دخوله في غير المنصوص بوقوع المنع حمله نفس سائلة واحد الداء الثلثة وموت البعير اجامكا
 والثور ونحو رواية عبد الله بن سنان ولا يبعد شمول الحكم اذا مات خارجا ثم وقع فيها ولا
 تعدل نزع الكل تراوح عليها اربعة رجال كل اثنين فعزبوا صولحتا طويلا حتى كرا ما بقي فيها
 دابة او حمار او بقرة على المشهور وينزع سبعون دلو او معتادة على ذلك البير لموت الانسان ذكره
 والله صغير وكثير مسلمة وكافر ويحتمل في الكافر نزع الجميع وخمسون للعدن الذائبة احتياطاً
 والله لا يكتفي بنفسه واربعون لموت الكلب السنور والخنزير والثعلب والارنب بول الرجل
 والمرأة والخنثى يلحق بوطها كما لا تصرف فيه وتذبح عشرة للعدن الغير الذائبة وان كانت رطبة
 وقليل الدم على المشهور وسبع لموت الطير ففسر بالحمامة والنعامة وما بينهما والقارة اذ تفسخ
 او تنفخ وبول الصبي وهو من لم يفتد بالبلل والغتد به مع غلبة غيرة عليه وبول الجارية
 على احتمال لعله الاقرب على المختار من استنجاء النزع لعوقق البول الغلام والجارية شرع
 سواء واغتسال الجنب بقليل اذ الرقعة من العبد اذا باشر الماء وعراية الحشوية تقضي
 اعتبار خلويته عن غير النجاسة وخروج الكلب حياً وخمس لزرق الدجاج ومنهم من قيده
 بالجلال ثلاث للقارة والحية على المشهور ودلو للعصفور وشبهه على المشهور وبول الرضيع
 مسائل الاول لا تجس البير بالبالوعة التي ترعى بها المياه النجسة وان تقارنتها بالعلم وصوائها
 على المشهور لم يتغير بها كما لا يظهر من تتبع التباين بينهما فحسنه ورجح ان كانت الارض صلبة او كما البير
 فوقها او اراوا لا تسمع واعتبر جمع الاصطفاة الفوقية بالجهة ايضا بناء على ما ورد من ان جهة الشمال حجاز
 العيق وجعلوا في الشمال الفوقية الحسية والفوقية بالجهة بمنزلة النساء وصرح اخرون بانها انما
 مع تساو الفار **الثانية** اذا غار ماء البير بعد النجاسة ثم عاد فعد الشكرا اشكال فظهر على
 المشهور فلا يظهر بقاءه على النجاسة وقرن بالطهارة **الثالثة** قد صرح جمع فقهاء بالتفريق بين
 البير بين ما يطهر الماء بالنزع بطير الدلو والوشاء ايضا ولعله الوجه **الرابعة** صرحوا ايضا

بأنه لا يعتبر النزع بالدلو لأن الزالة النغيرة لا في نزع الجميع ولا في نزع الكروا ما في نزع المقدرات
فهل تعين نزع بالدلو أو كذا في النزع العدة دفعة أو دفعات لعل الأول هو الظاهر **المسألة**
مراد أصحاب من نعم أنه يجزئ من الدلو ما يصدق عليه الاسم ومنهم من قال إن المراد بما يجزئ
وهو ثلثون رطلا على الأقل وعن الجعفي أربعون رطلا والظاهر المراد منه الرطل المبدئي وما أمر من
أن النغيرة هو الدلو المعتادة على البير لعله لا وجه **السياسة** أو يجب إخراج النجاسة قبل
الشرع في النزع من غير فرق بين ما له مقدور وليس كذلك ومنهم من فرق في وجوب المقدار **البيعت**
المتعلق بالقائلون بأفعال البير إذ تعين بالنجاسة فعر المقيد بوجوب النزع حتى يزول النغيرة عن
أرضه وجوب أكثر لا من من المقدار وما به يزول النغيرة عن أرضه من هذه إذا كانت النجاسة
منصوص المقدار ولا وجوب نزع الجميع ومع المقدار التراجع وعن الشيخ حسن أنه قويم على تقدير
الانفعال لا كفاية في التقيح وعن جماعة نزع ما يزول النغيرة ولا ثم نزع المقدار إن كان لا ينجس
وعند المقدار التراجع وعن الصديقين نزع الجميع مطافا بعد التراجع وعن الشيخ في ط
وجوب نزع الجميع وإن تعذر فما يزول النغيرة **الثامنة** في اختلاف أنواع النجاسة
موجب لضاعف النزع وفرضه مع التماثل تعدد والقول لا كفاية لا يخلو عن قريب إذا كان
بعضا من جملة لها مقدار فلا يزيد حكم بعضها عن جملة **التاسعة** في غير مقدار النزع
على القول بانفعال البير نزع ماؤها أجمع وإن تعذر التراجع على أشهر الأقوال ولكن الظاهر
مرادهم به ما كان نجسا أو لا وجه لنجاسة الماء ولا للتعبه مع عدم ورجح الأمر ما على النجاسة
فلا يجزئ باستحباب النزع بعد التقيح كما صرح به أكثر محقق النسخ **الفصل الرابع**
في الماء المصنوع فيه مسائل **الأول** المصنوع وهو ما لا يضر طلاق الماء إليه كما اعتصم من
الثامن اختلاف في طهارته كما لا خلاف في انفعاله بل إفاة النجاسة وإن كثرت وحكمه كنجاسة الماء
لا من النجاسة التي يتركها في الدلو المصنوع لعل الظاهر **الثانية** المشهور عدم

جواز رفع الحدس والخشب بل لعله متفق عليه وجوز الصدق الوضوء به وعلم الحد
 إزالة الخشب بل عنه انه جواز تطهير الاجسام الثقيلة بالسحر خيفة العين **الثالثة**
 خلا في انه اذا خالط المطلق مضاعفا لم يسلط الاطلاق له يخرج به عن الطهوية وادان
 المضاعف الصغار فجعل الشيخ الحكم منوطا بالاكثارية واعتبر العلامة التقدير ولا يقدر
 بجواز التطهير بانه لا إطلاق فان قيل عرفا مع العلم بالخلط ومقدار انه مضاعف لم يخرج التطهير
 به والاجابة على تقدير التقدير هل المعتبر الوصف لا مثله للضعيف لعل اعتبار الضعيف
 ضعيف الظاهر في حكمه ايضا المطلق اذ لم يكن على صفاته وخالط مضاعفا **الرابعة**
 اذا كان مع المكلف لا يكتفيه الطهارة من المطلق وامكن اتما مضافا وجب لا يسلب
 فالقول بوجوده ليس ببعيد وعن الشيخ انه جواز **الخامسة** اختلفوا في تطهيره ايضا
 فمن الشيخ لا يطهر الا بان يخلط بما زاد عن الكرم الماء ثم ينظر ان يصير مضافا او غير احد او صاف
 لم يخلط استعماله واليه ذهب العلامة في الا انه لم يغير الزيادة عن الكرم في عدم كونه بمخرجه الكرم
 اعتبارا عدم صيررته مضافا ولا تغير احد او صاف ولعل الاشبه القول بالاجتزاع بما خضر الكرم
 فما زاد مع صيررته المضاف **الفصل الخامس** في الاسرار اعلم وفق الله ان السور الثمانية البقية
 او البقية بعد الشرب كما عن الجوهر وقيل هو من الزاير من الانسان والمراد به عرف المفهوم كما هو
 المستفاد من الاجابة بان شرع جسم الحيوان بطوبى واذا عرفت هذا لمعنى ملك الله ففهمنا مسائل الآخرة
 في طهارة سور الوهم بل فضلية لما روى ما استحب الشرب من سور الوضوء من فضل وضوءه
باب خلاف في نجاسة سور الكفار ان كانوا مؤمنين كذا الخواصر والنوا والفلاة والكلاب
باب اختلف الاصحاب في سور الحجر والحجبة واليهي في نجاسة الجميع سوى الحجر غير بعيد على القول بها
 الاخير فلا ريب في كراهة سور وفولذا الزنا الطهارة اذا كان معتقدا للنجاسة
 المستضعف عن المرتضى نجاسة غير المؤمن بذكره الوضوء بسوا الحائض التهمة والجهل المشهور

٩
 كراهة استعمال سور غير مقلد اذ كانت ممتعة ومنهم من الحق بالحائض الممتعة كل ممتعة و
 ممتعة وقيل بكرة سورة كل ما اختلف فيه اذ التثبت بحائضه وهو غير بعيد اذ ثبت
 عدم الكراهة لهم بلحج بالمسلم الطفل المنولد ونسبته والجنون لفيط دار الاسلام ودار الكفر
 اذا امك تولد من مسلم وفي حكم الكافر طفله على المشهور ولا يخلو عن نظر و سورة يابوكل لحم
 ظاهر اتفاق من كره سورة الخيل والبغال والحمير اهلية لمفهوم رواية سمعية وما لا يؤكل لحم
 على الاشم الاظهر عن الشيخ وفيه طهارته عدا اكل الجيف من الطير عن ابن الجينيد والراستناء
 الجلال وقد حكم الشيخ نجاسة عرفه وعنه في كتابي الاخبار من سورة ما لا يؤكل لحم لكن
 واستثنى سورة الفارغ والبانر والصقر ونحوهما من الطيور وعنه في ط عدم جواز استعمال
 سورة لا يؤكل لحم من الحيوان لانه عدا ما لا يمكن التحرز عنه كالفارغ والهرث وعدمه
 بالحجة وجواز سورة الطاهر من الحيوان لو خشي طير كان او غيره وعن ابن ادريس نجاسة سورة
 لا يؤكل لحم من حيوان الخض من غير طير ما يمكن التحرز عنه ومن لا يصح من كره سورة الجلال
 واكل الجيف لعله الموجه وكبر ايضا سورة المسوخ على الاظهر وقيل بالنجاسة مع المشهور بين
 الاصحاب طهارتها في الطير يخرج من ذوال عذبة النجاسة غائبة عن العين ام لا والحق بما جمع كل حيوان
 غير ادمي وقيل بالنجاسة لاصالة البقاء عليها وقيل بالطهارتها بالغيبية ولعل الاول هو الاشبه
 واما الادامي فهل يحكم بطهارته بغير غيبية كما تقتضيه ازالة النجاسة او مع تلبسه بمشروط الطهار
 او حتى يعلم ازالة النجاسة اقول لعل اظهرها الاول ولا سيما اذا كانت النجاسة مما اعتيد فيه عدم
 التأخير في الطهارته كما لا يستجاء من الغائط والفتائلون به بين مطلق وبدن مقيد بشرط علم
 بالتنجاس واهلية الامانة بكونه مكلفا بالاول لعل اعتبار ذلك منه **الفصل السادس** في الماء المستعمل
 ههنا في السجدة **الماء المستعمل** في السجدة لا يضر ظاهر ظهوره بلا خلاف بيننا وعن ابن حنيفة اذا صب
 القن منه اكثر من رمح لا يجرى الصلوة فيه ولعله خفي في حقه وعن شيخنا النفيد انه استعمله في السجدة
 القن منه اكثر من رمح لا يجرى الصلوة فيه ولعله خفي في حقه وعن شيخنا النفيد انه استعمله في السجدة

استحى النزع عما لا يحل من السخينة بل الغسل الشحيح أيضا كغسل الميدين بالأكل ولم افق على مستنده
الثانية المستعمل في الحد كبر لا خلا في طهارته من إسنه غسل واجبة في غسل الميت
ولا تطهير من الجنب وإنما الخلاف في تطهير من الجند ثانيا وذكر الشيخ في صاحب الزكاة عند الضرورة
والقول بالجواز مطلق ولا سيما من غير الجناية لا يخلو عن قبح وأعلم وفك الله أن المستعمل بالمحش عنه
منها عبارة عما يفصل من البدن لا عن البقية بعد الفراغ عن تمام الغسل وبعضه إذا طأه لا خلا
في جواز استعماله ولكن غير الفقيه تغتسل بفضله ولا يغتسل بفضله والمستد غير معلوف قصه ما ثبتت
منه الكراهة وما يفصل من البدن يتقاطر وترش فيقع في ماء آخر لا بأس باستعماله ولا يطهر من الشحيح
أنه أيضا محل بحث هو ضعيف لو أجل النزع في ثوب مشترك على من مر واجب الغسل عليه
كثيف الجنازة ولو بقيت من العضو لم يصير الماء طائفة لا بأس بصرف البلل الذي على العضو
إلى تلك الملة مع تحقق الغسل ولا لزوم عدم الإجزاء بإجراء الماء في الغسل من محل إلى
آخر بعد تحقق مسامحة وعن الشيخ المنع ولم يثبت وإذا اجتمع كرفصا كذا من الماء المستعمل في
الغسل كما كان وعن الشيخ والعلماء من زوال حكمه وهو في غاية البعد إذا أخذ الماء
بيد من ثاء فيفضل رأسه مثلاً فالظاهر أنه لا بأس باستعمال ماء الأثاء وما يطهر من
البعض التوقف فيه ولعله لا وجه له ولا فرق بالاختلاف على الظاهر فيغتسل به ترتيباً
وفيما يغتسل به ارتئاساً إلا أن الخلاف في موضعين الأول أن المرء قد أدخل عضو
في الماء فهل يصير مجرد إدخال العضو مستعملاً أو بعد تمام الغسل ولعل الظاهر الثاني
إذا انتهى بعد تمام الغسل فقال غير واحد أنه يصير غسله باليد أنه منقوض عليه ويكون الماء مستعملاً
لكن هل يكون مستعملاً بالنسبة إليه وإلى غيره حتى يخرج أو لا يكون مستعملاً في حد ذاته وإن كان
مستعملاً بالنسبة إلى غيره بدو ذلك وبالنسبة إليه لا باعتبار غيره وبالنسبة إلى غيره باعتبار أفراد
ولعل الأظهر أنه مستعمل بالنسبة إليه وإلى غيره خرج أم لم يخرج وافقه جعل الله من الفقهاء

ان الظاهر ان الحكم بصحة الغسل اذا توفى بعد تمام الاستحسان انما هو اذا توفى وقت الحرج
 لتحقيق الغسل بغير بدل سطوح الماء يخرج جميع بدنه ولو خرج والمراد بالخروج المخرج عنه
 في الاستعمال هو خروج جميع اجزاء البدن اذا عرفت هذا فاعلم سلمك الله يظهر من البعض ان حكم
 الانتقال من وضوء حكم الخروج وان جوى الاختلاف فيه جارية فيه والظاهر انه ليس بشيء اذا
 ما لم ينقل تحت الماء لوجه لصحة الغسل فكيف يستتبع عليه ما يثبت على عدم الخروج والبدن
 عباد ان لا يصح التمسك بها كيد على الشبهة بين الامرين اللهم الا ان يرد بالانتقال الانتقال
 بعد تحقق الغسل فانه يحتمل خروج الماء بخلاف الجوى المتقدم وربما يتوهم من طلاق بعض العباد
 الاجزاء بالمسك في الماء بعد النية وح ايضا يحتمل الاختلاف المذكور لكن يظهر من الذكر ان
 وجه صحة الغسل اذا توفى بعد تمام الاستحسان قد دد الماء على بدنه بعد النية سواء خرج من الموضع
 الذي هو فيه الى ما فوقه من الماء او الى خارج الماء كما او مانا اليه فكل هذا ايضا مندرج تحت
 حكم الانتقال تحت الماء وصحة الغسل بالانتقال عندك محل اشكال اعلم ان ذلك الله بسط في
 العلم والحجج ان ما ذكر من مباحث الفسالة يتخصص بالقليل ولعله مما خلا في فيه ويدل
 عليه عموم ما ورد في حد الكثرة فاما في بعض متأخري المتأخرين لعله لا وجه لهم
 عن المعتمد كراهة الاستعمال في الماء الكثير الراكد اذا عرفت هذا فاعلم سلمك الله
 انه على المختار يخرج القول بكون هذا استعمال المستعمل في الجنابة الثالثة انفق
 الاصحاب على عدم وجوب ازالة ماء الاستنجاء عن الثوب والبدن للشرط
 بالطهارة كما نزل عليه الروايات منها صحيحة محمد بن عيسى عن ابي
 عبد الله قال قل له استنج ثم يقع ثوب فيه وانا جنب فقال لا بأس استظهر بعض
 محدثي المتأخرين كون الاستنجاء هنا من المنى وهو ان كان غير بعيد لكن
 محل اشكال ولا ريب ان الاجتناب به اول وذكر البعض ان ذكر الجنابة يحتمل
 ان يكون من توهم سرية النجاسة المعنوية وما احتمل تحتمل اذا عرفت هذا

غسله في ماء جارية واحدة اقول لا يعبدان قبل ان يراد من الغسل في الاجابة هو ان يصيب على الثوب
 الماء بدني ان يوضع فيها بل ويجعل الجميع الغسالة وذلك شائع في التطهير من القليل من ح فلا اشكال في الروا
 على المختار **الخامسة** قد اختلف الاصل في حكم غسل الحمار فعن الصادق عليه السلام انه لا يجوز التطهير بها وعن
 الشيخ لا يجوز استعمالها على حال عن محمد بن الحسن لا يستعمل الا اذا علم خلقها من النجاسة وعن العلامة في المنتبه
 انها على اصل الطهارة ولا يظهر العلم وفقط والله تعالى اعلم في طهر الفروع اما هو حال الشك في عروضة النجاسة
 واما اذا علم عروضا او عدمه ولو عاده فيجوز حكمه بخلاف **الفصل الثامن** في الماء المشتببه فيه مسائل
الاول الماء اذا كان طاهرا في اناء واشتبه به نجس في اناء اخر وجب تنبيهه معا على اظهر الاشهر خلاف
 ظاهر بعض المتأخرين وبه افرغ في كل طاهر اشتبه به معلوم النجاسة او حلال اشتبه به معلوم الحرم
 الا في ايراد الغيرة في خلاف الفاضل في النجاسة حيث ذهب الى حل ما خطب بالحرام وان كان المصنوع
 الشا **المشتبه** بالنجس كالمشتبه به وفاق للعلم وخلاف الجمل مسائلنا **الثالثة** الامر
 بامانة التائب في صورة الاشتباه اهل هو على سبيل الوجوب او على جهة الاباحة فعمل الظ
 هو الاخير خلاف ظاهر بعض المتقدمين **الرابعة** ان امر المصنوع بطهارة متيقنة من
 المالك المشبه به بان يطهر باحد هما ويصل ثم يغسل اعضائه بالآخر فيطهر به ويعيدها فتم
 من منع واجازة اخرين وعله اقرب **الخامسة** اذا ارى احد المائتين الحكم كما كان على
 الاظهر بل بخلاف **السادسة** اذا اشتبه المباح بالمعصوب لم يجز الاحتياط في المصنوع **خلاف**
 لبعض نعم اذا كان البادل مسلما وبذل لو احد هو يعلم عن عند المعصوب او الخبيث فلا يباين الاخذ
 منه فاما يعلم انه المعصوب بعينه **السابعة** اذا اشتبه المطلق بالمعصوب فله ان يرضى الظاهر في كل
 واحد منهما وهل يصح الطهارة بهما مع وجود ماء غير مشتبه به منهم من اجاز ولا يخلو عن قضا واذا
 ارى واحد هما فله ان لا يرضى القول بل يرضى الوضوء به والتميم **الثامنة** اذا كان الاشتباه
 في عروضة النجاسة مستند بالشك في علمه فلا خلاف في عدم اليأس عليه واذا كان مستندا الى الظن

يعمل به مطلقا او اذا كان مستندا الى سبب شرعي ولا يعمل مطلقا في قول العمل الظاهر العمل به اذا كان
ظنا متناخا للعلم والظاهر كالعلم انما نظر اخلا النظر في الامر اليه مجال كما شئت في الشرح وكذا ان كان مستندا
الى سبب شرعي على الاقرب التامسعة اذا انفار اليها في الماء بالظواهر والتجارب تشبهه به في الظاهر
انما وفقت صغير وشبهه بالآخر بعد في ذلك في كذا عاتها الملاحظة في ذلك الوقت والقطع بعدم حصولها
في العمل لمانه كالمشبهه بالنفس وقيل بالظواهر ولعل الاول اوجه مع كونه محوطا واذا تعارضت
في انما بان تشهد سنده بانه هذا واخر بانه الاخر فمن الحق انما كالمشبهه بالنفس عن الشرح
انما طاهران والاول لعله الاقرب اما اذا لم يكن الجمع بين قلميها فلعلة لا اشكال في نجاستها
العاشر اذا اشتبه ما وقع في الماء هل هو طاهر ونجس فانه على اصل الظاهر انما لعله
عليه نعم فلو وقع الخلاق في ماء قليل وقع فيه صيد حجر وحلال اللحم نجس ملطية مع
الملاقاة عن غير النجاسة فان فيه ولم يعلم انه مان بالخرج او بلقاء الفل بالنجاسة كمنه
عن قرب الباب الثاني في الوضوء فيه مطالب المطلب الاول في الخلق وفيه فصول
الفصل الاول في ادائها الواجبة وهي امور الاول ستر العورة وهو واجب اجماعا كما
الله في قل للمؤمنين يغضوا نساءهم ولا ينجسوا فروعهم والمراد بها الفضل والدر
البيضة على الاشهر الاظهر اسراجها من الشرا الى الركبة وعللها الستر عن اتصال
اقام اليها نصف الساق وكفى في الستر كما منع من اجاب البصر لا يستر العورة والى انما يجب
العورة عن النظر فلا يجزى الرجل والملوك في السباح وطواها والطفل الغير المميز والجنون الذي لا يفهم
منه الفتنة ولا يمشي له اصلا والعشرة عليه وانما حرمه النظر الى العورة فانه لا يجوز ان يستر
عنه يستر العورة على الكافر فانه جاز في بعض الاحوال النظر الى عورة الا المسلمة موضع تردد
ولعل الاشهر عدم الجواز واعلم وفضل الله ان عورة المؤمن فلا تطبق على اذا عثر كذا ودر عن
عبد الله عليه السلام انه قال عورة المؤمن على المؤمن حرام وفيها ما ذكر في رواية اخرى عورة المؤمن

ان نزل له او تكلم بشي يعاد عليه فيحفظ عليه ليعينه يوم ما الثاني الاستنجاء من البول
 بالماء خاصة اجماعا وخص بالماء طمس القعد ومسح الذكر وخرج بالرف بعد تنشيف
 لخرج عند عود الماء ليتخلص بذلك وتوهم الكاشاني التنجس بعد نزول الماء على النجاسة عنه
 بالتمسح لا ينحس ملاقيه بطريق وهو خلاف اجماع اذا عرفت ذلك فاعلم سلمت الله
 الا اختلاف في اقل ما يجري من الماء والاستنجاء فاعلم ان كثرة ما مثله على ما
 الحشفة فمن البلل وعن ابي الصلاح ما زال العين عن ابن ادريس ما يكون جارا وفي
 بعض الاخبار مثل ما على الحشفة ولعل القول الثاني هو الراجح واليه يؤول الثالث ومن الامور
 من زعم ان المثالي كناية عن الغسل مرتين وهو احوط بل يستحب ثلث مرات نعم اصاب
 البول الجسد لزوم صب الماء عليه مرتين على الظاهر استثناء بول الرضيع الغير المغتسل من القعد
 على تقدير اعتباره لا يجوز عن نظر هل يلزم على تقدير القعد الانفصال الحقيقي ام يهزي التقدير
 الاول احوط وهل يجب التمسح بما نزل العين مع فقد الماء وكذا التخصيف مطهر النجاسة عند قعد
 انزلها كما عن الحق اعلمه الاحوط ولا يجب التمسح لو كان جافا من كما تحتاج انزل الله اليه
 لزوم مسئلتان **الاول هل يجب على الماعف كشف البشيرة وتطهير محل النجاسة او يخرج غسل ظاهر**
الاول كما هو المشهور احوط لو كان متعاقبا سقط خلا ظاهر الثاني اختلف الامم في صلبه فاسيما
 فاشهر هو وجوب الاعادة وقنا وخارجا عن الجنب الاعادة الوقت وخارجا استسما او على البدل ونحو الاعادة
 في الولد والبنات مع اعادة الوضوء عن تعقب الاول اعادة الوضوء ولم يقيد بول ولا غائط وعلل عن الجنب
 جيد الا المشهور احوط واما اعادة الوضوء فيمن شرب **الثالث** الاستنجاء من الغائط بتغير بالماء
 مع التقدي لكن هل يجب معه غسل الجميع به او ما تجاوز عن القدر المعتاد وجها وقد فرغ
 الاختلاف في تحديد القعد في المشهور انه عبارة عن تمام الغائط الخارج وبوجه الدوام يبلغ
 الالميتين وعن بعض المناخر بان الله عبارة عن وصوله الى محل الاعبات الوصول اليه ولعل

هو الاقرب ومع عدم التعدي في تحزيبه وبير الاحجار وشبهها والماء افضل فانها مطهرة
 للحوش مذمومة للبواسير مسائل **الاول** انما يجب غسل الخوج مع تحقق الرطوبة في الغائط
 فلو خرجت عن بابسة لا رطوبة فيها لم يجب الثانية انما يجب في الغسل غسل ظاهر الخوج دون
 باطنه **الثالثة** قد صرح جمع من الاصلح بانها يجب في الغسل انزاله العين الاثر ولا مشاهد
 في الاثر **الرابعة** يكفى مع عدم التعدي الاستمرار بالاحجار الثقاف وما يشعر من الاخبار
 بعدم مطروح او ما دل على المشهور بخير كل جسم طاهر ايقاع للنجاسة وعن سبل
 انه لا ينجس الا ما كان اصله الارض عن الجنبه انما ينجس الاحجار فتشيع بالكسوف ما قام
 مقام ولا اختار الاستطابة بالاجز والخرف كما البسة طين او زاب اس عن السيد المحور
 الاحجار ما قام مقامها من المدد والخرف لعل الاحوط الافضال على ما ورد في الاحكام
 وهو الاحجار الكسوف المدد والخرف **الخامسة** من عم في الذ الاستمرار
 اعتبر في طاهر الطاهر وادعى الاجماع عليها بما يظهر من بعض المتأخرين المثل في اعتبار
 والاول لعله اظهر مع كونه احوط وعلى المخار لو امتنع عن الطاهر فضل في الرخصة لم يتحقق
 او يفرق بين ما يناسب كنجاسة الخجل وغيرها او جبر لعل وسطها الاوسط والجفاف على الظاهر هو
 المشهور كونه فلهذا لا يستمر في الخرج في قول من يرون بان يكون صبيلا كالنخاج او كالجواوخوا
 وما يظهر من كلام العلامة من عدم حصول التطهير له وان فرض قلعه النجاسة هو ضعيف او ما دل
السادسة لا خلاف في وجوب الزيادة على ثلثة والاستمرار مع عدم النفاذ هو انما الخلاف في وجوبها
 مع حصول النفاذ الا في المشهور الوجوب ولا يخفى عن قولنا وهل يجري في الجهات الثلثة ام لا الاول لا يخلو
 عن قولنا وان كان الاحوط الثاني وانما لا يجرى في جميع موضع النجاسة لعل الطاهر
الفصل الثاني في الحركات منها استقبال القبلة في استدبارها بالانفا
 وبالقول في الصحيح والدرج على الاشهر لا ظهر في الاصلية في المدد ووجه البقية القول بالكرامه

والصحيح ويمكن حمله على النجوم وعن بعض المتأخرين الكرامة مطو والمرجع فيها الى العرف
والحال هو الواقع المضطج باعتبار قديم البدو والاسند بآثاره والسنن كالخضر في الاستقبال
والاسند بآثاره على الظن المكتوب على وجهه لا يكون رجلا ولا التواء القبلة اما صدق الاستقبال
كما قيل او لصدق الاستدراك هو الظاهر كمثل الفعل الطوبى الحرة اذا استقبل
من غير بعورته او انحراف مستقبلاتها لا بل لا ينطبعة مستقبلها او مستندها ورجلها
من البعض فما كان كالحشد ولم يثبت لكن يمكن القول بالكرامة والاسند بآثاره فاجازة البعض
ففيه نظير المطون والسلس كغيرها الا اذا بلغ حد الغسر اذا اشتبه القبلة وامكن
نظرها وجعل على الظن وان علم حصرها على جهة اخارها والاجتهاد للغير عليه
شركا كالتقنين الظاهر اذا اراد المرء الاستقبال الاستدراك من الاصحاب من رعايته
لا استقبال فيه نظير لا يبعد رجحان القول بالخيار واذا اراد من بينهما ويرى تفتقروا
فاليعود رجحان حاية التثنية وهل الامر بالشرقي او الغربي للوجود الاستقبال فمن قال
المراد بالقبلة هنا ما يجب التوجه اليه عند العلم وانشاء الصلوة ذهب الى التاويل له الاظهر
ومن قال المراد ما يجب اعدتها بعد التوجه اليه بناء على كونه قبلة اخار الاول واعلم
حرسك الله ان الامر بالشرقي والغربي مختص باهل بلد يكون قبلتهم ما بين الشرق
والغرب اما نقطة الشمال والجنوب ونحوها عنهما ومنها الاستدراك بالخبر كالتربة الحسينية على
صاحبها افضل القيمة قيل وبالرث والعظم وقيل بالكرامة والخيانة ان في به شريعا حروا
والسئلة موضع نرد واما اللطيف فلا ريب في النجوم بالنسبة الى المخططة واما اعداها فاطرافه
منها كالمروا الهائلة وكفر النعمية والامراف وكذا الشان في تجسيم تلك الاشياء غير
الاستدراك واما الرث والعظم فاعلمه لا اشكال في جوار تجسيمها وما يظهر من بعض الحاشيات
في عمل نظر الحاشي بالاستدراك ما ثبت من ذلك في فضل يد ما يوجب استعمال الارترداد

في كثر الخلد وبين غيره والا حوط رعاية القول الثاني الفصل الثالث
المستحبات واشياء استر البدن كله والغايطة ناسيا بالنسبة فانه لم ير على
قائظ فطرب استياد موضع لبوله فعن الصادق وكان رسول الله ^ص اشده الناس
نوقيا لبول حتى انه كان اذا اراد البول عمد الى مكان مرتفع عن الارض او مكان
يكون فيه الزرابي كثير كراهية ان ينضح عليه ج التسمية والدعاء عند
الدخول والخروج بالمأثور والدعاء حال النظر الى ما يخرج منه وعند النزول
حال الغسل فقد روي عن ابي عبد الله انه قال اذا دخلت المخرج فقلت بسم الله و
بالله اقم ^{الله} اعود بك من الجحيش الخشب الرجب الشيطان الرجيم فاذا خرجت فقل بسم الله
والحمد لله الذي عافاني من الجحيش الخشب واما طعن الاذى اذا توضا فقل اشهد ان لا اله الا الله
الهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتقين والحمد لله رب العالمين وعن النبي ^ص انه كان
اذا استوى جالسا للوضوء قال اللهم اذ عيني الفديكي والاذني لجليلتي من المنظرين فاذا اتر
قال اللهم كما اطعمتني طيبا في عافية فاخرجني من جحيشي في عافية ولعل المراد من الجلوس للوضوء
الجلوس للزاهدة يدفع الغائط فيستقام ذلك استسجاء الدعاء في بدء الجلوس قبل النزول
وعن علي ^ع انه كان يقول طهر عبيد الاوله ملك موكل بلوى عنقه حتى ينظر الى حدته ثم
يقول له ملك بلين ارحم هذا زفك تنظر من اراخذك والاصار فينبع العبد عند ذلك ان يقول
الهم ارفني في الحلال وجنب الحرام في رواية عنه ثم استنح فقال اللهم حصن فرجي لعقد استعورت
وحرمني على التناذ تقطية الراس بالنقع وعن ظاهرهم استسجاء الامن من هرقم الرجل المصير في الدخول
والنيح في الخروج ذكره الصدوق وعن غيره من اصحابنا اختصاص الحكم بالبناء وعن بعضهم التقيم
التيه اذ بلغ موضع جلوسه الصبر واذا فرغ قد العينة ومسح العين بعد الخروج ^{سبحان} تعالى عليه
التسمية عند كشف العورة البول وغيره اذا استنح بالاجابة فليوتر بها ط الاستسجاء على الاشهر

الاظهر من ذلك الشيخ الى وجهه وفي بيان هيشما خلاف بين اصحاب ذلك سبق الفصل الحليل
 من روايات اهل الذكر هو ان يفر من عند مخرج النجى الى راس الماء كركبت من تواماته
 هل يلزم مسح النجى الى اصل القضيبة ثلثا او لا ثم مسح القضيبة ثلثا ثانيا فلا دلالة
 عليه في الروايات واما ان ترأس الحشفة بعد تلك المسحات فلا يعبدان يكون مستحباً
 لكن من واحد واما استحباب النجس ثلثا كما في القدر والشهيد فلم افق فيه
 على خبر الظاهر من الروايات واكثر الاصحاب استحباب الاستبراء بالرجل وقال العلامة الميرزا
 مستدركه ولو افق على المسند او عن ابن الجنيب اذا نالت تحت بعد بوطها ولم يثبت
 صح اكثر الاصحاب بان البول المجرد بعد الاستبراء لا يعذبه بالاخلاق وبان الخارج
 قبله في الحكم البول في النقص وجوب الغسل ولعل الامر كذلك وما كان البعض من التردد فيه
 لعنه غير الوجه وقال الشهيد باستحباب الصبر هينئة قيل الاستبراء ولم افق على المستدرك
 في تعجيل الاستبراء يا ابيك في على يد المنيب في قيل ادخالها الى الماء واحداً
 من حديث البول وتنتين من الغائط ذكره كما يدل عليه بعض الروايات هل المراد
 الحديث الحديث السابق والذي يستنبط منه احتمالان ترجيح الاول منهما محتمل بسبب
 البداهة في الاستبراء بالمقعدة قبل الاحليل في اختيار الماء حيث يخرج من الاجزاء كما تقدم
 الجمع بين المطهرين ويظهر من البعض ثبوت استحبابه فيما لم يتعين فيه الماء ايضاً ولعله الطوع عن
 اختصاصه بالمنعك به انما الماء اذا استبرأ على اعتماد على اليسر في الذكر عن
 النبي قيل من المشتم ما بان المقدض اذ الاجزاء قول الغني في عاده واستحبابه مع نفسه حاموهم
 النقطتين والا وحيداً في استحبابه او لا ويحتمل يكون منه **الفصل الرابع في المكرهات واشياء**
 النواهي ونحوها والاشياء والطرف المأفوق وموضع اللعن فاقترعت في الرواية بابا في الدور
 مما لا التزلوا وافنية للمساكن شفيقير ماء يستعد منها ونحو شجرة مثمرة وان تكن فيها ثمرتها

وخرج في رواية أن البول في الرأكد يورث الشبها والكراهة في الجاهل أخذوا من التقييد
 الذي هو عن ظاهر على أن يكون في الكراهة في الجاهل والحكم لا يورث البول النقي والمليح في التقييد
 الواردة في التبع بأن الماء أهلا ليوأكله والحكم لا يورث الشبها وهو غير بعيد من غسل المرأة فيرجع
 نزوحها بلا علة ولا بأس بالامتناع **المطلب الثاني** في السبب الموضوع وهو أشياء **الاول** البول
 الثاني الغائط والمرجع فيها إلى العرف وعند الشك ينسب على الصحة فاعلمه لا غير بما
 يخرج من البر مثل بلذ الحيا غير متغير لا خلا فيها مع الخروج من الموضع الطبيعي وإن لم
 تحصل الاعتناء وقال غير واحد من أصحابنا وكذا الواقع في الموضع المعتاد خلفه وكذا
 لو انسد الطبيعي وانفتح غير بلا اعتناء حصول الاعتناء وأما إذا انسد الطبيعي وانفتح غير طبيعي
 عند النقص مع الاعتناء وعن ابن إدريس النقص مطوع بعض المناخر بعد النقص مطوع
 والشئ النقص ما يخرج من تحت المعدة دون ما فوقها وما كان إيرادها من السحوط والاول
 عمل يشتمل على اختلاف المذكور في الحبشية كما في الحديث لم يتعرض له سوى بعض المناخرين
 واستقر الحكم بالحبشية مطول بل ما استقره أقرب **الثانية** في اختلافها بيان ما
 ينضبط به العامة في الشهادة أنها كجاء عن التكرار مرتين فيتنقض في الثالثة وقيل عن
 ثلث مرات فيتنقض في الرابعة وقيل يرجع إلى العرف هو الاشبه وقيل تحقق العادة فلو
 للنقص فلا يتوقف النقص على زيادة **الثالث** الرجاء إذا استيقن خروجها وحدها أو لم يجز
 سمع وفاقا لم تسع وهل يجري فيها ما تقدم من البحث كما في البعض أم لا لعلة الظاهر لو
 اتفق الخارج خلفه في غير الموضع المعتاد وانسد الطبيعي وانفتح غير انقضض على قول السحوط وقيل ينقض
 بالخروج من قبل المرأة **الرابع** النقص الفاعل على السمع وعن الصدوق عند النقص النقص
 الاحكام الانقراض ولعل الظاهر ما تضمنته حديثه أنه حد لا مرجح في مظنة الحد فلا يتغير بعد وقوع
 حد بآثاره فيخرج وتأجل صوابه وما يظهر من البعض الناقص لعلة لا وجه له والشك في غير ما

ولكن الظاهر انما العلم في حكم الميقن على الظاهر كما من وهل يخفى انما يوجب العلم
 لعل لا وجه وقيل لا الخاصية ما يتغير به العقل من الغناء والسكر والخمور اذ هو غير
 واحد صحيح كذا الاجماع فتأمل البعض فيما سلكوا المرض المانع من ذلك والاعناء لعله لا وجه له
 السامية المستحاضة على وجهها فيكم ان شاء الله تعالى اذ اعرفت هذا اطل الله تعالى
 فاحكم ان الموضوع لا يوجب شيئا غير ما ذكر على الاشهر الاظهر فذهب الجنيدي الى ان الله تعالى
 عن شهوة او جبر الوضوء عن الشبهة اذ كان كذلك اذ جاء جاع العناد ويحل حل جاء
 وذلك على الاستصحاب كما يظهر من اوجه التفتية كما عن آخرين وهو على الشهوة ما يفرق
 بين من يخرج عقبيه الشهوة وذهب ايضا الى التفتية اذ كان عن شهوة لم يوجب ذلك ما كان
 فرجاء وباطن في غير بالشهوة محلا كان او غير ذلك القهقهة في الصلوة متعمدا والمفنة
 والله الخارج من السيلين المشكوك مصاحبة النافض له ومنهم من جعل كل جاء في ذلك
 على الاستصحاب هو محفل وجاء في خبر ان الوضوء هو بالدليل المعاكس بل لا يخرج من الجليل
 بعد البول في جوب وضوء حمل الشبهة على ما اذا لم يكن في استبراء من البول هو جيب لكن اذا
 كان مشبه بالبول المطلق الثاني في غايات الوضوء وفيه فصلا **الفصل الاول**
 الواجبة في اشياء **الاول** الصلوة الواجبة اجماعا **الثاني** الطواف الواجبة
الثالث صر كذا في المصحف اذ كان اجبا بسبب من قبله كالنداء وشبهه
 او اصلاح فيه على القول بوجوبه وقيل بكراهية المسكن والطهارة ولا بأس بالهاشم والوضوء وحمل
 وتعليقه وكذا في رواية شاذة وحر حرمة ابدن الوضوء والاختصاص من الملائكة يخرج من الجسد
 فلا بأس بغيره في النجس ونحوه وقيل يختص بالكعبة اما لا تخلل الجوف من الكعبة فيه اشكال وبعض
 كجمعة والنسج كغيره ولا في بغير المصحف غير كذا هم خلافة للشهيد في ذلك لا يسم الجريد والنجس
 عليه والخلاف هو في البول منع الطفل عن مسه فيه نظر مسائل فذلك لا يعين ان يكون قانا

لاحتمال ان يكون من مثبته كما ان حذنا قل نوح فالطح عدم الفجر اذا علم ان قصد
 الفزان واذا تعين كاسو المزبور فالظا الحرة مطوان علم انه افرجه على ان يتكلم به يومه
 من بعض مشايخنا الذم دفيه وما ذكرنا يعلم رجحان ذلك من المقتبس الثامن فم قد يطلو
 عليه انه الفزان عرفا مادام لم يعلم القصد ذلك لكثرة الورد في غير الفزان ايضا ولعله
 لا بأس منه نحو كلمة الحمد لله رب العالمين بسم الله الرحمن الرحيم وما كان المقتبس الثامن
 فعل الجواز فيه اشبه ويحمل الفجر مطا الثانية قال بعض مشايخنا العبر بالكتوب
 صحيحا مطا بالرسم المصحح ان لم يلفظ به كالاتف لفاصلة والواو الفارقة فلو بدلا
 حرفا او زاد في الرسم ما لزم ذكر كالف استحق لم يحرمه وسه وفيه نظر بل الظاهرة مس
 المراد اذا كان من حروف الملقح **الثالثة** اخلاف حكا في المد والتشديد والهمزة
 والاعراب فمر بعضهم دخول الاولين وعن آخرين دخول الاعراب ايضا وعن آخرين عدم
 الحز مطا وذهب شيخنا لجهل العلوم الى اختصاص الحز بالتشديد في الرسم مطا وفي
 خصوص المصحح وج يفتح الاعراب والنقط ويدخل المد المنفصل في التشديد والهمزة
 الرسم الجديد دون القديم ولعل حرمه الكا بنه فط احوط د قال جمع من الاصحاب بان اسم الله
 وسائر اسماء الحز من كلفا الجيد في حرمه للنس هو احوط هم فالغرض الاصح لا يجب في المس
 المطهرة من المجتب في حق النفس والعضو النجس وفي عد جواز المس مع عدم النقد قول
 للعلامه قول ما حكاه عن العلامة هو النجس وفي الكشف يجب رفع المصنف عن الاضغ **والنفس**
 لو خشي عليه النجس او التلحق جاز على الاشبهه مسه بغير الطهارة من اوجابها **الثانية** كذا وكذا
 نجس تعذر نظمه فيها وجها لعل اجزها معد وجو المحو ولا يسيطر على الظا انع على المس
 ولا تحصى النجاسة لو نذر المس نفسه عد ثاسه وحصل الامتثال على الظوله بعد اذ
 عد ط يمكن هو الفزان بالذات اذا اراد ان يصلح **ثاني** في تقيد وجن الوضوء بالغايات

المذكور بمعنى انه لا يجزئ نفسه وهو المشهور بين الاصحاب عن الشهيد القول بالوجوب
 النفس في جميع الطهارات جواباً عن سؤاله ينضيق الا بطلان الوفاة او تضيق ووالعبادة
 المشروطة بها **الفصل الثالث في الغايات المستحبة** وعسايلها **الاول** الصلوة
 المستحبة ولا بد منه فيها **الثاني** الطواف المستحب هل هو شرط الصحة فيه خلاف **الثالث**
 دخول المساجد المأثورة عليكم بايتار المساجد فانما يوجب الله في الارض من اياها منظر الطهر لله
 ذوقه وكسبه من واخر **الرابع** قراءة القرآن **الخامس** له **السادس** خطب الجمعة
 ككاتبه **السابع** فعل النعم من طهره نحو الى فراشه بان فراشه كسبه وفي بعض الروايات
 فان ذكره ليس وضوءه من ثمره كاتمامه في صلوة فذكر الله تعالى **التاسع** نوع
العاشر صلوة الجنائز فعلى ان يكون على طهر **الحادي عشر** في جافق الى
 عبد الله مرطاب حاجة وهو على وضوء فلم يقض فلا يلزم من نفسه وبنافهم منه بعض
 انه ينبغي ان يطهر الحكة اذا كان على وضوء لا انه يتوضأ لاجله وهو **الثاني عشر** غسل الجنين
 وما يغسل **الثالث عشر** اداة فاسل الميت **الرابع** غسل **الخامس** غسل
 الفيل **السادس** اداة الجامع الجامع من آخره وما يغسل **السابع** غسل الثوب المصنوع
 الفضة فغنم ما وقر الصلوة من الجن الطهارات فغنم **الثامن** غسل الثوب المصنوع
 النبيل **الرابع** بيته كما ولد يكون **الخامس** غسل اليد **السادس** غسل اليد
 من مناسك الحج ذكره بعض اصحابنا **الثامن** **التاسع** غسل الرجل من سفر فغنم
 من خل على اهل على غير وضوء ولا يكون فلا يلزم من نفسه **العشرون** الكون
 الطاهر **النيب** قال الله في من اجنت ولم يتوضأ فقد جفا **الحادي عشر** غسل الجنين على وضوء
 بعد طهر **الثاني عشر** الغدا والمغز **الثالث عشر** غسل الجنين **الرابع** غسل الجنين **الخامس** غسل الجنين
 فغنم **السادس** الله وبل والله اقول وفيه نظر **السادس** الله اقول وفيه نظر **السابع** الله اقول وفيه نظر

في آيات أهل الذكر سلام الله عليهم مشرعية النجاسة مطهارة بالاول لا يمكن ان يحل غسله حتى يغسل
 الذي يحل حذو الكلب وعن الشبهة عدم الاستنجاء بل عدم المشرعية لصاوة حذو كمال الظاهر
 واما الوضوء بعد غسل النجاسة كما ذهب اليه استنجاء بعض ونحوه الغسل كما يدل عليه اطلاق بعض
 الروايات فاسئلة موضع نزاع والاحتياط له في النجاسة والله يعلم النجاسة والعشرون ذكرها
 على المشهور وعنه ابن ابي القول بالوجوب **الثا والعشرون** ارادة الحائض الاكل على احتيا
 من الزوا **الرابع العشرون** التوجه على المشهور **الحادي عشر** ارادة النجاسة الاكل واستظهر
 حمل الوضوء هنا على غسل اليد وهو بعيد **السادس العشرون** نزاع الفقهاء على ما قيل في المسند
السبع والعشرون حكم الحمام على غسله دليله **الثامن والعشرون** ما اختلف في تحريمه غاية اجتنابه
التاسع والعشرون جعلوا حاكم الفضاة لم اقف على مسند **الثلاثون** ارادة غاسل تكفينه قبل
 الغسل ولما اقف على دليله **المطلب الرابع** في كيفية الوضوء وفيه فصلان **الفصل الاول** في
 المندوبات في اشياء **الاول** وضع الاناء على العين كره في الذكر وعزاه الى الاحتياط وربما
 يدل عليه في النساء الله يحب ما هو اليه كراهة ومن ثم قيل اناء كان الاناء ضيق الراس يستحب وضعه
 على اليسار لانه مكن الشا في غسل اليد قبل ادخالها الاناء اذا لم يكن غسلها حال
 الاستنجاء وقيل ان لم يكن غسلها من قبل ولو في غير الاستنجاء ولا يخلو عن قرب وغسلها
 من غير النوم والبول على المشهور ومنهم من استحب في البول المرتين ولعله الاثر في مرتين
 من لغاظر رجلا كان المرأة على الظا واسع كالاناء ضيقا على قول وقال بعض الاحتياط
 المغسول انما هو اليمنى وحده الاحتياط باليد المغسولة بالزبد ولعله الظا يقتصر
 في الحكم بالغسل على الاخذ المنقذ فلا يستحب من حذو الرج **الثالث** التسمية والدعاء عنه
 وضع اليد في الماء او عند الصب عليه وعنه انه كان اذا قوضاء اى اراد وشعر فيه على
 ذكر بعض الاحتياط قال اللهم الله وبالله خير اسماء الله اكبر اسماء الله وقاهر اسماء السموات والارض

في الارض المحل لله الذي جعل من الماء كله حياً وحرق قلبه بالاعان اللهم ونزل على وضره
 وافضل بالحبس واسم كل الذي اخرج بالخيرات من عندك يا سميع الدعاء الرابع
 التسمية على الوضوء فمن الجواب اسميت في الوضوء طهر جسدك كله وفي اخرى من ترك راسه
 الله على وضوءه كما اغتسل ومن لا يصح من صرح بانه لو تركها شيئا جاز تداركها في
 كونه انما قال بعضهم لو كان عمدا اختلف ذلك ايضا ولو تركها الى اخر الوضوء صح وضوءه بلا خلا
 وامر باعادة الصلوة والوضوء لم يتركها ثلاث مرات لعله من باب السبيل ثلاثا فيها والناس
 الحرام من الاغتراف باليمن حتى يغسلها نفسها فيغتسلها ثم يدب في الميسر ويغسل بها ومن
 المناخير ما قيل فيه ولعله لا وجوبه السائل السواك ولا خلاف في استحبابه وطهارة من
 اخلاق النسيب وسبيل السبل ويتأكد للوضوء والصلوة وقد روي عن الصادق ان فيه
 عشر حكايا مطهر للفم من ضالة اللزب مفحة للامانة فلهذا في السبيل وسبيل الله ويحلو
 البصر يذهب بالبلغم ويذهب الخبز في اخره من الحفظ ويبيض الاسنان ويضاهي الحسنة
 ويذهب الطعنة ويستحب ان يكون السواك بقصيان الشجر والاراك افضل والنسوة بالامام
 عند الوضوء سواك والسواك في الحام يورث وباء الاستنا وفي الحلا يورث النجس وقد روي
 الواسع الربا الحسن عجل قدس سره انه عن النبي عن الشوك بالحرق وتحت في معناه من باب
 عنهم انه سئل الجسبة ولا حفظ الا ان يرأيه ولكن في الفقيه النسوة بالحرق سئل الجسبة
 يكون صحيحا او يكون نفي وذكر المناظر الشهيد ان في النسوة بالحرق في سبيل لقضاء
 النسوة والتام المضمضة والاستنشاق على الاشهر ثلاثا ثلاثا وروى عن ابن عقيل انها ليست
 الى الرسول نفي ولا سنة واستحبها فلا يعيدها وظاهر في الوجوب الثابت من الفرقان
 والسنة لا نفى لاستحبها كما نوهم وبعض المناخير اجتمعت استحبابها وانفسها لا لاجل الوضوء
 وهو بعيد قد صرح جميع من اجمعت باستحبابها بثلاثة اقسام ارفع اعوان الماء يغسل

واحد لعله الوجه واشترطوا تقديم المفضضة وهو الماء نور وجوز العلاء المفضضة من
 ويستشق من وهكذا ثلثا سواء كان الجنب في ماء أو في الماء التاسع والعاشرون
 كما يظهر من الرواية وما يفهم من عبارة أن الاحتياط أنه عند فعلها وعلل الأول هو الظاهر
 بعد التفضل اللهم فترحمه يوم الفلك والطلوع سألني بذلك وفي رواية وشكر الله عليه وبعد
 اللهم فترحمه على سبع الجنة واجعله من شيم رحيم ورحمها وطيبها **الحاد عشر** كون الموضع
 وذكر في الذكرى أن ماء الاستنجاء داخل فيه ولعله الوجه أن كان أراد الاستنجاء من البول أو الأضغاط
عبد الله عشر ان يديه الرجل في غسل في أربعين بظاهرهما وللراية بباطنهما وهو كذا
 ورد في فضيلة **الثالث عشر** عكر من لم يفرغ من غسل الثوب على القول استحبها ذكره ابن طبراني
 الإجماع عليه **الرابع عشر** في العين عند الوضوء على رواية ولعله المراد من قوله استحبوا
 لغسلها لأنها في نار حامية لكن جعلها بغض المشاكسة على التقية وهو غير بعيد **الخامس عشر**
 الماء على الوجه أن كان نجسا أو كان البرد ولا يستحب ترك **السادس عشر** الدعاء فيقول
 حال غسل الوجه بعد الغاء الماء اللهم بيض وجهي يوم تقوم فيه الوجوه ولا تسق وجهي يوم تقيق
 الوجوه وحال غسل اليمن اللهم اعطني كتابا يميني والخلل في الجنان ليس كذا وحسبنا
 يسيرا وحال غسل يمين اليسر اللهم لا تظني بي شيئا لئلا يظن بي شيئا ولا تجعلها مغفلة
 العترة واعوذ بك من مقطاع النيران وحال السبح اللهم عشيرتك وبيرك وأذا مسح
 الرجلين اللهم شقير علي الطاهر يوم تزل فيه الأقدام واجعل سعير فيا خير **السبع عشر**
عشرة فإنا أنزلناه في الوضوء فإما من فله يخرج من ثوبه كيق ولذا أمر **الثامن عشر** أن
 يقول بعد الوضوء اللهم إني أسألك تمام الوضوء وتمام الصلوة وتمام رضوانك تمام معرفتك
 ويستحب قراءة آية الكرسي إثر الوضوء **التاسع عشر** ثنية الغسل على الشهور وعند
 تردد **العشرون** غسل الوجه باليد اليمنى ذكرها في بعض النسخة لولا أن كان أحب إلى من غسلها باليد اليسرى

مسح الرأس باليمن ومسح الرجل اليمنى باليسرى اليسرى اليسرى
الفصل الثاني في الواجب والخبر
الاول النية وهي عبارة عن الإرادة الخفية بالفعل فعل محض فلا عسر فيها ولا وسوسة ولا حظ
 مقارنة بل لو كان الله سبحانه تكلفنا بأن نأتي بغير نية لكأن التكليف بما لا يطاق وما فهم منها
 عبارة عن التلفظ والنصوح ان اراد به ماسوا النصوح الذي لا بد منه حين الإرادة
 فلا شاهد له في الاثر واما استحباب التلفظ فلم يثبت بل احتمال التشريع وربما يوجب التلفظ
 واما ما قيل انه اعون على خلوص الفضة فاعلم لا وجه له بل ربما يوجب التلفظ
 ويمنع من توجه الشخص الى الله بكلية واعلم احبنا الله وايد السجس توفيقه انه لا بد من
 اخلاص النية في العبادات قال الله سبحانه وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين
 ورحموا الاخبار ان المرائي مشرك والنجاة منه في غاية الصعوبة بل لا يمكن بدور الله
 سبحانه وعصمته اعادنا الله وجميع المؤمنين من شمر انفسنا وسيما اعلمنا اذا عرفنا هذه
 فاعلم وقفا ان من سأل بعبادة رياء وسعه فقد افسدها وعن المرتضى مرفوعا في الرأيا اصطلاح
 يجب اعادتها وان سقط الثواب عليها وهو ضعيف ويجب استدانة النية حكما وفرضا الشهيد بعد
 انتقاض النية الاولى وعن ظاهر الغيبة اعتبار ذكر النية واعلم لا وجه له وبعض اخطل
 استحباب تجديد العزم ولم يثبت معنى وجوب استدانة النية كعدم الاعتداد بما لم يقع كذا
 لا انه يبطل الوضوء بمجرد النية نعم هذا خلفوا في نية الصلوة اذا اثنى الخروج ولعل الاقرب وفاقا
 المشهور الصحة ما لم يأت بفعل مرافعا بالنية مسائل **الاول** اذا كان الفعل المقصود غير متعين
 كركعة النافلة ووضوء الصبح فلا بد من البعد وليس هو امر خارج عن الإرادة بل الغرض ان لا
 منه فيها وهي لا ينفك عنه **الثانية** المشهور القول بالصحة مع نية الضام مطوع
 الشهيد على ما مطوع بعض الصحة اذا كانت راجعة وعن آخرين مع ملاحظة رجحانها ولعل
 هو الاول اذا كانت الضميمة مقصودة بتعاقب في الغسل لوجه الله سبحانه واخرا فصله

ماء بارح الينود صم غسله نعم اذا كانت الضمة يراه احتمال البطلان الثالث ان
الواجب يجمعها او بعضه بنية الذنب وبالعكس فيل يطل مطا واما مط والنذر مع الفعل
الكثير او صم مطا قول اظهرها البطلان في صورة الامام مطا لكر اذا كان على سبيل العمدة
في صورة السهو ففي الصلوة الواجبة وجه الاجزاء ولن لا عاده ان في بها كامل او تركت
من اركانها او فعل لا يمكن اعادة لفوت وقته او بفعل كثيرا فاعادة ما في به خاصة و
ولعل الوجه الاول اظهر وجه وكذا البشار في جميع العبادات **الرابعة** اذا أتى بوضوء صلاته
ناقلة فقبل الظان لا خلاف في جواز الدخول به في الفريضة واما اذا قصد به غير الصلوة فان كان
مما لا يستباح الابه فمن المشهور انه كل عن الشتم المنع وان لم يكن كذلك يكون مما لا يجامع
حدث اكبر فعل يجوز مطا لا يجوز مطا يجوز فيما لا يتجوز فيه من اجل الحدث ولا يجوز فيما لا يجوز فيه
لعل الاول لا يخلو عن قبح والاحوط الذك في النجاسة **الخامسة** لا يقتصر في النية الى تعيين
الحدث الذي يظهر منه بل لا خلاف في **السادسة** يصح على الطهارة من ان يرا طمعا في
الثواب خوفا من العقاب خلافا للحكي في الشهيد **السابعة** لا فرق على المختار من الاكتفاء بقصد
التقرب بين عدم قصد رفع الحدث وبد قصد به وبد قصد رفع حدث بعينه كان او لم يكن مع
عدم قصد غير او مع قصد غير غير لكن اذا قصد انه يوضا وضوء شرع غير رافع او رافعا
لحدث خاص فقط فمن نظر في احتمال التشريع شكل حكمه **الثامنة** قال
خير احد من اصحابنا يجوز تقديم النية في الوضوء عند غسل اليدين الشجب عن ابن
زهره انما يجوز تقديمها عند المضمضة والاستنشاق ويظهر من البعض المنع مطا وهو حوط
وان كان القول بالجواز مطا لا يخلو عن قوة **التاسعة** اختلف الاصحاب في تدخل
الاعتسالة في النية في مشهور الاجزاء فبعض واحد اذا جمعت الغسل الواجبين
كانت غير النجاسة لم لا حجة لاسباب كلها او بعضها لم لا لكن اذا أتى الرفع والاستبراء عن العائنه

اذا كانت فيها الجناية فان نواها اجزاء عن غيرها وان نوى غير ما فتحكم منه مولا رفع
 الحدث النوى فقط والاستشكال في صحة اصل الغسل وان كان بعضها مستحيا
 فعليه ان يغتسل من الجناية او الجميع اجزاء غسل واحد وان نوى المندوب لم يجز
 ولا عن الجناية وعن جمع الاكفاء بغسل واحد مطاوعا لطلبها مستحيا فغن المحقق ان نوى
 الجميع اجزاء وان نوى بعضها اجزاء عنه وربما يظهر عدم ذلك اخل هنا مطاوعا وعن ائمة
 الصحة مطاوعا في الاقوال واظهرها الاجزاء مطاوعا في جميع تلك الصور ان نوى الجميع
 وان نوى واحدا من اجزائها في حدث كان بفساد لا يتلو عن اشكال وسبيل الاقضية
 متضمن منيع ويظهر من كلام بعض الاصحاب انه لا اشكال في صحة الغسل بل بعد
 زعمه اتفاقا لكن ما ذكره لا يتلو عن شيء اذا اجماع غير ثابت وسيا الروايات التي منها لا
 يتباين بالنع وكلمة يخرجها الواح في كثرها وان كانت تشعير بظاهرها بافاد لكن
 في الواجبات غير عز في فعل المانع من جميع هذا الحديث ان الغسل بكل حدث عليه صلواته لكن
 لا يوجب انه المشرع حتما ليطرق اليه احتمال التشريع العاشر في بعض الاصلح يجوز نقل
 النية والصلوة في مواضع اذا اشتغل بالاحقة في ذكر سببها سواء كانا مومنين او مقضتين
 او المعدلين عنها حاضر والمعدل اليها فاشته او بالعكس بشرط ضيق الوقت عن الحاضر ولعل الاحوط في
 هذا الشأن اخير فضل النية الى الحاضر ثم قضاء الفائتة واداء الحاضرة فانما يكمل العدل من الفضة الى تمام
 او بالعكس حيث يساح كل منهما او يتعين احدهما من غير ما قل في الشئ الاول بعض المناخير والخييار
 انما هو قبل النجاسة عن محل العدل في الفضة اما اذا نوى الفضة فليتم ساكيا او بالعكس من الاجبيح من
 استظهر ترتيب احكام الزيادة والنقصا عليه ومنهم من افشى بالصحة ولا عاد احوط طبع العدل من الاقام
 الا انفراد ذكره بعض الاصحاب في لعل الظاهر ان ذلك عند الضرورة ولا يعيد جوارحه عند حاجته وان لم
 يكن عزيمة واما تقديم التسليم فيجاء على الاشهر الاظهر لا يعدلوا واحدا لا مام ولم يقد احد اظ

ان هو نقد المأمومين واحدا وعدم جواز الانفراد ولو لم يوجد من يوثق به فلا حرج
 اتمام الصلوة بنية الانفراد ثم ان كان قد ولو ضاق الوقت عن ذلك فالمسئلة موضع تردد و
 لكن لا يخلو اتمامه في القضاء احتياطا عن جحان **العدل** من الانفراد الى الايمان به **النية**
 الشيخ مدعي عليه الاجماع ولا يخلو عن تأمل هو العدل من الايمان **الامانة** وذلك
 متفق عليه ظاهر في صور الاول اذا احدث الامانة يستخلف من المأمومين في المسئلة
 تردد ولعل الجواز في **الثانية** اذا احدث الامانة فان موطن يستخلف بعضهم **الثالثة**
 اذا اتم المسألة فحاش ان اتم ركعتين وقد بعضهم وشعر الخبر الجواز فيه بان اتمهم للضرورة وكذا
 عكسه في اتمامه الحاضر لسافر لعل المسئلة خارجة عن النجس عنه ذكرها تبعا للنقص
 وجواز العدل من الايمان بالامانة باخرجته ذلك عن العادة ولو ثبت من جواز الانفراد
 بالسبق اذا انقضى الامانة ولا يخلو عن المسئلة **الصلوة** كما هو بالبحر ان يعدل وينوي الامانة
 لعل المسئلة ترجع الى جواز النفل في الانفراد فعدمه **ط** بل يجوز في الامانة اتمام الظاهر
 الجواز في العدل من الفرض الى النفل وذلك في موضعين **الاول** اذا اقتب الحائض
 هو فرض فانه يجعله ركعتين بطوعا وقيل انما يعدل بعد تلبس الامانة **الثاني**
 اذا ائتم فراهة الجمعة والمنافقين في ظهر الجمعة وقراء غير ما حثت فجاوز النصف كان
 يجعله ركعتين فلا تفرق بينهما في الظاهر كذا في الصدوق والمصنوع وانما هو صلوة الجمعة
 والنفل من النفل **اللاحق** السابق وتأمل فيه البغض لعدم الصلوة المشهورة لعله انما
الحاد عشر اذا اشك في نية الصلوة وقد كبر مضى في صلوة بلا خلاف ظاهره **س**
 عن النية حتى كبر بوجوه لقاها وان النية عبارة عن الحركات في حكم البطالة والوجه ان كبر من اجل
 الصلوة فهو ناو غير او ابراهيم كذا في ما تم لوجه قلبه الى شئ اخر جرت له التكرار في عرف ذلك
 من يثبت ذلك لا رادة فاعل الظاهر في خبر ابطال اليد وعرى التكرار في النية وارساء الفرض

ثم نوب إلى الفعل في الاستاء فان ذكره قد بقي شيء خارج النية وبينه ما أتى به ولا فهو على الذي قال
له ودخل فيه كما ورد في النصوص قبل المراء من ذلك حال النصوص الصلوة من التوجه إليها
بالأذان أو الإقامة ونحوها حال النية وتكبير الأحرار ويؤيد ما صرح به جماعة من الأصحاب
أنه لو لم يعلم ما فوات بطلان الصلوة إلا إذا علم ما فواته فإنه ينبغي عليه بإقحام الظاهر أنه إذا
بنية الغرض مريد له فأنما يتكف به على المنجز إذا شرع بنية كبنية غيره ولو اشتباها أو نسبنا
فهم النية الفارقة الأولى في أثناء الصلوة مغفراً من راد فرض الغرض مثلاً ثم نوب إلى الفعل وهو
قبل التلبس بالفضية ففعل الظاهر لا يجزئ عنها وشمل النصوص تلك الصلوة محل النظر غير
ظاهر نعم قد يتقرب واحد كيريد أن يفعل شيئاً ثم يطرف من النحول فيعطى في اسم في سمية
قلبه باسم آخر فذلك لعله غير مضرة اتفق قبل التلبس أو بعده ومن تردد في الاستاء ولو علم
حاله ثم بطلت صلوة على المشهور ولا تتبعه الصحة ولا جبراً إذا انتم بنية ما فتح به الصلوة إذا ذكر
المعنى بعد الفراغ **الثانية عشر** في بعض الأصحاب أن لم يكن مبنية فعل المشروط بالعلم
بغير الوضوء وإن فعل كان باطلاً وهو **كان** لا يحلوا عن مناقشة لكنه أحاط وما كان
العض من أنه من **كان** بالعراق ونحوه بوضوئه استحباباً الطوفان في فعل القول باستحباب
ضعيف كذا أن توضع لأجل الصلوة ولو يكن من قصد فعلها **الثاني** غسل الوجه
وهنا مسائل **الأولى** فما خالف الأصحاب في تفسير الغسل فمن المشهور هو أجزاء جزء
من الماء على جزء من البشرة بنفسه أو معاً وعن بعض المنكرين ما صدق به مسماه عرفاً
وقيل بالأجزاء بما كان كالدهن مطوئاً لعل الأول هو الظاهر **الثاني** ولا يبعد الإجزاء بمثل الدهن عند
الضرورة **الثانية** يجب غسل الوجه من قبضها من شعر الرقبة إلى عاتق شعر الذقن طولاً وما
اشتمل عليه الأجزاء والوسطى عرضاً عن شينها إلى الناحية الوصل من القصب إلى طرف الذقن
هو مقدار ما بين الأصبعين غالباً إذا فرض ثبات وسطه وأدبر نفسه ليحصل شبه دائرة فذلك

هو الوجه والاولى اشهر واظهر بل متفق عليه اذا عرفت هذا فاعلم ايديك الله ان من
الاصحاب من ادخل الصدغ ومنهم من ادخل العذار ومنهم من ادخل العارض ^{والظاهر}
ان ما دخل تحت التسمية المذكور المنقذ عليه فهو اخل كما خرج فهو خارج ويعلم من
الاختيار خروج الصدغ الا اذا فسرها بين الحظ العين الى اصل الاذن كما نحن البعض
في داخل البعض اما العذار فيوالمشعر المنابت على اعظم التنا الذي هو سميت الصلغ وما
انخط الى وذا الاذن فيعضه خارج قطعاً واما العارض هو النابت على الحميم المنخط على
الفرد المحاذي للاذن فلا يسفل منه داخل اما اعلاه فيفصل منه ما يناله الاصبعان و
فداخلهما في مواضع الخفيف الضو هي منابت الشعر الخفيف بين انتهاء العذار والارض
بشعر الراس والفرجة هو البياض المكثف بالناصية ومنشاء الاختلاف انها هل هي منابت
شعر الراس ام لا ولا يبعد اناطة الحكم بالعرف **الثالثة** يجب البداءة من اعلى الوجه
على الاشهر الاظهر خلافا لابن ادريس وهل يجري صب الماء على اعلى الوجه ثم انساب اليها
اولا يجرى غسل شيء من الاسفل قبل الغسل الاعلى وان لم يكن في سمته لكن لا يحق قبل
بحسب الحرف ويراعى السمات اقول الذي يفهم من الروايات هو عدم استقبال الشعر وقوع
البداءة من لقصاص الانتهاء الى الذقن لانه فيها على اكثر من ذلك لكن الاحوط ان يغسل
موضعاً قبل ان يغسل مفرقه ولا يضر ظاهره من الماء او وصول اليد الى ما لا يغتسل فوته اذا لم يغسل
الرابعة لا يجب طلب طابا به الشعر ولا يستحب على الطوا ما يقع عليه غسل البصر في غسل الطابا على الط
ويجوز غسله خلافاً لظاهر بعض المتأخرين عن ظاهر الحديث ان الشعر اذا استبرأ البصر وجب له غسله
من القفا والروايات تعد تطيب الشعر كهيئة كانت ام خفيفة فيكون يغسل ما يظهر من الشعر
الثالث غسل اليدين من المرفقين اطراف الاصابع والمرفق فصل الذراع والعضد ^{طريف} قبل
الذراع والاول اظهر من غسل المرفق وتامل بعض المتأخرين فيه ولا وجه له وان ذلك

بأصله أو من باب المفردة لا يخلو المسئلة عن إشكال ولا أول احوط ونظره ثم الخلاف
 في وجوب غسل جزء من العضد اقطعت اليد من المرفق ولو عكس لم يخرج على المشهور وعن
 ابراهيم القول بالكراهة وعن السبيعي في أحد قوليه الاستحباب مسائل **الاول** اقطعت
 اليد من تحت المرفق فلا خلاف في وجوب غسل الباقي واما اذا اقطعت من فوقه فملاصحتها من
 ذهاب الاستحباب غسل الباقي وعن الشافعي استحباب مسحه وعن ظاهر البعض الوجوب لا يخلو عن
 وجه لولا الاجماع على خلافه مع كونه احوط واما اذا اقطعت من المرفق فالمسئلة مرت
 والقول الوجوب غير بعيد **الثانية** المشهور وجوب غسل ما تحت المرفق فما زاد على أصل
 الحلقة من لحم وجلد متدل واصبع زائدة وادعى بعضهم الاتفاق عليه وكذا اذا كان ما فوقه
 من يد زائدة غير متميزة عن الاصليّة وكذا ان كانت متميزة وكان من تحتها على قول **الثالثة** في
 في وجوبه يك ما يمنع وصول الماء وعن بعض الأصحاب يجب تحليل الشعر النابت في اليد اركبفت
 محل نظر الا انه احوط وعن ظاهر المشهور وجوب غسل الشعر في اليد ولا يخلو عن قرب الا اذا كانت متدلية
 فان غسلها احوط **الرابعة** قل بعض الأصحاب الظاهر خلافه في وجوب غسل الأظفار
 فيخرج عن حد اليد ولو قيل لا يخرج عن المبدأ الكا اوجه واما معه فمختلف فيه ولا احوط غسل
 المشهور وجوب نزع ما تحتها من الوسخ اذا كان ما فوقه وصول الماء ولا يخلو عن تأمل لكنه احوط
 لم يكن ما فوقه يخرى وصول الماء مع ان الظاهر تحقيق الحيوان المغيرة في الغسل ظاهر في الشعبية في الكفاة
 بذلك نظيره ما تحت الوسخ من الفحاسة الخبيثة مدعى تحقيق الاجماع عليه وعدمه في الحديث
 حيث قاله الوسخ عنه فيها **الرابع** مسح الرأس وههنا مسائل **الاولى** مسح مقدم الرأس
 عن قسمة الرأس في القصاص قيل هو عبارة عن الناصبة وهو ما بين الزنعتين لم يثبت لكن
 رعايته احوط ومثل يجرى مسحة الزنعتين لا يخلو عن قرب لكن الاحوط تركه كما هو اليه ظاهر
 بعض الأصحاب ويجوز المسح على الشعر المختصر بالمقد وقلوا انه الثاني الذي لا يخرج منه عن حد

ويجعل ان يكون المراد من هذا الخبر عدة خروج الشعر عن جلد الذي له معنى عدة فقير
 بالدر في اليد والنحال واستقر الائمة وح لا اشكال في ثبوت الحكم وقد عرضت هذا
 الاحتمال على عيسى المجد سلطان العلماء مد ظله محضرة والذي سيد العلماء دام ظله
 العاقل استحسنته واستجبه وان كان المراد عدة مخرجه عن جلد المفرد واشكالنا بآياتنا
 على المقدم منتهي بانها آياتهم كما ذكر المحقق الثاني وتبعه غير واحد من متأخري المتأخرين
 فلامر مشكل والبحث فيه متسع والجمع على المفرد مع كونه غير مخفض لا يجوز في المسح عليه
 اتفاقا وثاقل البعض فيه لوجه له نعم لو كان الشعر بنفسها مجموعة كالصوف كما في كثر
 اهل الجبل لم يبعد جواز المسح عليه ما دام لم يخرج بنفسها عن جلد المفرد على المذهب
 المشهور **الثانية** يستحب فتر في شعر الرأس حتى ورد انه لم يفرق شعر اسماء في الله
 بمنشأ من البناء **الثالثة** يجب المسح ببقية البلل من غير استيناف أو مجلبة بالاختلاف
 على الجند ما جاء على خلاف ذلك مطروح او لا ولو ثبت اختصاص بلل العينة ولو في غير جفون
 العين فالتقيا بالجماع من الأعضاء شيئا ولكن اذا لم يخرج من بللها ولا يخرجها كمال **الرابعة**
 ارجح أعضاء الوضوء لا يفرط المتفق فلا خلاف ظاهر في جواز الاخذ من اللحية والحاجبين اشفاق
 العينة والاحوط تفادى الاخذ من اللحية على الحاجبين اشفاقا وردوا الاخبار واما اذا كان من تقطير
 فاطلاقا فافادوا الاحتياط فيه ايضا ولكنه لو لم يكن احكاميا فظلمت فيه على الاحوط هو عدم
 الاخذ من ذلك المواضع ما دام فاعضاء الوضوء بلل منصوصا عنه كونه للحي مستتر وفا
 بعض الاصحاب المشهور جواز استيناف الماء اشكال الجفاف ولا فراط الحرق ونحو ذلك من اشكال
 لعل الاحوط اتمام الوضوء باستيناف الماء المسح ثم الاحاد وان لم يمكن فالتام والتميم والله اعلم
الخامسة قد اختلف في المسح المشهور الخبر اربعة وعشرون ولو لم يخرج من اصبع وعرا او من
 لحي أو اقل من اصبع وعرا البعض المشهور من الصدوق وان عير بذلك اصحابنا المشهور

ولكنه خصه بحال الاختيار وقال في خالف البرد اجزاء اصبع واحد ولعل الاول هو المظ
الستاسية قبل الاحوط ان يمسح قد نلت اصابع طولا وعرضا لانه ذكر اكثر المتبحر
المتبحر قد نلت اصابع عرضا طولا والاخر مطلقا **البعض** الاشبه ان يزداد على
اصبع مضمومة بلا اعتقاد شرعية جازوا ان استوعبته الراسع الشهيد لا يستعجب مكره وله
افق على مستند قبل بحرمه وان اعتقد شرعية ثم ونحو قول بطلان المسح وان لم يستوعب
بعد **الثامنة** عن الصدوق والشهيد انه يجب على المرأة وضع الفخذ في المصبر والمتمسك
لاجل المسح وعن اخبرين استحباب الوضع مطاوعة فيهما ولاظهار الاستحباب فيهما وفيما عدا
عنه **التاسعة** الزائدة على هذا المجري من المسح مستحب لكن حل بوطء بالوجود
لا بد من الاول بعض ان مسح دفعة واحدة ولعل الثاني اوجه وفي التلخيص قطعوا بالاختيار
وفي الحدائق استظهر الوجوب وقال لو نوى الاكل لم يدرء دمه ان اكتفى بالانقض وهو ضعيف
وليس بمسئلة ناوى لانما في صورة التخيير حيث قيل انه لا يجب له العدل الى الفرة لا ينقض **عالمه**
على نظر العاشرة يجوز المسح مقبلا ومدا على الشقوق ومنع المرقعة وهو طوله **الحادية عشر**
لا يجوز للمسح بغير اليد اتفاقا والظاهر فيه بالباطن بل بباطن الاصابع اليد اليمنى في الراس وفي اشد كل الكف
قال بعض الاصحاب فان تغذ جاز بظاهر الاصابع وان تغذ بها طائفة جاز لكف فان تغذ بالذراع
بعض جواز بباطن اليسرى مع تسرا الايمان به باليمن ولعل الاحوط هو الجمع بين اليسرى باليسرى وكف
اليمنى وذراعهما عند التغذ والاحوط مسح الراس باليمن كما من مسح الرجل اليمنى باليمن و
اليسرى باليسرى والاتفاق على استحباب جميع ذلك في جنس النوع **الثانية عشر** استحباب مسح
المسوح وعن بعض علماء حتى انه لو خاض نهر ثم مسح جاز ان مسح بعد خروجه كان احوط وعن اخبر
الصحة مع غلبة بطلان الوضوء والاول احوط لكن اذا كان المسوح محترقا او اذ لا يتنجس شيء منها
ببطلان الوضوء فالظاهر انه لا يامر به **الخامس** مسح بغير الرجلين ثم بغير الاصابع الكعبيين ولا يجوز

القول باعتبار ومنهم من فصل فلم يعتبر فيما وحرثت الضويع بالخصوب واعتبر فيما كعدا
 الثمانية عشرة فان بعض الاصحاب اذا انكحوا بعدا او معاملة نقيية فهو صحيح غير خلاف
 في ذلك انه لو تم في العباءة قبل خروجه وقهرها من ايمانها على وجهها هل يحل له اعادة امره في الثانية
 المحقق الثاني ان كان متعاقبا نقيية ما ذكرناه في محله من غير ان يرد عليه وفيما لا يحل في الاول فما
 عدا ذلك قال مع خروج الوقت ينظر في دليل وجوب القضاء فان ثبت ثبوت لعل الظاهر الثاني
 الاول احوط ولا يعبر عنك حرسك الله ان قال صيغة المعاملات على كل نظر بل لعل
 هو اجزاء حكم الاجزاء والصحة مع عدم المتدحاة فيضا ليه الا ان كانا كواحدة ونحوها
 لانه يجوز ان يشترط واحدة نقيية امة يسع فاسد عندنا فيحله وطبها **الثالثة عشرة**
 المشهور كراهية تكرار المسح وعن ظاهر الشيخ الفخري والاشبه المحرم مع اعتقاد المشروعية
 والا كراهية ويمكن القول بالاستحباب عسجي باصبع غفلة ثم اراد الاتيان بكل الكحل او بوجوه
 على القول بوجوه **الفصل الثالث** الحكماء وجهها **الاول** وقد اختلفت اصحابنا في
 التشية في الغسل بمعنى غسل الاعضاء كما ذكره بعد الخروجه واما لو لم يكن الكحل فالتجوز في وجوب
 يتأكد به او اوما اذا انعمت بالان يغسل برفقة بعض العضو باخرى بوضعه فان كان عن غفلة فلا يبعد
 القول بالجلال في الغرضين الجوارح على كل حال الا حوط بل لا يلزم الترتيب اذا عرفت هذه الابدال
 فاعلم ان المشهور بين متأخري اصحابنا هو القول باستحباب التشية فيظهر من كلام بعض قدامائنا
 والمسئلة لا يخلو عن اشكال الا حوط بل انظر الاقضية المرة الا اذا لم تقع مرة **الثانية**
 قد اختلفوا في الغسل الثالثة فمن المشهور انها غير من وعن بعض عمه الحرم وعن القليل انه يشترط
 زادة على الثلث جعل الثالثة كلفة ولعل الاظهر هو القول بوجوب المسح مع اعتقاد المشروعية وبطلان
 الوضوء بطلان المسح وقيل لعل الحرم عند الشروع القصده دون الفعل وعلله لا وجوبه
الثالثة قد تقدمت الثالثة على بطل الوضوء بمجرد هذا الوجه الصالح وان مسح بها كما يمكن

العلامة لا يبطل طهره المحقق الظاهر البطلان مع السحر بما حكاه من ان لم يمسح بها
 بان يغسل اليد اليسرى من فاستلذه موضع اشكال لا ريب ان الاعادة احوط ويظهر عن
 البعض ان الغائلين بالابطال فلو اذ لك في صورة العمد الرابعة لا خلاف بين صاحبنا
 في وجوب المولاة لكم فداختلفوا في معناها فقيل انها بمعنى ان يورث عضو او عقدا
 ما يحيط بقدر وقيل انها عبارة عن المنابة اخذوا مراعاة الجفاف اضطرابا وهو لا
 بين فائلا بالاحلال بالمنابة موجب للام خاصة وبغير مقتضى كونه مبطلا له ايضا
 وعرف بالصدوق ان فرغت من بعض وضوءك وانقطع بك الماء قبل ان تمت
 بالماء فتم وضوءك اذا كان ما غسلته رطبا وان كان قد جف عد وضوءك فان جف
 بعض وضوءك قبل ان يتم الوضوء من غير ان ينقطع عندك الماء فاعسل بالبر جف
 وضوءك او لم يجف في الحدائق ويظهر منه ان اياها متحقق من المنابع ومراعاة الجفاف
 فهو كونه نابع بغير اعضاء الوضوء وانقضاء الجفاف لضرورة كان لا يصح وضوءه لو لم
 ينابع لعذر كان ام لغيره من وجوب الجفاف عدس اليه مال بعض المناخير وذم بعضهم
 ان المولاة شرط في الصحة وليس له ان ينعى تركه على تركه اذا عرفت هذا سلم الله قال
 اذا الجفاف مع عدم المنابة مبطل للوضوء اجماعا كاتصا واما مع الولاية فالمسألة لو لم تكن
 اجماعية فتوضع اشكال واما الولاية فاعل الظاهر وجوبه نعم لو فرض تحقق التبعية
 عرفا مع عدم الجفاف ايضا كما تخيل في بعض صور فلو كان لو كانت الهواء رطبة وفرض بقاء
 الرطوبة الى ان لم يأت فيه بما بقي من الوضوء قبل ان يعرف انه لا يتوضأ لاحتج الفقيه بالابطال
 واما حصول الاثر في المولاة فتوضع ثمرة دو هل البطلان على رعاية الجفاف
 جميع اعضاء المنابة من كاهن المشهور وجفاف عضو كما عن ابن الجليل او عضو متقد كما
 عن السيد لعل الاوسط اوسط واحوط وهل يصدق جفاف العضو شيئا بعضه اكثر او اقل

اولاً لا يقدر بعد الصدق ايضاً هل يبطل أم لا احتمالات احوطها اعادة الوضع مع
 حفاف بعض العضو ايضاً الا ان يكون شيئاً قليلاً لا يلتفت اليه ولا يصح من صريح
 الحفاف ان يبطل مع اعتدال الهواء ولعل الظان انه لا عبرة باعتدال الهواء وعدل الحفاف
 ان قيل لا بطلاله فهو مبطل على حاله نعم اذا كانت الهواء شديداً الحرافة بحيث يمكن
 الوضع بدو الحفاف لم يضر الحفاف على احتمال قوي مع احتمال نزول الطهارة من المائنة
 والنزلية وقد صرح جمع من الاحكام بحجج استنباطها جديدة ليس عند الضرر كافرط
 الحرافة ونحوه ويجعل الانتقال الى التيمم الخامسة الزنيث اجاباً عامتها بان يدا
 بالوجه ثم باليد اليمنى ثم باليسرى ثم بيمين الراس ثم بيمين الرجلين فان نوضاً بالمطر
 الشفاط قد سماه يوجب به بحسب القصة اما الرجلان فعلى المشهور يجوز مسحهما معاً
 تقديم اليمنى وتقديم اليسرى وعن سياراً وجوب تقديم اليمنى وعن بعض حواضر المفارئة
 وتقديم اليمنى دون اليسرى ولعل الظاهر هو الاول الا ان تقديم اليسرى لعله محل إشكال والاول
 هو احوط اذا عرف هذا ابدك الله فاعلم ان مخالفة عمداً ونسياناً واجباً عاداً على ما يحصل
 الترتيب لربح الحجج السابق على الاخر ولا فرق في اعادة من راس عن العبادات الا اعادة مع العمد لا مع
 واحد قوليته وفي قول الخمر لا جادة مع التسيماط وعند الحنابلة مع العمد على كل اعادة ما فقد
 الناحية وانما حقه التقديم لعل الظاهر انهما صورة العمل للترتيب واعاد ما قد وقط في صورة
 والاحوط الا ان من راس السادسة في المباشرة مع الامكان والظهور التولية بمعية الا يباشرة غسل
 اعضائه غيراً وبشاركة فيه غيراً اتفاقاً وربما في الخلاف الى ابراهيم بن محمد يمكن حمل اعتبار
 على ما يرجع الى المشركين والاشق عليه من كراهة الاستعانة واما الصبي اليد اليسرى هو فعل الظ
 انه من الاستعانة المذكورة وعندها يجمع طلب الماء للوضوء وهو محتمل الا ان علم الكراهة
 فيه غير يثبت اذا اضطر جاز ان يوضأ بغيره **السابعة** لا يجوز مسح الفضول ولا

غسل المسوح اجماعا وقد اختلفوا في بيان الفارق بينهما فذهب جميع المتأخرين حقيقة ما بالشرط
 الجريان في الاول امر باليد مع عدم في الثاني واخرون ان بينهما العوم من وجوه
 في امرار اليد مع الجريان في هذا الوصف والتحقيق الجريان لم يكن به بأس وهذا العمل
 الاوجه اذ الغسل عبارة عن اجراء الماء على المغسول ولو بمعاونة المسح عن امر الماء
 جري الماء على المسوح او لم يجز **الثامنة** من ترك شيئا من افعال الوضوء فليس
 بالصلاة قطعا واعادة من يتابع عدم الخفاف الا اعاد من اسره ولا في فينا ذكر
 هنا وفيما من المسئلة الاخلا في الترتيب بين كونه المنسب عضو كاملا او بعضا منه
 وان كان حو سبعة الدرهم وعن ابن الجنيدي في الصورة الاخيرة انه يكفي بقاء من
 غير اعادة ما عدا ذلك العضو ولم يثبت نعم الظاهر انه لا يجب غسل جميع العضو بل
 يكفي غسل الموضع المذكور فقط الا اذا تحقق العكس في الغسل في اعيان الماء
 ما يجب ابتداء به فلو لم يحصل الا مع غسل جميع العضو **التاسعة**
 يحرم الوضوء بالماء الخارج عما يبطل ويأثم ان فوضاه على الطوقين يبطل الوضوء ولا يأتى
 الاعادة وقتنا وخارجا اذا كان من عمل تقابل هو الظاهر منهم في صورته الشيا ايضا والمشهور
 ان الطهارة فيه جهلا بالنجاسة ايضا كل من عن ابن البراج وجب الاعادة والوقت خاصة و
 يظهر من بعض المناخين الليل الى عدم الاعادة مطو لعل القول بالاعادة لا يخلو عن قوة صلح
 قضاء الوقت **العشرة** لا يجوز الوضوء بالمستحب بالنجس على الاشهر الاظهر **الحادية عشرة**
 يبطل الطهارة بالماء المغموس عالما كاملا واما مع الجهل فقال بعض الاصحاب ان الاتفاق على عدم
 النجس ولا بطلان القول والمسئلة لم تذكر اجماعية فطلب فيهما مجال طهارة الاحتياط واضم
 واما مع نسيان الغضب فقولنا ان احوطهما البطلان اما جاهل حكم الغضب فبأنسية فعله المشهور
 كالعقل واعلم ان المسئلة لا يخلو عن تردد ومعدودة في الجاهل طهارة في موضع

محل الثانية عشرة يظهر من الحديث ان ظاهر الاصحاب عدم الاكتفاء بشاهد
 الحال وفيه نظر وكيف ما كان الظواهر العمل بشاهد الحال الا ان قيل على الظن الكلي
 كما سيجب به شهيدان وربما يظهر من البعض نوع من البرء ولعله لا وجه له واذا
 عد الاذن بعد الفزع فلم يفت في كلام الاصحاب على نفي تلك المسئلة ولعل
 ارجح حكم جاهل الغضب بل لعله عينه الثالثة عشرة هل يشترط طهر
 اعضاء الوضوء لو كان ثمة نجاسة او لا ثم الغسل للوضوء ثانيا ام لا لعل الاول هو الاصح
 باصول المذهب كما عليه عامة الاصحاب كلهم الامر بشد الرابع عشرة
 عامة المناخرين الى امر قضيته في مكان مغطى عالما بما بدا بطلانها وعن المحقق عدا بطلان
 هذا واشترط اباحة المكان في الصلوة والاول لعله الوجه لكن ان خرج متوضعا بحيث
 يستلزم التوضؤ الكثر فالظاهرة الخامسة عشرة من كمال اعضاءه
 المفسوخة او المسحوبة فان لم يكن في بعضها عيب في القابل في الاول ايضا وعكس في الظاهر الاصحاب
 التحريم بين النزع وتكرار الماء حتى يصل الى البشرة ولا يبعد ان يكون ذلك عند عدم امكان
 النزع والا فليس فيه عيب وبالحكمة ان لم يكن النزع فلا يبعد ثم تكرار المسح وايضا الماء الى
 المفسوخ بل لعله حكم لا يعرفه خلافا للاصحاب الا المسئلة لو تكرار اجابة فاعل المقال فيه
 محال لعل الاول ان يحيل اناء فيه ماء وضع موضع الخبر فيلحق بصل الى جلده فان لم يكن
 اتصال الماء مسحا عليها ومن الغلام احتمال مسح غسلها باقل ايسر غسل وهو بعيد لو كان
 الجبين نجسة ولو عكر نظيرها يضع عليها خرقا طاهرا ثم مسح عليها وعكس الذكر احتمال
 الاكتفاء بفيل أحدها وعكس احتمال مسح السرة على الجبين لو كانا نجسا على وجهه ولعل الوجه
 وهو المسح نعم مكانه جراحة ولو تكرر عليها جبين فالظواهر عدم غسلها وحول الجراحه عند
 ادخال الماء في باطنها اذا اضره الا ان كان مكانه مكانا لا يسهل لانه في حكم الظاهر على الظ

وان اضر الغسل فظاهر الاصحاح المسح عليها ان امكن ولعله كذا ان لم يمكن فيوضع عليها
ما مسح عليها ومن المجتعلح الاكتفاء بغسل احوطها والاول لعله احوط واما وجوب
التخليل في موضع المسح فذلك اليه بعض المتأخرين ولم يعرف قائله بسؤالا ومن لم يقيد
على نزع الجبين ولا التخليل واما ايضا الماء على الثوب بوضع العضو والماء والفقول
بالوجوب لعلم الموجه بل بما ادعى الله متفق عليه لكن الشيخ صرح بالاستحباب وهل يجب
استيعاب موضع جبين المسح المسئلة لا يخلو عن تردد ولا يرى احوط ويلزم على الكثير
ذكر القروح والجروح الاجل عليه هما امكن الا ما يقدر على اخذ عنه الوضوء ويجعل
عليه الا ما فضل اليه الماء ومنهم من خص ذلك واعلم ايها الله المسح على الخيثر مقدّم
على النيم وما جاء في الامر بالنيم محمول على ما اذا نضر من الغسل والوضوء والمسح على
الجبين ككثرة القروح او الخرج السادسة عشر في المشهور ارجاء السكوت وهو
الذي لا يمسح له بوضوء لكل صلوة ويغتفر حدثه بعد وعمر الشيخ جواز الجمع بين صلوات
كثيرة بوضوء واحد وعن العلامة جواز الجمع بين كل من الظهري والمغربي بوضوء
واختصاص الصبر بوضوء وجوب لكل صلوة عداها ولعل هذا هو الاقرب جواز الاكتفاء
بوضوء واحد ما دام لم يخرج البول على وجه معهود او حدث اخر غفل ويجوز عليه ان
يتخذ كيبا ويحسب طناتم علفه عليه وادخل ذكر فيه واما ما يظهر من بعض المتأخرين
من الترخد في وجوب ذلك لما كمل الفرائض اليومية فاعلمه وجهه ويجوز عليه المبادأة في
الصلوة بعد الوضوء على الظوايا البطون وهو من بداء البطن بخروج غائط او ريح لا يقدر
على حبسه فخرج وجوب الوضوء لكل صلوة ولا يبعد ان يكون حكمه حكم السلس عن
انه متى ظهر دخل في الصلوة وفجاء الحث فظهر فيه ومن العلامة وجوب استئناف
الصلوة والصلوة ولعل الظاهر التفصيل التام ذكر بعض الاحكام وهو انه ان كان للفرقة

شمع الظهار والصلوة وجب انظر لها وان لم يكن له فترة فإمكان حديثه مستمر في قضاء
 لكل صلوة ويفضحه في أثناء الصلوة وإلا فإنه يتوضأ وينتوي ولكن لعل خلال ذلك لا يمكن
 الحث متكررا بحيث يفرض في العسر لعل لا يحوط النوضا مع تكرار الحث ثم الإعادة
 بدون تكرار الوضوء **الثا عشر** إذا شك في شيء من أفعال الوضوء فكان على
 حال الوضوء أثبه وما بعدك بلا خلاف وإلا فلا يلتفت إليه وهل الحال كذلك لا
 المشكوك فيها بخلاف عن حالة الاشتغال بالوضوء أو عن البقاء في موضع الوضوء إلى أن يقوى
 أو يتأكد شيء آخر ما لم يطل القعود عن الشهادة الثاني الأول عن الشهادة الأول الثاني
 ولعل الأول لا يخلو عن قوة كراهية صدق حالة الوضوء مع الفراغ ما دام لم يتجعض
 الوضوء لم يطل المدة بحيث يأتى به فعلا صحيحا كما أشرنا إليه في بحث الموالاة وان
 شك في المسحاق به على كل حال على احتمال وان جفت أعضاء الوضوء ما دام تجرد في
 اللحية بله ويعبر في الاعتبار بالشك فيه إذا كان عينا بعد ما خلا بالموالاة أو على الظاهر
 بلا خلاف وعن الشهادة من كثر شكك لا اعتبار بشكك وهو الظاهر في صحة
 عبد الله بن سنان عن الصادق قلت له رجل مبتلي بالوضوء والصلوة وقل هو رجل
 عاقل فقال إياي عقل له وهو يطعم الشيطان فقل له وكيف يطعم الشيطان فقال سله
 هذا لك يأتيه من أي شيء هو فإنه يقول لك من عمل الشيطان وهل عدم التقيا بالمشك
 فيه خصة استظهر بعض النسخين وكذا إذا انفرد الطحاثير وشك في الحدث ولعله الظاهر عند
 فساد الشكوك كبر الشكوك كما لا ريب فيه وفي نظر لا يبعد كونه من الوضوء أو من الصلاة
الثا عشر لو شك في الطهارة وثيق الحدث وثيقها وشك في شيء على يقينه اجعلوا
 خروج البطل المشك مع عدم فعل الاستبراء في وجوب الوضوء كما ان خرج من الخلاء لا يوجب فإلّا يوجب
 في غير الوضوء ما إذا اظفر باليقين ولعل المشهور عن الشيخ بهما الدين ثم ما يشترط في الوضوء

لا يغرب عنك ايدك الله وزادك بسطة في العلم والجسم انه يفهم بعد النامل في العلم
وقناوى علمائنا لا يخبر المراد بالعلم واليقين غالباً هو العلم العادى والظن المتناخم
للعلم وان كان لنظر احتمال الطرف الاخر اليه مما لا يكر اذا كان الاحتمال المتناخم
لا يعتد ولا يعتن به عادة وقد شرحت ذلك الشرح بحيث يحل فيه للفتح انشاء الله
التاسعة عشر اذا انقضى الطهارة والحديث وشك في المناخر فعلى كثر
المحققين وجوب الوضوء وثب في المحققين نظير الى حالة الساقطة عن الحدث
فان علمها اخذ بضما على وار جباها نظير عن بعض ان لم يعلم حاله قبل ما فيها
نظير الا استصحب لعل الظهور الاول نعم متى قدر الطهارة مثلاً وثيق الحديثين
وعرف انه اما فوضا عن حدث فهو على انها في نفس الامر ليس هذا باب الشك
الا باعتبار اول الامر **العشرون** من توضع ثم احدث وضوء آخر فذكر كراهية
عضو فاعل الطهارة ان كان في كرار صلى وكان الوضوء الثاني بعد حدث نظير بنية الفرض
واحد الصلوة الا انه يظهر من حجة في ان اعادة اعادة بعد فتن الوقت وان
يتخلل الحدث لم يوضع سواهما وكانا واجبين ام منذ بين او احدهما واجبا والاخر مندوباً
لكن اذا كانا لاجل الشرط بالطهارة او لرفع الحدث والا فمذا مرا صحة الصلوة فيهما
التحريم على محل تأمل وعرجال الداعي عدم الانتفاء بهذا الشك مط ولعله ضعيف
واذا كرر قبل ان يصل ويتخلل الحدث بين الطهارة في حدث نظير ان كان صلى
بالوضوء الاول فرضاً وبالتحريم في فرضاً اخر من غير تخلل حدث فاعل المظ اعادة الفرض
الاول في اعادة الثاني من حكمه وسبيل الاحتياط اوضح لكرار اذا كان التجدد في الواقع
تسمية حتى ان به افعاف لا يبعد القول بجواز الصلوة به وعن ادر في اعادة الصلوتين
الطهارة يظهر من بعض عدم اعادة الصلوتين الوضوء ان يعتد به في الوضوء او الرفع والطهارة من اجل

انه شك بعد الفراغ وعلى بعض صحة الصلوات واعداد الوضوء وان تخلل حدث فاطم
 انه يتطهر في أحد الصلواتين باطلة وهل يجب اعادة الفرضين مطمحين الشئ واتباعه
 اذا اختلف اعداؤه او اعادة فرضيه مرددة في نيتها كما عن اكثر لعلة لا يخلو عن قوا
 فلو انه ح غير في الجملة الاحتياط ويؤيد اطلاق الجز والاول احوط وخصوا اذا كانا
 مختلفين جمل واخفاة وكان بينهما الترتيب مضافا الحادية والعشرون
 يكره الوضوء بالماء المشمس وما يقرب من الشمس اعتبار الفصد في ذلك وفي اية السكون
 عن عبد الله قال قال رسول الله الماء الذي يسخنه الشمس لا يتوضأوا به ولا يغسلوا به
 لا ينجوا فانه يورث البرص في دالة على المنع مطمحين في اية كان في غيرها وعن العلام
 الاجماع على نفي الكراهة في غير لانية وح فلا بأس باستعمال ماء الحوض والساقية و
 رحمه الله اعتبار كونه في الاواني المنطبعة غير الفضة والذهب من الاواني من
 منع عن مطلق الاستعمال لعلة الوجه ومنهم من اقتص على مخرج النض ومنهم من شرط
 قلة الماء وعن بعض المنع عن المداومة ومع زوال التشميس لا يبق الكراهة عند جمع
 وعن الشهيد بقاءه ويكره بالماء الاخر والماء الذي ما فيه غروب بسور الحائض و
 اذا كانت متهمه ومنهم من حرم الثانية والعشرون يكره الوضوء بالماء
 من حدث البول والغائط وعن الشيخ القول بالحرمه كما في اللة النجاسة
 والحكم الثاني لفصله لا اشكال فيه على المختار من نجاسة الغشا الشا
 والعشرون يكره التمدل بعد الوضوء على المشهور ومنهم من لا يفرق
 كراهة والمسئلة لا تخلو عن تردد واركان المشهور لا يخلو عن قوا
 الباب الثالث في الغسل وفيه مطلبان المطلب الاول في الوجه منه وفيه
 فصل الاول في النجاسة وفيه فوائد الفائدة الاولى في الشئ

تشتغل على عدد مسائل الأول والخمسة عشر فما يحصل من أحد أمرين أحدهما الجماع في قبل
المرأة حتى تقيس الحشفة وإن لم ينزل إجماعاً نصاً وفوقه واختلاف في قبل المرأة و
الغلام وعن المشهور الوجوب على الفاعل والمفعول عن الشيخ وسلامه وظاهر
الصدوق وثقة الأسلام عدم الوجوب قد صرح جملة من الأصحاب بأنه لا فرق في
موضعين بل يكون المفعول حياً وميتاً والاحتياط في كل ذلك أن يغتسل ثم
يجتنب ثم يوضأ وأما وجوب غسل الميت الموطوء فالظاهر عدمه ما لا يراجع في فرج
البهيمة كما اشهور أنه لا يوجب الغسل عن بعض الوجوب ودليلهم دخول ولو أوجعوا
في قبل الخنثى المشكل وجب الغسل عليهما على القول بوجوب الغسل في الذكر ولو أوجع في
قبله وأوجب الخنثى في فرج امرأة فحينئذ الوجوب عن جميع عدم الاحتياط في الغسل
ثم الموضوع بعد نقضه ولو أوجع الرجل في قبل الخنثى والخنثى في قبل المرأة كان الخنثى
جنباً وفي المرأة والرجل خلاف والاحتياط فيما أمر وأما الحكم الواضح فواضح وأما
مقطوع الحشفة فمن جسد الغسل عليه بغيوبة قدرها من الذكر والاحتياط
فيها أمر وإن أوجع في موضع آخر من الماء إلا أنه كبريقطة ونحوه لا خلا
إلا أنه يظهر من الصدوق والخلاف في المرأة إذا نزلت بالاحتلام ولو كان
الخارج من المرأة من الرجل يقيناً أو مشكوكاً لم يجب لغسله شيء كلام
بعض الأصحاب بوجوب نزع دوق الشك ولا ادعى وجهه الثانية لو أنزل
من غير الموضع المعتاد فغير العتاد لأنه موجب للغسل وعن الشبهة أنه يلحق
بالحدث الآخر الخارج من غير الموضع المعتاد وعن بعض عدم الوجوب
ولا يلحقه عن قبح وسبيل الاحتياط ومن هنا يعلم حكم الخنثى لو خرج من أحد
مخرجيه المأمع الاعتقاد من أحدهما أو ذهب جمع إلى اعتبار منهما المأمع الاحتياط

من احد عرجيها الثانية لا خلاف بين اصحابنا في وجوب الغسل مع يتقن
 كون الخارج مينا مع اشتباه الخارج ذكر جمع ما لا صحاب انه يغتسل في الصحيح
 للذوالدفع وفور البدن في المرض للذوالفتور ولا يغتسل الا في وعاء الشهداء
 من علوانه قرب رائحة من ريحة الطالع والجين اذا كان برطبا وبياض البيض
 حافا ويفهم من كلام بعض اصحابنا التحويل على هذه الاسباب الى مجهول
 اليقين منها بل وان يقع الشك في اول كلمات الاصحاب ولا يخالو عن اجمال في
 هذا الباب الذي ذكرنا وان كان يدل عليه ظاهر الاخبار لكن المشكلة لا يخالو
 عن اشكال والله اعلم **الرابعة** متى وجد في ثوبه او جسده الماء وحصل العلم
 باسناده اليه وجب الغسل وهذا هو مراد من قال انه متى وجد في ثوبه المخفض مينا
 وجب الغسل **الخامسة** متى وجد المني في الثوب المشترك بينه وبين غيره فغسل
 الا شرا لا ظهر له يحل الغسل عليها والا حط الغسل في الوضوء بعد البفض وعن بعض
 سني الغسل لها وقيل في المتناوبين ما يجب على صاحب الثوب وان احتل حواضر التقدم
السادسة اختلف اصحابنا في انعقاد الجمعة بهما واثام احدهما صاحبها
 الاظهر هو عدم الجواز **السابعة** متى يجب عليه الغسل بوجوب المني لا يوجب اعادة
 شيء من الصلوات الا ما جزمنا من اخر عمر الحنابلة وبم المنقبة لاخر نومه وجد
 عقبيه المني ذنب الشئ الى وجوب قضاء كل صلوة صلاها بعد
 غسل رافع ومنتهى الاحتياط ان يعيد كل صلوة لا يعلم سبقها كمال المني
 ولا سبق غسل رافع عليها بل وان علم سبق الغسل من اجل الخبث عن
 الشئ من استحباب اعادة كل صلوة صلاها من اول نومه فاعاد ذلك الثوب
 اعادة شئ من الصلوات الامكان في وقتهم احتيازا خوفا من اعادة الصلوات في غير وقتها

فيه وقال هذا يرجع الى حكم التوب للشأنة من خرج منه بل بعد الغسل
فان علم انه غنى وجب الغسل وان علم انه بول وجب الوضوء وان علم انه غيرهما لم يجب
وان كان لا يعلم شيئا من ذلك فان كان قد بال واجتهد فظان انه لا خلاف في عدو وجوب
شيء عليه من غسل او وضوء وما يفهم من كلام الشيخ احتمال استحباب الوضوء
بذكر في الجمع بين الاخبار كل محتمل وان لم يكن مذهبا من فقهائنا كما كان عليه ابن ابي
في السر وان لم يكن بال واجتهد فله الا شهرا الاظم بل عن ابي ابي بصير اجماعا
يجب اعادة الغسل عن البول وفي الاكفاء بالوضوء وان كان بال ولم يجتهد فله الا شهرا
الاظم يحيط بوضوءه والغسل ويكفي في الشئ القول باستحباب اعادة الوضوء وهو
غاية الضعف تبعه بعض المتأخرين وان لم يكن بال مع امكانه واقتصر على الاجتهاد
ففي المشهور وجوب الغسل لعله الاظم خلافا للحنفية في عدم الاعادة وان
لم ينسره السور فظهر لا كثر عدو وجوب شيء من غسل ووضوء وتوقف العمل
فيه والقول بوجوب الاعادة كما عليه جمع من المتأخرين مع كونه احوط لا ينحو
عن قوة التماسه لا يعاد الصلوة الواقعة بعد الغسل بخروج البول الموجب
لاعادته اعم المشهور عن بعض الميل الى بطلانها وقيل يستحب اعادةها ولا اعاد
بنية الفرية احوط العاشرة يجب الغسل على الكافر على المشهور بل اجماعا ولا
يجب في الاسلام وان حب الصلوة لم يخرجها بدليل خاص ذهب منه من المتأخرين
الى انه غير مكلف بالفرع جود اعم فقصوا بآية الراي من الروايات وهي غير متقدمة
لمذهب الفقهاء الذين خصهم الله تعالى بفهمهم معارض كلام الاثمة في الفداء بالتكفير
في الغاية وهي الامور الاول الصلوة الثاني الطهارة الثالث مسرك تلبس
الفسر اجماعا وان وقع الخلاف في الحديث الا صغر عن السيد لا تحريم مسرك

هاشم الغفران المحجب بالخنز والفوقان بالكرهية لا يخلو عن قوة الرابع ^{اسم الله} اسم الله
 على قول مشهور وأما ما كان عليه من رايهم وغيرها فإظهاره لا بأس به بل ^{الخطاف} لو قيلت
 فيه والحق الشيخان ومن تبعهما بأسه شيخا أسماء الأنبياء ولائمة عليهم الصلوة والسلام
 الخامس دخول السجدين ولو اجتيازاً بلا خلاف وربما يشعر بعض الروايات
 بجواز اللبث فيها العلويين والظان للرايهم الأئمة عليهم السلام دون غيرهم كما فهم من
 بعض الأخبار الساسية للشيخ في كتابها من المباحث على المشهور بل اتفاقاً وعن سائر الأقوال
 بالكرهية وعن الصلوة في رجوع التوجه لغيرها يجوز الاجتناب فيها اتفاقاً لكن هل المراد أن يتخلل من
 وتخرج من آخر ويشمل الدخول والخروج من باب واحد من غير لبث ولا تردد وما يدعونهم ^{يستأنف}
 اللبث في فلسفية لا يلائق اليه ويشمل التردد في فروع المساجد المقطوع به هو الأول
 والثاني بل الثالث ^{المراد} المختل والحق بها جملة من أصحابنا المناخرين يرون في الأنبياء ويدل عليه
 رواياتهم تشتمل على ثبوتهم ومشاهدتهم ويدل عليه أيضاً ما جمعه في أن حصة ^{أما} لهم
 كبريتهم احياء وظاهر الأخبار التي عن محمد الدخول والله يعلم السابع
 وضع الشيء في المساجد دون الكراهية وهو موضوع وفقها كما في سائر
 فانه حكمه عنه لأقول بالكرهية وعن بعض تخصيص الخبر بما لو وضع ^{اللبث} المستلزم
 في كد السجدين وللدخول فيها أو الأول أشهر اظهر التامر قراءة أحد الغرائم وهي
 سجدة السجدة وختم السجدة والنجم وأما اتفاقاً وقد جمع من قبله أصحابنا ^{سورة}
 نزع عوض التورع بعض انه سهو الظاهرها حيث كانت ^{سورة لقن} سورة لقن عن جباعتها
 نبعا بعض الروايات والأمر سهل الاختلاف وإن المراد سورة التورع جمع تجميع فائده
 أيضا حتى البسمل وإذا أجمع عليه وقيل يحتمل نفس السجدة والأول مع كونه
 احوط لا يخلو عن قوة التاسع الصلوة وجوب الغسل للوجه منه شرعية للندوب

هو المشهور عن الصدوق عليه السلام الوجوب في الواجب الأول لا يلحق بالواجب الثاني ولا
الطهارة في القاع الغسل بنية الوجوب من أول الليل وجوبا موسعا وقيل لا يلحق إلا مع
تضييق الليل بحيث لا يقع منه إلا قدر فعله علما أو ظنا والاحوط أن يترك
عند عدم التضييق بنية الفرية وأعلم بذلك الله ارتقييد وجوب الغسل
بوجوب الغاية هو المشهور بين الأصحاب عن جمع وجوبه ونفسه ولا
ثمرة مهمة على المختار من عدم وجوب بنية الوجه بل ولا على القول بوجوبها
أيضا إن قيل بوجوب الغسل قبل الوقت وجوبا موسعا وإن كان واجبا لغير
كما استظهر في نوري بما يشعر كلام البعض باستحباب الغسل في نفسه وإحكام
واجبا لغير **الفائدة الثالثة** في كيفية الغسل ومعه على الوجهين
أحدهما الترتيب هو غسل الرأس ولا والظ أنه متفق عليه لكن حكى عن
الصدوق وغيره وجوب تقديمه ولم يثبت بل عبادا الفقهاء تأباه ومنه
الرقبة من غير خلاف يعرف الأمر ابن عباس حيث عين فيها الأحكام
بالجمع بين غسلها مع الرأس وغسلها مع البدن وكان ذلك وهما منه
ثم تنبه على خطأه بعد ما كتب عليه بعض معاصريه من الأصحاب في غسل
الأيمن من الجسد ثم الأيسر على الأشهر لا يظهر بل يظهر من كلام المحقق
أيضا متفق عليه وأما الترتيب في نفس الشق بأن يبدأ بالأمر المبتدئ بغسل
الأعلى فالأعلى فغير مصرح حكمه في كلام الأصحاب والظاهر إطلاق عبارة الشرح
على لزومه لكن بما يشعر ظاهر بعض الروايات بالبدء بالمبتدئ وأما العروة فحكمها غير مصرح
بخصوصه في كلام الأصحاب ولا في الروايات إلا أن قالوا الملتزم أن يغسل مرتين مع كل شق كما
أحوط وتأنيها الأثر ما في غير المدخل في المذهب فذكر بعض الأصحاب أنه لا يفتى

ان اصاب اليه ورجع في الحديث عدم اعتبار الدفعة وقال الواحد هنا انما هو الغسل
 المعين في الترتيب فلو حصل فيه ناس في الدفعة العرفية صح الغسل ولا يخلو عن جواز
 عليه ارتقاسه واحد عرفا ولعله ايضاً مراد الفقهاء اذ عرفوا هذه اذ علم ايده الله ثم انه
 قال الشيخ قدس سره ان الارتقاس في الترتيب اخلف في انه ما اذا اراد من ذلك فقيل انما هو
 ان يضر للغسل الترتيب لارتقاس قيل انه جعله في حكم المرتبة في غير الترتيب ولو وجد
 مغفلة بانه كما يحاويها وما بعد ما لو قيل بسقوط الترتيب في الواظ اعاد من اسر اعلم
 وفعل الله انما وان ورجع احكاماً لا يرتقاس في غسل الجنابة لكنه لم يفرق بينه وبين
 من الاغسال ويرتد اليه بعض الروايات مسائل الاولى اجز الشجر الوفاة تحت الحجر والمطر
 الغوتين محرمي الارتقاس عن بعض محرمي الصلاة الشامل للبدن من غير ان يكون
 عن كل ذلك قال المحقق ما ورد في جواز الاغسال بالمطر ينبغي ان يفيد بالترتيب فيفضل
 ولا ينبغي احوط **الثانية** قال جمع من اصحابنا في الغسل ارتقاساً في الماء الكثير ان
 يخرج من الماء ثم يترقب فيه دفعة وقال جمع يكفي الانتقال تحت الماء بعد السنية والاولى كونه
 احوط لا يخلو عن قول **الثالثة** لا خلاف بين الاصحاب في عدم وجوب المواقف بالمعند
 في الغسل نعم عن بعض اصحابنا انه مستحب ولا يخلو عن وجه وهل تجزأ خاف في الحديث الا صغر
 اجزله بعض على القول بوجوب الاعادة بخلل الحدث الا صغر فيه نظر وكذا اذا احتج
 في آفة الحدث الاكبر واما لو كان الحدث الاكبر مستمراً فلا فرق بين شراطينها في حكم الغسل
 كما حكم الا صغر في القول بوجوب الاعادة بخلله ولا وجه على الظن تخصيص الحكم بالاكبر كما
 ظن **الرابعة** الامة المغفلة في الترتيب تغسل مع ما بعد ما على المشهور لا يعرفه
 خلاف ويظهر من الحديث جواز اجزائه بغسلها بان يغسلها بقبية البطل والاولى ظهور في الروايات
 انما يظهر من الروايات واحتمل الخلاف الاجزاء يغسلها او يغسلها مع ما بعد ما وانما المحقق الشيخ

الاعادة ان طال الزمان والاجزاء نفسها مع عدد الخامسة على الاشراف بل قيل
 بجماعها جازم للماء في الغسل تحقيقا لمسمى الغسل وقد ورد في بعض النسخ ان يخرج من الماء
 السادسة لا يخرج من الشعر على المشهور بل ادعى انه منقوع عليه لكي يخرج تحليله
 الماء ان احتلج اليه وعن بعض المتأخرين وجوب غسله ولا ريب ان حوط السابعة
 يدبر الصفا في وجوب تحليله يمنع وصول الماء الى الجسد من شعر غير وجوه بعض
 العدد لا يعتمد ابقائه شيء لا يخلو عن غسل جميع البدن امام طواع النسب
 ولا الاجماع على خلافه ويؤيد ظواهر بعض الروايات الثامنة انما يغسل ظاهر
 الجسد ونواحيه بالاطراف ومن البواط ثقب الاذن ونحوه اذ لم يأت به
 المناظر لعلمه المشهور عن الشيخ على اتصال الماء بالباطن مطاوعا به في
 الاذنين على الظاهر اخل في الطهارة ولا يدخل الماء في باطن من صلاخه التاسعة
 قل المفيد لا ينبغي ان يترس في الماء الراد فان كان قليلا فسد وان كان
 كثيرا خالف السنة بالاغتسال فيه اقول والله عقاله من كلامه عاصم
 المتأخرين هو ان المراد بالثامنة طهارة الجسد ويمكن حمله على ثلوث بد الجنب
 بالنجاسة والافان لا ان لا يذهب النجاسة احد من الفقهاء واما الحكم الثاني فالمراد
 به الكراهة كقول بعض المتأخرين هو غير بعيد لكن في غير حال الضرورة العاشرة
 يلزم وغسل الجانب الايمن غسل شيء من اليمين وفي غسله شيء من اليمين من باب المقدمة
 الحادية عشرة في اخلاص الطهارة وجوبها بآثاره وقيل عن الجنبه جواز ثلوث الغيرة وانقل
 كلامه في الثانية عشرة في اخلاص الطهارة وجوبه ازاله النجاسة قبل الغسل منهم من ذهب
 الى عدم وجوبها شيئا من ذلك كما لا يخفى عن كونه من الماء وجوبه بالخلل ونحوه من وجوبها
 بين ثلوث وجوبها مع المتأخرين لا وجوبها على غير ذلك كما ظهر من غسله واما غسل جميع

فستحب لا اجب من هؤلاء من اطلق ومنهم من اقتضى بذلك اذا كان الماء قليلا واما اذا كان
 كثيرا فلا يجزى الا حوط انزلها عن جميع البدن مطلقا **الفائدة الرابعة** في الاداء في
 اشياء **الاول** البول على المشهور فقد روي في الفقيه من ترك البول على اثر الجحانة
 او شئ ان يتردد بقية الماء في بدنه فيؤثره الداء الذي لا دواء له وقبله ابو جهم وط
 وهل يستحب الحكم الى المرأة فيجب ان يستحب لها البول عن ظاهر بعض المتقدمين **الاول** عن
 المتأخرين **الثاني** ولعله الاشبه وج فيما تقدم المرأة من البول المشبهة لاحكامه واما
 اذا علمت الخارج مني فاطانة ارعلت انه منها فلا يرب في وجو العسل كما انه
 لو علمت من الرجل في عدمه وان التمس عليها فلا يعيد الرجوع الى الشهوة والفتوة
 يظهر من الحديث عدم الوجوب نظر الى ظاهر رواية سليمان بن خالد الاظهر انها محمولة على
 الغالب من خروج مني الرجل عنها وحكى عن ابن ادريس الوجوب فاطانة افتد ذلك
 اذا عرفت انه منها واذا اجنب لم ينزل فعن الشهيدي انه احتمل استحباب الاستبراء بالبول
 والبلل المشبهة لاحكام ندرت عليه مع عدم البول على المشهور وتردد بعض المتأخرين فيه
 ولعله غير موجه **الثاني** غسل اليدين قبل ادخالها الماء ويجزى غسلها الى الزناحي
 هو المشهور رواية وفق في وعرف المصنف الى الموقفين الى نصفها والمصنوع في بعض الروايات
 دور البرق وفي بعضها نصف الزراع وفي بعضها من المرفقين الى الاصابع وبعضها افض
 على كفك اليمنى من الماء فاعسلها ويكفي الميؤ ولا فضل الثلث يحمل ثعبان الثلث والقول
 الحكيم والاعتدال في الغسل من اناء ضيق الراس ونحو ذلك لا يخلو عن قرب وقيل لا يستحب
الثالث الضمضة **ثلاثة** **الرابع** الاستنشاق ثلثا على المشهور وفيها وفي
 الفقه الرضوي روي مرة من تجرية والثلث افضل وبقية من ظاهر بعض
 الروايات انهما بعد انزاله اليك **الخامس** التيمية قال المصنف **سبحان الله**

عند اغتساله ويجوز ويسبى ويفهم من الفقه الرضوي استحبابها قبل ادخال اليد الماء
وقيل يخرج عند المضمضة والاستنشاق وغسل الرأس عن الشهيد يقول اذا وضع يدا
في ماء لم يمسه وبالله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين فاذا فرغ قال الحمد لله رب
العالمين ولا حول الا بالله واذلك الوضوء المسامح الذي لا يلبس على المشهور والذي
نزل عليه الرواية لانه يحتاج اليه في الغسل للترتيب اما اذا وصل الماء الابه فلا حاجة
وجوبه **البعض** تحليل يصل اليه الماء بدونه استظهاره كما لا ينبغي وبك البطلان اما ما
اليه بدونه فلا حاجة وجوبه وعن العلامة استحباب تحليل للعكف نحوها قبل افضاء الماء
ليكون البصر من الاشراق لا من الباطن صول الماء **التاسع** التماس الماء فقد روي عن عبد الله
اذا اغتسلت من الجنابة فقل اللهم طهر قلبي وقبلي سمعي واجعل عتدي خير لي اللهم اجعلني
من التوابين واجعلني من المتطهرين واذ اغتسلت من الجنابة فقل اللهم طهر قلبي من كل فاقة
دينه وتبطل عمل اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين عن الشيخ يقول عنه الغسل
اللهم طهرني وطهر قلبي واشرح صدري واجعل علي السكينة مدخلك التماس عليك اللهم اجعل
طهروا وشفاء وفراذك على كل شئ قد روي عن الشهيد لعل استحباب الدعاء للغسل
حال الاغتسال **التاسع** الاستبراء بالاختباء على الاشهر الاظهر عن
الشيخ وجوبه وعنه وجوب الاستبراء بالبول والاختباء وعن ظاهر الفقيه وجوبه
بالبول وان لم ينس في الاختباء وعن ظاهر المحقق وجوبها معا وهل تسفي للبراءة
فولان **العاشر** المولاة ذكرها بعض المتأخرين **الحادي عشر** الغسل
بصلع اذا كان معه امرأة فصاع ويد يدل صحبة نزار ارايق الفرج من ذلك
وقال المحقق في الغسل بصلع فما زاد مستحب وقال الشهيد الظاهر مفيد
بعد ادائه الى السر للثمن عنه وادعى الفاضل على ذلك الجمع وهو

غاية البعد بل الظاهر ان مراد او نقص خالف لمندوب فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال الوضوء بماء والغسل بصباح وسبأ افوام من بعد يه يستقلون ذلك فاولئك
 على خلاف سنتي والتأنيب على سنتي معي في خطيئة الفارس وقيل الظاهر من مقتضى
 الاصحاب ان ذلك نهاية الاستحباب وهذا ايضا في غاية البعد وخلاف ذلك عليه
 الروايات ومما تشعر الروايات بدخول غسل الاستحباب في مضمضة في ذلك ايضا
الفائدة الخامسة في الاحكام وهي تشمل على عدة المسائل الاولى
 المشهور بين اصحابنا وجوب الوضوء مع كل غسل سوى الجنابة وعن البيهقي انه لا
 يجب ان كان نقلا المسئلة عند لا يخلو عن تردد وعلى القول بالوجوب لا يجب
 تقديمه على الغسل لم يتخير ان كان التقديم فضل لعل الظاهر الاول لو لا الاجماع على
 خلافه كما ادعاه ابن ادريس الثانية الوضوء قبل غسل الجنابة وبعد بدعة
 على الاثر الاظهر عن الشيخ انه يستحب الثالثة اذا حدث في أثناء الغسل المرتبة
 فمن الشيخ ما يجب الا عادة من اس عن البيهقي انه الغسل يتوضأ للصلاة وعن بعض
 القائلين بذلك استيناف الغسل اذا نوى قطعة بطلانه بذلك وفيه اشكال اذا
 القطع لم يثبت بطلان ما سبق عن ابن ابي عمير الغسل ولا شيء عليه والمسئلة من
 غوامض المسائل المتعارضة الدلائل والاحوط ان يعيد الغسل من رتبة القيمة
 ثم يقتضيه وتوضأ للصلاة وقال المجلسي منتهى الاحتياط ان يتبعه الجنابة ان
 امكن ويغتسل لعل لا حاجة اليه ولو كان الحدث من المرقع والشهيد ان قلنا بقسط
 الترتيب حكما فان وقع بعد ملاقات جميع البدن الماء يوجب الوضوء غير الا فليس له اثر
 او قلنا بوجوب الترتيب الحكمة الفصل فهو كارتب وار قلنا يوجب نفسه مكر السجدة اليه فيه
 وعن البيهقي في المدارك الطاهر الفرق بين المرقع والشهيد لعل له اشبه وصح كلام الشهيد

كما قال بعض الأفاضل على أن لا يتم غسل بعد الدخول تحت الماء والادخول
 شيئا كشيء آخر مقلد أنه في لا يصور تحلل الحدث ولو تحلل الحدث الغسل كما لا يوضو عن
 الشهيد احتمال طرح الخلاف ولو لم يقر بآحاد بالوضوء هنا وبه إفتى العلامة وقال بعض
 المتأخرين إن قلنا بعدم وجوب الوضوء سائر الأغسال بطرح الخلاف لا هو لا إعادة
 من سبق الوضوء بعد البول كما مر في الرابع عشر الشهيد ماء الغسل على الزوج في الأقرب
 لأنه من جملة النفقة فعليه نقله إليها ولو بالتمن وتمكنها من الانتقال إليه ولو
 احتاج إلى عوض كالحمام والأقرب جوبه عليه أيضا مع تعذر غيره وربما فرق
 بين غسل الحنابة وغيرها إذا كان السبيل الحنابة من الزوج وأما الأم فلا فرق بينهما
 وانتقالها إلى التيمم وحكي العلامة في عدم الوجوب مع غناء الزوج وتوقف بعض المتأخرين
 لعدم النص إلا على الأول الخامسة يكبر للمحبة شيئا أو لا كل الشرب
 على الأشهر لا ظهر في مروي أن كل على الحنابة يورث الفقر في أخرى خفف عليه
 من البرص وعن الصبي وق القول بالحكم إلا أن يغسل يديه ويقضمه ويستشق
 المشهور أن الكراهة في كل المضمضة والامتنساق والمأثور في خبر يغسل يديه
 أو يتوضأ وأنه أفضل في آخر غسل اليد والمضمضة وغسل الوجه وفي آخر غسل
 اليد والمضمضة في آخر غسل اليد والمضمضة والاستنشاق قال بعض الأصحاب
 ترتيب هذا الأمر في الفضل في حال الكراهة لكل منها أو لكل الجميع الوضوء ثم غسل المضمضة
 والاستنشاق وغسل الوجه ثم الثلاثة الأول ثم الأولى خاصة ثم الأولى خاصة قول الفضلية
 التي بالمندوبين فلا كلام في أنهما فعمل في الطل الأفضل أن يأخذ الجميع ما تضمنه الأحاديث
 غسل اليد والمضمضة يستحب أو عمل الوضوء أو المضمضة خيرا من واحد ما تضمنه الأحاديث فلا دليل عليه
 ما استعمل على ما استعمل عليه خيرا من عمل الوضوء أو المضمضة أو غسل اليد في المراء وعن الحق في

بالضمضة والاستنشاق وأما ما يظهر من بعض المتأخرين من احتمال عدم كراهة
 الأكل والشرب للمجنبة في غاية الوهن وهل يكفي أن ينزل الأومرة واحدة
 أو لا يدان في بها عند كل أكل مع الفضل بالمعتاد بين الكليلين مع تحليل الحرام معهم
 المتعد عرفا استظهر بعض المتأخرين الأول الأحوط هو الأخير الثاني النوم فيفسل
 أو يتوضأ والغسل أفضل ويشعر إطلاق بعض الروايات باستحباب التيمم عند دعاء الماء
 ويظهر من بعض المتأخرين الميل إلى عدم كراهة بدن الطهارة ولعله غير موجه ويظهر
 من بعض الروايات عدم الكراهة عند ردة العود في الموافقة واستبعاد بعض المتأخرين لذلك
 ليس في محالة الثالث قراءة ما نزل على سبع آيات على المشهور وعن ابن النجاشي
 تحريم ما نزل على ذلك من بدلات تحريم القراءة مطوع عن بعض الأصحاب تحريم ما نزل على سبعين
 وعن الجليلي لا بأس بقراءة القرآن كله ما خلا القرآن وعن ابن أبي شيبة كراهة
 ما نزل على سبعين عن بعض المتأخرين عدم الكراهة مطوع الأول الظاهر الرابع مسح
 ما عدا الكتابة من الورق والجلد الخيط على الاحتمال تعليفه وعن الشافعية القول بالمنع
 عن المسح على الخضاب على المشهور ^{نقته} عن العياشي عن الصادق عليه السلام هو جند أحب في
 خضاب لم يؤمن عليه أن يصيبه الشيطان وروى في رواية عن الصادق الرخصة في
 الجماع بعد أخذ الحنأ مأخذاً وعن ظاهر الصلة وق عدم الكراهة عن الخضاب عن
 النوم في المسجد وهو خلاف الإجماع ولذا أول كلامه في بيان ما يلات مستند رواية هو عند
 الأصحاب محمولة على النية أو على الضرر **الفصل الثاني في غسل الحيض** هي من أقدم
 ثلاثة **المفصل الأول** في بيان صفه الحيض ما يتعلق به وهو مشتمل على عدل السائل الأول
 دم الحيض حار عبيط أسوله دفع حره ذكر ذلك الصادق كراهة في قوله الله لو كان امرأتان على
 هذا ويشعر بعض الروايات بكونه أحمر الطائفة غالباً ^{يكون} بل أحمر يميل إلى السواد فمن وصفه بأنه أسود

قبل اكمال التسع فليس يحض بلوغها بالتسع على المشهور بل لا يصح في ذكره وامر علاماته
 بلوغ الحيض استكمل هذا بان بلوغ التسع هو الذي يعلم به البلوغ ويعلم به الحيض فكيف يصح جعل
 الحيض علامة البلوغ واجبا بان من حمل منها وراثا الذي يصحقا الحيض فيها تحكما يكون حضا
 ويعلم به البلوغ وانها بلغت التسع ونقلوا على ذلك الاجماع والمثلية ولو لم يكن اجماعية
 فالنظر فيه عجائبا وقد بان جعل الحيض علامة البلوغ على قول من قال ان بلوغها بلوغها
 العشر وهذا لا يتم على قول من قال بالتسع ومع ذلك جعله علامة الحاشية لا خلا
 بينهم وان طارئة بعد سن اليأس فليس يحض لكنهم اختلفوا فيما يتحقق به اليأس فمن الشبهة في أحد
 انه يتحقق بتجديد سنة مطوع الفاضل انه بلوغ الستين مطوق بالاول في غير الفريضة وما
 فيها وهو القول بان الشبهة ومنهم كالشهادة الحنفية بالفريضة النبطية والمثلية لا تخلو عن اشكال
 بسطنا القول وذلك في كتابنا هداية المسترشدين في شرح نصرة المتعلمين سبيل الاحتياط
 واضمح اذا عرفت ذلك ان الله بسط في العلم والجسم فاعلم ان الفريضة هي المنسوبة الى الفريضة
 وهو النضر ككناه بالان قيل لو بالام ولا يعلم في مثل هذا الزمان من هو المسمى بالاشقيين
 واما من لم يعلم هل هي من الفريضة ام لا فليس الاصل العلم والمثلية عندك على القول بالتفصيل
 عليها بالاحتياط واما النبطية فقد اختلف فيها فقيل النبط جيل من الناس كانوا يولدون بالبطانية العاقبة
 وقيل انهم استعجموا وعجم استعجموا ذلك من الاقوال ويكفي ما كان يعرفون هذا الزمان قال قائل
 قلنا بالاحتياط فربما اقل من هذا من يكون الام حضا لا اشكال في هذا وقوعه كما اشكال
 وقوعه على من ذهب من جعله طهرا واما من ذهب فلهل يحكم بالصحة او بالبطانان فجهان بالاحتياط
 وكذا الكلام في بقية الحكم بالعدا وحكا الزوجة والمثلية في اشكال والاحتياط لا ينبغي تركه على
 حال الشبهة اختلفوا في الجمل هل يختص ام لا فعلم الحديث الاول وعرضه المقيد
 الثاني من الشبهة في ما سألته الله ان اكمال ايام عادتها يحكم بكونه حضا وما تروا بعد

عادتها عشرين يوماً فليس يحيض في ذلك الحيض قبل ان يستبين الحمل لا بعدة واحمل بعض
 المناهين اعتبار التميز في العادة ويظهر من الاخبار اعتبار الغنمط والمغول على الاول مما
 قال الشيخ في محمل والله يعلم **فرفع** قال ابن ادراس يصح الطلاق الحامل الحائض
 باجماعنا **المقصد الثاني** في اصناف الحيض ما يخص من الاحكام بكل صنف هو مثل
 على ما قلناه **المطلب الاول** في المبتدئة وههنا مسائل **الاول** انها تخص
 عريضة الدم عند الشفيع والفاضل وهو متجه اذا كان الدم بصفة الحيض لا فنيه
 اشكال عن المبتدئة في الصراح انها تستظهر ثلثة ايام للعباء ومنهم من فضل فقال بان
 العباد الوجبة يعتبر من ثلثة واما ذلك فلا حوط لعلها بزيادة الدم المحمل و
 رعاية هذا القول احوط وهذا لا خلاف هل هو فيما اذا كان الدم بصفة الحيض او مطو
 والمفهوم **مسألة** اكثر الاصح الثاني ثم هل المراد بالمبتدئة من رات الدم او من
 او من يستقر لها عادة مذهبنا والظاهر الحاق المضطربة بالمبتدئة وهذا الحكم وانما
 الاظهر المبتدئة التي ابتدأت الحيض وابتدأها الحيض الثانية اذا انقطع عنها
 لدون العشرة فعليه الاستبراء والافضل ان يستبرأ بان تقوم وتزعم بظنها الحائط وتستبرأ
 فطنة بصفته وترفع رجليها اليمنى واليسرى على اختلاف الروايتين قيل بالوجوب فلا يكفي
 وضع الفطنة كيف تفعل فان خرجت فنية اغسلت ان خرجت متلطي بد مصير
 حتى تنق أو يمض لها عشرة ايام وان خرجت متلطي بصفرة فالمسئلة موضع من رد سبل
 الاظهر وهو كذا حكم المسئلة اذا انقطع دمها لدون العشرة واذا امتزج حيضها بطهرها
 بل عن المستبراة قول جميع علماءنا انها ترجع الى التميز فما شابه الحيض
 حيض لكن بشرط ان لا ينقص عن اقله ولا يتجاوز عن اكثره وادعى
 عليه جميع الاجماع الا انه قد يقال ان تقضى الجمع بين ما دل على التميز و

بين ما دل على قنية الحيض واكثر منه هو تكميل الناقص بما يبلغ الاقل تنقيص الزيادة
 بما يكمل حضيضه وفيه ما فيه الاصل عن الشيخ الحكم بن عتيبة العسري الاول من الزيادة
 على العشرة اذ اراث او لا على صفة الاستحاضة ثم اراث على صفة الحيض ان استمر على
 هيئة جعلت بين الحيضة الاولى والثانية عشر ايام طهر واستغفر به وكشف اللثام وكذا استغفر
 النقيض بالناقص مع اكماله واستغفر في بين الرجوع الى الصفة قلنا وكثر في علم
 قابل به سواء وبالملة المذكور الاول وان كان شيئا لكان اجيبا هما امكان كثر وهو العالم
 وقيل في الثلاثة وذلك منبى على مشهور كما مرج بلوغ الضعيف مع ايام النقاء اقل الطهر
 ادعى عليه الاجماع اقول في الاشبه انه ان اراد به عدم النقيض الاسود في الخل منبى
 المحكومة بكونها طهرا لا خلاف فيه لم يثبت ان غزى الى بعض القديس وان اراد باشتراط
 اخراج الضعيف التخلل بين سود بين يمين حضيضه كل منهما عن التميز كما لو
 اراث ثلثة اسود وثلثة اصفر وثلثة اسود ثم انقلب اصفر واستمر فقال
 في الجواهر الحكم بكونها فاقدة التميز لا يخلو عن اشكال والحكم بكون حضيضها
 الاسود الثاني فقط بل الا قرب حضيضه الاسود من مع التخلل بينهما ثم احتل
 كونها فاقدة التميز وقال اول منهما فقتل ما لورات ثلثة دم الحيض و
 ثلثة دم الاستحاضة ثم اراث الاسود واستمر اسبعة عشر قال واشد منه
 اشكالا في الحكم بقدر التميز لو كان الاسود مستقرا تمام العشرة مثلا الاسود واستمر
 تخللنا الرابع والخامس اقول في المسئلة لا يخلو عن اشكال الاحتمال لا ينبغي ترك
 حال اذا عرف هذا فاعلم ايديك الله تعالى انهم ذكروا في المشابهة في فصل باللون
 والقوام والرائحة ومنه في دم حصة في اخر شتان في فوائده واذا استوى العاد
 تميزوا بجملة الله من العلماء الذين هم ورثة الانبياء ان الطاهر الاقوى من التميز

عند استواء العددانما هو اذا كان في وصفين او صفتين مع ذي صفتين اكثر من العشرة و
اما اذا فرض في صورتين كون الدم غير اندغنها وفرض م اخر فاذا الصغار انما فعل
المتجه انها ذات تميز يجعل الاقوى مع غير الاقوى وكانت المستوى في العدد حيفا
وعر العلام انما جعل لاسود حيفا الاحمر والاستمخضة واما اعتبار القوة باعتبار
كل من تلك الصفات حتى قيل ان الصفرة اقوى من الازرق فلا ريب
لذلك جهابل الضابط ان ما تحقق فيه ما ورد في الروايات من الصفات
فهو حيز كل ما تحقق فيه منها اكثر يكون اقوى مما وجد فيه قل
وذو الاقل يكون اقوى من العاجم وبالجمله ما ليس بصفة الحيز كالصفر
لا يجعل اقوى من الاكدر نعم لا يبعد ان يدل على اعتبار اللون اقوى من اللون
القوام لكثير ورد في الروايات حتى يعلم من بعضها انه المناط ورجح فاذا كان دم
بلون الحيز اخر بلبنته احتمل قويا اعتبار التميز باللون وان تحقق في اخر م
اللون الثلاثة ايضا قال الجواهر بقى شيء ينبغي التنبيه عليه وهو انه هل يشترط
في الرجوع الى التميز كون كماله او بعضه في ضمن العشرة او يكفي ولو كان خارجا
كما لو رات مثلا احد عشر اصفر ثم الثلاثة اسود ثم انقلب اصفر فهل تجب
بالثلاثة فحسب ان يكون فاولا التميز او اسر تقيما لذلك في كلامهم الا انه يظهر
الثاني مرجحا في الشهيد في مرجح قال اما للمبتدأة فظاهر الاصحاب انها في
في الدوا والاول الى العشرة فاذا تجاوزت اعتبرت التميز فيما مضى لان قال فاذا
جاء دور الثاني اعتبرت التميز في نفس العشرة اقول وظهورهما فيهما
ذكر لا يخلو عن تأمل فخذ كما يدل على ميل بعض المتأخرين الى الاول وثبوته
في المسئلة ثم قال ثم يظهر من كلامهم ان الاصل انما هو في تحقق التميز

اقل الطهر فلا يحتاج الى مضغ شهر او اكثر فيمكن ان تحيض المرأة في الشهر الواحد ثلث مرات
 أقول المسئلة كما افاد محل اشكال نعم ما ذكره مصدقنا نعم منجه وهو العالم اذا عرفت هذا
 ايد الله فاعلم ان بعض المحاذين اختلف في المبتدأة في صورة الامتناع الاخذ بالامتناع
 الى طاهر وروايات في بعضها انها تحيض ستة او سبعين في اخرى ان استمرت تركت
 الصلوة عشرة ايام ثم تصل عشرين يوماً فان استمرت ثلثة ايام وفي اخرى تحيض مثل اوقات
 نسائها وان كان تحت ثلثها فكلها وسبع عشرة وقله ثلثة وان لم تعلم فثلاث والله اعلم
 كما لا انها مع مخالفتها للشبهة العظيمة بل لا جماع متخالفه وهذا القائل مع اعتراضه
 على الفقهاء اكتفى بذلك ولم يرجح رواية منها فيجوز ان يكون مذهبه التخيير وعن ظاهره ان
 زهرا انه جعل دارها على كثر الحيض وقل الطهر ولم يذكر التميز وعن ابي الصالح انها
 تعلم على عادة نسائها **فصل** اذا عرفت هذا نشاء الله فاعلم ايدي الله
 انه اذا لم يحصل لها التميز نشأت طهر رجعت الى عادة نسائها الا قرب من الايون واحد مما ان
 القن ولا يعتد بالعصبية ومنهم من يظهر عنه جواز الرجوع الى الايون والذوق
 استناها من بلدها ومنهم من يظهر منه اذ ذلك عند اختلاف الاقارب ومنهم
 من افترى بجواز الرجوع الى الاغلب من الاقارب يظهر من كل لام جمع انه خلاف
 المنقول عليه ولكن يحقل جواز الرجوع الى بعض حيث يتقصر العثم بعادة الجسيم
 وسبيل الاحتياط منفع متبع وهل هذا الحكم يخص بالمبتدأة بالمعنى الاخص
 كما يظهر من كلام السيد السند في الرياض المشتمل للمبتدأة مط كما هو المشهور
 وان كان لا يخلو عن اشكال لكن القول الثاني يخلو عن قول الله اذا جاء وقت عادتهن
 من السنة فينبغي الاحتياط بما مر ثم ان ظاهر النص والفقهاء اطلاق الرجوع الى عادتهن من
 غير تقييد بالوقت والعدد خاصة وعن الشهيد الثاني تقييد بالشك واعلم سيد الله ان الله

الامر في رواية عن الامراء الامري بالتحيز بعادة بعض سنائهم بالاسنطام اليوم الاحتيا
 بترك العبادة الى يوم **فصل** في اختلاف هذه احوال مختلفة مستند الى اختلاف الاجا
 وتماثل لا نظارا التخيير بين التحيز في الشهر الاول ثلثة ايام وفي الشهر الثاني عشر
 وبين التحيز في كل شهر سبعة ايام كما عن الشير في الجمل انها يتخير بين التحيز بالسبعة
 في كل شهر وبين التحيز بالثلاثة في كل ثلثة في الثاني وهو المروي عنه عن به
 وقيل يظهر منه التحيز بالسبعة اياما ج انها تجعل عشرة حضا وعشرة طهرا
 وهكذا وهو المقول عنه الميسوط التخيير بين الثلثة من الشهر والعشرة من اخرون
 السبعة او الستة في كل شهر وهو مختار العلامة هم التحيز ثلثة ايام في الشهر
 الاول وعشرة في الثاني كما عن ابن البراج ونسب الى الشيخ وفيه عكس ذلك
 في التحيز في كل شهر عشرة ايام التحيز ثلثة ايام في كل شهر عن المحقق
 وابن الجنيط محلس بين ثلثة الى عشرة عن علم الهدى التخيير بين ما ورد في
 الروايات وهو ايام التخيير بين السبعة والستة في التحيز بالعشرة من الاول و
 الثلثة من الثاني ما مر عن المرتضى في التحيز بالستة والستة على ما يؤيد اليه اجها
 بين التخيير بين الثلثة في شهر العشرة في شهر يدر السبعة في كل شهر وستة
 مع افضلية اختيار ما يوافق مزاجها فياخذ ذات مزاج الحار سبعة والبارد
 ستة والمتوسطة الثلثة والعشرة اقول والاحوط ان تجعل حيزها ثلثة فانها في
 غير قابل الاحتياط ما امكن ثلث نديب قد صرح الاصحاب بانها متى اخذت
 عدد اكان لها وضعت متى شاءت من الشهر وان كان اوله اولي ووجه في
 موثقة بن بكير اخذ العشرة اول الشهر الاول اخذ الثلثة في الشهر الثاني اخذها
 السبعة والعشرين في ثلثها والعمل بها احوط واول المطلب الثاني في ذات العادة وفي كل

الاول ثبتت العادة بالمرتين ادعى على الثاني اثباتا على ثلاثة اقسام الاول ان يكون
 متفقة وقتا او عددا او هي متضمنة لدية الدم وترجع اليه اذا تجاوزها العشرة
 ولا اعلم فيه مخالفات الا ان تكون متفقة عددا فقط وهي بالنسبة الى الوقت
 كالمضطرة في الاستظهار اول الدم على القول بها والمبينة بلا خلاف اجد وترجع
 الى العدد اذا تجاوزا الدم العشرة الثالث ان تكون متفقة في الوقت خاصة وهي
 اذ لم يرق ثالثة تركت العبادة وهل تكون مضطرة بحسب العبد او يثبت اقل العدد
 لتكرار الاقل مرتين وحصول العادة ونحوها فقل الاول عن الشهية الثاني والثالث عن الاول
 المسئلة لا يجوز اشتراط هل يشترط في استقرار العادة وقتا اكثر طهر بنفسا ووقتا
 امر لا قولان ثانيا لا يجوز قوة لفتح انضبا الوقت بل وانه اذا رأت الدم سبعة في اول الشهر
 سبعة في اول الثاني فثبتت العادة وقتا وعددا على القول الثاني وعلى القول الاول يثبت
 في غير عموال الظاهرة ثمانية في الوقت المتقدم وعن الشهية تظهر الفائدة لو تغير في الوقت الثاني
 فلو لم يغير الاستقرار الطهر جلست لدية الدم وان اعتبر ثلثا فبعد الثلثة او حضور الوقت
 وفيه انه لا يستلزم تحضها بدية الدم بل تظهر الثمرة بالتحض بالودية اذا رأت بعد
 الدورة الثالث الذي فرض فيه الاختلاف في وقت الحيضتين الاولتين كما ذكر في
 الجواهر هل المراد بالشهر في تحقق العادة هو الهلال والمدة التي يكون فيها
 حيض طهر او اقلها ثلثة عشر يوما قولان والظن هو الثاني نعم لا يثبت الوقتية
 عدلية كانت او لا في الشهرين هلالين فصاعدا وقد صرح الاصل بان العادة تحصل
 بالتمييز ايضا فلو مر بها شهران قد رأت فيها الدم بشرائط الدم وجب الرجوع اليه في
 الثالث وقد ادعى الاتفاق عليه مسائل الاول ان العادة الوقتية اذا رأت
 الدم قبل العادة فمن ظاهر جملته لا يمكن بانه يحكم بكونه حيضا وعن الشهية

الثاني انها كالمضطربة في الاستظهار وعريضة انه استظهر كونه حيضا
 على تقدير كونه على صفة الحيض قول الظاهري اذا رأت الدم قبل عاداتها يوما
 او يومين تركت الصلوة اذا كانت عاداتها تسعة او اقل من تسعة سواء كان الدم
 على صفة الحيض او لم يكن ولكن اذا استمر الدم من اول يوم العادة الى العشرة
 فالمشهور ان العادة حيض بلا عرف فيه مخالفا وان كان في انفراد الادلة له بحث
 واما اذا كانت عادته عشرة فلا حرج ان يأتي بالعبادة بنية الفرية في اليومين
 فان استمر الدم ايام عاداتها اجزاءها ما فعلته ولا تقضى ما انت الصيا قبلها واما اذا
 رأت الدم قبل العادة يوما او يومين وبعدها ولم يتجاوز العشرة ففعل المشهور ان الجميع
 حيض يظهر عن كرام السيد في المدارك ان المناخر اذا كان يصيف الحيض يكون حيضا
 والله يعلم الثانية الظاهر كرام الاحكام من غير خلاف يعرفون ذات
 العادة مع تجاوز الدم ايام العادة تستظهر ان كان عادتها دون عشرة باستصحاب
 ما كانت عليه سابقا وجوب العتمة والسيد او استصحابا كما عن عامة المناخرين او
 جواز اكمال الغيبة على الاحتمال من عبارته واخرا في الذخيرة وعن كانه حمل
 حمل اخبار الاستظهار على ما اذا كان الدم بصفة الحيض وقد يحتمل تخصيص الاستظهار
 بغير مستقيمة الحيض المسئلة في غير مستقيمة الحيض مع كون الدم اصغرا لا يخلو عن تردد
 واسكال وعلى القول بالاستصحاب والجواز يستشكل في اتصال العبادات بالوجوب وقد يجاب
 بانها واجبة مع احتياها عدم الاستظهار ويظهر من ترك استصحابها على تقدير استصحابها وعلل الاحتياط
 لها الجمع بل يحكم الظاهر الحائض على الاستظهار بنية الفرية كما مر غير مرة وعلى وجه ان يقر بها
 تلك المدعى احتياطا والله يعلم واختلفوا وقد استظهرها عن الشيخ يوم ويومان مخيرة فيهما
 هو المروي عن ابن بابويه والمفيد وعن السيد ان يتم عشرة ايام وعن بعض المناخرين يوم

يوماً أو ثلاثة غيرة فيها وقبل بعد مجاز التميز في اليومين أو في اليومين أو في
 اجتهاد المرأة في قوام المزاج أو ضعفه فجعل للضعيف يوماً والقوية ثلاثة وللمنوسطة يومين
 لا تجاوز القول التميزين يومين أو يومين بل يدور ثلاثة عن قوته وبعدها أيام الاستنظام على
 عمل المستنظام فان انقطع الدم بعد الاستنظام أو على العاشرة فالجميع حيض تقطع
 العشرة ولا إشكال في هذا الحكم في غير مورد فقد ذكرها لكن يظهر من بعض محقق التميز
 الميل إليها فجعل أيام عادتها حيضاً وبعدها شيئاً الثالث إذا تجاوز الدم العشرة
 بأيام عادتها خاصة وقضت أيام الاستنظام وإذا اجتمع طامع العادة التميزان
 مضى بينهما أقل الطهرين الذي صرح به جماعة من الأصحاب أنها يحيض بهما وعن العلامة
 الترددين التعويل على التميزين التعويل على العادة ولعل لأحوط التحييض بالعادة
 والعمل بالإحتمال لا في أيام التميز أن لم يعض بينهما أقل الطهرين لاحتياج المجموع مع
 التقاء العشرة فالمنقول عن غيره أحد من المتأخرين أنه يجمع بينهما وعن الشيخ في أحد
 الرجوع إلى العادة وفي تأنيها الرجوع إلى التميز ولعل القول الأول راجح وطريق الاحتياط
 واضح وإذا سارت أيام العادة وقبلها وبعدها بصفة الحيض أقل الحيض وأكثرها
 وتجاوز الجميع العشرة فالمنقول الرجوع إلى العادة ولعله الأقوى وقال الشيخ بالرجوع إلى التميز
 وعن المحقق أنه حل قوله بالتميز لكن قال بعض المتأخرين ما نقله ناقلاً من الأصحاب قال في
 بق والمراد بالعادة التي يجب الاحتياط بها العادة الحاصلة بالاحتياط والانقطاع
 بالنسبة إلى ذات العادة والعادة الحاصلة من التميز بالنسبة إلى ما عدا
 من المبدأ والمضطربة عند الاحتياط والمضطربة خاصة عندنا قول قد
 عرفت أنه ضعيف ثم قال وعن المحقق الشيخ على تقديم العادة بالمعنى الأول
 دون الاستفادة من التميز جذراً من لزوم زيادة الفرع على أصله وضعف في

اقول وان كان ما في ركة لا يخلو عن وجه لكن المسئلة لا يخلو عن اشكال والله يعلم
 فوائد الاول قد صرح الاصحاب بان ما نراه المراه من الثلثة الى العشرة مما يمكن
 ان يكون حيضا فهو حيض بخلاف ما اختلفوا على الاجماع على ذلك وقد استشكل
 ذلك بعض المتأخرين واستقر بكونه حيضا اذا كان يصغفر الحيض قال الشهيد الثاني
 بالامكان معناه الا ان لم يدخل فيه ما تحقق كونه حيضا لا جتماع شرائطه وارتفاع موافقه
 كروية ما نراه من الثلثة في زمن العادة لا به غير دم الحيض وانقطاعه على العشرة وما اختلف
 كروية الدم بعد انقطاعه على العادة ومضى فللظهر فتعد على العادة فانه يحكم بكونه
 حيضا اقول بثبوت الكلية محل ظاهر وان قيل المراد منها انما يمكن كونه حيضا كثر عا ليه
 ما يمكن اثبات كونه حيضا من الشرع بوجود ما يدل عليه ودفع ما يمنع عنه فهو حيض
 لما بقي للبعث مجال والداعي على ذكر الضابط المتنبه على ان الحيض ليس كالماء
 ونحوه من الاشياء المفصلة من العرف الخشخاش اليقير بل هو مما لا يتحصل الا من الشرع اذا
 لا يترتب عليه حكم شرعا الا اذا وجد كما ورد في الشرع الثانية فصرح الاصحاب
 باختلاف يعرف بانها اذا رأت ثلثة فضاء علام انقطع وراى قبل العاشر لم يتجاوز
 عنها كان الدكان وما بينهما من النقاء حيضا ونظير من بعض المتأخرين الزد في
 كون الدم الثاني حيضا الا اذا كان يصغفر الحيض وقد جزم بعض محدثي المتأخرين بكون
 النقاء طهرا والظاهر خلاف الجمع عليه بل لعل القول الثاني اعم من الاول ان الاحتياط فيه مما ينبغي تركه
 والله يعلم **الثالثة** قال غير واحد من اصحابنا ما نراه الراية في ايام الحيض من الصفراء
 الكثرة فهو حيض ما نراه في الطهر طهرا ولا اشكال في المسئلة ان فست الايام بايام
 العادة وان فست بما يمكن ان يكون حيضا كما عن الروض فلعل العمل بالاحتياط
 فيها اكثر وهو العادة **المطلب الثاني** في المضطربة وهما مباحا **الاول**

قد اضطربت كلها ثم في تفسير المضطربة فقبل انهما لم يستغرها عادة وعن العلامة في من
 استقرت لها عادة ثم اضطرب عليها الدم ونسبها والاشبه اذ حكمها واحد هو الرجوع
 الى التميز لزوجته وعن ابي الصلاح الرجوع الى النساء ثم التميز ثم سبعة سبعين وعن ابن زهر
 الحيض بعشر بعد الفصل باقل الطهر والاول اظهر شهر لكن اذا كانت ناسية الوقت والعدد
 ونعت عند الفحص بالتحير وربما يظهر من كلام المحقق وغيره ان هذا الحكم يشتمل على
 العدد وناسية الوقت ايضا وهو غير مستقيم كما صرح به جمع من الاعلام وربما يؤمن من قيا
 ان شمول الحكم لهما من المستلزام عندهم وهو هم محض كما يشهد الفحص اما اذا كانت ناسية
 العدد فان ذكرت اول الحيض اكلته ثلثة ايام على الاشبه ثم استمر الدم الى عشرة ولم يتجاوز
 عنها فان كان نصفه الحيض فالعشر كلها حيض وان كان نصفه بعض الايام فان كان الثلثة
 الاول فما زاد يحيل تلك الايام حيضا ثم تحاط فيما بعدها وان تجاوز عنها وكان ^{الثلثة} نصفه
 الاول فما زاد الى العشر تحيلها حيضا والرائد طهر او ان كان الجميع نصفه الحيض فيحيل الثلثة
 حيضا وعليها العمل بالاحتياط في العشر وان كان الثلثة الاول على صفته وما بعد
 على صفته تحيلها حيضا وفيما بعدها الى العشر وتحاط وان ذكرت ان اياها اكثر من ^{الثلثة}
 ولا يعملها كما هي تحيل المتيقن حيضا على الاشبه وفيما بعدها تعمل بما مروا ^{الوسط} وان ذكرت
 تحيلها يوما قبله ويوما بعد حيضا وكان ان ذكرت اخر جلته ويومين قبله حيضا
 تعمل في باقي الايام بما مروا احتاطت في جميعه ولا يخالف بين العادة
 والتميز ففعل فيما بالاحتياط ونقص الصوم بعد اكثرهما كان
 اوله واما اذا كانت ناسية الوقت فقط فالعمل بالتميز لا يزم اذا جاء
 الدم بصفة الحيض ايام عادتها وان نقص عنها فالعمل بالاحتياط الى
 العشر ان لم يتجاوز عنها الدم وفي الرائد عن ايام العادة ان تجاوز عنها لم يبلغ العشر

راجع وان مراد عنها العمل بالتميز والعادة وكون جميع العشرة ان لم يتجاوزها الدم
 وكان في بعض ايام العشرة على غير صفة الحيض وحوادثه او قفها بالاحتياط
 ببعض اقل من التميز والعادة ثم العمل بالاحتياط الى العشرة ان انقطع عليها اوال
 الزائد منها ان تجاوز عنها **الثانية** فالعشر اصحابها ظاهرا كلام الله
 يستظهرها على المضطربة في اول الدم ثلثة ايام فالعشر المتأخرين الحكم بوجود
 الاحتياط عليها انما يتم في ناسية الوقت فقط واما ما ذكرته فانها يتحيز بروية الدم
 ثم استظهر تحيز جميع بروية الدم وما ذكره هو التميز **الثالث**
 المضطربة اذا فقدت التميز فهنا ثلث صور **الاولى** ان تكون
 تتغير وقد اختلفوا فيها فقل انها ترجع الى الروايات بان تحيض في كل شهر ثلثة
 ايام او سبعة او عشرة من شهر ثلثة من اخر وجاز لها وضع العدة في اية وقت شاءت
 ولا اعراض للزوج وهل يحجب في الشهر الثاني وما بعد المطابقة في الوقت وكذا في الاعاد
 او التغير باق فيها احتملان وعرض هذا المذهب الى المشهور وادعى الشيخ الاجماع في قول
 في طحيب عليها الاحتياط بان تعمل في الزمان **ك** ما تقسمه المستحاضة وتغسل الحيض
 في كل وقت يحتمل الانقطاع فيه وهو بعد الثلثة لكل صلوة وصوت تفتضه احد عشر يوما
 يحجب عليها احتياط ما يحجبها الحائض عن العمل امراته احوط وقال في العمل زكيت الصلوة في
 كل شهر سبعة ايام وعنه في ذلك فان كان لها عادة قد اخلط عليها فكلما لم يزل الدم كثر
 والصلوة وفدري انما تعمل في ذلك ما بينها وبين شهر ثم تقبل بفعله المشهور وعنه في الصلاة
 التي انها ترجع الى عادة نسائها فان لم تكن لها نساء تعرف عادتها عن غيب صفه الدم
 فان كان بصفه واحدة تحيض في كل شهر سبعة ايام ولعل في العمل جميل وهو العاد
الثانية ان يكون ناسية الوقت خاصة وهي على المشهور بتحقيق ايام عادتها ونحوها

عادتها في وقت سنات وعن جميع قول الاحتيا بان يعمل الزمان كله ما تم له
 المتحاضة وتقتل الحيض في كل وقت يحمل انقطاع دم الحيض فيه وتقتل بعد
 ذلك صوم عادتها ان علبت عدم الكسر ولازمها قضاء يوم اخر والا احتيا على القول
 به وعدم تحقيق الحيض كما قال بعض محقق الاصحاب اما ان يكون فيما لم يحصل ما وقت
 معلوم في الجملة بان نضل العدد في وقت يزيد نصفه عن ذلك العدد او يساويه كما لو
 ضلت خمسة او اربعة في عشرة فانه لا حيض لها متبقيا واثبات العدد لنصف الزمان
 ونقصا واما لو زاد العدد على نصف الزمان كما اذا ضلت ستة في عشرة فانه يتعين
 الشاسر والخامس حضا يتعين نذرهما بتقديم الحيض اخره وتوسطه ثم قال ومن هذا يعلم
 احكام المخرج المشهورة وامثلتها كثير منها ما لو قالت حيض ستة وكنت اخرج حمل
 نصف الشهر الاخر يوم وهذا اضلت ستة في العشرة الاوسط فلها يومان حيض
 وهما الخامس عشر والسادس عشر منها ما لو قالت حيض عشرة وكنت اخرج حمل
 الشهر الاخر يوم فقد اضلتها في ثمانية عشرة والخامس عشر والسادس عشر حيض
 كما ان السنة الاولى من الشهر الستة الاخيرة طهر متيقن ومن فرغ القائد ما لو
 ذاب الثمانية ان لها في كل شهر حيضين فلاحظ اقل الطهرين يا ويحيى الثمانية في الاثنى
 عشر والاخيرة في الاخيرة وهي ثمانية نصفها يومين ان الاربعة الوسطى من كل واحد
 يتغير الطرفان من الاربعة المستفاد من الاربعة المسنوخة مشكوك فيها وما بينهما من
 الشهر هي السنة التي اولها الثالث عشر اخرها الثامن عشر طهر متيقن انه لا يمكن تأخير
 الحيض الاول عن اول الخامس ولا تأخير الثاني عن الثالث والعشرين والمتيقن من الاول من
 اول الخامس الى اخر الثامن في الثانية من الثالث والعشرين الى السادس والعشرين والمتيقن
 ثمانية والعاثمانية تضعها حيث شاء ما لا يدخل في الطهر المتيقن من الستة وهو الاخير

الأولى والاخيرة ومن التاسع الى اخر الثاني عشر ومن التاسع عشر الى اخر الثاني وعشرين
 اذا عرفت هذا ان شاء الله فاعلم ايدي الله ان القول المشهور وان كان لا يخلو عن قبح
 المسئلة في غاية الاشكال فليدبر ان تعمل بالاحتياط ما امكن مسئلة على القول بها الى المسئلة
 الاحتمالا اذا استمردها يصوم يومين اول حادى عشر قضاء عن يوم على ما وعلى القول
 بالنفيق يضيف اليها الثاني والثالث عشر من جماع الشائى والحادى عشر يوم واحد بعد الثاني
 وقيل الحادى عشر اذا احتمل ستة ان يكون اليوم الاول كله حضا مبدءا مستقيما
 والنهاية العاشرة فيصير الثاني عشر ان يكون في الاثناء ففانه التاسع فيصير الثاني عشر
 ان يكون في اتيه فيصير النخل بين الثاني عشر والثالث ان يكون طهر كله فيصير ان يكون
 نصفه الاول حضا فيصير النخل وان يكون نصفه الاول طهر امينتي بالحادى عشر فيصير الثاني
 عشر فقط طهر الثالث لا يجتمع على خبرك هذا فاذا بعض الاحتياط الثالثة ان
 يكون تاسية العدد خاصة وهي ان ذكرت وله تكلمة بيومين في الزائد الى تمام العشرة
 خلافا لغير التمهيد بحمله طهر وعن المشهور يرجع الى الروايات بان يجعل حضا
 ثلثة من سبعة وعشر من سبعة وستة او سبعة في كل شهر وعن الشيخ تعمل
 بالاحتياط وهو احوط واوجه وان ذكرت اخره جملته فنهاية الثلثة
 والكلام في السبعة المتقدمة حيثما تقدم وان ذكرت وسطا فان
 ذكرته بالمعنى الحقيقي اى المحفوظ متمسكا وبين فان كان يوما حنة بيومين حضا
 محققا وتعمل بالاحتياط فيما تحتمل كونه حضا وعلى القول بالرجوع الى الروايات
 صحت في الثلثة ما يكمل ما تخيار من الروايات قبل المتقين وبعدها او بالقرين الا انها
 لا تخيار من الروايات ابرزها السنة وان كان بيومين حقة ما بيومين اخرين فيتحقق لها
 اربعين ايام حضا خففا واذا ذكرته بالمعنى المعروف هو كونه في اثناء الحيض فانكم مأمرون

الا انها تم على رواية شاذة على القول بالعمل بها لكن هذا اذا تحققت كون
 الحائض جبراً ناض من اليوم وان ذكرت شيئاً في الجملة فهو الحيض محققاً ولا يخفى
 كونه حيضاً فعمل بالاحتياط وعلى القول بالعمل بالرواية مع اليأس ما ذكرناه
 وان قصر الحمل به بأحد بما كاشته وان زاد اقصر عليه هو العالم المقصود
 الثالث في الاحكام ومنها مثل الاولى يجوز للحائض بعد انقطاع الدم
 الفصل على كراهية على المشهور وعمر الصديق انه يحرم مع نضجه بالجواز لو كان
 الزوج شقيقاً لكن يأمراً الزوج بان يغسل فرجها والا والى قرب لكن هل يجب غسل الفرج
 كما يظهر من بعض عباراتهم ام يستحب الظاهر هو الثاني الشك فيه متى كانت قد مضى
 من الوقت ما يسع الطهارة والصلوة وجب عليها القضاء بعد الطهارة في الاشارة الى
 وكذا ان طهرت من حيضها وقد بقى من الوقت ما يسع الطهارة واذا مضى من الصلوة
 وجب الاداء وان فرطت في القضاء وعمر الصديق الاكفاء في وجوب القضاء بخلو
 الوقت بمقدار اكثر الصلوة وعن الشيخ اذا طهرت بعد الزوال ان يمسح منه اربعاً فله
 فانه يجب عليها قضاء الظهر والعصر معا واذا طهرت بعد مضى اربعة اقلام
 صحت العصر غير الثالثة يحرم عليها امور اكدنا بشرط في الطهارة
 وعن ابن الجنييد مسكتا بانه الفران مكروها وحمله على التحريم غير بعيد
 الصوم ويجب عليها قضاء دور الصلوة وقضاء المندبر وشبهه اذا وافق الحيض
 بل قولنا لا يحوطها ان يقضى بنية الفريضة ويلتزم بوقوع صورها على العسل سيما ذكره انشاء الله
 في كتاب الصوم في اللب في الشك والاحتياط والسجدة من سائر الامور عند اللب في الشك والاحتياط
 ورضع شيء فيها ما يستحب تركه والاول اظهره اشهره قرأه شيء من سور الفرائض وقبل ان يكره اية
 الغزاة والاول اخطا وجره على وجهه اذا نكح السجدة او سجد فيها طاهر اكثر الوجوب

وعن الشيخ رحمه الله انه لا يشترط في الحيض الطهر من الحيض فمما عدا ذلك الاتفاق
 في بعض المتأخرين فكل واحد مع كونه اشهر واحتمال الخلو عن قبح وهل يجب تحريم السباع
 ام يشترط الاستماع سيأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى في بحث الحيض فمما عدا ذلك الاتفاق
 ما هو مكسبه وهو فربه منها بحيث يمكن استعماله حاله كالحجوس وقد وقع الخلاف في حد
 العينة المجرزة فقبل ثلثه اشهر وقبل شهر وقبل العترة يعلم انقضاء من الطهر الذي واقعه فيه
 الى اخره يجب تمامه وتحقيقه سيما انشاء الله تعالى في بحث الطلاق والحكم والخاص في القبل
 اجماعا بل قبل بغير مستحله ويحرم نكاحه واخلاقه وناطه بعض المتأخرين به في الحكم
 وقبل شهر لجيد الزنا والنصوص في عدة من النصوص في حد الزنا خمسة وعشرون سوطا
 في بعض الراسين في اهل الحيض خمسة وعشرون في اخرها اثنا عشر ونصف ولو شئت لجل
 فقبل الاصل الا باحق من العمل من الحيض المتتابع والمثله لا يجوز عن اشكال لا ريب في حقا
 الذك نعم على القول بكون الزائد عن العادة استحضارة مطوانا ويجوز عن العشرة ام فقد
 الشبهة اشكال في الجوارح والرائد عنها اما يطاوع فقد التزم بالحكم بالحض شرعا في
 حكم الحيض المعلوم ولا خلاف في قبول قولها وانجزت بالحض كما يمكن متبعية بنص من الزعم
 على نكاحه وفيه وكذا يقبل قولها في العدة نعم لو ظن الزوج كذا يقبل لا يجوز قبول قول الزوج
 احوط ويظهر من رواية اربطانها ان شهدت على ما ادعت قسدا ولا فم كاذبة ويجوز على
 المشهور الاستماع بما عدا القبل عن السيد لا يمل الا بما فوق المبرق ومنه الوطى في الدبر والاول
 اظهرهم ويظهر من البعض احوال حمل ما يدل على مذنب السيد على الكراهة ولا يجوز عن تأمل
 وهل يجب الكفارة بالوطى في الحيض ام يستحب في كل احوطها الاول لا وجه الثاني في عدم مشهور
 دينار اوله ونصف دينار في وسطه وربع دينار في اخره وكانت قيمته عشرة دراهم ولا يجوز
 القيمة ولا النية قبل شير فيا ويشترط كونه صافيا عن الغش وعن الصدوق في صدق مسكين

بقدر شعبة ولا يعبدان يكون ذلك في صورة العجز فان عجز عن ذلك تصديق بالكسوف
 عجز استغفر الله فان الاستغفار يؤمن وكهاتر من لا يجد السبيل الى شيء من الكهاتر او اخلافه
 التجديد فيقول المراد بالاول الثلث الاول بالوسط الثلث الثاني وبالآخر الثلث الثالث وهو المنهج
 نعم ان تصديق في الاخير فيهم يصفه ينال كان احوط وعن سبلاد ما يدبر سبلاد بالوسط ما بين
 الى السبعة والاول عند الاخير والآخر الثلث وعن الراوندك ثلث العشرة والعبادة
 فاذا كانت العادة سبعة فلا اخر لها عندها ولو كانت ثلثة فلا وسط ولا اخر في هذا
 الكهارة الى فقر المؤمنين مساكنهم بلا خلاف يعرف ويح البغدة ولا فرق في الزوجة
 بين الدائمة والمنقطعة والحر والامره وهل لمحي الاخيه المشبهة والمنز بهما هو الظاهر
 من النص لو كانت الموطوعة امر قال الشيخ تصديق بثلثة امداد من طعام والنصوص
 اطعام عشرة مساكن ولا فرق بين اول الخبز او وسطه واخره لاطلاق الرواية والقول
 ولا بين الامه العتقة المديرة وام الولد والمزوجه وان حرم الوطي وهل يتكبر الكهاتر مط
 اوع اختلا الزمان الموجب لاختلافها اومع عدم سبق التكفير او لا مطلقا اقول النوع الاول الى العشر
 المشهور بين اصحابنا انه يستحب للحائض ان توفض في وقت كل صلوة وتجلس في مصلاها
 مستقبل القبلة فتذكر الله بعد ان صلواتها وعن الصادق وفيه الوجوه وطول الخامس
 يكن لها الشياء الخصال لا تار اخضبت تخاف عليها الشيطان بسبب مسوق المصنوع غير الكهاتر
 وحمله ج قراءه ما عدا الفرائض من غير استثناء السبع او السبعين وقيل لا كره ولا اول الظاهر
 الجواز في اسجد ولم اقف على المستند الخ بالمشاهد الفصل الثالث
 في غسل الاستحاضة وههنا مسائل الاولى الاستحاضة ان لم يثيب
 دنها الكرم سف في قليلة وان نقب ولم يسيل فمضى متوسطة وان سأل
 في كثرة ففي الصورة الاولى لا يجب عليها على المشهور عند كل صلوة فغيره في الثانية

وعلى عقيب الاغسل عليها ولا وضوء ويمكن حمل كلامه على عدم اليقين بالدم و
عن حبيب عليها في اليوم والليلة غسل واحد والاول اقرب اليك ان قد يتأصل
في وجوب تبديل الفطنة وهو مع كونه احويا يدل عليه بعض الروايات والاحوط غسل
الرجل والاقفا عليه والصورة التي يجب بها مع ما ذكر تبديل الخرق وغسل الصلوة الغداة
وعن النفوس في مرجع وجوب الاغسال الثلاثة والاول وان كان اشهر اظهر لكن الثالث احوط
يجب ما مع ما ذكر غسل المظهرين جميع بينهما وغسل المظهرين جميع بينهما وعن السيد جمع لم يذكر
عدم وجوب الوضوء والاغتسال على الاغسال وعن المقيدين وجوب وضوء واحد مع غسل الاول ثم
اشهر واكثر فرائد وهل يشترط في وجوب الاغسال الثلاثة استمرار الدوسا فلا
من قبل صلوة الغداة الى وقت الغنائين فلو طارت الفلاة بعد الصبح فغسل واحد
او بعد الظهر فغسلان ويكفي تحقق الكثرة قبل فعل الصلوة ولو لحظنا تحقيقا بعد غسل
الصبح ثم طارت الفلاة وجب المظهرين غسل دون المقيدين ام يغيب تحقيقها في اوقات الصلوة
احتمالات بل قال احوطها الاوسط واما اذا لم يستمر بعد الغسل لحظة فيظهر مرجح
جمع عدم وجوب غسل الثلاثة اجبا مع احتمال من اطلاق النصوص اذا
عرفت هذا سلمك الله فاعلم ايها الله انه قد صرح العلامة والشهيد بالاجاب
الكثرة المتحققة بعد الغسل للغسل مع عدم الاستمرار وانقطاع انما هو اذا لم يكن البرء
والطاهر مني على ان انقطاع دم الاستحاضة لا يوجب شيئا وسيحذف ان شاء الله تحقيقه فلو
وهل يؤصم الحائض على الغسل الطاهر بسببه بعد الطهرين قال في الظاهر عدمه على مرجح
القولين اما على القول بان لا يوجب الغسل الا بعد وجوده في وقت الغنائين فظاهر لانه قد قطع
ح الصوم اما على القول بانه يوجب الغسل وان لم يستمر الى وقت الغنائين فلا يتم حكمه
الصوم مع انما فيها بالاغسال الغسل لهذا الحد انما هو في الليلة المستقيمة فلا

يتوقف عليه صحة الصوم وعن الشهيد وجوبه للصوم **ب** صرح جميع مرادهم بان
اعتبار الجمع بين الصلوات انما هو لاجل الاكتفاء بغسل واحد والا فلو اقرحت كل صلوة غسل
جاز بل قيل يستحب اقول الظان الجمع احسن واول وان اهلنا لا كلام في صحة الصلوة اذا اتت
بها الغسل **ج** صرح جملة من الاصحاب بانها يجب ايقاع الصلوة بعد الغسل لا قبله **د** هل غلبت
بعد البستر وتحصيل القبلة فهو غيرها من عقبات الصلوة قيل لا بل وعن الشهيد ان غلبت
ايضا حائرا في كل نظر نعم استثناء الاذان والاقامة متبر في اعتبارهما معا في الصلوة الوضوء ولا
احوط لمواوجهها وجوب العاقبة **هـ** المشهور ان الماء بقى ثوب اكثر من ثوب وجب الدم من الكسوف
وان لم يخرج من الخنزير ويظهر من كلام الفقيه انه لا بد من خروج من الخنزير **و** قال غير واحد
من اصحابنا بانه لو ارادت ان الدم المتوسط والكثير النجس في الليل فامست الغسل على الفجر
اكتفت به قال في الروض **ز** ينبغي الاقتصار في التقديم على ما يحصل به المرض لئلا يكون
غسل ذلك هل يجب عادة ام لا وجهان اقول والمسئلة لو لم تكن اجماعية
فللنظر فيها مجال وعمل الاحوط ان تغسل للصبي ثانيا بنية القربة و اذا فعلت
ما يجب عليها فما سبغها ما يستجبه المنظر من الامور المتروكة بالظهور في تصحيحها
وموهها ومس الخمران ونحو ذلك الا انه قد وقع الخلاف في دخول المساجد وهو لا
غسل فمن اتفق يجوز على كراهة وقيل يتوقف على الغسل خاصة وقيل يتوقف على
الوضوء ايضا وقيل يتوقف على جميع ما يتوقف عليه الصلوة من تبديل الخنزير ونحوها
وفي بنية حلت لها الصلوة حل لزوجان ياتياها والا فلا اقول والمسئلة لا تخلو عن
شوب الاشكال والاحتياط ما لا ينبغي تركه على كل حال من الظان خلافه
في ان المتخاصمة متى احتج بها على غيرها لم يصح صلواتها **ح** الخلل في العمل بها على التفرقة
جميع من المتأخرين بعد توقف صحة الصوم على غسل الليلة المستقبلية ونحوه **ط** المتوقف على ما

ونيلهم من الروض فما كان قد تمت غسل الفجر لم لا يخرجها غسل العشائين بالنسبة إلى
 الصوم ولا يبطل الصوم ثم قال وإن لم يبطل ولو لم يكن غير ذلك في ين والمعنى أن ثلث غسل
 الفجر لا يبطل الصوم لو كان عليها غسل الفجر خاصة دون غسل العشائين أو في الجمل
 إن لم يكن الغسل إلا في غسل الليل لا يبطل الصوم ولو لم يكن عليها غسل العدة إذا لم يجز
 عندها هو إخلال غسل الليل وح يكون منه مذهب هو عدم البطلان مع إخلال غسل الليل
 المبطل له إنما هو تأخير غسل الفجر عن الشفح بقطع دم الاستحاضة موجب للوضوء ولم
 يقيد الدم بالغليل ولا بالكثرة ولا بقطع الدم بالبرء والشهيد إن الدم كان موجبا للوضوء
 وجب الوضوء إلا غسل لكن إذا لم يكن لا يقطع الدم وإن كان له ولا شيء عليها وتعرف ذلك ما
 باعتبارها ذلك أما بأخبار خير عارف ويعزى هذا المذهب لكثير من أصحابنا وعن
 العلامة لو انقطع الدم من قصر ما كان الغفر عن الطهارة والصلوة لم يجز إعادة الصلوة ولا
 وجب إعادة الطهارة والصلوة فإن لم يعد الطهارة وصلت فاتفق عودها قبل الفجر
 على خلاف العادة وجب إعادة الصلوة وعن الروض ومثله ما لم يمسك في الإقطاع
 هل للبرء أم لا وعن المحقق إن دم الاستحاضة ليس بحرث فلا يجزئ بقطعه الوضوء مع الفل
 ولا الغسل للبرء كان أم لا **قول** المسئلة وإن كانت مخلوعة أشكل لكن الجبابة أو
 مع الفلة ولا غسل سواء كان انقطاع الدم للبرء أم للغفر لا يخلو عن قوة
 لو لا الإجماع على عدم الجبابة الطهارة في صورة انقطاع الدم للبرء ط عن الشفح
 إذا توضأت المستحاضة ثم انقطع الدم وجب عليها الوضوء ثانية وإن انقطع بعد
 تكبير الإحرام مضت في صلاتها وهو أشبه واستقرب في بق عدم الغفر
ي يجب على المستحاضة أن تستظلم من التقدر بقدر إمكانه فيلزم منها
 الاستشفاء باليسين المحملة ثم التاء الشاذة من فوق ثم التاء الثلاثة وفي آخره عمل من قول الاستشف

الرجل بثوبه اذ اخرج طوقه بين يديه وكذا يجب الاستظهار على السلس البطون قال
في الروض فلو خرج الدم بعد الاستظهار فلا يخرج ان لم يكن بقصير من اولا افا
قل لو كانت صاعرة فالظن وجوبه جميع النهار اقول هو احوط قال واما المخرج السائل
فلا يجب شدة بل يجوز الصلوة ويظهر من كلامه انه متفق عليه ولم يستلزم لوله
يكن اجابية فالظاهر الاستظهار من بعد النفاس قال ويقرب السلس بطون
واستحاضة لعدم وجوب تغير الشدة في الاولين وجوبه في الثالث اقول لو سلم
التبدل تحقق النفاسة والاحوط التبدل مطلقا يان علت بالفترة قبل
انظروا للصلوة وهو احوط **الفصل الرابع في النفاس فيه مثل الاو**
النفاس بكسر الهمزة اذا وصفت عن امرئ يقال نفست المرأة يضم النون
وفتحها وفي الحيض بالفتح لا غير فيه نفساء يضم النون وفتح القاء وفتح النون سكوت
القاء والجمع النفاس بكسر النون وضمها وفتح ايضاً على ضربين اوفي عرف الفقهاء
يقال الدم اولاده **الثانية** ان صاحب علم الخارج قبل الولادة ليس بنفاس
والخارج بعد نفاس اما المصاحب بالخروج الولد فقد يدعى فيه خلافاً للسيد
والاظهر الاشهر انه نفاس فيكفي في صدق الولادة خروج جزء من الولد
قد صرح جملة من اصحاب بانه يتحقق النفاس بالخروج ما كان مبداء انشور
لا دمي ولو كان مضغاً قتيلاً وكذا يخرج وجب العلقه وقيل اذا علم كونه مبداء
نشواناً وقيل حكمه حكم الدم السائل وتوقف بعض في الجميع والمثل في موضع
تردد وهو العالم ولو ولد له ولم يرحم ما لم تكن لها نفاساً اجماعاً **الثالثة**
لو ان دمها قبل الولادة فنس يقول لعدم الجامعة الحيض الحمل فهو عملاً
استحاضة واما على المنظار فهو حيض اتحقت شرائطه انما الكلام في انه هل يشترط

تحلل اقل الطهر بينه وبين النفاس كما ذهب اليه جمع ام كما صرح به اخرون
 والمسئلة موضع توقف قال بعض الاصحاب ليس في الادلة ما يدل على وجوب
 تحلل اقل الطهر بل اقضاها كون الطهر لا يقصر عن عشرة لكن يعتبر عدم تجاوز السابق
 مع الاخرى العشرة فان تجاوز ولا بد من الحكم باستحالة التمسك بالكون ما بعد الولادة
 نفاسا اجماعا قول وفيه بحث العمل بالاحتياط في الايام السابقة لايم
 وهو العالم **الرابعة** لا خلاف بين اصحابنا في انه لا حد لقليل النفاس فيخرج
 ان يكون لحظة انما الخلاف في حد الكثرة فمن الشيوخ وجم انه عشرة وعن السيد
 انه ثمانية عشرة وقيل ان كانت مبتدئة او ذات عادة غير مستمرة فثلاثة
 ايام وان كانت ذات عادة متما وقيل ان كانت ذات عادة متما وان كانت مبتدئة
 فثمانية عشرة اقول لعل القول الاول اعني كثر النفاس عشرة لا يخلو عن قوة
 الا ان ذات العادة اذا تجاوزت العشرة ترجع الى عادتها والحيض على الاشبه
 وانما ينزل الى العشرة بل الى ثمانية عشرة بالاحتياط لكان احوط وقيل يحل
 العشرة نفاسا وما زاد استحوا والمبتدئة يحل رجوعها الى ما مع تجاوز الدم العشرة
 من غير رجوع النفس اليها متفق عليه مسلم بالسبب ان العادة دون المبتدئة
 ويحل رجوعها الى الغنيم لعموم صحيح ورواية الحافظ مثل النفس سواء المضطرب من رجوع
 فان قيل في المسئلة لا يخلو عن اشكال وقيل يحل العشرة نفاسا وقيل ثمانية عشرة نفاسا
 الخامسة لو كانت جاملا لا يشر في زنا وجم ولادة ولد كما ابتداء نفاسها على الاشبه من
 الاول استيفاء عد ايامها من وضع الاخر اذ لم يتخلل بينهما عشرة والا كان عدد كل
 مستوفيا يكون جلوسها عشرة وتردد الحق في معرفة كور الاول نفاسا ولعله
 ضعيف نعم قد يتردد في كون الدين نفاسين مع عدم التحلل اقل الطهر الاول شبه عملا

لكن الاحتياكم بما يمكن نرم واما ما عر الشبهة من انه لو سقط عضو وتخلف الدم نفاس
 على الاقرب لو وصفت الياق بعد العشرة امكن جعله نفاسا لا يخلو عن اشكال الاحتياط لا يخلو
 تركه على حال هل المراد من استيفاء العد من الثاني ان نفاسية الاول تنفي بنفاسية
 الاخر وان الاول يشترك الثاني فمنه المسئلة لا يخلو عن تردد ويتوقف على ذلك ثمرات منها
 ما لو رأت بياضا بعد الولادة الثانية ثم رأت ما بعد ذلك في ايام يمكن ان تكون من نفاسية
 الاول في بناء على الثاني يحكم بنفاسية البياض لكونه مكتنفا بياض في نفاس واحد
 بخلاف القول الاول اذ هو ابتداء نفاس واحد الساسية لو لم تره ما شمر
 رأت العاشر كان ذلك نفاسا دون ما قبله من البقاء واستشكل في التوقف
 والمسئلة لو تكر اجاعية محل توقف نعم ان ثبت اسناد الدم الى الولادة كان القول
 بنفاسية قبحها ومن حكم بكونه نفاسا لم يفرق بين المعتادة وغيرها قبحها وزال الدم
 او انقطع عليه وهو متجه على القول بنفاسية العشرة واما على القول بالرجوع الى
 العادة فيجب التقييد بعدم التجاوز عن العاشر وبكونها مبتدأة ومضطربة او
 يكون عادتها عشرة اما لو كانت عادتها دون عشرة ورات الدم في العاشر
 ثم تجاوز الدم فلا يتجه الحكم بنفاسية الامر بالرجوع الى العادة والفرض على
 الدم فيها كذا قيل وفيه نظرا المتبادر من روايات العادة وروايات فيان الدم في العادة
 وخاصة اذا عرفت هذا ايدك الله فاعلم حسبي الله قال بعض اصحابنا ظاهر الحكم في
 الاحتياط على نفاسية العاشر خاصة دون ما اتصل به مما بعد حتى لو كانت معتادة فليس
 استفاء تمام عادتها بعد العشرة ويظهر من هذا عدم تحقق النفاس عند دمها زاده عليها
 فمبذح كثر انما هو من حين الولادة كما عن العلامة وعن ي الى غير واحد من الاصحاب
 انها لو لم تر الدم الا بعد العاشر لم يكن نفاسا والمسئلة عند في غاية الاشكال وهو العالم بحقا

احكامه النسا لو رأت عقيب الولادة ثم طهرت ثم رأت في العاشر وقبلها كان الدم
وما بينهما نفاسا اذ المرقح والدم العشرة ومعه اذا كانت عادتها عشرة وكانت غير
ذات عادة وظاهر في عدم نفاسية النقاء وتوفي في الذخيرة والاول مع كونه اشهر من قول
الاصحاب **واضح الثامنة** تحريم علم النفساء ما يحرم على الحاضر وكذا يندب ما يندب لما يكره
ويباح ما يكره ويباح لها بالاختلاف جن في كل ذلك ويفرق بين الحاضر والنفساء
في امور **اول** **ب** في الاكثر على قول من يقول انه ثمانية عشر نفاسا في الحيض
دليل البلوغ بخلاف النفاس في الدلالة حصلت بالحمل والحد تقضي بالحيض في النفاس
وذلك ان نفقاء العدة انما يحصل بوضع الولد نعم قد يتفق انقضاء العدة
بالنفاس كما في الحامل من الزنا اذا طلقها من جهاتها فانه لو تقدما قران سابقا
على الوضع ثم رأت بعد الوضع نفاسا انقضت به العدة ولو لم يتقدم قران
عد في الاقرانهم ان الحيض ترجع الى عادتها في الحيض والنفساء لا ترجع الى عادتها
النفاس الحاضر ترجع الى عادتها نسائها بخلاف النفساء فانها لا ترجع عند
الاصحاب الى عادتها نسائها **الفصل الخامس** في غسل الاموات وقد
جرت عادة الفقهاء بذكر احكام الاختصاص في الدفن فيه فهذه مقامه
الاول في ما ورد في اجر المريض المومن وثواب العيادة **واولها فصل**
روى عن الصادق ان رسول الله رفع راسه الى السماء فتبسم فمثل عرق ذلك فقال
نعم عجب من الملكيه هبط امر السماء الى الارض يلتصق عبد صالحا في مصله
كان يصلي فيه ليكتب له عمله في يومه وليلته فلم يجداه في مصله فرجا الى السماء
فقال ايها عبد فلان المومن التمساه ومصله لتكتب له عمله في يومه وليلته فلم نصبه
فوجدناه في جبال فقال عز وجل انما العبد مثل ما كان يعمل فمحمده من الخير من يومه وليلته وادام

في حكاية على ان كتب اجر ما كان يعمل اذا احتسبه عنه وعن الباقر قال قال رسول الله
 ان المؤمن اذا غلبه ضعف اليك امر الله تعالى لك ان يكتب له في حالته تلك مثل ما كان يعمل و
 هو سبب ان شيطانه والكافر اذا اشتغل بسقم وجسد كتب الله له مثل ما كان يعمل من شرا
 وصحته اقول في عمل السر في ذلك انه يكفر يستحل ارتكاب المحرمات ترك الواجبات
 فهو في حال كفره وبقائه عليه كانه مباشر بكل ما فعل الله عنه فتعذبه سبحانه
 له بما لم يرتكبه ولم يباشره في سقمه لا ينافي عدله سبحانه بل عدم تعذيبه بما لم
 يعمل من شر في صحته تفضل منه سبحانه لما عرفت من انه مباشر بكل ما حرم الله
 تارك لكل ما اوجبه الله ولعل هذا هو معنى قوله ارجع الى اهل الجنة
 والنار انما خلدوا فيها بالنسبة الى ما ربط به قلبه واعتقده من حق او باطل فانه
 هو الباعث على الامتثال والاستنكاف وروى عن الباقر عليه السلام من مضى
 افضل من عبادة سنة وعنه حتى ليله تعدل عبادة سنة وحي ليلته تعدل عبادة
 سنتين وحي ثلث تعدل عبادة سبعين سنة قال قلت فان لم يبلغ سبعين سنة
 قال فلا بوية قلت فان لم يبلغها قال قل لغيره قال فان لم يبلغ قال فليجزأه وعن الرضا قال ان
 المؤمن يطهر في مرحلة وللكافر عذاب ونقمة وان المرض لا يزال للمؤمن حتى يكون عليه
 ذنب وعن جعفر بن محمد عن ابيه عن النبي انه لعن قال يا ايها الذين آمنوا من تسبح وصيا تحليل
 ونوحه عواشيه عياة وثقله من جنب الجنب حج في سبيل الله فان عوفي مشى في الناس
 وما عليه ذنب وعن الباقر اذ اجاب الله تعالى عبد نظا اليه واتخذه واحدا من ثلث ما صداع
 واما حبه واما رمد واعلم وفضل الله تعالى ان ما وعد للمريض من الاجر انما
 هو اذا قبل المرض صبر عليه ولا يشكو الى احد واصنافا وقد سئل الصادق عدا الشك فقل
 انما الشكوى ان يقول لعنة الله على من يشكو الى احد يقول لقد ضل ما لم يصرف احد او ليس الشكوى ان

في تاريخه في تاريخه
 في تاريخه في تاريخه

سنت البارجة وصمت اليوم ونحو هذا **فصل** روى عن الصادق عليه السلام قال ينبغي
 للمريض منكم ان يؤذن اخوانه بموضه فيعود ويؤجر فيم باكتسابهم الحسنة
 وكتب له بذلك عشر سنة ويرفع له عشر درجات فيحجب عنه عشر شيئا ولو غلب
 فيه لمشاغهم اليه وروى عن علي بن الحسن اذا مرض احدكم فلياذن الناس بخبر
 فيه فاما احد الاوله دعوة مستجابة وروى عن الصادق عليه السلام قال ما من احد بحضرة
 الموت الا وكل به ابليس مرشدا طينه من باع بالكفر ويشكله في دينه حتى
 يخرج نفسه فسر كان مومنا لم يقدر عليه فاذا حضرتم موتاكم فلقنوهم شيئا
 الا اله الا الله وان محمد رسول الله حتى يموتوا وعرض الصادق عليه السلام في مرضه
 ولا يكون عينا في اقل من ثلثة ايام فامضت فيوم ويوم لا فاذا اطال ترك المريض عياله
 وعن ابي العباد النعماني لما شرعا ان يكون مع من يعود تفاحة او سفرجلة او اترجة او
 مرطبات قطعة عود بنحو قال فان المريض يستريح الى كل واحد من هذه الاشياء تمام العيادة
 للمريض تضع يداك على ذراعه وتعمل القيام من عينك فان عيادة النوك اشدها على المريض
 من وجع النوك والنوك يضم النون للجم ورجل النوك والجم نون كقوله وعن امير المؤمنين اعظم
 اجرا عند الله سبحانه من عاد اخاه خف الجلو من الا يجيب المريض جلوسه فيسأله ذلك من
 اذ بها ان يسئل المريض ان يدعوله فان عاد مثله عاد الملائكة **فصل** عر الصادق عليه السلام قال لو
 حق على كل مسلم الى واحد منكم اذا كانت مته مشغولته ولم يمكن براءة الذمة الا
 لها سواء في ذلك حق الله سبحانه وحق الناس مستحب في غير ذلك من الخيرات والمبرات استجابا
 موكدا روي عن طريق اهل البيت الله تعالى يقول ابن ادم تطولت عليك ثلث سنين
 عليك لو يعلم به اهل بيته وارواحهم عليك فاستقرضت منك فلم تقدم خيرا
 وجعلت لك نظرة عند موتك وثلاثك فلم تقدم خيرا **اقول** ستور عليك

مجتمعا ان يكون المعنى وهو العالم ان رجلا لو اطعم على باطن غيره من الجاهل
 التي بغض الشديدا والتنافر المانع عن المباشرة بمنزلة الموت ايضا في
 ذلك ترك التدافع وجه ذلك ان الانسان قلما يحلو عن الوساوس ودينه او
 الحواجز الدينية في رفع قلبه عن امور يحسبها منفعته له وان كان فيها ضرر
 لغيره وان لم ير جهاما او قصدا بل بما يدفع ذلك عن قلبه فلو اطعم واحد
 على باطن غيره واطعم على تلك الخطرات لم يرضه ودينه واتمه في محبتته
 فيرفع وقلبه عدوته ولم يزل تنمو وتراد شيئا فشيئا حتى يصير ذلك
 للتناظر الكلي وعن علي رضي الله عنه فلم يحفظ لم يضاير كان كسب يصدق في
 حقيقته اقول لم يحفظ اليك من التثليث ولم يضاير الورثة وهو العالم وعن الصادق
 عليه السلام في الوفاة لا رد الله سبحانه عليه من سمعه وبصره وعقله للوصية وهي الرضا
 يقال لراحمته التواضع للرضي ان يشهد عند موته جماعة من اخوانه المؤمنين على عظامه
 وروى عن رسول الله انه قال اذا حضرته الوفاة واجتمع الناس اليه قال اللهم فاطر
 السموات والارض عالم الغيوب الشهادة الرحمن الرحيم اللهم اعهد اليك في المراتب
 اشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك ان محمدا عبدك ورسولك ان الجنة
 حق والنار حق والبعث حق والحج حق والقبور حق والميزان حق وان الدين كما
 وصفت ان الاسلام كما شرعت وان القول كما حدث وان القرآن كما انزلت انك الله
 الحق المبين جزي الله محمد عنا خير الجزاء وحي الله محمد واله بالسلام اللهم باعد عند
 كبري ويا صلي عند شدي ويا ولي عند نعمتي الحي الله اباي لا تحلني في نفسي طرفة عين ابدا
 فانك ان تكلمني في نفسي طرفة عين كنت اقرب من الشر ابعد من الخير انفس القبر وخشيته
 واجلتي يوم القاء منشوا المقصد الثاني في احكامه خضا والسياسة اعاننا الله عليه

سميت له الامة رجلا بعد رجل فاقربنا الله ذكرانه على يد من قال بلبث الرجل
 ان توفى فخرج عليه اهله خراشيدا قال فغبت عنهم ثم اتيتهم بعد ذلك فرائعاه
 حسنا فكيف تير ونكر قالت الله لقد اصيبنا بمصيبة عظيمة بوفاة فلان كذا
 ثم بنفسه لرويا رايتهما الليلة فقلت ما نالك الرويا قالت يا ليت فلانا لعن الميت حيا سلبا
 فقلت له اما كنت ميتا فقال بلى ولكن نجوت بكلمات لقهن ابو بكر ولو لا ذلك لكانت
 اهلك **اقول** وسبحنا بالجم بمعنى سكن وروى عن الصادق قال حضر رجلا
 الموت فاجير النبي فنهض معه اناس مر اجاباه حتى اتاه وهو مغشى عليه فقال يا
 الموت كف عن الرجل حتى اسئله فافاق الرجل فقال النبي ما ريت قال بياضا كثيرا
 وسوادا كثيرا فقال ايها كان اقرب اليك منك قال السواد فقال النبي قل اللهم اغفر
 الكثير من معاصيكم واقبل مني اليسير من طاعتك فقال ثم اغشى عليه فقال
 يا مالك الموت خفف عنه حتى اسئله فافاق الرجل فقال ما ريت قال بياضا كثيرا
 وسوادا كثيرا قال ايها كان اقرب اليك قال البياض فقال رسول الله غفر الله
 لصاحبكم وقال الصرا اذ حضرتم ميتا فقولوا له هذا الكلام لينقوله وفي بعض
 الروايات قال له رسول الله قل لا اله الا الله وقال قل يا امن
 يقبل اليسير ويعفو عن الكثير اقبل مني اليسير واعف عني
 الكثير انك انت الغفور الرحيم وقد اختلفت الروايات في
 كلمات الفرج زيادة ونقصانا وتقدما وتأخيرا والذي ذكره
 اشمل وصورة لا اله الا الله الحليم الكريم لا اله الا الله العلي العظيم لا اله الا
 الله رب السموات السبع ورب الارضين السبع وما بينهما ما بينهما ما بينهما
 العرش العظيم وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ظاهر بعض الروايات هو ميتا
 الميت لو كان قد اغشى نساء لم يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين حتى يموت ومنها

سبحنا
 بالجم

ارشد ليحكو يفض عنا ونظير الملحمة وذكر الامم استجاب ما يدعيه الجنبية
 ولا اعرف فيه نقلا عن ائمتنا ومنها نقله المصنف الذي يصلي فيه ان عليه
 من اشتد له الذرع فانه يخفف عليه ان كان في اجله باخرا لا يستهل عليه قبل
 يستحب نقله المصنف المطوي يستحب الدعاء له بان يقول اللهم سهل عليه سكر الموت
 ومنها قراءة القرآن عنده وذكر الله قبل خروج روحه وبعد استنفاة عاينه
 والصلوات صفاء فانه لم يقر عند كرب من موت لا يحل الله رحمة ومنها كراهة
 مسكه كراهة كراهة ولا يبعد التحريم ففي الموثق لا يسه فانه انما يزداد ضعفا وضعف
 ما يكون في هذه الحال مرسبة في هذه الحال عار عليه وفي الفقه الرضوي ان نفسه وان
 وجبة التحريك او جليلة او سلة فلا تنفع من ذلك كما فعله جماعة النصارى من الجنبية بالله سبحانه
 فانك عند الموت فمن سؤل الله لا يموت احدكم حتى يحسن ظنه بالله ولا خير الجنة وفيه
 بطريق اهل البيت ان يريد الرجاء على الخوف في مرض الموت ومنها انه يكره الحضور
 الجنب عند الاحتضار وفي كراهة حضوره عند المتقين لعلة كناية عن الاحتضار والتحليل العموم
 يكره لما ادخله التفسير وهل يزل الكراهة بانقطاع الدم قبل الغسل او بالتيمم مع عدم العذر
 اشكال او يامع العذر فاعلم المظالم الياس وفيه جواز تعريضه للبيت وطاهر الرواية الجواز بلا كراهة
 ومنها الاسراج عند ان كانت ليلا ذكر ذلك جمع من اصحابنا في تامل في ثبوت استحباب بعض المتأخرين
 وما يفهم من بعض الروايات استبعاد وام الاسراج والبيت الذي يسكنه الميت روى انه لما قبض
 ابو جعفر ام الصادق بالاسراج والبيت الذي كان يسكنه حتى قبض الصادق مروا بالحسين بن ابي
 في البيت فصرخا انه يكره ان يجعل على بطن الميت حديث قال الشيخ سمعنا من ائمة الشيعة وعمر العلاء
 كراهة وضع شيء على بطنه غير الحديد اضر وعابر الجحفة خلافاً فانه ذكر انه يضع على بطنه
 شيء من بانه خلاف الاجماع ومنها انه يستحب التحليل في تجهيز الميت الامع الاستبابة

فيجب الانتظار حتى حصل العلم بالموت وتحديد الانتظار في الاخبار بثلاثة ايام لعله
 منبسط على الغالب فالثلاثة ايام لا تبقى الا مشتبا خالبا وورد في الروايات
 يستبرأ وينتظرا الصديق والعريق الثلاثة ايام وبعضها خمسة ينتظر منهم الا ان
 يتغير العريق والصديق والمبطون والمهدوم والمدخن والجملة لا بد من ان يستبرأ
 وينتظر ايام لم يقطع الموت وخصوصا بالنسبة الى هؤلاء فانه يفهم من الروايات انهم لا
 والارثم الاعانة على القتل ومنها انه يقرب عند المرض للبيت الكسبي ويقول لا يخرج
 المرض من رضى ان الله اغفر له ذنبه جل ثناؤه وجهك ثم يقول اية السيرة ان من
 الله خلق السموات والارض ثم يقرأ ثلث ايات من ايات القدرية ما في السموات ثم يقرأ
 الاحزاب وي انه كان عند رسول الله قدح فيه ماء وهو في الموت يدخل يد في القدح
 ويمسح وجهه بالماء ويقول الله اعني على سكرات الموت دعوا الراوي كان يردد
 يقول عند الموت الله ارحمني فانك كريم ارحم فانك رحيم وعن القمية اذ مضى
 يجاب يقول يا لله وانا اليه راجعون **المقصد الثالث** النفس هي هاتان
 ثلاثة **المبحث الاول** في الفاسل وفيه مسائل **الاول** الفاسل واجهته واول
 الناس به او لهم به من الرجال ولولا يكره في كالا مام وليه ومع عبيته والحاكم
 ومع عده من المسلمين كل سوا ذلك يفهم من كلامه لا يصح من الروايات هو ان تواتر غسله و
 اموت بغيره او على التواتر بغيره او استنافه ومع كونه او اذ احب بامو لم يمت ان كان
 واجبه على غيره ويجوز ان يكون واجبه هاتان النسبتان الى غير عند عدم ايتاها واجبا
 عينا بالنسبة اليه حتى لو امتنع اجر قد فسر غير واحد من الناس بان الراوي بموته هو
 المصروف وانه صحيحة وقبل لا بعد ان يكون المراد اشد الناس علاقه والمراد بتعليمه
 هو ان امتحان المرتبة الاولى بقادون على امتحان المرتبة الثانية والارث وهكذا واما تفصل اهل مرتبة

واحدة اذا تعدد واقسم تمام الكلام فذلك في معنى الصلوة انشاء الله وقد ذكر في
 الذكرى اذا كان التقديم تابعاً للاحث انتفع مع عدله وان قارب كالحاق الظل والرق ولعله الخ
 واستقرب بعض المحققين عدم انتفاء الاولوية مع عدله ولو كان الاولياء رجالاً ونساءً ظاهر
 الاصح ان الرجال اولى لكن اذا كان الملبث اثنى ولا يمكن الاول مباشرة غسلاً فله يصح التفصيل
 بدون اذ الحلي ام لا في ان احوطها التثاويل لم يكن الاستيذان من الوجه لموضه ونحو ذلك
 بلا اشكال **خلاف الثانية** الظانة لا خلاف بين اصحابنا في ان الزوج اعني
 بامر الله حتى يضعها في فراها وقد ورد في بعض الروايات ان لا يحل احق بالصلوة عليها
 زوجها ومن ثم استشكل الحكم في تركه وحمله الشيخ على التقية وقد اختلفوا في جواز
 تفصيل كل من الزوجين الاخر من بعض القدماء الجواز مع وجود المحارم وعن
 الشيخ في احد قايده الجواز مع اشتراط كونه من وراء الثياب وقيد ذلك في كتابي
 الاخبار بحال الاضطرار وعن تركه افضلية كونه من وراء القمص في مطلق التفصيل
 والظانة لا اشكال في جواز تفصيل كل من الزوجين الاخر عند الاضطرار من وراء الثياب
 وتفصيل الزوجة الزوج من وراء الثياب عند الضرورة ايضا لا يخلو عن وجه وباقى الصواب لا يخلو
 المسئلة عن اشكال الاحتياط ان يفصل احدهما الاخر بالاضطرار وان اضطر من وراء الثياب
 هو العالم بوجه اقل بعض اصحابنا لا يقدح انتفاء عدة الزوج في جواز التفصيل بل يجوز ان
 تزوجت هذا الكلام بظاهره يشتمل عدة الوفاة وعدة الطلاق في كونه لا حجة بانقضاء
 عدة المرأة عند نكاح ولو كانت جائزاً تفصيله وان كان الفرض بعيداً والمسئلة لا يخلو عن اشكال
 وسبيل الاحتياط واضح وقال بعض اصحابنا في كلامه على تعيين ما يعتبر في التفصيل
 من الثياب والظان لا يشتمل جميع البدن وحمل الثياب على المعهود يقتضيه استثناء الوجه
 القدماء الكفر فيجب ان تكون مكشوفة واولئك استثناءها وانما محتمل فيها لكن الاحتياط

هو ستر الجميع وقد ورد في بعض الروايات من راء الثياب ينظر الى شعرها
يظهر من الروايات جواز مس جسده الزوجة وقت الغسل هل يطمئنه الثوب بحج
من غير عصر قال الشهيد الثاني مقتضى المذهب عدمه وعن الشهيد جازان بحج
حج لا يمكن عصره ولبعض الوجه والاحوط ان يصرفه بما يمكن هو قد ذكر جمع
الاصحاب انه لا فرق في الزوجة بين الحرة والامة ولا بين الدائم والمنقطع والطلقة
الرجعية والعدة زوجة بخلاف البائن والشهوانه يجوز للسيد تعسيل امته
الغير الزوجة والعدة وام الولد في جواز تعسيل اقول احدھا الجواز مط
وثانيها للنوع مط وثالثها تخصيص الجواز بام الولد والاحوط الترامط **الثالثة** ان
انه لا خلاف في اشتراط المأثلة في الذكورة والاثوثة بين الغاسل والمغسول مع اختلاف
في خير الزوجين الامة كما مروا استثنى ايضا جواز التعسيل مع المحرمية بلا خلاف ظاهر
لكن مروا بالثياب بما يظهر من بعض المتأخرين جواز ذلك مطلقا وهل يشترط في
الجواز فقد المأثلة او يجوز مع المشهور هو الاول هو اوجب احوط والثاني هو المنقول عن
ابن ادريس وورد في بعض الروايات انها تلفت على يديها خرقه ولا يعبر حمله على الاستنجا
ينعم يجب ان لا ينظر الى العورة ولا يمسها وان اخبر بذلك فليفت على اليد بخرقة
والمراد بالمحرمية حرمة النكاح موبدا بنفسه في ضلع او مصاخرة فلا تغسل ^{الزوج} الخ
ونحوها واستثنى ايضا تعسيل الرجل بنت ثلث سنين محرمة والزوجة ابن ثلث
سنين محرمة الا ان الشيخ قيد ذلك في عدم وجود المأثلة وطوقه بذلك الصبية
واطلاق حكم الصبي وعن المفيد الجواز مط وانكار الصبي ابن خمس سنين وانكار الذكر ثلث
فوق الثياب واعتبره الصبية كونها اقل من ثلث سنين فعنها محرمة وانكار
الذكر فمروا بالثياب اعتبر فيها مط فقد المأثلة والحكم وعن الصدوق جواز

تفصيل الصبية اذا كان يقل من خمس سنين ^{في حجة} وعن الحق علم جواز تفصيل الرجل الصبي
مطو وجواز التفصيل لثلاث اختيارات واضطرارها اذا عرفت هذا سلم الله في علم وفقدان
انه لا اشكال في تفصيل النساء اثنتي عشرة سنة ^{في حجة} في كمالها لا يخلو المسئلة عن اشكال وعمل
في التفصيل ان كانت من خمس سنين ^{في حجة} والاشكال عند الاضطرار لا بد في الاغسل والصبغ
تفصيل عند الاضطرار انما قل من خمس سنين ^{في حجة} في وقت الشك وفيما لم يفسد في غايه الاشكال
الذي يظهر بان غسل لعله اطهر لا بد في الاغسل لا طلاق وثقة عما عدا الصبا والاشكال ان ثبت
الاجماع على خلافه المتبادر كما ان في الاضطرار في الصلاة السجدة انما هو بالسبب
وقد التفتل اعتبارا بعد وان طار يظهر الحق الشيخ على اعتبار ذلك في الغسل وقوع
اعند عدم المأكلة والحرمية انما يعتبر هل يحتاج التيمم ام لا صرح بالثاني الشيخ والحق هو
وعلى بقية وجوب الغسل من ماء الشيا وجواب ابن هبة تغيب العين والاطهر لا يشترط في ذلك
نعم يغسل في المرة من غير ان يمر بنظر احثا وان غسل مواضع التيمم مع عدم المسكن
حسنا واعلم ايده الله انما ذكر من جواز تفصيل غير الحائض لاجل جهل من انظر بل
لاجل شرطية المأكلة بعد فلا يصح وان تغو وقوعه على وجه غير الحائض كما ان الحق المعاص
في الجواهر المشهور بين الاصحاب من ان الله عليهم انه مع تعدد المسلم والحرم يجوز ان
يغسل الكافر المسلم بعد ان يغسل وهكذا المرأة المسلمة يغسلها الكافر بعد ان يغسل ويقتصر
الحق المعتد به فيه لغسل ما استقر غير صحيح لو وجد بعد الغسل الاضطرار من غسل اختيارا
فلا حاجة الى الكافر اذا لم يخرج اثناء الغسل وان قلنا بجواز تفصيله وبعض استشكل في لزوم اعادة
ايضا المبحث الثاني في الغسل والمسلم الغير الشهيد ويلحق به الصديق منضم ومنضم الجماعة
تفصيل هذه الجملة يقع في المواضع الموضع الاول المشهور المتأخر في كل منظم للشهادتين
وان لم يكن مقتضى الحق يجوز تفصيله عند الخوارج والغلاة فيغسل في الغسل

الخالفين وقد غسله غسل الامامية وقال المفيد لا يجوز ان يغسل مخالف الحق في
 الولاية والمسئلة لا يخلو عن اشكال وان كان القول بعدم الوجوب لا يخلو عن قريب هوالم
 تنبيهات لا خلاف في ان المتولد من مسيله في حكم المسلم طفلا كان او صبورا او
 سقطا له اربعة اشهر فضا جدا واستوى خلقه وان كان وذاك لموقفه سماعه ويظهر
 من بعض النصوص من التام حوا ربيعة اشهر المجنون في حكم الصحيح بلا خلاف ظاهر
 السقط دون اربعة اشهر سقط غسله وذكر الامامية انه يجب في خرقه واما اذا لم اربعة
 اشهر وجب تغيبه على الاظهر قيل يغسل في خرقه ويدفن ب قال بعض اصحاب
 يلحق بالمسلم مسبيه واقبط دار الاسلام او دار الكفر اذا كان فيها مسلم يكره
 الحاقه به والطفل المتخلف من الزنا وهو مع كونه احوط لا يخلو عن قول واستشكل
 الشاذ ثبوت الحاق المسلم والمتولد من الزنا به ج قال بعض اصحاب يقيم من عبادت
 كثير من الاصحاب جاز غسل الخالف لكن على كراهة والمراد بالجواز الوجوب لمختار
 معناه لا عم وبالكراهة الغرض من تغيبه مع وجود الغير من المخالفين او معي نقص
 اجن بالنسبة التقبل الموم وقيل ان قيل بوجوب تغسل الخالف المراد بالكنه
 منهاها المتعارف في العبادة والا كان تغيبه مكرها بالمعنى المصطلح او محرما
 واما تغيبه غسل اهل الخلاف فلعنه المشهور بيرا صحابنا وتسنع عليه في
 الحدائق ورجح على القول بوجوب تغيبه ان يغسل غسل الموم لعنه الا حوط
 ان يجمع بين الغسلين الا ان يلجأ القية فيغسل غسل اهل الخلاف هو العالم والظاهر
 انه لا خلاف في ان لا يجوز للمسلم تغيب الكافر وان كان ذميا ولا تكتنه ولا دفنه ولو كان اياه
 من غير صالح ابراهيم مولى قال الحسين هل بلغك ما صنعتت بحجر ابراهيم من شيعة بيت
 واصحابي قال ما صنعتت قال قتلناهم وكفناهم وصلينا عليهم فصحك الحسين في اخيه القوم

يا معشر الكفا لو قتلنا شيعتك ما كنا نهم ولا غسلناكم ولا صلبنا عليهم ولا دفنناهم عند
 السيد فان لم يكن من يوارىهم جازموا انهم لثلاثين فيمضي قول يمكن ان يكون مراده جواز ذلك
 قتل ذلك الا الذي ويظهر من كلام البعض جواز المواراة بالنسبة الى الابوين بل الوجوه
 لظاهر قوله تع وصاحبهما في الدنيا معروفا والمصلحة لا يخلو عن اشكال لو واراهما
 اعظم ما لا يحقها الا ان كانا كاهنا لعله كان حوط والله يعلم الموضع الثاني لا خلاف بين
 اصحابنا في ان الشهيد وهو الذي قتل بين يدي النبي والامام او النائب الخاصات
 في معركة الحق لا يغسل ولا يكفن ولا يحيط بل يترك في مكانه حتى ياتي به او يسل
 عليه اجماعا واذا كان به روق ثمان غسل وكفن خط وصل عليه فوائده
 اقال بعض اصحاب الشهيد يستل من قتل في جهاد الحق ولو بدو من اكلوا دهم
 المسلمين عدوا يخاف منه على بيضة الاسلام والمصلحة في غاية الاشكال و
 تفسيره كما هو المشهور لعله لا يخلو عن قوة وهو العالم بل قد صرح جمع من اصحابنا
 بعدم الفرق بين البالغ وغيره وبين الرجل والمرأة ولا بين المجنون وغيره والمصلحة لا يخلو عن
 اشكال والله يعلم حقيقة الحال ان قيل وان كان ملطحا بدنه او لم يوجد له اتم ولا غسل بنية
 الفرقة لم يبعد هكذا الحكم في المرأة اذ لو تكن الميت نفسها المهلكة والا فاحتمال غسلها مط
 غير بعيد نعم لا فرق على الظاهر بين الحر والعبد والمقتول بالحديد او الخشب او الصدم
 او اللطم ولا بين من عاد سلاحه اليه فقتله وغيره على رواية متجيزة عنها لعل لا خلاف
 في المقتول وان اهل بيته وماله والفرق والمبطون ونحوهم وراى طلبة الشهادة عليهم السلام
 انهم يغسلون ويحيطون ويكفنون اتفاقا للتبادر من الموت في المعركة للموت فيها قبل
 تقضى الحرب والخللا فانه اخرج من المعركة ثم ما بعد ساعة او ساعتين قبل تقضى الحرب حكم
 الشهيد يظهر من البعض بالتفسير انما في المعركة قبل تقضى الحرب او بعده وهو في غاية النفع

هم اختلف احوالهم في يدفن مع الشهيد فمنهم من يدفن جميع ما عليه الخدين وقد
 انه اذا اصابه الدم دفن معه وقيل لا يذرع منه الا الجلود والبقية يذرع السراويل
 الا ان يكون اصابه الدم فلا يذرع عنه وكل يذرع عنه الفرو والقلنسوة والقبعة
 دم ويذرع الخ على كل حال وعن ابن ابي عمير لا يذرع عنه شيء من ثيابه الا الخ والقلنسوة
 والقلنسوة والسراويل الا ان يكون فيه دم وعن ابن الجنيدي يذرع منه الجلود والحديد
 والفرو المنسوج مع غيره او يجمع السراويل الا ان يكون فيه دم وعن ابراهيم بن
 معه ما لا يطلق عليه اسم الثياب صابها دم او لم يصبها فاما غير الثياب
 فان كان السلاح لم يدفن وان اصابه الدم وان كان غير وهو الفرو
 والقلنسوة والخ فان اصابه الدم فقد اختلف احوالنا فبعض يذرع بعض
 لا يذرع وهو القوي المشهور بين المتأخرين هو دفنه بشيابه مطا اصابه
 دفنوا لم يصبه والسلاح والجلود يذرع عنه مطا ولعل العمل يقول ابن
 ادريس احوط لكن ان حلت التكة عن السراويل كان حسنا وقيل
 المشهور انه لا فرق في سقوط الغسل عن الشهيد بين كونه جنا او غيره
 وعن ابن الجنيدي والسيد انه يغسل والسئلة في غاية الاشكال لكن ذكر في
 الاصول ان الامراء اذ اربين الوجوب في الحرمة ولم يكن مرجح ولم يكن الغرض من
 الحرمة فلا يعقد تقديم رعاية الحرمة وان قيل تتم بنية القرية انما يطبخ ابله والاغسل بنية
 القرية كما جئنا وهو العالم واعلم فقل الله اينما قلت يا تان شئ بنية القرية في هذا الاحكام
 والتردد فالمراد ان ياتي به لا يقصد انه مكلفه كما يل يقصد انه كان مطلوبا بالشرع والا
 صحت فتقاربا عن التمتع الحرم وتكاشيا عن القول في دين الله شره وجديت معركته
 خليا عن انما قيل فمن الشئ انه في حكم الشهيد وعن ابن الجنيدي انه يتم غسل عن الشهيد التوق

والنسل بنية القرية لعله احوط صرح جملة من الاصحاب بان عدم تكفير الشهيد
بقائه شاكراً عليه فلو جرح وجب تكفيره فان جرحه بعض اوثابه فالظان زياد بدلا عنه من
اوثاب كان ما يقوم مقامه فان نزع سراويله بدل عنه بالميزان لكن ان نزع المتبصر
فلا يبعد ان يحل بدله الرداء ويحتمل ان لا يحل الرداء بدلا عن السراويل ايضا والاحوط
ان يكفر بثلاثة اوثاب كبريعة منها ما بقي عليه وهو العارط من قتله البغاة من
اهل العدل لا يغسل ولا يكفن ومن قتله اهل العدل من البغاة على الاظهر لا يغسل
وعن الشيخ في احد قوليه انه يغسل في قطع الطريق يغسلون ويصلون عليهم
لان الفسق لا يمنع يا كاشته موت المسلمين بالكفار فالوجه وجوب الصلوة
على الجميع من باب المقدمة ولو جمع الجميع وقصد الصلوة على المومنين منهم فكان
حسنا ولو مر احد بعد النسل فجهتا اقولهما عند كبريا حكيم النجاسة على الناس الوضوء
الثالث المشهور بدين الاسلام لا يعرف مخالفا فيه انه لو وجد بعض الميت فان كان فيه
الصدر او الصدر فوق حكم الميت في جميع احكام الا في الخوف وربما يظهر من اطلاق
بعض عبارات في جوب الخوف ايضا ولو ثبت نعم مع وجود حال الخوف او بعضها
وان لم يكن الصدر وكان فيه عظم غسل بالاحلاف بدلا صحتا نعم ربما يظهر من بعض
متأخر المحدثين التوقف في جوب الغسل وليس في حمله وقيل بوجوب التكفين قبل التحمل ان
يراد منه اللف كما يحتمل ان يراد منه التكفين قبل الاظهر ان يقال انه ان كان ميتا وله
الثلاث حال الاتصال او فائتان كان ميتا وله القطعتان والا فواحدا وهذا وان كان
موجها لكن القطع الثلاث طحوط والظاهر ان العظم بذات العظم كما
يشعر به بعض الروايات نعم يستثنى من ذلك السن والظفر ولو قطع
معهما شيء من اللحم صرح بذلك المحقق العاصم في الجواهر لعل الاحوط

ح ان يغسل ويظهر من الحدائق انه لا قائل من اوجوب غسل العظم المحرم كالحرم
 المجرد وهو عجيب مثله اذ قد ورد في النصوص غسل العظام وقد ذكر عن
 الشهيد انه يصدق العظام على التامة والناقصة على ان الحق بالاتباع
 هو ان عدم تعرض الاصحاب لمسئلة لا يدل على كونها خلاف المتفق عليه فلم
 من مسائل فرعية وتفريعات اهلها المتقدمون وتصديق لذكرها المتأخر فيمكن
 هذا منك اعانك الله على معرفته مما نزلت فيه الاقدام والتبسل كالمرفية على
 بعض الاعلام فاذا وجد الفقيه شيئا مما دل عليه دليل خصوصاً او عمومياً فلا
 يحصل له عن العمل به وان لم يجد مذكورا في عبارات الاصحاب نعم اذا وجدهم راغبين
 عنه اما ينص منهم او عرف ذلك كما قد اشتهر له عليه فلا يجوز في حقهم اذا عرفت هذا ان
 الله فاعلم سبلك الله اراعتك التماثل في غسل الاغصاء احوط والظواهر اعم
 الترتيل امكن بعد الفصل يدين بلا خلاف صرح جمع بعدم وجوب الصلوة عليه
 وهو المشهور بل ادعى الاجماع عليه وان كان عضواً تاماً وغير المجيد
 يصل عليه ان كان عضواً تاماً او عظماً مفرداً او الاول اظهر لكن لا بأس
 ان يصل عليه بنية القرية بل لعله احوط للدلالة بعض الصحاح عليه و
 ان وجدت عظام الميت كلها فلا كلام في انه كالميت بل يظهر من كلام
 المحقق للعاصم انه ان وجد اكثرها فهو ايضا عندهم في حكم الميت والله
 يعلم والمبان من الحي كالبان من الميت على الاظهر خلاف بعض اصحابنا وان لم يكن
 العلم اقصر على انه في خرقه ودفنه على المشهور بل يظهر من الحدائق في الخلاف
 الموضع الرابع المرحوم يقتل ويحط ويكفر ثم يرجم ويصل عليه ويدفن بالاغسل
 وكذلك المرحومة والمترضة بلا خلاف نصاً وقوة وهل يشمل الحكم كل من وجب قبلة

كما هو المشهور بل ادعى اتفاق عليه ام لا اقتصار على موجه النص كما استظهر في المنتهى
 لعل الاحوط ان يغتسل ويغسل بنية القرية ^{تقديمها} اقل او يور بالغسل والتخفيف وجهه
 ظاهر في الحدائق تخصيص وجوب الامر بما اذا كان جاعلا ^{للب} قل في الروض في
 تحته عليه والتخير بينه وبين غسله بعد الموت لقيامه مقامه نظر هذا بالنسبة الى
 الاخر اما بالنسبة الى المأمور فيجب عليه امتثال الامر وقل في الحدائق النص خال عن الامر
 بقية الكلام في كراهة التخير على تقديم الغسل هل هو غزبية او رخصة وجهها اقربها الثاني
 ولعله احوط القول بظاهر النصوص والفتا وهو كون التقديم غزبية ففعل الاحوط بالنسبة
 اليه والامر هو التقديم ج قل بعض اصحاب ظاهر الخبر هو كون هذا الغسل الذي يقدره
 مشتملا على الغسلات الثلاث فيه بحيث انه احوط هل يدخل تحت هذا الغسل
 مع تقديمه شيء من الاغتسال فيحصل به التداخل ام لا المسئلة لا يخرج عن
 اشراكه في سبيل الاحتياط واصرهم لو سبق موته قبله لم يقط
 الغسل وقيل لا لا يجب الغسل بعد موته هو الظاهر من النصوص من هل
 يجب الغسل على من ميتة بعد برده ولعله احوط ان لم نقل بكونه
 اظهره جنم في الجواهر بعدم وجوب الغسل ح الظاهر انه لا يقدح في الحد
 الامر بعد ولا في اثباته واحتمل في الذكر مسكواته لغسل الجنابة وهو
 محتمل وكذا لا يقدح في الحد الاكبر بعد وفي اثباته ولو كان جنابة
 وان اوجبنا الاغتسال اذا تحقق وجوب غايته او مطلقا لو عدل عن قتله
 بما اغتسل له الى اخره ووافق الاول كما كان القضا عليه بقتل جليل مراد والاحد
 القضا من غتسل لذلك ثم عفر عنه فامد الاخر او خالفه كالفق والرحم من الشهادين
 وجوب التهديد لعله الوجه وفق الحق المعاصر عنه يحكي عن بعض اشترط الغسل

يتحقق الأمر فلو اغتسل من أمر به لم يكن محترماً وهو لا يخلو عن بعد يابظهر عن الأرض
 أنه يعتبر في الأمر أن يكون الأمام أو نائبه وقوى في الجواهر أنه لا يعتبر وهو الموحى
 قد يقال اعتبار الأمر من يجوز له التفسير بعد الموت استظهر في الجواهر أنه لا
 وهو الظاهر **يب** لو ترك الأمر لفعله فالظاهر جوب التفسير **يج** قال في
 الجواهر اقتصر الم على ذكر الغسل عن الميسوط ترك ذكر التكفين وعن الجامع
 ترك التخييط لكن الظاهر منهم إرادة الاحتياط إذا الرواية التي هي المستند مشتقة على
 ذكر الجميع والأمر كما أفاد يدل قال فيه ولو اجدا حد من الأصحاب تعرض لغسل ما
 يخرج منه الدم على الكفن ولا كيفية تكفينه ولعله يترك موضع القضا
 ظاهراً قول فلعلة لا حوط أن يظهر الكفن كما أن لا حوط أن يظهر جسداً إذا لم
 يثبت الاتفاق على علمه كما ثبت على عدم تفسيره بعد الموت لكن علم فيكم
 في النصوص الفتاوى بما يجعل قرينة على عدم وجوبه وهو العالم بالوضع
 الخامس المشهور بين الأصحاب أن المحرم إذا مات فهو كالحل إلا أنه لا يقرب
 الطيب فلا يحيط بالكافور وغيره **بعض** أنه لا يغطي رأسه وهو ضعيف رواية
 الأفرق بين إباحة المحرم والعمر مفردة كانت أو متمتعاً بها إلى الحج ولا يبر **بكون**
 موته قبل الحلق أو التقصير أو بعدة قبل طواف الزيادة وإذا مات بعد ما فن
 العلامة أنه يحيط وذكر في الجواهر احتمال وإرار الحكم على الحلق والتقصير
 ثم ضعفه وإن قبل إدام فهو محرم فلا يحيط لكان جسداً والله يعلم لا يسلخ
 بالمحرم المعتدة بعد الوفاة المعتكف من حيث تحريم الطيب عليها البطلان
 القياس عندنا **ج** أن وجد بعض المحرم فهو كالمحرم لا يحيط **المحرم الثالث**
 في الغسل **ههنا** سطر **الأول** في إخراج تفسير المومن ما يقال عند الغسل فغن

الباق عليه السلام ايما من غسل مونا فاد في امانة لا يغفر الله قلت
 كيف يؤد فيه الامانة وقال لا يجبر ما يركب وحذا الى ان يدفن الميت قبل يحتمل ان
 يكون حله الحرم من كلام الصدوق وكيف كان جواز الاخبار بعد الله
 بلا كراهة محل اشكال اذا كان المقصود اخلا مشينه فلا يعبد التحريم ضد
 روي عن رسول الله من غسل مونا فاد فيه الامانة كان لكل شعرة منه
 عترة في رفق له مائة درجة قيل يا رسول الله وكيف يؤد فيه الامانة قال
 يستعورنه ويسترشينه وان لم يستعورنه ولم يسترشينه حط احسن
 وكشفت عورته في الدنيا والاخرة وعن الصادق عليه السلام من يغسل مونا
 يقول رب عفوك عفوكم لا عفو الله تع عنه وعن الباقر عليه السلام كان
 فيما ناجى الله تع به موثقه قال رب كل من غسل الموات قال رب تم اغسله من ثوب
 كما ولدته امة وعنه عليه السلام يقول الفاسل اذا قبله الله اهل ابدن
 عبدك المومن قد اخرجته ووجه وفقت بينهما عفوكم عفوكم التاثير ايام
 غسل المرأة الخاسة عن بدنه بالاخلاق ظاهر نصا وفقه وجه انزها
 مع بناء الخاسة الموت هو التعبد الثالث عن ابي الصلاح يحيى ان يتوضا
 وضوء الصلوة امام الغسل وذكر المفيد وابن الدراج الوضوء فصفة غسل الميت
 وعن الشيخ في ان توصيا كان حوط الا ان عمل الطائفة على ترك العمل اورد
 فيه وعرب كثر المتأخرين القول بالا ستجاب استقر في الحدائق
 بالتحريم وما استقر به اقرب لكن لا بأس بان يتوضا بنية القرية ولا
 ينوي التعبد حذ من التشريع الرابع وكيفية الغسل في مشقة على الوجه المندوب
 والمكره اما الوجه في مورد ان يغسل بالاولا بقاء المدة ثم بقاء الكافور ثم بالماء القراح

بلا خلاف نصاً ومقتضاه انه حكم من سأل عن سبيل الاكفاء بغسل واحد من ظاهره
 حتمه عدم وجوب الترتيب فيها وكلا القولين في غاية الضعف اختلوا
 فيما يضام السدر الى الماء فمن جمع بكفى سأل عن بعضه ليعيد عليه انه ماء سدر
 وقدرة المقيّد برطل وان البراج برطل ونصف وبعض الروايات سبع ورفقات في
 صحبة شئ من السدر وشئ من الكافور والظاهر حملها على قدر من سدر يحصل
 التطيف على قدر من كافور يحصل به رائحةها لكن مع ذلك لو لوحظ بقاء
 اطلاق الماء كان الحوط وجمع قد جازوا عدم بقاء الاطلاق ايّ وقد صح
 العلامة باشتراط بقاءه وقيل انه المشهور ويظهر من كلام البهائي
 التوقف يعتبر استهلاك ورق السدر سواء كان مطحوناً او غير ساقط قد سأل
 الكافور ونصف مثقال في بعض الروايات ان أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام
 غسل رسول الله صلى الله عليه وآله مثلاً في خمر القمح حبات كافور وفي آخر نصف حبة
 والظاهر ان الواجب ما ذكرنا ولا فرق على الظاهر الكافور بين جلالة وغيره لكن
 عن ظاهر بعض القائلين وجوب كونه من الاول المراد به قطع التبر من الحام الذي
 لا يطعم قيل ولعل وجه عدم اجزاء المطبوخ انه يطبخ بلين الخبز او لعل وجه ذلك
 ثبت لم يخبر عنه احد لكنه غير ثابت اصل الظاهر في رواية الشيخ الحام للشيخ عيسى
 الحنبل وشبهة البخاري اوله اوله في الجواهر من الظاهر ان الجواهر المطبوخ
 غيظه هو العالم وان يستعمله اجماعاً قال بعض الاصحاب وجوب الستر انما هو منع
 فاذا لم يكن من دون الستر لم يمنع من ثقبه ان الستر مستند الحام والظن المسئلة لا يطعن
 والا حطان لا بد لك السواستظهار في المنع وقد يستثنى من ذلك الزوجا والا حوط السرايا
 ايضاً وعن البعض عدم وجوب ستر الصبي الذي يجوز للنساء تفصيله عجزت عن بعض التاخير

عدم وجوب ستر عورة العشي الذي يجوز للنساء تفصيله في حدة واحوط الستر
 مطلقا مع الترتيب رتبة بالراس ثم الجانبيين ثم الأيسر في الفسلا الثلاثة
 الاتفاق عليه وعن بعض المتأخرين يسقط الترتيب في الماء غسلة واحدة ولاول
 مع كونه احوط اشهر اظهر ان يغسل الفاسل بنية القرية وصل هو الصل او المشهور
 هو الاول استظهر في الحدائق الثاني والاحوط ان ينوي كلاهما كما قال المولى
 المجلسي ان كان الفاسل على الظ هو الصل انعم الظاهر من الاخبار ان اعتبار المائلة
 انما هو الفلذ والكان لا حوط فيه ايضا اعتبارها والظاهر انه انما لم يعل عليه
 الفاسل لانه قد وصل الماء بمقونة يد ولا شاة انما يكون الفاسل الا انه قد يكون الصل هو المقلد
 وقد خففوا في انه على النية في كل الفسلا الثلاث يكفى الواحد ويظهر من كل البعض عدم اعتبار
 المحقق في اعتبارها ولاول مع كونه احوط اظهر هذا كان كما ما شرع من العبادات انما
 يجوز الفضل الايمان بها سهوا وان كان مستبعدا عادة او لنية القرية والتبديد فجوا
 على اعتبار جواهرها وان كان فعل لا يفعل اختيارا بالنية فليس ذا كرم سبيل على
 كوز النية عبارة عن الحديث النفسى والنصور كما تصور في الحدائق فلا تغفل
 مد الله هم اذا عدم الخيطان وجب التفصيل بالماء الفراح بالاختلاف ظاهر لكن
 في غسل ام يوجب ثلث مرارة قولان احوطهما الثاني لو عد الخيطان او احدهما قبل
 الدين فالظاهر وجوبك عادة وقد توقف في الحدائق وليس لشيء ولو وجد بعد لم
 يثبت تبشيه وتفسيره ولو لبس ثوبا وحده فعمل الاحوط ان يغسل ولو عدم السد
 في تفصيله بما يقوم مقامه كما خطه استشكل العلامة والظان انه لا اشكال في الجواز
 للنقص عدم الوجوب كما افاد في الجواهر والاستقبال كليت حال الغسل على قوله
 احوط والمشهور الاستحباب ويظهر عن رواية الخليل وعباران الاستقبال

بباطن قدميه الى الصلوة وبظهره من كمال الاستحياء لا يحاد يد ذلك ويد وجعه على اليمن
وجعل وجهه الى القبلة والاول مع كونه اشهر لحوط تنبيهه لاخذ الماء الغسل غير تطهير
على الاظهر من بعض الامكان لكل غسلة صاعا وفيل غسل تسعة اطال في كل غسلة
واما اللذيق فاشياء ان يغسل عرابا مسنورا العورة على قول وعن ابن عقيل السنة ان يغسل
قيصه وعن ابن جرير وجوب تنبيهه مجرد او قيل بالخيار وهو اشبه وان كان غسله عرابا
مستورا العورة لا يخلو عن حجاب وهو العالم ان غسل في قيصه فيظهر من البعض القول
القيص بطا الى البيت من غير عصمان خلا عن فاسه خبيثة والا وجب انهما اولا وكذا الخرفة
التي يضرعها على فرجهم والتي يلها على يد تطهر من غير عصم يظهر من كلام بعض
احمال افتقار طهارة القيص الى العصر مع عدم الاحتياج الى تطهيره مادام على يد البيت
عدم تجس الميث وعن التهديد وجوب العصر الا قرب ان يعصرها امكن فيجوز تطهارة
ولا يوقف طهارته على النزوع بفق القيص من النزوع من حجبته ويظهر من كلام
الاكثر استحباب ذلك لتغسيله عاريا ويستفاد من خبر عبد الله ابرهين ان انه يترق
اذا فرغ من غسله وينزع من جلبيه والاول ان يقيق اذا امر بدنعه سواء بعد الغسل او
قبل الغسل لكن يشترط اذا الوارف فان تعدد لصغره او غيبته لم يحز على قول
قبل يجوز مطيما مع عدم تحقق النبي عنه والاول احوط غسل اليدين الى
نصف الزراع والفرجين ثانيا في كل غسله بما آتاه قبل الغسل ان يدخل مع
الخض وهو الاشدا هو غسل الراس قبل الغسل برغوة السار ذكر ذلك بعض اصحابنا
والبدء في غسل الراس المستحب بالشق الايمن ثم الايسر ويحتمل استحباب ذلك مطر
غسل كل عضو ثلث مرارة في كل غسلة ويظهر من الحد اثبات الاناء الواسع كالحمدية
يقوم بغسله من الغسل الا ثلث الا حوط التثليث مطح ان لا يقطع الماء في كل

بالقطن ولا يجتنب في دبره ولعل لا حوطان يوضع على القبل والدبر شي من القطن
 مخافة ان يخرج منها شيء ولا يجلب في الدبر والقيل شيئا فان الليت حرمة كما لا يخفى
 الفاسل على عينيه ذكر جملة من الاصحاح المنصوص على جانبها كمن سمي بطنه امام
 الفسلتين الاولين سكاريقا ان لم يكن جبلي لا يسمي الثانية فان خرج منه شيء بعد
 الفسل فليتب ولا يعيد الفسل على الاشتهار الاظهر خلافا لا يعقل حيث لا يجد عادة واما
 اذا خرج في اناء الفسل فمن المشهور عدم الاعادة ولم يقف على نص في ذلك في سبيل الاحتياط
 واضح واما الجمل فقيل لا يجزى بها وجواب بل قيل لو جحضت فغشوة امة ويظهر من
 الجواهر استجاب ترك المسح مع الرقيق ومع الغف وجواب الاول مع كونه احوط محتمل
 ان يفتش ثوب بعد الفسل كمرار اليد على حبل الميت واما المكروهات فعدة
 اشياء اقدار الميت على الاشتهار الاظهر بل لا اعرف فيه مخالفا الا ان الحق في قاطل في
 ثبوت الكراهة وما ورد في الاثر يحمل على النقية وفي الغنية حرمة حلق راسه وما
 وتسميم الحية وقلم اظفاره على المشهور وحرمة ابن حمزة ونقل الشفة لاجماع على حرمة
 قص الاظفار وتنظيفها من الوسخ بالخالل وتسميم الحية وفي الحسن او العقيم لا يمس الميت
 بشعر ولا ظفر فان سقط منه فاجعله كفنه والقول بالحرمة مع كونه احوط لا يخفى
 قبح ولا يظهر وجوب جعله مع الميت كفنه ولعله لا منه في الاحتياط ايصال الماء في باطن
 الاظفار ولو اوصي بذلك فعلى المختار لا يفان وصيته واما على المشهور بغير المتأخرين فلا
 اعرف ليلا على وجوب افادته وما وجد في كلمات الاصحاح لا يشعر بذلك نعم
 كان عبيد العلامة مد ظله ليحكى عن جدك العلامة اعل الله في دار البكر ان مقامه
 عن بعض علماء العراق انه حكى في رجل اوصى بتطليقة عاتقة بالنورة ان ينفذ
 وصيته وهو العاوج غسله بالماء المسخن بالنار عن الشيخ لو خشى من البرد

انقبت لكراهما قول ولا اشكال في الخشية وعن المصنف فليس في قليل او كثير من
 بعض المراسيل استحباب التشجير عاية الحال الميت عند بره يتوفى منه وفي الفقهاء
 فيه بالقائمة الامر سهل وجعل الميت حال الغسل بغير رجلية وعند الضرورة لا بأس
 هم الدخنة مسائل الجدور وغيره من الخفاف من تغسيله متاخر جلد لا كالحرق بينهم
 بالاحراق ان لم يكن تغسيله بالصبي ان مرار اليد ولا غسل ويظهر من المبدأ ان المذنب
 في وجوب التيميم برب في صحبة عبد الرحمن الحجاج عن ابن الحنفية في الجنبة والحدث
 والمتيمم اذا احتضر الصلوة ولم يكن معهم من الماء الا بقدر ما يكفي احد هم قال يغسل الجنبة
 ويد في الميت يتيم ويتيم الذي هو على غير وضوء لا الغسل من الجنابة فرجته و
 غسل الميت سنة مع اذنا الجنبة او انفساء او الحايض او الجنبة الكاثر في غسل الميت
 على المعروف بغير الاصحاح لا يجب غسل اخر بل لا يستحب الحامل اذا ماتت الولد حي فانه شق
 بطنها من الجانب الايسر ويخرج الولد ونحوه الموضع واما لومات الولد وهي حية يدخل الرأ
 يد في فرجها وقطعته واخرجه قطعاً وعن المحقق فان لم تيسر المرأة فارجل من الحرام
 فان لم تيسر جازان يتوكلون غيرهم اقول وان قيل بتقديم الشيع الفاعل الحرام مع فقدان النساء
 انما حسناً لا يبعد ترجيح الفاعل على المحرم لغير الفاني واذا مات الولد ابيض دفن به الا
 اذا خرج بعضه من العلامه انه يخرج ويغسل ويكفن ويدفن وان لم يمكن اخرا دفن مع شق
 ويغسل الخارج وهو الموجه هم قال الشهيد لو بلغ الميت كلاً ثم مات فهل يشق جوفه وحام
 احدهما وهو الذي سرجه في الخلافة سواء كان له او غيره لقول النبي صلى الله عليه وسلم حرمة المسلم
 ميتاً كحرمة حيّاً والثاني نعم توصلاً الى استيفاء المال وعن العلامة ان كان له لم يشق بطنه
 ويحتمل ان يقال ان كان كثير اجاز الشق واخرجه ولعله حسن ان كان لغيره فاما ان كان
 باذنه فهو كماله وان كان لغيره فانه فيحتمل ان لا يشق بطنه ويؤخذ من تركه ويحتمل

بشق بطنه اقول والمسئلة لا يخلو عن اشكال وعنده لو كان في اصبع الميت خاتم
 او اذنه او يده شيء من الحجج وجب اخذها وان لم يكن ذلك بر من غير تمثيل للميت اقول
 وهو الوجه وار استلزم التمثيل فالخوط للورثة الا ان ياخذها فان اقتضوا المسئلة
 موضع اشكال هو العالم **المقصد الرابع** في التكفير لا خلاف في وجوبه بركا في
 المسلمين ومركب مؤمن كان ضمن كسوف ال يوم القيمة وسعد عن الباقر وعن
 الصادق عليه السلام مركب معه كفنه في بيته لم يكن من العاقلين وكان عاجزا
 كلما نظر اليه وهنما مائل **الاول** في التكفير لا يخفى في النية نعم يتوقف استحقاق الثواب
 على نسبة التقرب يظهر من الروض اعتبار النية فيه واحتمال تحقق الاثم احتمالا لا يوجب
 هو في غاية البعد **الثانية** المشهور يدل على صحت ان الكفن المفروض ثلث اثواب منير
 وقيم من اراد المير بكسر الميم والهمزة الساكنة واطلف عليه الا في اللغة والآثار
 ويجري منه مسأله عرفا على الظاهر مد لا يعرض ما بين السرة والركبة مع العلم انه
 المفهوم منه وعن الراسم ما يستمر من سرته الى حيث يبلغ من ساقه ويحتمل الاكتفاء فيه
 بما يستمر العوة قبل استمران يكرس ما بين صدره وقد مره قال بعض المتأخرين ويغير في
 الراية عن الواجب يكون باذن الورثة او وصية النافذة وان فاقش فيه بعض كتمه
 والوجب من القميص مشمكة على الظاهر والمعتبر انه هو عرف زمان الشارع فان جعل فالعمل
 بالا حثا لعله لا نهم وقد مره بعض ما يصل الى نصف الساق واحتمل الاكتفاء به وان لم يبلغ
 نصف الساق ويجوز ان التقديم بالشروط المتقدم بل قيل يستحب ويعتبر في الاذان ان يشمل جميع بدن
 طولا وعرضا بلا خلاف هل يستحب لادته طولا بحيث يكرس منه من قبل راسه وجلبه
 كما عن بعض ام يحكم على الشهيد في المسئلة لا يخلو عن اشكال وسبيل الاحتياط واضح واما
 زيادته عرفا بحيث يوضع احد جانبيه على الآخر فمن بعض المتأخرين القول بالوجوب

وعن جمع القول الاستحباب والاحوط وعسر سائر الاكفاء ثبوت احد اختيارا قال بعض
 اصحابنا والمذكور في الاخبار انما هو ثوبان وقصيص وثلاثة اثواب المتبادر منها كونهما في
 جميع البدن واختاره جملة من متأخري المتأخرين والاول مع كونه مشهورا يدل عليه
 صحة الاختيار بل عليه مجمع عليه بين علماء الاخبار الثلاثة لا خلاف بين اصحابنا
 في انه عند تقدير القطع الثلث صحيحا يمكن ان لا يتيسر شي في غيره كمن الرابعة عن ابن
 الجنييد القول بالتخيير بين القيصير والمغافة الثانية وان كان القيصير افضل واختاره بعض
 المتأخرين والقول المشهور احوط الخامسة اعتبار الستر في كل موضع كونه
 احوط محتمل من بعض الاخبار واحتمل الشهية الشك في الاكفاء بموافقة البدن بالثلاثة فلو
 كان بعضها رقيقا بحيث لا يستر العورة ويحكي البدن الجازم مع حصول الاستبراء لم يظهر
 من الحديث عدم اعتبار حصول الستر بالجميع ايضا السادسة الظاهر انه لا خلاف في عدم
 جواز التكفين بالجحر المحض لانه لا فرق هنا بين الرجل والمرأة بل ادعى الشهية اتفاقا
 عليه وعن العلامة احتمال كراهية المرأة وفي المنسجح باعطن الاشهر الجواز ولعل احوط
 ان لا يكفر في شيء غير القطع الخامس في الخبر الكان كان في اسرائيل تكفين
 به والقطع لا يمتنع بهما ويشعر بما ذكره في جوب التكفين فيه وعن الصدوق انه لا يجوز
 التكفين في الكان وهو احوط قيل وفي جوازه بالكلية متردد اقول والاحوط بل لفظ
 هو القول بعدم الجواز في التكفين من الشعر والوبر لعل المشهور الجواز ولا حجة لعدم التكفين
 واما اذا كان الشعر شعر نجس العير فلا حتم في تركه وهو العار ولا يجوز التكفين بالنجس اجماعا
 وكذا بالمعصية وهذا كله مع الاحتياط اما مع الضرورة فظاهرهم الاتفاق على عدم الجواز
 بالمعصية واما غير من الجحر والجلد والنجس فوجه ثلاثة المنع والجواز وجوب ستر العورة
 لا غير حالة السلاوة ثم يترفع ولعل احوط ان يدفن بغير كفن وليست عورته بخالة

الصلوات الحجر او ترايا و شوي مما تيسر وان كان مما لا يجوز التكفين به وهو العالم
 النسيان لم يكن الكفن في عامي ولا يجب على احد من المسلمين ان يتركه بل يستحب على من
 بل ادعى الاجماع عليه نعم يكفن من لبس المال وجوبا واستحبابا على اختلاف القولين
 الثامنة بوجوب الكفن من اصل تركته دون ثلثه مقدما على الديون والوصايا
 على الاشهر لا ظهر بل ادعى الاجماع على كل ذلك وفي تقديره على حق الرهن
 المحض عليه ترحم والظاهر قد يدعى على غرضه النفاس المتأخرة فيما زاد في الكفن
 استحبابا فافسده ان زاد للرجل على المشهور بل قيل اجماعا حبر بكسر الحاء وفتح الباء
 وهو ضرب من البرود تضع باليمن المشهور ان يكون عبرية بكسر العين قيل وبقسمها
 نسبة الى بلد اليمن وجانب ادنيها طر كونه غير مطبوخة بالذهب والكحل من انكر استحباب
 الزيادة جمع من متأخرين ويظهر من البعض المستحب ان يكون اللقافة التي من اجزاء الكفن
 الواجب جبرية والاول مع كونه اشهر لا يخلو عن قوة الظاهر لا يقتصر على المفسر من قائل
 ان يكون اللقافة حبرة ويظهر من الجواهر عدم البأس بالظن بالحبر ولا يبعد استحباب الزيادة
 للرأى ايضا بل بما يدعى الاقفاو عليه ايضا ويظهر من الجواهر ان استحباب كفن الحجر حرمة
 ولا يخلو عن تأمل وعمل الصلوة المستألم ليجعل البرد معه حتى يدخله في قبره فليلقه عليه
 ويظهر من صحيحه في عبد الله بن مسعود استحباب زيادة برح لا يلف به ولكن يطرح عليه
 طر حافدا ادخل القبر وضع تحت حدة وتحت جنبه ولعل من استحب الثالث للرجل كما عن
 جمع من القامء عدم هذه التفرقة تحت واستحباب الثلث هو الاظهر وبسطها
 حصة وعدم لغيرها احوط ولعل مستحب الاحتياط ان يقتصر على اللقافة الواجب
 من ثبوت استحباب الزائد من الرجل والمرأة كالمخلوع عن شوك سكال وهو العالم فان لم
 يوجد الحجر فمن جمع بين لقاغة اخر من بعض ان كان ثوبا من ثيابها كان احسن لخلوعه

منخرقة لفخذه اجماعاً ونصاً وفقه قال في الجواهر ولا توقف في استحباب الخرقين
 الرجل والمرأة وعن المحقق عدم سبوت الاستحباب بالنسبة اليها ويستحب ان يكون طويلاً ثلثة
 اذرع ونصف عرض شبر ومنه العلم للرجل اجماعاً وصرح جماعة بان يعتبر فيها بالنسبة الى الطول
 ما يوكد الهيئة التي سببها في بيان كيفية التكفين لانشاء الله وفي العرض لا يطول عليه اسم
 الغطاء وقبل ذلك مستحب في مستحب وجعل المد ارضياً لا شرعياً ينبغي ان يكون لها خاك للنع
 عن هامة الاثر والظاهر ان التثليل على الخنك في كون الخرقه والعامة من الكفن خلافاً
 يظهر التفرقة في نداء الكفن المستحب ومنه نفاذ لثمة المرأة على الاشهر اظهره توقف فيه بعض منه
 النقط للمرأة كما مراد الخرقه للرجل وعن جمع استحباب اجماع الخرقه فيكون لها ثلث لفائف احداً
 الوجوب من العجالة البهجة قد سرت انكر وجود قائل باستحباب الثلث ويظهر من كلامهم
 من قد ما لا صحاب استحباب اربعة لكن يمكن تأويله وينافيه ما ذكرناه من اربعة خمسة فهو مبتدع
 والمشهور عند اصحابنا ان النقط بالتحريك في ثوبه خط طمعة للرنية فان لم يوجد جعل
 بدله لفافة على الاشبه ومنه قناع للمرأة يوضع لها بدلاً عن العامة بلا خلاف اذ قيل وكذا
 القنعة المشككة لا جلت في الدنيا الاستتباب بالقناع وعدم العورة وهو جسد عورة وفي الاحكام حكم
 حكم المرأة ولا يخلو عن جبر قول الجواهر لعل الاحتيا في محصيل مستحب بآثار القناع وهو على ما
 بل لا يبعد ان يقال الاحوط بالنسبة اليه ان يعمر ولا يملك استئثاراً بتضييع المال المقتضى مع عدو قد
 في ذلك العاشرة وكيفية التكفين المقوم كما ذكرنا الاحتيا في الشفح حتى الاجماع عليه لا يبعد ان يجره
 يشهد ما بعد وضع القطر في الميت قبل المرأة وقد ذكر المحقق في غير ان يشهد طرفها على خوذته بلفاف
 منها فانه لما شددت وعن الرضا في بطن احد طرف الخرقه على وسط الميت او بان يشق راسها او يجعل فيها
 خيط او الشق لعله ان ثم يدخل الخرقه به فيخذه ويفيم بها عوته ضابطة او غيرهما من الشاهد
 اللد على وسطه ثم يلف حقويه وفيه بما بقى فاشهد بها فاذا اتت على طرفها في الجزء الذي اعين

أقول ولعل الأولى ان يقال واذا الف الفخيز إلى الركبتين فلينج راسها من
 جلبيه إلى الجانب الأيمن وليعزها في الموضع الذي لف فيه الخرقه ويظهر من الجواهر
 السنة تشد حاكم الخنوع لفتها على الفخيز يابج وجه اتفق ولعله الاقرب و
 ان كان مذكرا حوط و او قال فيه المراد شدتها تحت القميص لكريب المباسه
 اياها استظها في التحفظ من انكشاف عورتها ويدل عليه في بعض الموقوفه
 يبعد القول الخنوع مع رعاية التحفظ من انكشاف العورة وان كان الاحوط رعاية المشهور
 وهو العالم وبعد الخرقه يوزر عليها كما يوزر الحي ثوبه القميص ثم يعم تحتها ويستحيا
 التخييل متفق عليه ويخرج طرفها ويلف فضل الشق الايمن على الايسر والايسر على الايمن
 يلتصق على صدره على المشهور بل ظاهر البعض الاتفاق عليه وفي بعض الصحاح ويرد
 فضلها على وجهه وهي امطرحة او مالة بان المراد فضلها على الصدر فانه جاب
 الوجه وفي رواية اخرج طرفها من خلفه ولم اعثر على كامل بها الا انه قال في كشف الثام
 يمكن التخييل بينهما وبعد ذلك يلفه الغافة ثم الحجره ويستحيا كون الحجره فوق الغافة
 متفق عليه وفي بعض الاخبار انه يوزر فوق القميص وهو المحكى عن ابن عجيل
 ولعل رعاية المشهور احوط وفي موثقة عامر تشد الخرقه فوق القميص ثم الاراد
 الخرقه ثم الغافة والمرأة تكفي كما تكفي الرجل غير انه يشد على ثديها حتى
 تغم الشد إلى الصدر ويشد على ظهرها ويصنع لها القطن اكثر مما يصنع للرجال في
 لها بداعن العمامة والقناع والظاهر انه يستريح راسها كما يقع الحي ويفهم كلام
 الصدوقين كون المنطوق الحجره ولم اقف على المستند لكن لا بأس به بل رعاية او
 واحوط وهو العالم الحادية عشر في التخييل وهو واجب على المشهور بل
 متفق عليه بين اصحابنا وخلاف سلاسه لم يثبت وهل هو قبل التكفير كما

عن العلامة او بعد التكفين كما عن ظاهر الصدوق او بعد التزوير كما عن ابن
 حمزة وجميع او يخرج من هذه الصور والكان الاول تقديرا على الكفن كما اختاره المحقق
 لعل الاول لا يخرج عن قوة وهل يجب السج كما صح للتحقق ام يخرج عن الوضع ولا مساس
 كما عن العلامة او يخرج من هذا ويستحب السج كما عن ابن حمزة او يسمي الراحة ويوضع على ساكنة النساء
 ولعل الاول مع كونه احوط لا يخرج عن قوة والمسوح هو المساجد السبعة وادعى الاتفاق عليه
 فليل وفيه اطراف اجماع الرجليين ولعله يرجع اليه ما قيل ويمسح طرف اصابع الرجلين وكذا
 ما حصل عن الشيخ يمسح ظاهر اصابع قدميه وعد العلامة وجميع من المساجد طرف الاتف
 أيضا والظاهر عدم كونه مفصلا عن الصدوق فيحمل الكافور على بقية واقفه ومنه قوله
 وركبته ومفاصله كلها وهو ضعيف ما يدل عليه من الجوارق بحملها التقية وفيل واستحب
 نظيف صله وظاهر التكفين وركبته وحجته وصدده وعقده والخروج موضع التزوير من القدر
 وباطنها والفرج وقد يقال باستحباب تطييب المسامع والبصر والوجه والتخفيف والتمسك به
 خوفا من المواضع بالكافور لا الوضع عليها واستحب تطييب المواضع الاول ان كان غنلا لكن لا
 يخرج عن اشكال اما تطييب هذه المواضع ناشد اشكالا ولعل الاحوط ترك تطييبها فابتدأ
 الميت المحرم لا يقرب الكافور وآد الشيخ الاجماع عليه انه يفعل ما عدا ذلك جميع ما يفعل بالكلال
 ويعطى راسه ولا يطيب من الطيبين بل يفرق في وجوه الخيط بين الرجال والنساء ^{بقية}
 الكافور من الكافور على الاشهر الا قرب من حرقا صدق اسم السج به والاحوط ان لا يكون اقل من مثقال
 ظاهر الصدوق ثلثة عشر درهما وثلثة عشر مثقالا في أربعة مثاقيل فان تعد مثقالا في الشحون
 مثقالا وعن المقيّد درهم وعن الجعفي مثقالا ثلث مثقالا في خط بترية الحيد عليه الصدوق والسلا
 المشهورين اصحابنا بل قال في المعتبر لا اعلم للاصحاب فيه خلافا ان اقل المستحب من كافور ^ط
 درهم وافضل منه اربعة دراهم واكمل منه ثلثة عشر درهما وثلث في الدراج انه قد ذكر

بثلاثة عشر رهما ونصف قول الحق هو الاظهر ان تجد يدك قاتل بالدرهم لو كان
 فالنظر فيه محال المصنوع الاقل مقدار متقارن قبل المراد بالمتقال الدرهم ولو ثبت
 هم من يجب استيعاب السجود بالسجدة الاولى والاشهادية الثانية فانها وتوقف
 المتأخرين والا واصل كونه احوط لا خلاف عن قوة وظاهر اكثر وصريح جماعة ان كاف
 السجل غير داخل في هذه التقادير ما لم ينعزل المتأخرين الى انه يؤخذ من كفور الحق وهو الا
 الثانية عشر في سائر مستحبات المقام وهو اشبه **الاول** بتشيف الميت بعد
 السجل شرط لمثل الاول في تشيفه ان يجعله في قوت يحفظه او يطرح عليه
 يحفظ الثاني قل غير واحد من اصحابنا ان يغسل الغاسل قبل كهنه ويتوضا وقال جمع
 المتأخرين انه خلاف ما يظهر من الاجماع فانها تدل على انه يغسل بعد التكفين قال الحق ليعتدل
 او يوضا وصرح بجمع بان هذا الفصل عمل السنن عن الزكركم والفرقة وظاهر المعنى ان يغسل
 السنونة للتكفين وعن الفقيه يستحب غسل اليدين من المرفقين قبل التشيف ثم الوضوء والغسل
 بعدة اقول الاقرب ان يغسل يده من العاتق ثلثة مرات فيمكنه ويجوز للمرفقين
 ان يغسل عليه الى الركبتين ولا يبعد ان يقال في استحباب الغسل كقوله لا جل تكفينه مسوون
 الكف والغاسل ام غيرهما الاقرب استحباب غسل المس وضوئه بعد التكفين وتوافق
 الجواهر الخ **الثالث** وضع جريدتين خضرا وتدن مع الميت اجماعا نصا وقولا قل الشيخ
 في قلوب طرقة العامة في اصل التخصيم كشيء لا انهم لم يزدوا تعظيمهم على الشيعة في
 خلافهم وقد تركوا كثيرا من السنن مراعاة للشيعة حيث اهتموا بواظين على كونهم في العمل
 بما امر به اخبار الواردة في فضلها صحيحة في رواية عن الباقر ع ائمت الميت اما لم يجعل
 معه الجريدتين فقال فيما في عنه العذاب والحسب ما دام العود طبا وانما العذاب والحسب كله في يوم
 واحد في سنة واحدة قد ما يدخل القبر يرجع القوم وانما جعلت السقاة ذلك فلا يصيبه عند

ولا حشاً بعد خوفنا اقول والجريدة هي العود التي يخدم عنه الخوض كادام الخوض فيه فانه سم سحفا والوارث
 الروايات كلها الاصل هو الجريدة ولا يبعد اطلاق السعف عنها على الجريدة توسعا وحكم على العجماء استنباحا جريدة واحدة
 وهو انكار المتواتر ما علم من الشجر ضرورة نعم يمكن ان يقال ان استنباح جريدة واحدة الجريدة افضل كما مقتضى
 الجمع بين الروايات اقول هذا هو مرادنا لا ان كل واحد من المتأخرين قد سجد له قضا بالواحد لانه تشرع فواذا
 لا خلاف بيننا في استنباح كون الجريدة من النخلة اما الخلاف في ذلك لو تعدت فقل كل شجر رطب وعن
 الشيم واحد فله السدر والاف شجر رطب عن الحق فله السدر والخلاف قد يرد على الشجر الرطب عن
 الشهيد ان يوجد الخلاف في الرطاب والاف شجر الرطب قيل بالاختيار اقول ولو قيل وان لم يوجد
 النخلة فمن السدر والروايات في الاختيار بينهما فان يوجد افسر الخلاف فان لم يوجد من الشجر الرطب كان حسنا
 وربما يظهر من البعض مع عدم وجود النخلة عدم مشروعية غيره وكذا في جميع الروايات فيه
 تأمل واختلفوا في مقدار الجريدة فمن المشهور انه قدر عظم الذراع وعن الصديق كانت قدر
 لذراع فلا بأس وقد شذبه فلا بأس عريضة عقيل العنقا مقدار كل واحدة اربع اصابع الى
 ما فوقها ومنشأ اختلاف هذه الاقوال اختلاف الروايات ان لا يراى الا في اوطاع على مستند العنقا في
 ولعل العمل بالمشهور اقول وعن الشهيد ان كل حبة من حباته يبرأ بغيره كلام نادى السنة
 بما كان اقل من اربع اصابع او طال عن الذراع وهو ان كان محتملا لكن للبحث فيه حال
 اختلف الاصحاب في عملها فالمشهور انه يجعل احدهما من الجانب الايمن من ترقوته يصبها في الجرد ولا
 من الجانب الايسر يصبها في القميص والانسار وعربا يجمع جعل اليمن من ترقوته يصبها في الجرد
 ويمد عليه قميصه واليسر عند كبر القميص والانسار عن الجحف احدهما في كلب الايمن والاخرى يصبها
 عن آت الساق ويصبها في الفخذ وعن العنقا انها واحدة فلهذا لا يبط الايمن يظهر عن الحق في
 يرتادى الصنعة بوضعها معه في الكفن او في القبر في صورة شاء والعمل على المشهور ولعلها
 حر اطلاق الاخبار وكلام الاصحاب يقتضيه عدم الفرق في اختيار الجريدتين مع المتبين

كونه صغيرا وكبيرا عاقلا ومجنونا وقد صرح الجواز وضع الجريدتين مع الصغير والمجنون
 الشهيد ولكن فيه تأمل لانهما لرفع العذاب والحسن والاعتدال حسنا لغير الكلف قد صرح الشيخ
 بانه لو كان الحال حال تقية وضعها حيث يمكن في رواية انه ان لم يمكن وضعها او تقية وضعها
 في قبر وفي رواية فليستين بهما لا يروى فيها يجهد في ذلك جهدا وروى ان رسول الله صم مر
 على قبر يعزب صاحبها فدعى الجريدتين فشقها نصفين ووضعها على القبر جعل واحدة عند راسه
 والاخرى عند رجليه ولعل الاحوط ان يضعها على القبر ان لا يتكلف الماكور وان يجعل
 الجريدة مشقوقة ثم اطلاق اكثر الاحكام والفتاوى يقتضون ان يكون الجريدتين غير مشقوقة
 وقيل باستحباب الشق ولعل الظاهر التخيير الرابع ان يطوى جانب اللقافة لا يسير على الامين والامير
 على اليسير فيظهر من الصدوق استحباب البدئية بالشق اليسير وقال ان شاء الله يجعل الجريدتين
 معه حتى لا يخلو قبره فيلقية عليه وفي رواية ابراهيم بن البردكاه يلف لكن يطرح عليه
 طرحا واذا دخل القبر وضع تحت خده وتحت جنبه وقيل لا يبعد التخيير بينهما **الحاكم**
 ابو كثر الصفاق عليه السلام كتب في حاشية كفن اسمعيل شهد ان لا اله الا الله وذكر
 الشيخ استحباب ذلك على الحجرة واللقافة والقبض العامة والجريدتين وزاد ابن الجبيرة وان جهدا
 رسول الله صلى الله عليه واله ولم يزد الشيخ وابن البراء اسماء النبي والاشتهر وظاهر دعوى
 الاجماع عليهم وذكروا ان الكتابة تكون بترية الحسين عليه السلام ومع عدها بطين
 ومع عدها بلا صبيح وعرف الميعة بالتربة او غيرها من الطين ليعين ابن باويه ما يكتب به
 واشترط جملة من اصحاب التائيد في الكتابة لانه المفهوم منها قول لا اله الا الله
 الحسينية اشرف وافضل فان لم يوجد فما تيسر غير السوادق منه يكره او مطلق الصبيح كذا في
 الجواهر ويجعل تقديم مطلق الطين على غيره وروى ان يكتب على الجوشن الكبير على الكفن
 في العيون من ابن جعفر اظهر بكف فيه جبر استعماله بل بلغ الفير خمسائة دينار

عليه وعز السيد الربطاً وسرانه قلبه في فلاح السائل كما حل في ورام ابراهيم فاسر قدس الله
 روحه وهو مرقب يتبعه بقلبه قد اوصى ان يجعل في نفسه بعد وفاته فصر عقبه عليه اسماء ائمة
 ذكر الله ائمة او بذلك اذا عرفت هذا سئل الله فاعلم حسد الله تعالى انه لا يرتفع في ثبوت
 مشروعية الكتابة على الاكلان بل استحبابهما كما عليه الاصح وانما اختلفت عباراتهم
 فيما يكتبون عليه وعز الشهيد التوفيق في ذلك لعلنا وجه له ولكن مع ذلك لا يحوط
 بل اللازم ان يجنب ان يعلم تلوثه بالفحاسة لا محالة كما يدعي في بعض الامراض ويجنب عن
 الكتابة ايضاً في مواضع يدرجها فيها اهانة واستخفافاً كالرجلين انا اوصيك بملك الله
 ابراهيم ذلك مع وصية التكفير واقطاع يكون عليها القرآن كله انشاء الله وان اهل
 الاجل انفس الكفر في حوزة كما ائتمنى انشاء الله وامتن في الله هذا اقد
 في جنب الله العارضة اعلم الله في دار البكرية مقامه عند جل جلاله العارضة المبررة قدس الله
 روحه عسى ارحم الراحمين الكريم علي بركة جوارحه ولكن لا تدرك نفس في ارضه فوف
 وقال الحق المعاصر في الجواهر لعل الكتابة على شيء ليستصحب مع الميت بحيث لا يصل اليه
 شيء من القذارة اولى اقول لمرافقه وجه اولوية وترك الكتابة على الاكلان والعدول
 في الكتابة الى شيء ليس يصح معه فانه انما يعلم التلوث بالقذارة عادة فالظهور
 لو لم ترك الكتابة على الاكلان فان احترام الجوارح وتكريم القرآن من لوازم الايمان ليس
 مدار الاهانة والاستخفاف على مجرد النية وانما هو من حيث كمال الشهادة العرفية وانما
 لم يعلم التلوث فيجوز احتمال مع ثبوته عادة لا يصلح ان يكون موجباً لاولوية ترك ما
 ثبت اولوية من الروايات المقتضية بالشبهة بين الاصحاب اي شئ من حق ادعي جمع من
 اجلاء مشايخ الطائفة اذ كانوا عليه السامع ان يكون الكفر قطعاً بل هو الاحوط
 خروجاً خلاف الخلاف كما عرفت المسامح ان يكون ابضاً لا الحمرة فانه وجه رواية

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة حرام ومنها يظهر استحباب كونها حراما **الثامن** ان
 يستعمل الكافور بغيره ويجعل افضل على المساجد على قدرهم على المشهور ويدرجها بينا
التاسع ان يحاط الكفن بخيوط منه وان لا يبل بالرفق على المشهور ويدرجها بينا ولا
 بأس على الظان بل بغيره **العاشر** ان ينثر على الحجرة واللقاقير والقيصر بل على
 سائر الكفن ذرية بل على القطر الذي يوضع على فرج الميت وعن العلامة عدم
 استحبابها على اللقاقير الطاهرة وعن بعض عدم استحبابها على سائر الحجرة واللقاقير
 في تفسيرها اختلاف كثير فقبل انها غيبة بمعنى مفعولة وهي ما يذر على الشجر ولا بدح
 از قبيل بغير ما ذكره تطليق الميت به كالمسك والغبير وعن جمع من القضاة هو الطيب المسمى
 ويحتمل حملها على المعنى الاول كما يحتمل ان يكون المراد المعهود بل لعله المتبادر من
 عباراتهم وعن الضعفاء طيب باليمن يجعلون اخلاطا من الطيب يسمى فيها ذرية
 وعرب في اليمن الورود والسبل والقرنفل والقسط والاشبه ويجعل فيها اللادن
 ويدفن وعن ابن طيب مخصوص معروفي بهذا اسم الارز في بغداد وما والاها وعن
 المقنعة انها القحوة قال في ذكره هي بضم القاف تشديد الميم المفتوحة والحاء المعطلة
 او بفتح القاف والتحفيف عن الراوندي قيل انها حبو تشبه الحطة التي تسمى بالقمح
 نذكر كالدقيق لها رائحة طيبة وقال المحقق العاصم في الجواهر بعد ذكر ما ذكره وتفسير
 اخر لها القول بانها صنف شامل لجميع ذلك مما تقدم فليست كل طيب مسجوق وشخص
 خاص لا يخالع قوة وفيه نظر بل الظاهر اولوية الترك في صورة عدم تحوّلها فيه
الحادي عشر التقيد بالجلد اذ هو عليه اجماع وقد روي عن الصادق عليه السلام انه قال
 او صان لي فقال اشتري لي واحدا وعمامة واجدها في الرقعة يتباهون بها فانهم وكل
 يستحب ان يكون الاكفان من لفتل الشراك احسنها من الصادق تقووا في الاكفان فانكم

تبعثون بها وعلى ابن الحسن الاول كفت ابني برج الشترية بأربعين دينار وكان
اليوم يساوي اربعائه دينار **الثاني عشر** الحائط التربة الحسينية على صاحبها
التحية **مخوط الثالث عشر** المذكور هات في شيئا ان يكف بالسواد و
ادعى العلامة الاتفاق عليه ويظهر من النصوص كما هاه كل مصبوغ كما ذكر
الشهيد ومنع ابن البراج التكفير في المصبوغ وهو احوط وان يكف بالميتج بالحق
اوله طراز من حجر منع ابن البراج والجواز مع كونه اشهر اظهر كذا اذا كان القطن من القرو
الا فاحوط الترك كذا اذا استمال القطن فاحوط التراب القيصير المبتدئة للفر
اذ اخيط ومنع ابن البراج وهو احوط ان يكف بالمكن بل ترك احوط هم الطيب سكا
او غيره على الاشهر لا ظهر عن ظاهر الصدوق الجواز بل الاستحباب وان يجزأ كذا في الاما
من ان تشيع جنازة بمجره ان يوضع على النعش **مخوط ط** ان يحمل القيصير المبتدئة
انكم واذا كان لبس فلا يقطع منها الا الا نزل وان كان مكفوقا لا اول ان يقطع منه
في ان يحمل **مخوط في** سمع وبصر ود اخل افقه على المشهور واستظهر في بق النعيم
وهو احوط يا اركتب على الكفن بالسواد ذكر جمع من اصحاب باب يبل بالريق
قال في تركه الشيخ ورايت الاصل ما يحتنبونه وقال الشهيد واما كذا بغير الريق فظاهر
عدم الكراهة في قطع الكفن بالجريد قال الشيخ سمعنا مذاكرة من الشيوخ وكان علمهم
عليه **خاتمة** تشمل على المسائل الوخرج مالميت نجاسة بعد الغسل وجب الزهارة
الاشهر لا ظهر لي اتفاق ولا يعا الغسل وان كان جذا واما لو اشد في الاثنا فغير عقيل استقبال
به الغسل والمشهور عدم الاعادة وهو ان كان اظهر لكن احوط الاعادة ولو خرج منه
نجاسة بعد وضعه في اللحد فقبل الظاهر من كلام الامام في اعتقالاتها وعن ظاهر الدرر في
الامارة اقول ولا حوط ان يدخل في القبر بقاءه وانما للغسل ونظيره في وقته وقته وقته

ازالها على خروج منه فظاهر الشهادة وجوب الانزلة واخراج منه وعن المحقق الثاني
 عدم وجوب الانزلة كما فيه من هتك الميت واذية له والمسئلة محل تردد ولا يبعد ان
 يكون اخراجه من القبر تطهيرا احوط وهو العالم واراحت النجاسة الكفن قبل غسل
 الجسد غسل على الاشهاد اظهر جوابا عن ابن جنين استحبابا وان كان بعد صنعه فيه
 فرض على المشهور بين الاصحاب ملاحدة التوبير على الآخر وعن الشيخ يقضى مطرد
 في ترك الغسل مطلقا وعن الشهية انما يقضى في القبر الذي يمكن من الغسل فيه
 ويظهر من الجواهر الحكيمة بغير الفرض والغسل والعمل بما كان امكن واسهل ولا يخلو عن جه
 ولو نجح معظم الكفن بحيث يقرض لم يبق سائر الطح وجوب تطهيره بالماء واحتل وجوب
 ابداله على الواو لم يثبت والظاهر انه لا خلاف في ان كفن المرأة زوجها سواء كانت عاقلة
 ام مجنونة دميعة وكبير حرة او امة مطيعة او ناشرة وخلاف البعض فيها ضعيف
 لكن في شمول الحكم للمتع بها تردد ومسيل الاحتياط واخبر المعتدة الرجعية في
 حكم الزوجة على اذكر الاصحاب صرح جمع من الاصحاب بان ما في مؤن التجهيز كتر البسمل
 والكافور ونحوها انما عليه لا يلحق بالزوجة غيرها مما يجب النفقة الا المملوك وظاهر
 الاصحاب الاتفاق على الحكمين لا فرق بين الفري والمدرام والولد والحكمة المشروط ^{اطلوت}
 ان لم يترك منه شيء وان تتركه بالنسبة ما ذكر وجوب الكفن وسائر مؤن التجهيز
 عليه مشروطا ببلدنا ولو بامرهم من تركها ولو اعمد ان لا يفضل له عن فوت يوم وليلة
 وما يستثنى في الدبر كفت من تركها ان كان لها مال صرح به العلامة وغيره ولو اعمد
 البعض اكل من تركها كل ذلك مع عدم وصيتها به اما لو وصيت سقط عنه ان فقدت
 هم قال في المنتهى لو اخذ السيل الميت واكمله السبع وبقي الكفن كان للورثة ان يكون
 تبرع به رجل فانه يعود اليه وهو جيد وانما الاشكال في كفن الزوجة فهل يعود الى الزوج

او يكون ميراثا لو شرها احتملان اقول لا يبعد رجحان الاول ان بالنسبة الى الزوج الثاني
 ارجح واخوط ويستحب ان يكون الكفن من خالص اموال وطهوها فقد روى الاستاذ
 قال لابي الحسن موسى احب تدعى اكنثك فقال انا اهل بيت مهور نساكنا وكنا
 من طهور اموالنا وفي رواية المفيد عندك كفن المقصد الخامس
 الدفن وهو فرض على الكفاية لا علم فيه خلافا بين العلماء والقرض فيه موارثهم
 في الارض على وجه يكف حثته عن السباع ولا يندرس اريحته على جنبه الا من وجها
 الى القبلة قال في بر عليه اجماع المسلمين النبي امر بذلك ووقف على القبور وفعلها
 قال بعض الاصحاب الوصفان لا نراهما لو فرض جوازا كما ذكرنا لا يجوز مرة واحدة الاخر ولدعوا
 عليه اجماع لكن في الجواهر في الاجزاء عيسى الدفن لا ولا مع كونها احوط ويتعين الحذر
 اختيارا فلا ينبغي التاويل الكائن على وجه الارض ان تغد الحفرة لصلابة الارض فظاهر
 الاصحاب اجزاء النبأ عليه بما يحصل بالوصف وان تغد شيئا من ذلك جواراته كيف امكن
 ولو في التلج على قول افرق احوط ويظهر من المحكم عن بعض التأمل في الوجوب ولو امكن
 نقله الى الارض يمكن حفرها وجوبا للمحكي عن كرمي غير وقال في الجواهر ونحو الانتظار
 به الى وقت الامكان لم اقف من اخبار الباب كلام الاصحاب على تقديره الامكان فهل
 هو حقا فغيره وظهور اريحته وحصول العسر المشقة او غير ذلك وكذا الكلام بالنسبة
 الى سائر الواجبات من الكافور والغسل والكفن ونحوها عدا ما في كشف اللثام حيث قال
 ولو تغد الحفرة امكن النقل الى ما يمكن حفره قبل ان يحدث بالميت شيء وجبا قول ما
 ذكره من التجزأ لا يخلو عن قرب هو العالم قتل ولو دفن بالقبور في الارض جائزا لا
 ان الشيف نقل اجماع على كراهته والمسئلة لو لم يكن اجماعية محل نظر ولاحوط
 ترك جعله فيه وعن الشهيد بن والعلامة وغيرهم حرمة دفن غير المسلمين في

مقبرة المسلمين لئلا يتأذى المسلمون بعبادتهم وادعوا على ذلك الاجماع و
 مقتضى التقليل ان ثم لا يدفن غير المؤمنين في مقبرتهم ويمكن ان يكون مرادهم من
 المسلمين المؤمنين بالشهادتين لا من غير المسلمين في مقبرة المسلمين نشر ان في الوقت وكذا بالمثل فانه
 لا حرمته ولو كان في غير امكن صرفه للاذعن المسلمين اقول وان لم يكن وقتا كان ملكا
 لهم وقوله دفن بغيره فمهم فلا بحث في جواز النشج ان دفن باذنهم فمقتضى التقليل
 جواز نبشها ايضاً نعم الذميمة الكاملة من المسلم تدفن في مقابرهم احتراماً ما لو لها كلاً
 خلاف احد الا انه يظهر من المحكي عن الحق الرد فيه وعن الغيد عدم اعتبار
 موالاته بعد ولوج الروح خلاف المحكي عن ظاهر الشيخ وقوى في الجواهر الاول يظهر
 من نحو بعض العبارة عدم الاكتفاء بطلاق الحمل ولو قيل تماميته واستظهر في الجواهر
 والتفرقة بين الصوتين مشكل الاول ان لا يدفن في الصورتين لا في مقابر المسلمين
 لا في مقابر الذميين هل الحمل من ذناب المسلم كذا ام لا قوى في الجواهر الثاني ولعل
 الا حوط في هذه الصورة ايضاً ان يدفن في ارض عليهما والا قوى المحاق في الشبهة
 بالحلان وظاهر جمع عدم الفرق بالذميمة والشركانية بل هو معقد اجماع الخلاف وعن
 ظاهر جمع اختصاص الحكم بالذميمة والاول لا يخلو عن قوة ويظهر عن المحكي عن الحق في ير
 عدم جواز دفن المسلمين ايضاً في مقابر اهل الذمة ويظهر من كلام بعض المتأخرين الرد
 فيه وعدم الجواز بلا اذن منهم اظهر مع الاستيذان وحصول الاذن احوط واو
 اذ عرفت هذا ايد الله فاعلم وفقك الله ان الكيفية المذكورة في الدفن لم ينقل فيها
 خلافاً عن ابن حزم حيث ذهب الى استبعاد الاستقبال ويظهر من الجواهر ايضاً الرد في
 وجوب الاضطجاع بل في الاستقبال ايضاً والاول مع كونه اشهر بل متفقاً عليه اظهر احوط واو
 راس الميت والجسد المتبقي منه الراس والصدر فيقبل بجبهته استقبال ايضاً ولا يخلو عن قوة وقيل

كما يجب جمع الاجزاء مع التمكن بحيث يلتزم منه شخص مستقبل القبلة وهو احوط
 ويستثنى من وجوب استقبال الميكن الذي مواضع اذا تعدد معرفة القبلة في
 تعدد الاستقبال كما لو كان في يد وتعدد ارجاءه وصرفه الى القبلة مع ركب البحر على
 قول فانه اذا مات بغسل ويحيط ويصل عليه اجزاء وينقل الى الدفن او تعد
 تعسر وضعه في حابيه ونحوها مما يربك الماء لا يستقر على وجه الماء كالصندوق وشبهه
 ويشد راسها ويلقى في البحر فيثقل ليرس في الماء ثم يلتزم فيه وعن ظاهر جمع جوارك
 وان لم يتعد البرو اعلم ايدي الله ان ظاهر جمع التخيير بين الصورتين جمع قصير على
 ذكر الثاني والى فيه بعض المتأخرين وبعض الاول هو الاول بل احاط ان يكون في الحابيه
 بحيث يستلزم ادخاله فيها هناك حزمة تقطع او كسر بعضا والا فظاهره لوية الصلوة الثانية
 بل لا يبعد القول بتغيرها وظاهر كلام الجواهر عدم اعتناء باستلزام ذلك او جعله اول
 وهو مستبعد جدا وانما رخصت اقصية اطلاق الاصحاب في الخبر الواحد في الباب
 يظهر من بعض الروايات انه لو خيف من النيش يقذف في البحر وعن ظاهر العلامة
 وجوبه وقيل ظاهر الرواية الاستحباب في الاول احوط وهل يجب الاستقبال به حال
 الرمي كما عن الخليلي ولا يجب كل قوة في الجواهر الاول احوط وقال فيه ولا يخفى ان
 الكلام في الوعاء واللة الثقيل بالنسبة الى خروجهما من اصل التركة او الثلث كاللحم في
 غيرهما من التجهيز يظهر كونها منه وصرح في الحديث بعدم لزوم الترتيب في
 ركب البحر وترد في ذلك بعض المتأخرين وقال في الجواهر لا قوى الوجوب احوط
 علم التمكن وجب قطعاً ولعل افاده احوط اذا كان الميت امرأة غير مسلمة
 فيستدبر بها ليكون وجه الولد الى القبلة وظاهر الاصحاب الاتفاق عليه الا ان بعض
 المحققين توقف فيه وعملوا على جانبها الا لا يكون الجنب على جانب الايمن وهو

واطلاق الكثير الاستمرار من غير تقيد بكونها على الجانب اليسار يمكن جملة على ما ذكرته
 اذ عرفت هذا اليك الله فاعلم سلمك الله ان للدفع سبنا وادابا ذكرها في مطالبة
 المطلب الاول في ادراك المقدمة عليه وهي امور **الاول** التشيع وهو من ^{الشيعة}
 المندوبين والمؤكد عليها المستفيضة وهي عن الاصبع بن بانه قال قال علي بن ابي طالب
 صلوات الله عليه من شيع جاعة كتب الله له اربعة قاريط قيراطا بابتا عتوق قيراطا
 عليها وقيراطا بالانظار حتى يفرغ من دفنها وقيراطا بالتعزية وقد ورد في الروايات الفيرط
 جبل احد وعن الباقر عليه السلام كان فيما نأخى بالموسى به تعا ان قال يا ربك من شيع
 جاعة قال وكل به ملائكة من ملائكة معكم رايات تشيعهم من قبورهم العشرة
 وعن الجابر عن الباقر قال اذا دخل المؤمن قبره فودي الان اول حيا لك الجنة الاول
 حيا من اتبعك المغفرة والمعروف من يذهب لا يصح ان سنة التشيع هو المشي واء الجارة او
 جانبها وعن المعبر ان تغرها ليس بكرة بل صباح وعن كبرى كراهة اماها و
 عن الاكثر وعبر الى عقيل في التاخر خلف العادي ذلك القرية لما ورد ما سبقها
 طلبة العتاد اياه وعن ابن الجندب في مشي صاحب الجنائز بين يديها والباقر وانها لما روي
 ان الصفاة عن تقدم سرير ابنه اسعيل بالخذاء ورد في القول المشهور هو الاظهر ويحتمل
 رجاء المشي خلف السرير عن المشي بين يديه السرير وتقليد كراهة المشي امامه اذا كان عاديا
 وعن العلامة التشيع ان يتبعها الى المصلي فيصلي عليها ثم ينصرف الى وسطه الى الذنق
 واكمله الوقوف بعد الدفن ليستغفله والظاهر ان ادفع مراتبه ما يحصل به مساهة
 فوائدا ان استجاب التشيع انما هو اذا كان على الدفن يحتاج الى النقل والافلاحة
 اخراجه ونقله للتشيع ثم ارجاعه الى مقامه كما ينبغي عن ذلك فنقل الموضيعة السلام
 في دفن النبي صلى الله عليه وآله في الجواهر قول لا يبعد ان يقال بمرأته ذلك فيه من المناقاة للتجمل المنذور

اليه في نقل جنازة من بلد موته فعلى القول الجواز فالطمان متابعتها داخلية
 في التشيع المستحب على ان جملة من الاجبار قد اشتملت على مطلق التبعية ففي المرسى عن
 امير المؤمنين ^{رضي الله عنه} لستة على الله الجنة رجل خرج وجنازة رجل مسلم فمات في الجنة
 ح. يكره الركوب في التشيع ففي صحيح عبد الرحمن بن الصديق قال مات رجل من الانصار من بني
 رسول الله فخرج رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} فمات في الجنة فقال له ان اركب المنيعة يمسون
 قال في الجواهر الطائر المشي مستحب في مستحب توسيع مراكم او جرد وهو جيد ومنه الكراهة
 مع الحاجة الى الركوب والعلام الاجماع عليه ^د ليسحب المشيع التثنية ولا نقاط الموت
 كما يكره له الضحك ولا شغل بال ملاهي فقد روي عن الصادق ^{عليه السلام} انه قال لا يبيع الصالح يابا يابا
 اذا انت حملت الجنازة فاذا ذكر كانك المحول كانك سئلت الروحوع الى الدنيا ففعل فانظر
 ماذا انشأتم قال يحبب لقوم حبس ولم عن اخرهم ثم نوذ فيهم بالرحيل وهم يلعبون وروى ان
 عليا ^{عليه السلام} شيع جنازة فرفع رجلا فيضحك فقال كان الموت على غير ما كتب لهم قال علي ابن ابي طالب في
 ربه تالله اياك ان تقول ارفعوا به او ترجموا عليه او تضرب يدك على فخرك فيخط ارجلك
 وعن الصادق عليه السلام عن ابياته قال رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} ثلاثة ما دكرهم اعظم جرما الذي يشيع
 مع الجنازة يغير داء والله يقول فقوا الله يقول استغفروا له غفر الله لكم وعن الصادق ^{عليه السلام} ثلاثة
 لا ادركهم اعظم جرما الذي يشيع خلف جنازة في مصيبتها يغير داء والله يضرب عنقه
 والله يقول ارفعوا ترجموا عليه برحمة الله اقول اما المنهي عن قوله ارفعوا به و ترجموا عليه
 فلعل ذلك لما فيه من تشييع الترحم والرفق بخير الله سبحانه مع انقطاع عنهم وافقارة
 الى رحمة الله فلا يسترحم له الا منه ولا يرحم له الا هو واما المنهي عن قوله ارفعوا فلا بد
 من التجهيل المندوب اليه وهو العالم وليست حيا العلم ان يترفع رده حتى يعرفه في الجواهر
 ومقتضى التعليل تغير هيئة اللباس سيما في البلاد التي لا يعتاد فيها اللبس الرداء وان يستفاد

من مرسل الفقيه وضع رسول الله ﷺ أنه في جنازة سعد بن معاذ فمثل عند ذلك فقال
 اني رأيت الملكة وضعت يدها فوضعت استجاب من غير جنازة الا عظم من
 الاولياء والعلماء اقول فلعل ترك النزع في مصيبة غير مطاوع واولى عموم قوله
 ملعون ملعون من وضع الرداء في مصيبة غير من قال في الجواهر يظهر من بعض
 الروايات استحباب التخيصة المصيبة عن الشهيد بذكره للشيخ الجليل حتى يوضع
 الميت في الخد وعن الشيخ لا كراهة في كتمان النساء الا العجائز اتباع الجنائز واما الخرج للصلاة
 عليها فلهذا لا بأس به لما روي انه خرجت طهرت في نسائها وصدت على اختها رينب و
 يظهر من الحديث استحباب التشيع بالنسبة الى النساء ايضا وان كانت شابة مذكورة في
 بالجنازة وعن الشيخ الاتفاق عليه وعن ابن الحنبل يمتنع بها جندا والجنب ضرب من العبد و
 وهو موافق للعامة الثاقي التبريع وهو مستحب بمعنييه او لما حمل السرير بالبرقة حاك
 وثانيهما حمل الواحد كل من جوانبه الاربعة في الخزانة يغفر له اربعون كبرة وفي الاخر انه
 يخرج من الدنيا نوبته من اخذ بقائمة السرير غفر الله له خمساً وعشرين كبرة وقيل
 افضل ان يمد فيه عقدهم السرير الايمن وهو الذي يلي امر الميت فيضعف على عاتقه
 ثم يدور من ورأيه الى الجانب الايسر بان يضع موخرة الايمن على الايسر والايسر على الايسر
 حتى ينتهي الى المقام الايسر فيضعه على الايسر وقيل وهو المشهور يدرك الايسر والصحيح
 الشهيد الثاقي ان المراد من جانب السرير الايمن الذي على يسار الميت فيجمله ولا يكتفاه
 ثم يدور حتى ينتهي الى الجانب الايسر الذي يلي يمين الميت وذكر العلامة الصورة الاولى
 الا انه قال يحمل الايمن بالايسر والايسر بالايمن في الصورة الاولى والثانية
 ان يعلم الموضون يموت المومر ويسمى طمحا لا جابته واسلمه ففي عن عبد الله بن
 سنان ينفخ في لواء الميت منكم ان يؤخذوا احوار الميت فيشهدون جنازة ويصلوا

عليه وليست غفرون له ليكتب لهم الاجر ويكتب لليت الاستغفار ويكتب هو الاجر
وفيما اكتسب لهم الاستغفار في خبر نرجع عن الصادق عسلته عن الجنائز يؤذن لها الناس
قل نعم وظاهرة استحبابك حم لغيا الوالا ولا ينافيه الرواية الاولى وعلى المحقق يكره
الا ان يرسل حيا المصيبة الى من يخضر به ولعل مراده كراهة النبي بعد الدفن الرابع
ان يقول المشاهد الجنائز الحمد لله الذي لم يجعل من السواد المحترم والسواد المتجسس
والمراد ههنا الجنس ومنه السواد الا عظم والمحم بالجمعة الهالك ولا ينافي هذا
لقاء الله لا نه محمول على حال الاحضار ومعانية ما يحكي من بناء الصادق ع وروى
العامه عن النبي مر اجب لقاء الله احب لقاء الله ومن كره لقاء الله كره لقاء فقيل لما ذكره
الموت فقال ليس ذلك ولكن المؤمن اذا حضر الموت بشره صوان الله وكرامته
فليس احب مما اماره فلقاء الله واحب لقاء الله وان الكافر اذا حضر الموت بشره بعد الله
فليس شره اليه مما اماره فلقاء الله وكره لقاء الله وبقية عمر المؤمن نفيسة
فقد روي لا يتم احدكم الموت لا يدع به من قبل ان ياتي به انه اذا قطع عمله و
انه لا يزيده المؤمن عمره الا خيرا نعم ينبغي له ان يتم الموت على تقدير ان يكون عمره مستويا
لغضبه تع كما قال مولانا زير العابد في دعائه مكابيم الاخلاق اللهم عمره في ما كان
يبلغ طاعتك فانك رحيم مرتعا للشيطان فاقبضني اليك قبل ان تسبق مقتك الي او
يتحكم غضبك علي الحامس يقول الذي يحمل الجنائز بسم الله وبالله
وسل الله على محمد وال محمد اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات الميامين والميامين
انه دعى الى اجازة ووليته يجب الجنائز فانها تذكر الاخيرة السابع روي عن
النبي انه قال ليس لمن تبع جنازة ان يرجع حتى يدفن او يؤذن له اي ياذن له الرجوع
والاول لا يرجع وان اذن له الا العذر كما روي عن النبي بعض الروايات الثامن المشهور

انه تكبر حل ميتير على سير رجلين كانا امرأتين او رجلا او امرأة وعن ابن
 ابراهيم عدم الجواز وانه بدعة ولا يبعد رجحان القول بالكرامة الا ان جواز
 حل رجل وامرأة على جنازة لا يخلو عن اشكال وان اخرج اليه اضطر فلا بأس
 التاسع الاتباع بما فقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم ان يلبس الجنازة يحجوه ولو كان ليلا جاز
 المصباح فقد روي ان الفاطمة لما قضت نحبها وهم في خوف الليل اخذت في جمارها
 وساعتها واشعلت النار في جواريد الخيل ومثله بالجنازة مع النار حتى صلب عليها
 دفنها العاشرة يستحب القيام من حرمت به الجنازة الا ان يكون مسكرا حيا
 او نبتا فها نعم يحتمل استحباب القيام اذا طرأ نيب لو راسه جنازة غير الموتى الحيا
 عشر صرح جملة من الاصحاح بان يستحب النعش وهو سر الميت اذا كان عليه فاذا لم
 يكن عليه فسيره يتأكد للنساء وروي ان اول نعش يحدث في الاسلام نعش فاطمة
 شككت شوكها التي قبضت فيها قالت لا سما اني نخلت ذهب الحمي لا يجلب لي شيئا
 ليس في قلبي سما اني اذا كنت بارض الحبشة مرايتهم يصنعون شيئا ان قل قد رعت
 اسماء بسيرها كتبه لوجه ثم دعت جيرانها فشدتها على قوائم جللته ثوبا فقال
 اصنع لي مثله استرني سترت الله من النار وفي رواية ان فاطمة قالت لعل اعمل
 لنعش رأيت المثلثة بصورته فقال عليه السلام لها ايتي كيف صعدت
 فادته ذلك كما وصف لها واخرت به الثاني عشر ان يحضر القبر قد رقت
 اوال الترقوة وادعى غيره احد الاتفاق عليه الا ان الوارد في النصوص ان حدة القبر
 الى الترقوة الثالث عشر ان يجعل له الحرافة افضله من الشق مع صلابته
 الارض وفيه عنه الخلاف بل ادعى عليه الاجماع وبذلك عليه بعض الصحاح واما
 كبره ان ابا جعفر اوصى ان يشق له في ردف بعض الروايات انه انما اوصى به من اجل

انه كان اذا نما فظهر من الرجل اثنتان من رجمية الشوق عليه لا وجه له والمراد بالرجل من اعضاء
 انتبه الى الارض الفجر في تمام مكانا يوضع فيه الميت ينبغي ان يكون واسعاً بقدر ما يمكن
 فيه الجلوس ليسهل عليه الجلوس لتكرار ذلك ولا فضل ان يكون درعين شبارا وشوق
 ان يجفر في قعر شبيه النهر يوضع فيه الميت فيسقف عليه **الرابع عشر** ان يوضع الميت
 دون القبر يذراعين او ثلاثة هنيئة مما يمل بجليه ان كان رجلاً واما ان كان امرأة
الخامس عشر روي في العلل اذا التفت لميت لقبر فلا تقدر حد فان للقبر احوالاً
 عظيمة ونفق من حول المطاع ولكر ضعة قرب شفير القبر اصبر عليه هنيئة ثم قدم قليلاً
 واصبر عليه لئلا يخذل هنيئة ثم قدم الى شفير القبر فيثبث لوضع وفي النقل الثالث النزول و
 طلاقها يقضي تعيم الحكم بالنسبة الى الرجل والمرأة ومن ثم قال في الجواهر فخصص
 هذا الحكم به دون غيرها قوله واني وجدت رواية في كتب بعض اهلنا تدل على
 ان الاهمية انما يحتاج اليه للرجال دون النساء لرسوخية الاعمى لا يمكن الاحتفاظ
 الا ان ين أيتها ولكن مع ذلك لعل الاكوا التعيم اذ عدم الاحتياج لا يستلزم الاختصاص
 الجمع يكون الحكم بالنسبة الى الرجال وكذلك انكر بعض اصحابنا تشبث الموضع وهو غفلة
المطلب الثاني في احوال المقارنة وهي امور ان يرسل الميت الى القبر فينشق سابقاً لمسه ان كان رجلاً
 عضواً وان كان امرأة وان كان في نعيل ولا خضية ولا حفاضة ولا حذاء ولا قنسوة ولا طيباً وان كان نازلاً
 ج ان يقول اذا نظر الى القبر لعم اجله فوضه من باض الجنة ولا تجعله خفة من جفن النار اذا دخل القبر
 فليتعرف من الشيطان الرجيم وليقرأ ام الكتاب المعوذتين **وقل هو الله احد وايد الكرسي**
فاذا توسط في القبر فليقرأ الحمد كما التكاثر ويقرأ منها خلقكم وفيها مغيثكم
ومنها يخرجكم فاعزاً اخرى واذا تناول الميت يقول **بسم الله وبالله في سبيل الله**
 وروي ان علي بن الحسين كان اذا دخل القبر ليقيم القوم له فاجابهم عن حديثه وصعد علماً

ولقد منك رضوانا هم اذا وضع الحجر فليحل عقلا كنهه وفي رواية بشق الكفر
 هي في الفقه لما عليه الاصحاب يمكن ان يراد بالشق الشق ويصنع حله بارض ويزله من
 اكثر الروايات ان يتولد ذلك تلقينه او بالناس به وان لم يكن فليقوض الى عقل
 الناس وكره عند اسمه ويذكر الله وفي رواية اسم الله ويصل على النبي واله وتعوذ
 من الشيطان وبقرام الكتاب المعوذتين وقل هو الله واية الكرسي ويقول بسم الله و
 بالله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله اللهم افخ في قنبر والحمة بنيه ثم يقول
 اللهم ان كان محسنا فزد في احسانه وان كان مسيئا فغفر له وارحمه وتجاوز عنه وفي نسخة
 الرضى اذا وضع خذ على التراب قبل ان يركب الارض جنيته واصعد اليك روحه و
 تقبلك رضوانا ثم يدخل يده اليمنى تحت عنقه اليسرى ويضع يده اليسرى على عنقه
 الايمن ويحركه تحريكا شديدا ويقول فلان ابرق لان الله بك ومحمد نبيك الاسلام
 دينك على دليلك اما ما في نسخة اخرى واحدا بعد واحد ثم يعيد عليه التفتين مرة اخرى فاذا
 وضع عليه يقول الحمد لله وحشته وصل وحلة برحمتك يا ارحم الراحمين ثم عبدك
 بعدك نزل بسا حلت انت خير مني به اللهم انك محسنا فزد في احسانه وان كان مسيئا
 فجاوز عنه واغفر له انك انت الغفور الرحيم ويظهر من رواية انه يضع عند التفتين
 يده على اذنه وفي رواية يضع فيه على اذنه وفي رواية يد فوافه من اذنه وفي رواية
 استحق ان عما يضع يده اليسرى على عضد اليسرى ويحركه تحريكا شديدا ثم يقول يا
 فلان ابرق لانك اسئلت فضل الله في محمد نبيه والاسلام ديني والقرآن كتابي
 وعلى امانتي حتى يستوي الاكبر ثم يعيد عليه القول ثم يقول انك فلان قال فانه يجب
 يقول بسم الله ثم يقول ثبتك الله بالقول الثابت هذا الله الذي امرت مستقيم عز الله سبحانه
 اولياك في مستقر من رحمة ثم يقول اللهم جابلا رضى جنيته واصعد روحه اليك

ولقاه منك برهاناً اللهم عفو عفو ثم يضع الطين في اللبن ولما دسست اللبن
 والطين تقول اللهم صل وحدك واسر وحشته وامر وعته واسكر اليه من رحمتك
 رحمة تغنيه عن جنة سوال فانما رحمتك للظالمين ثم يخرج من القبر ويقول يا الله و
 انا اليك راجعون اللهم ارفع درجة في اعلى عليين واخلف عقبه الغابر
 عندك تحسنه بار العالمين قال مولانا المجلسي في زاد المعاد الاول ان يدخل يد اليمن تحت
 منكبه الايسر يضع يده اليمنى على منكبه الايمن ثم يحركها كتحريك سدا او يلقن قوله
 ولعل لا وان يد فوفه الاذنه انقضاء قال الثقلين الجامع اسم الله اسم الله اسم الله
 يا فلان فلان هل انت على العهد الذي فاقنا عليه من شهادة ان لا اله الا الله وحده لم يزل
 له وان محمد عبده ورسوله وسيد النبي وخاتم المرسلين وارسلنا امير المؤمنين سيدا وصيا
 امام اقرض الله طاعته على العالمين ون الحسن والحسين وعلي بن الحسين وعمر بن
 علي وجعفر بن محمد وموسى بن جعفر علي بن موسى ومحمد بن علي وعلي بن
 محمد والحسن بن علي والقائم الحجة المهدى صلوات الله عليهم ائمة المؤمنين وحجج الله
 على الخلق اجمعين وائمتك وائمة الهدى الابرار يا فلان ان فلانا اذا انتك
 الملكان المقربان رسولين مرعوبين من عند الله تبارك وتعالى وسلاك عربك وعنك
 وعن دينك وعن كتابك وعن قبلتك وعن ائمتك فلا تخف في قلبك جوابا لله
 جل جلاله ربني ومحمد نبيي والاسلام ديني والقرآن كتابي والكعبة قبلتي
 وامير المؤمنين علي بن ابي طالب امي والحسن بن علي المجتبي امي الحسين بن علي
 الشهيد بكربلاء امي وعلي بن العباس امي ومحمد باقر علم النبيين ام وجعفر
 امامي وموسى الكاظم امي وعلي بن الرضا امي ومحمد الجواد امي وعلي الهادي امي
 والحسن العسكري امي والحجة المستظرة امي هؤلاء صلوات الله عليهم اجمعين

وشاتي وقادني وشققا بهم اوفى ومن اعدائهم اتبرأ في الدنيا والاخرة ثم اعلم
 يا فلان ابن فلان ان الله تبارك وتعالى نعم الربان محمد انعم الرسول ان امير المؤمنين
 علي ابي طالب واداده الاثم الاحد عشر نعم الاثم وان ما جاء به محمد صلى الله عليه
 واله حق وان الموت حق وسؤال منكرك نكير في القبر حق والبعث حق والنشور حق
 والصراط حق والليزان حق وتطائر الكتب حق والجنة حق والنار حق والاعتراف
 اتيه لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور ثم يقول افهست يا فلان في الزمان
 انه يجيب ثم يقول نعم ثم يقول ثبتك الله بالقول الثابت هذه ال صراط مستقيم عن
 الله بدينك وبين اوليائك في مستقر من رحمة ثم يقول اللهم فاجال ارض جنيبا وسعد
 من حبه اليك لقه منك بهجاء اللهم عفوك عفو لك قال في الحديث وهذا هو التلقين
 اي اذ التلقين اول عند الاحتضار كما مروى بعضهم جعله ثالثا باعتبار استحباب التلقين
 عند التكهين لعاقبة مستند اقول لا بأس بل في زلفه بنية القربة وان يجعل له وسادة
 مرتبة ويجعل خلف ظهره مدمر مثلا يستل في ذكر ذلك بعض اصحابنا من ان يوضع التراب
 الحسينية على شرفها افضل الصلوة والحمية معه واختلف موضع جعلها على المفيد
 يوضع تحت خده وعن الشيخ تلقاء وجهه وقيل في كفه وعن العلامة الكل جازع عنده ونقل
 ان امرأة قد دفنها القبر مرارا انها كانت منتهى وتحرف اولادها وان انها كنز الصلوات بذلك
 فقال انها كانت قد بعث اب الله اجعلوا معها شيئا من التربة فاستقرت اقول قد ورد في
 روايات الامر بوضع التربة ومن لم يطعم عليها انكر وجود المستودع الذي ورد في بعضها
 هو وضعها تلقاء وجهه فيها ولا يضعها تحت اسه وفي الفقه الرضوي في كفه
 انكار الميت امرأة فلا يدخلها في قبرها الا زوجها وحامها او النساء فان تعذر جازي
 صالح وان كان شيخا فهو اول وان كان رجلا فلا ولا يدخله في قبره الا نجا واما النزول

في القبر وكشف الوجه فلا يتولد ذلك في المرأة الامر كان يراها في حيواتها فان قيل
 فالنساء ولا يتولد ذلك الا جانب في الرجل يتولد ذلك اول النسيب الا ان في الضم
 اليه ولا يتولد ذلك للنساء واما يتوسم الخلط بين المسلمين في كلام الفقهاء فلا يفرق
 بين النزول والانهال فلا تغفل لرشد الله وبعد تحريم المقام عشرت على ذلك في حوض الكلام
 والحمد لله على الوفاق ط قال جمع من اصحابنا يستحب تغطيه قبر المرأة حال الدفن وعن جمع استحب
 في الرجل ايضا وانكرا ان يدس فيها او يقول الاول غير بعيد يظهر من رواة استحبوا بسط الثوب
 على قبر المرأة بعد الدفن ايضا دون قبور الرجال وربما وقع الخلط في كلام بعض الصحابة
 بين الامرين في ان يتوضأ المحدث اذا دخل الميت قبره ان لا يفرش القبر بالساج الا ان
 ندبة وفيل يجوز بلا كراهة طوف فيه بعد والاوتر انك بسط القطيفة ايضا اذا اذنت
 الارض نذرت لا بأس بسط لثافة تطرح عليه تحت خد وجنبه اذا دخل القبر كما مر ذكرها
 وروى انه يجوز ان يطبق على الميت بالساج قبل المراد بتطبيق الساج عليه جعله في جواربه
 كانه وضع وقابوت قول لا بأس به ان احتج عليه ويحمل الجواز مطو والمراد بالساج مطا الخشب
 يابس القبر ما يلي جليبه فلا يدخل ولا يخرج الا من قبل الرجلين وقيل لا يخل من حيث شاء
 ولا يخرج الا من قبلها وقال ابن الجبلة في المرأة تخرج من عند اسرها كتحريك الحجر بالماء و
 الطين وهو بناؤه وتضيئه على وجه يمنع دخول التراب اليه روى انه قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 مات سعد بن معاذ فقاموا واصحابه فلما ارخطوا وكفروا جعل على سريره تبعه رسول الله
 فكان ياخذ يمينه اليسرى مرة ويسرى اليسرى مرة حتى انتهى الى القبر فترسل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسوى عليه اللبن جعل يقول لا ولى حجرا ناولوني ترابا مطبا يشد به ما بين اللب فلما ان
 فرغ وحشى عليه التراب سوى قبره قال في لاعلم انه سيدبله وذكر الله يحى عبدا اذا
 عمل عملا صالحا ويقول عند ذلك ما مر من الفقيه الرضوي قال العلامة يقوم مقام اللبن

ما يمنع من تعبد في التراب بها كالحجر والخشب إلا أن اللبن أو العسل ولا ريب فيه فإنه المنقول
 والمتعارف يدل على أن يعال عليه التراب ويطم القبر ولا يطرح فيه من تراب غيره فإنه ثقيل على الميت
 ومن يطرحه لا يزيد عليه ثلث أكتف يدعو بعد أن يمسيك التراب فقد روي الصادق يطرح
 التراب على الميت فيمسكه سقا فيدين ثم يطرحه ولا يزيد عليه ثلث أكتف فسل عن ذلك فقال كذا يقول
 أي أنا بآل في تصديقك هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم
 نزحنا يا أبا نوح وتسلما ويظهر من آيات أخر أن يعال التراب فيطمر الكف صرح به جملة من الأصحاب
 وعن ابن الجنييد يطمر من تراب القبر وقت الدفن ولا يكثر يطمر بغيره بعد ويكره أهالة التراب
 فإن ذلك يورث القسوة في القلب من قساة قلبه بعد عن به يكره إذا خرج من القبر قال
 أنا لله وأنا إليه راجعون وأما الأحاديث المتأخرة فهي أيضا أمور أن يرفع القبر عن الأرض
 ليحترم ويترجم وحده مقدار أربع أصابع مضمومة أو مفرجة جمعا بين الإخبار واقتصر ابن
 على المضمومة والمفيدة وجمع على المفرجة وعن ابن هرة أنه خير بين أربع مفرجة والشبر ما يدل
 على الشبر يحتمل حمله على القيمة وإن يرفع القبر لقوله القبور ترجع ولا تسمن والمراد بالترجع ما
 له أربع زوايا فوائمه لا المربع المتساوي الأضلاع ومنه يستفاد استحباب التسطيم بل بأكمله
 التسمن حراما أن تسمن بقصد التشريح أو يصيب على القبر الماء فقد روي أنه يتجاف عنه العبد
 ما دام النذر في التراب وفي كثير الروايات أطلق الرش والصب ظاهرها استحباب ذلك كيف
 وظاهرها صحا بقيد الاستحباب يكون الصب قبل راسه ثم يدور عليه مع اختلاف يسير في
 التعبير ولكن قال في الجواهر هو غير مراد قطعا نعم هو مستحب مستحب لقول الصادق عليه السلام
 في رواية موصى السنة في رش الماء على القبران يستقبل القبلة وتبدأ من عند الرأس
 إلى عند الرجل ثم تدور على القبر من جانب الأيمن ثم يرش على وسط القبر منه يظهر استحباب
 استقبال الصلوات إلى القبلة ويستحب أيضا أن لا يقطع الماء وظاهر الروايات يدل على استحباب الرش إذا

سوء القبر لكن روي كثير ان على ابر مؤتم الرضا او صمدان يرش قبر اربعين يوما
 او اربعين شهرا كل يوم مرة والشك وقع من الراوي ويظهر رواية استحباب الرش وضم
 اليد بعدد على القبر مختص بالهاشمي واما طروحة او ماولدة ان يوضع اليد على القبر
 راسه بعد رشها بالماء مفرجة الاصابع غامرا بها حتى تبلغ الكوع ويقول ختمتوك من
 الشيطان ان يدخلك ويتأكد استحباب الوضع لمن لم يختر الصلوة ولا يجد ان يكون الوضع عند
 الراس والعمر مستحبا في مستحب فليستحبه وضعه عند غير الراس كما يوضع عند غيره بغير التعيين
 غير واستحباب زيادة الفرجين يبلغ الكوع بغير الهاشمي ويستحب الاستقبال بيمينه ويستحب ان يقول اللهم
 ارحم غيبة وصل حدته والروح حشته وامر بعبادته وافض عليه من رحمتك واسكن
 من برح عفو وسعه غفرانك رحمتك يستغنى بما عن رحمة سواك واحترامهم مكان
 يتوكل لا ومتى نزلت قبر فادع بهذا الدعاء وانت مستقبل القبلة ويستحب ايضا ان يقول اللهم
 فجا الارض عرسية واصعد اليك روحه ولقه منك ضوانا واسكن قبر مرحبتك
 ما كفينه عن رحمة سواك هم وهل يستحب وضع اليد كلما زار القبر ويختص بحال الدفن لعل
 انظر هو الاول لما روي عن الرضا من انه قبر اخيه ثم وضع يده على القبر فاما انما انزلنا يوم
 مرارة من يوم الفرج الاكبر وعنده ما مر عبدنا من قبر مومن فقراء انما انزلنا سبع مرات
 ولنا القبر يستحب استقبال القبلة عند زيارة القبر مطوقا في الجواهر ومن حجان الاستقبال
 يفرق به زيارة المعصوم وغيره فيقبل القبلة بيمينه كقبليه في المعصوم وفي وجهه غير
 ثم ذكر عن بعض اصحابنا انه قال ان في رواية ان زيارة غير المعصوم مستقبل القبلة وزيارته
 مستقبلها ومستند بها وقلت لكن النبي عليه السلام في زيارة العيا وعلى الحسين
 رضوان الله عليهما انهم يزاريون نحو زيارة المعصوم لا ينفك ليسوا بعينهم ولذا لم يراجدا
 عامهم بالسنة الى زمان الفاتحة وانما انزلنا معاملة غيرهم مع اعتناء بمقابلة الزائر للزور

وهو لا يخلو عن قرب انتهى مخلصاً وأرسله بالثبوت بعد انصراف الناس عنه وهو المنفرد
 الثالث به يندفع سؤال منكره نكيره كما نطقته له خبراً روي أنه يضع فيه عند أسفه
 يقول أفلان ابن فلان فإنه ثبت أن هل انت على العهد الذي فارقنا عليه شهادة أن لا إله
 إلا الله وحده لا شريك له وإن محمد عبده ورسوله سيد المرسلين وأعلينا أمير المؤمنين وسيد
 الوصيين إنما جاء به محمد بن علي بن الحسين والبعث حي وإن الله يبعث من يشاء
 قال فيقول منكره أكبر أنصف بنا عن هذا فقد لقيت محمد بن علي بن الحسين في رواية بعد شهادة الرسالة
 وأرسلنا أمير المؤمنين أفا لك ثم ندكر أنه كلهم سلام الله عليهم فبصرنا منه ولا بد من
 قال في الجواهر الظاهر أن لا تنام بالثبوت وإن كان أو كان كما أن الظاهر أن لا تنام
 من الجواب الظاهر أن كفاية من يأمر الولي بالثبوت هو عقد إجماع الزكوة وأخباره بالثبوت
 لا دليل عليه أقول لا يبعد اجترار كتمان الحدائق والجامع ببقته الولي غير ولكن ببقته
 بأمره صوته الجعيفة قوية ولا اختراعاً في استقبال القبلة والقبر للفقير واستدراكها
 واستقبال الميت لأن والمتحج أن يلقى حيث يشاء قبره لكن لا يلقى عند الله
 ويقض على الزانية فيقال في الجواهر لا يبعد أن يكون شرط انصراف الناس وضع القم
 عند الراس للثبوت والآخر أن ذلك مما يليق الطفل قول ابن جوطه أن يلقى كان منيراً
 وخصوصاً المراهق وهو العالم وأرسله ليلة الدفن فكان في الأول المهر داية الكرم وفي الثانية
 المهر والقدر عشرة أذاسم قال الإمام علي بن محمد المهر والبعث ثواباً أقبر فلان في رواية أخرى
 بعد المهر والتوحيد في الأول والثانية الهك المكارمة عشر ثم الدعاء المذكور لا يصح الصلاة
 على القبر لا الجلوس عليه ولا تجصصه ولا تطينه ولا يصنع عليه ولا تضام
 بن الباقين قال الشيخ ويكره تطيله والمشي عليه ولكن روي عن الكاظم ع أنه قال
 إذا دخلت المقابر فقلوا القبرين فإن كان مومنًا استقم مع ذلك ومن كان منافقاً

الله وحمل على القاصر ذبا ثم حيث لا يتوصل إلى قبره إلا بالمشي على حذر وقيل يختص الكراهة
 بالنقص وادعى الشيخ الإجماع على كراهة المشي عليه وذكر أيضا كراهة الاستناد إليه
 مدعى عليه الإجماع وعن الجنيبة لا أحب أن يقضف ولا يخصف ذلك نية ولا بأس بالبناء
 عليه وضرب الفسطاط لصونه أقول قيل القفص التخصف يكره التخصف مطبوعاً أو
 بعد الأنداس كما عن ظاهر الآثار لا يحاب قيل فيحصل الكراهة بالعادة كما عن الشيخ لما روي
 أن الكاظم أمر بعض مواليه بتخصف قبائنه ما كت بالقيده وهو قاصد إلى الممانعة وتكاثرت
 على وجعل القبر قيل قيل كراهة تخصف القبر جواز تخصف الظاهر وقيل يجوز تخصف القبر
 بهم وبأولادهم وقيل يحتمل أن يكون المراد بالتخصف تطيين قبر طين القبر إذ روي جواز
 إذا كان مرطبه وقيل المراد بالبناء على القبر أن يتخذ عليه بيت أو قبة قال العلامة قد
 الكراهة بالمواضع المباعدة المسئلة وأما الملاك فلا وفيه نظر بل لا يبعد الكراهة
 بل قد يكون البناء في السبل القبور محرماً ويستثنى عن ذلك قبور الأنبياء والأوصياء
 عليهم السلام بل العلماء والصلحاء لا رذلك تعظيماً لشعائر الإسلام ولما فيه
 كثير من المصالح الدينية طرأ على أمير المؤمنين مرقد قبر أو مثل مثله فقد خرج
 عن الإسلام قال في الفقيه اختلفت ما يخاف من هذا الخبر فقال عمر بن الحسن الصغار جدد
 بالجيم لا غير وكان شيخنا أحمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد يحكم عليه أنه قال لا يجوز
 تجديده القبر تطيين جميعه بعد عروا لا أيام عليه وبعد ما طين في الأول لكن
 إذا تميت فطير قبره فحائز أن يرمي سائر القبور من غير أن يجدد وذكر سعد بن
 عبد الله أنه كان يقول إنما جدد قبراً بالحاء المهملة يعني به من سلفه قبر وذكر
 عن البرقي إنما هو جدد قبراً وفسر الحد بالقبر فلا يدرك ما عني أقول لعل مراده بنسب القبر
 لا جلد في ميت فيه مرة ثانية كما قال شيخ الطائفة ثم قال الله اذهب أنت وجدد

بالجيم ومعناه بنش من ينشئ قبرا فجد حدة واحرج القبر يده ثم قال ان جميع ما ذكره داخل
 في معنى الحديث ثم ذكر ما معناه انه من فعل شيئا من ذلك بدعة فقد خرج عن الاسلام
 وقال الشيخ فييب بعد ذكر ما ذكر من وجوه الاختلاف كان شيخنا محمد بن نعمان يقول
 انه بالحكم العجبة والدين الخبر هو الشق فالمعنى عنه هو الشق ما ليد فر فيه او على جهة
 النش وقال وكلما ذكرنا من الروايات محتمل والله اعلم بالمراد الذي صدر عنه الخبر وبعض
 الاصحاب ضعف الخبر وقال ضرورة التشاغل بتحقيق منه والشهيد ثقة الخبر وصح الرواية
 بالحكم الهمة واعلم ايها الله ان المشهور كراهة التجديد بعد الاندرا من استدلال الخبر
 قال في بن هو غير بعيد وان اشعر ظاهرا بالتحريم فانه لا يخفى على من ايسر به اخبار انهم كثيرا ما دقوا
 للكفر مما يما يكاد يلحقها بالحرمان تأكيد في الزجر عنها والمستحب بما يكاد يبين خطا في خير الواجبات
 القيا بها اقول اختلاف هؤلاء الاجلاء في هذه اللفظة مما يضعف الاعتماد على الخبر اللهم
 الا ان يكون الاختلاف في رواية اللفظة لا في تعيينه فانه يحتمل ان يكون
 مستند الجميع ما ذكره ولعله مراد الصدوق وان كانت العبارة قاصرة عن تادية المراد بل ظاهرة في غير
 المراد وهو العالم في وضع الحما وهي الحما الصغار على القبر لتكن جماء كمثل عليه
 ابا نيا بستمك يوضع عند راسه حجرا وعلامته ليزاد ويترجم عليه واركتب عليه
 كان افضل ثم تهنه تشمل على مسائل **الاولى** روى سماعة عن ابي عبد الله
 لا يسن عند القبور مسما وعن النبي لا تقفوا قبره ولا مسجدا قال الشهيد لا يركب الاكامة
 على افضلية الصلوة في المشاهدة القدسية الشرف فلا بد من القبح فيما يدل على النبي
 عن الصلوة فيها ويظهر من كلام بعض اصحابنا ان المنع عن بناء المساجد المقابر انما
 هو اذا كانت موقفة كاجل الدفن فانه لا يجوز التصرف فيها على وجه يمنع من تحصيل
 الغرض المقصود وبناء المسجد يمنع من الدفن الذي هو الغرض المترتب عليها اقول

يحتمل كراهة بناء الساجد عند القبور اذ لم يكن محبوسا او مملوكا للغير والاحرام الثانية
 المفهومة كراهة دفن ميتين معا في قبر واحد قالوا مع الضرورة تنزل الكراهة انما على
 ما مراد عن الاثنين كالاثنين في الكراهة ونزل الحاكم عند الضرورة واما لو دفن ميت في قبر
 فهل يجوز نبشه ودفن الاخر الظاهر التحريم بل عن الشهيد عليه اجماع المسلمين عن الشيخ
 لو حفروا جدي عظاما لم يدفن فيه شيئا ويظهر من كلام بعض المتأخرين عدم ثبوت
 حرمة الدفن اذ لم يستلزم النش وكن اذا وقع النش لعله الوجه وقال في المدارك
 اما في الشر ان يجوز ط اقول لا يجوز توقف وقال في يوق عند هذه المسئلة لجميع شقها
 توقف الثالثة اطلاق خلاف بيد الاصحاب في نحر النش يدل عليه بعض الروايات
 مضى الى الاجماع واستثنى من ذلك اذ اوضع القبر ماله فيه وان قل لكن يدركه الاجماع
 ولا يجب قبول القيمة وقالوا اذ دفن في ارض مضمومة او مشتركة تغير الشريك قال
 والشريك فله ولا يجب قبول القيمة والكان لا فضل للمالك تركه خصوصا القرابة وقد
 يقال لو جتمع تعدد الدفن في غيرهما ولو دفن المالك جارية الرجوع فانه يطعم لا بعارة
 قال في الجواهر والحق ان تلك المنفعة وجه قوي وان كانت العبد ملكا للغاصب كما يقوى
 الحاقه بكون ابتداء وضعه فحقه لا وجه على الاستدانة ويحتمل الجمع بين الحجتين
 بالكرام القيمة ج اذا حصل العلم والقطع بانه بالبيت صار ميا ولعله لا اشكال فيه
 لعدم ثبوت تحقق النش ويبلغ استثناء قبور الانبياء والاوصياء بل لا يعبد الحاق قبور
 العلماء والصلحاء والشهداء وقالوا افلو نش وجد عظاما دفن وجوبا ومتى علم
 صبرورته مما لم يجر تصويره بصورة المقابر في الارض المسئلة والتعجيل عليل اذ ان
 مضمون فرق العلامة بينه وبين الدفن في الارض المضمومة فقال هنا يرجع القيمة
 والشهيد ضعف الفرق واحتمل في صورتين حرمة النش هم للشهادة عليه عمية

لا ثبات لأمور المترتبة على موته ولو علم تغير الصورة بحيث لا يعرف حرمه وإذا دفن بغير
 أو صلوات أو غسل أو إلى غير القبلة وقطع في بطنه بعد النش لاجل الغسل وعن العلامة
 بنه إذا لم يوحى الفسك أن الغسل أحق كذا في الدفن إلى غير القبلة وظاهر الاتفاق
 على عدم النش في الكفن والصلوات مراد في أرض لم يبعث من الشيعي فليحذر من النش
 نقل منها ولا فضل في كفن الفضلاء من النش ولعله أظهر قال في الحقائق بعد ذكره
 الصور والمسئلة بجميع شقوقها وفروغها لا يخلو عند من لا شك أن فعل الأمر كما ذكر
 في صورة صيد فريسيه وقد ادعى بعض الأصحاب إجماع فيما سوى الصورة السابعة ولم يثبت
الرابعة المشهور أنه يحرم نقل الميت بعد دفنه إلى غير المشاهد الشرفية وإذا جمع
 الإجماع عليه وإلها على المشهور وعن جمع الجواز وقيد في الروض بعد استلزام حكمه
 مثله وعن ظاهر البعض الكراهة ولعل الأول مع كونه أحوط أقوا وأما النقل قبل الدفن
 فإذا لم يستلزم حكمه ومثله فلا بأس بل النقل إلى المشاهد المقدسة أفضل بل يجوز
 النقل إلى مقابر العلماء والصالحين لتكامل بركتهم وأما إذا استلزم القول بالتحريم أظهر
 هو العالم وقد استثنى جمع الشهداء أن الأول فيهم في مصارعهم الخامسة قد صرح جماعة
 من الأصحاب بتحريم شق الثوب على الألف والآخر وقيل يجوز ذلك للنساء وطعن في
 التحريم مطعون في كراهة بعض المتأخرين الميل إلى الكراهة واحتمل في الجواهر استحباب
 الشق عليها والقول الأول أن كان لا يخلو عن قوة لكن أحوط الترك مطعون في
 رسول الله ليس من ضرب الخرد ووشق الجيوب وعن الصادق في قوله تعالى
 ولا يعصينك معروف المعروف أن لا يشفق جيباً ولا يطمر وجهها ولا يدعون وبلا
 يستثنى من ذلك مولا نبي الله محمد فخره معونة الصادق في كل الخرج والبقاء
 مكرهه وأخلاق الخرج والبقاء لقتل الحسين وروى عن جابر عن الباقر أشد الخرج لأصل

بالويل والويل ولطم الوجه والصدر وجاز الشعر قد يستثنى الأنبياء والأئمة عليهم السلام
 روي عن جعفر بن محمد أنه أوصى عندهما أحضر فقال لا يلطم عليهما ولا يشق عليهما
 حينئذ يأمن امرأة يشق جيبها الأصمع لها فجهنم صدمع كلما زاد من الناس
 قال بعض الأصحاب خلاف نصنا وقتنا في جواز البكاء على الميت قبل الدفن وبعد سرو
 عن الصادق أنه قال لما مات إبراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يمت عين
 بالدموع ثم قال تد مع العين ويختر القلب لا يقول ما يخطئ الرب قال من خاف على نفسه من
 وجد بصيبته فليقص دموعه فإنه ليسر عنه وما روي أن البكاء والجمع مكروه كالحل
 البراء على مقتل الحسين فانظر ان المراد بالبكاء أنه عدم ترتيب الثواب عليه كإكرامه
 الوجبة للدم وإنما روي من الميت يعذب بكاء أهله فهو من أيا الأئمة قال الشهيد
 أنه لا يعذب بكاء أهله سواء كان بكاء مباحا أو محرما لا شمله على المحرم لقوله تعالى ولا تزد
 وأزدة وذكر أحسن وهل يجوز النوح المشهور جوازه ما لم يستلزم محرما من كان أو صرخ
 عال أو لطم الوجه وخشها وهو ذلك عن ابن حمزة القمي ونقل الشيخ ادعى عليه السلام
 والجواز أظهر فقد روي أن أم سلمة رفته الله عنها ناحت على المنية عند رسول الله فما
 عاب عليها النبي على ذلك وروي الصادق أنه قال لا بأس بالجر النائحة التي تنوح على الميت في
 آخره إذا لم تستلزم وفي رواية إذا قالت صدقة وفي رواية سئل عن كسب النياحة فقال يستحب
 لضرب أحد يديها على الآخر وفي رواية على الأرض قال في الحديث قال بعض مشايخنا العل
 المراد أنها تعمل أعمالا شاقة فيها يستحق لأجره ولما نقل إلى أنه لا ينبغي لها أن يأخذ الأجر على
 النياحة بل على ما يضم إليها من الأعمال قيل هو كناية عن عدم اشتراط الأجر وما جاء
 في الخبر عن النبي أما محموله بالنوح بالباطل وعلى التقيه وبكرة النوح بالليل فإنه يؤمن الملكة
 وقال في الجوامع لا يجوز النوح والحدش ومن الشيوخ ما قد ورد في النهي عن المصراع وغير

من كلام بعض الأصحاب حتمته ولكن يظهر من روايه البكائين وغيرهم جواز البكاء
 بالصق بل بالصراح حتى تأدب اهل الدنيا من بكاء فاطمة وهو العالم ^{بالبكاء} قد استفاضت
 الروايات باستحباب احتساب مواعيد الاولاد والصبر على ذلك روي عن الصادق ^{عليه السلام} انه قال لا يقدر
 الرجل افضل من سبعين لدا يخلفهم بعد كلهم قد كبر الحيل وجاهد في سبيل الله وعن
 الباقر دخل رسول الله ^{عليه السلام} على خديجة حين كان القاسم ابنها وهي تبكي فقال رسول الله
 اترضين ان اكلن يوم القيمة ان ياتي باب الجنة وهو قائم ويأخذ بيدك ويدخل الجنة
 وينزلك افضلها وذلك لكل مومن ان الله تبارك وتعالى اجل واكرم من ان يسلب المومن ثمة
 فواذ تم يعيده بعدها وعن رسول الله ^{عليه السلام} اذا قبض للمؤمن والله تعالى اعلم بما قال العبد
 قال الله تعالى للملائكة قبضتموه ودفنتموه ودفن مومن فيقولون نعم ربنا فيقول ماذا قال عبد
 فقالوا احملك واسترجع فيقول الله للملائكة اخذتم ثمة قلبه وقرعة عينه فحملوا واسترجع
 ابو الهيثم في الجنة وسموه ببيت المقدس وعن الصادق ^{عليه السلام} ولد واحد يقدره الرجل افضل
 من سبعين ولد يقولون بعد ان يكون القائم **الثامنة** في التفرقة بين القبرية والتفريزية
 مستحبة بلا خلاف بين المسلمين روي عن الصادق ^{عليه السلام} من غشي مصابا كان له مثل
 اجره وروي عن عتبة الشكلي اظله الله في ظل عرشه يوم لا ظل الا ظله وفيه
 مشرعة قبل الدفن وبعد باجماعنا ويحكي عن ابن البراج ما يشترط الكراهة
 بعد الدفن ولا ريب في وهنه بل الظاهر ان التفرقة بعد الدفن افضل لقول
 الصادق ^{عليه السلام} التفرقة الواجبة بعد الدفن قال بعض اصحابنا ولا حد لها شرعا نعم
 لو طال المدة وادت التفرقة الى تجد يد خرن قد نسيه كان تركها اولي وجداها
 ابو الصلاح بثلاثة ايام اقول وفي رواية اسحق بن عمار ليست التفرقة الا عند
 القبر ونحو الاول اشبه عملا بالعموم **ب** في الصحيح يصنع للميت طم

ثلاثة أيام روى عن الصادق عليه السلام ليس لأحد أن يجرد أكثر من ثلاثة أيام لأمرأة
 على زوجها حتى ينقض عدتها روى أن رسول الله أمر فاطمة يوم قتل جعفر أن تضع الطعام
 لأهل البيت أن تغسل ذلك لسماء بنت عيسى وتعطيها ما يرضيها وروى عن جعفر
 ينبغي للرجل صاحب المصيبة أن يطعموا عنه الطعام ثلاثة أيام وروى في الحسن
 أن أبا جعفر أو من ثمان مائة درهم لما تم وكان في ذلك سنة كان رسول الله
 قال اتخذوا آل جعفر طعاما فقد أشغلوا ويطهر من هذا الرواية وغيرها عدم
 كراهة الجلوس والاجتماع للتعزية وعن الشيخ يكره الجلوس للتعزية إجماعا وتبعه
 جمع ولعله ضعيف قد أنكر ابن ادريس روى على الشيخ روى إجماعه وقال أنه لم
 يذهب أحد من أصحابنا بآراء المصنفين في ذلك ولا وضعه في كتاب وإنما
 هذا من فروع المخالفين وتخريفاتهم وإي كراهة في جلوس الإنسان
 للقاء أخوانه والدعاء والتسليم عليهم واستجلاب ثواب لهم في لقاءه وغرائه
 ويطهر من كراهة الاستجماع هو غير بعيد لكن يظهر من الجواهر عدم
 رجحان الجلوس والاجتماع بغير اعتبار ما فيه وان كان ربما يخرج بالعارض بل قد
 يصلح للمحد الوجوب والكيفية بحيث اعتبارات قد دلالة في أخبار الماتم على
 الاستجماع لكونه معدا لاجتماع النساء وقال قد تعارف في بلادنا المشهد الغروي
 على مشقة السلام الجلوس لذلك وصف القوة والنزول بذل الطعام أن قال في
 انتهى إلى ذلك ما كثير ولا بأس به لأن بل قد يجزئ به يؤد اهتاك حرمة المعز المتو
 بذكره وان كان أصله مرجوحا كما عساو عمو إليه قول الصادق الأكل عند أهل المصيبة
 من عمل الجاهلية وغيره مما يشعر بعدم التكلف لأهل المصيبة لما فيه من الشغل
 أقول وما ذكره من الوجوب في الصورة المرقومة محل تأمل بل قد يشكل الجواز إذا

ذلك الأسراف والتضرع فقد شوهه ان بعض الناس مع فقد الاستطاعة
 عدم القدرة على انفاق من لم يلزم اتفاقية يستقرضون ويبدلون وذلك فيضيق
 في الاتفاق بل يخزون عنه اذا عرفت هذا ايدى الله فاعلم ابقاء الله ظاهر الأدلة
 عدم الفرق في استحباب التعزية لكل مصاد ذكر والشئ كبير وصغير ولو نوع من الباطل
 اذ المقصود من التعزية تسلي المصائب كما يمكن وقيل بكرة تعزية النساء الشابات
 للرجال وقيل لاستناده في تعزية النساء وقيل يستحب على وجه لا يخاف منها الفتنة ويؤاخذ
 به رسول الله صلى الله عليه وآله انه قال من مسح على رأس يتيمة ترجم الله كتاب الله بعد ذلك شعرة من
 عليها يد حسنة وعمر العالم اذا ابكى الميت اهتز له العرش فيقول الله تبارك وتعالى
 مر هذا الذي ابكى عبدك سكتته ابوية فوغرت وجلاي وارتفاع مكانه لا يسكته عبد
 الا وجبت له الجنة واهل استحب التعزية لاهل الغرام بعضهم بعضا توحي اليه تعزية رسول الله
 عيان جعفر مع انه من اهل الغرام من لا يتبع التعزية لاعداء الدين اهل الذمة وغيرهم وكان
 الخالفين لا فرق في كون السب مسلما كافرا واهل تباع حكم الشهيد ام لا كما عر ظاهر
 الحق لعل الاول شبهة وكذا الجحيم في العبادة واذا دعيت من غير ذلك فلا كلام في الجواز بل قد يصل
 الاحد الوجوب كما قد يحرم اذا استلزم مودة او دعاء بما فعي عنه قيل وينبغي ان يكون دعاء
 حينئذ الخالف للتحاكم الصلوة بالاجرة ويجوز لهم الدعاء بالبقاء وفيه نظر بل الظاهر عدم
 الجواز الا عند الضرورة واذا كان في قتاله منفعة للمؤمنين فيدعو لاجل ذلك كما قيل يجوز ان
 يقول الله اخلف عليك ما نقص عددك حيث يكون مقصود كثرة الجحيم فيك
 في التعزية ان يراه صاحبها طافضل التعزية وابلغها المأثور روي عن النبي لما توفي
 جابر بن عبد الله في البيت وقطعة والحسن فقال السلام عليكم يا اهل بيت
 الرحمن كل نفس ذائقة الموت وانما توفون اجوركم يوم القيمة الا ان الله غفر من كل

مصيبة وخلفا من كل حالك ودر كذا لفت قبل الله عز وجل فشقوا واياهم
 وفارحوا من المصائب من حرم الثواب التاسعة بكرة الاكل عند اهل المصيبة فان
 من عمل الجاهلية والسنة البعث اليهم بالطعام وقيل بعضهم بما كان من عندهم
 لا ما يهدى اليهم ولا يستحب اهل الميت ان يصنعوا طعاما ويجعلوا الناس عليه ولو عت
 الحاجة الى ذلك جاز كل واحد من اهل القبر البعيدة العاشرة ظاهر كلامه
 ولاخبار ان الامر بالا طعا في الثلثة توجه الى جيران البيت واقربائهم الى ادية
 عشرة في زيارة القبور وهي مستحبة اجماعا نصا وفوقه لكن عن المحقق وجمع انهم
 كرهوا للنساء وهو ضعيف نعم اذا استلزم منك سفر فربما حرم روي عن النبي انه
 قال زرو القبور فانها يذكر الموت عن محمد بن مسلم قلت للصاق الموتى يزورهم
 قال نعم قال فجلون بناء اذا اتيناهم قال لا والله انهم ليعلمون بكم ويفرحون بكم وليست
 بكذا اغتبر عنهم استوحشوا عن امير المؤمنين وليطلب احدكم حاجة عند قبره
 عند قبره بما يدعوه له وروي عن صفوان بن يحيى قال قلت لابن الحسین بن علي بلغني
 ان المومن اذا زار ائمة الزا ائمة فاذ انصرف استوحش قال استوحش في حق من كان له
 بحمل هذا الخبر اذا كان الزائر من اهل بيته والخبر المتقدم بما اذا كان منهم ويتأكد الزيارة
 يوم الاثنين عشية الخميس عدالة السبت وروي عن رسول الله انه كان يخرج الى
 بقع المدينة كل عشية خميس فيقول السلام عليكم يا اهل البيا ثلثا رحمة الله ثلثا
 وروي عن ابي بصير من زيارته المومن فجلس عند قبره واستقبل القبلة ووضع
 يده على القبر فقرأ انا لله انا لله سبعة مرات امين القبر الاكبر وفي رواية من قراها غفر الله
 له وخص القبر عن عبد الله بن سنان قلت للصاق كيف التسليم على اهل القبور قال
 يقول السلام على اهل الديار المسلي والمومنين رحم الله المستقدمين والمستأخرين

وَأَنَا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ وَعَنْ رَسُولِ إِذَا قَرَأَ الْمُؤْمِنُ آيَةَ الْكَرْسِيِّ وَجَعَلَ
 ثَوَابَ قُرْآنِهِ لَاهِلِ الْقَبْرِ جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى بِكُلِّ حَرْفٍ مَلَكًا يَسْمَعُ اللَّهُ قَوْلَهُ **فَانْثَانِ** أَيْفَعَم
 مِنَ الْفَعَمِ الرِّضْوَانُ اسْتَجَابَ وَضَعُ الْيَدَيْنِ قَالَهُ الْحَدِيثُ وَلَا عِلْمَ بِهِ قَالُوا وَكَثُرَ
 الرِّوَايَاتُ بِذِكْرِ الْيَدِ مَوْدَعًا وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا الْيَدُ الْيُمْنَى وَعَنِ الْعَلَامَةِ سَمِعْتُ كَرَارَ الزَّيَّارِ فِي
 كُلِّ وَقْتٍ تَمْسُكُ بِرَأْسِهَا لَا تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ **الثَّانِيَةَ** عَشْرَةَ فِيمَا يَجُوزُ الْمَيِّتُ
 الْأَفْعَالُ بَعْدَ مَوْتِهِ قَالَ الْعَلَامَةُ إِمَّا الدُّعَاءُ وَالِاسْتِغْفَارُ وَالصَّدَقَةُ وَادَاءُ الْوَأَجِبَاتِ الَّتِي
 تَدْخُلُهَا النِّيَابَةُ فَاجْمَاعُ رُوي عن الصادق الميت يفرح بالترحم عليه والاستغفار
 كما يفرح الحي ببيدته تَقْدَرُ عَلَيْهِ وَعَنِ النَّبِيِّ لَوْ كَانَ أَبُوكَ مُسْلِمًا فَاعْتَقَمَ عَنْهُ أَوْ تَضَلَّ
 عَنْهُ أَوْ حُجِّمَ عَنْهُ بَلَّغَهُ ذَلِكَ قَالَ الشَّهِيدُ وَأَمَّا مَا عُدَّ مَا غُفِرَ أَنَّهُ يُصَلُّ إِلَيْهِ رُوي
 عن الصادق مَنْ عَمِلَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ عَمِلَتْ أَعْمَالُهُمْ أَوْ ضَعُفَ اللَّهُ لَهُ أَجْرُهُ وَنَفَعَ اللَّهُ
 عَنْهُ وَجَلَّ بِهِ الْمَيِّتُ يَدْخُلُ عَلَى مَيِّتٍ قَبْرَ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ وَالصَّدَقَةِ وَالْبِرِّ وَالْعَمَلِ
 وَيَكْتَسِبُ جَزَاءَهُ لَمْ يَفْعَلْهُ وَلِلْمَيِّتِ الصَّدَاقُ أَيُّضًا عَنْ الْمَيِّتِ فَقَالَ نَعَمْ حَتَّى أَنْ يَكُونَ فِي
 ضَيْقٍ فَيُوسِعَ عَلَيْهِ ذَلِكَ الضَّيْقُ ثُمَّ يُقَالُ لِيُخَفَّفَ عَلَيْكَ هَذَا الضَّيْقُ بِصَلَاةٍ
 فَلَا رَيْبَ أَنَّكَ عَنْكَ عَنِ الصَّادِقِ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ عَلَيْهِ صَلَاةٌ أَوْ يَكُونُ عَلَيْهِ صَوْمٌ
 فَلَمْ يَجُوزَ أَنْ يَقْضِيَهُ رَجُلٌ غَيْرُهُ عَاقِبَةُ الْأَجْلِ عَاقِبَةُ رُوي عن أبي جعفر ومَنْ
 رَجُلٌ الصَّادِقُ وَالْكَاطِمُ سَأَلَتْهُ عَنِ الرَّجُلِ يَحُجُّ وَيَعْتَمِرُ وَيَصِلُّ وَيَصُومُ وَيَتَصَدَّقُ عَنْ
 وَالِدَتِهِ وَدَوَّى قُرْبَانَهُ قَالَ لَا يَأْتِيهِ يَوْزُ فَيُصْنَعُ وَلَهُ أَجْرُ الْحَرِّ لَصَلَّتْهُ لِقَرَابَتِهِ قُلْتُ
 وَأَنْ كَانَ لَا يَحُجُّ مَا أَشْرَفَ وَهُوَ نَاصِبٌ قُلْتُ يَخْفَفُ عَنْهُ بَعْضُ هَوْنِيهِ وَعَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ
 أَنَّ الصَّلَاةَ وَالصَّوْمَ وَالصَّدَقَةَ وَالْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ كُلَّ عَمَلٍ صَالِحٍ يَنْفَعُ الْمَيِّتَ عَنِ النَّبِيِّ
 الْحَسَنِ كَتَبَ إِلَيْهِ أَبُو جَبْرِ بَسَّالَهُ أَنْ يَحْبَلَ بَعْضَ أَعْمَالِهِ لَا بَوِيهَ وَأَنْ كَانَ أَحَدُهُمَا

حيا ولا خرميتا فكتب اما الميت فحسن جائزا وما الحي فلا الا البر والصلة وروى بطريق
 عديا عن الامامة يقض عن الميت الحج والصوم والعق وفعاله الحسن وروى عن عمل من
 المسلمين عملا صالحا عريت اضعف الله اجرة وروى ارجعية سالت رسول الله
 فقالت يا رسول الله ان لي ادر كته فريضة الحج شيئا من ذلك استطيع ان الحج
 عنه انه ينفعه ذلك فقال لها ارايت لو كان علي ابيك دين فقضيته كان ينفع
 ذلك فقالت نعم قال فدين الله احق بالقضاء وروى ان صفوان ابراهيم وعبد الله
 بن جندب وعل ابراهيم اتعاقدوا في بيت الله الحرام مراكب منهم يصل من يقص
 ويصوم ويحج عنه ما دام حيا فمات صا جاف في صفوان وكان يقى لما ذل يصل كل
 ويوم خمسين ناقة ركعة وهو لا مراعيان مشايخ اصحاب الامم والرواة عنهم الفصل
 السادس في غسل الميت وفيه مسائل **الاول** المشهور رواية وفوقه وجوب
 الغسل على من مس ميت الا انساب بعده وروى قيل تطهير بالغسل كما روى ذلك العامة
 في الخاصة اما ما روى من طريقا فكثير مستفيض اما ما روى من فنه ما فسر بسند اود
 في بار الغسل للجمعة عن عائشة انها حدثت النبي صلى الله عليه وسلم كان يغسل من اربع من الجنابة
 ويوم الجمعة ومن الحجامة من غسل الميت المرتضى انه يستحب وهو ضعيف وروى حجة
 من الاستحباب بانه لا فرق في وجوب الغسل للمس يد ميتا الميت مسلما كان او كافرا و
 احتل في الكافر عدم الوجوب الاول مع كونه اشهر لا يخلو عن قوة وفي التيمم بد
 الغسل احتملا لان احوطهما الغسل بمسه وفيمن غسل قبل موته كالمرحوم ومن غسل مع
 فقد الحيلة طين فجمع القول بالوجوب في الصورة الاولى اقرب في التامة احوط وفي الشهادة
 استقرت التهمة عدم التوجز وجزم في في الوجوب المسئلة لا يخلو عن تسكال التامة
 لومسه قبل الردم يجب الغسل بلا خلاف نعم قد اختلفوا في ثبوت النجاسة في التهمة

التخيير بثبوت النجاسة والتنجيس وعن جمع الطهارة والقول الاول حوط واوجه الشك
 لو من عضو اكل غسله فهل يجب الغسل بمياه ام لا قولان احوطهما الوجوب وهل يظهر من
 الحديث بما يفهم من الحديث انه من المستحب عندهم لكن المسئلة لا يخلو عن تردد **الرابعة** قال
 في ظاهر كلام جملة من اصحابنا ان من الميت من جلا الا حذا الوجبة لنفض الطهارة التوثيق
 ارتفاعها على الغسل اما خاصة كما اخترناه او مع الوضوء على المشهور وعن بركات الله
 توقفت في كونه ناقضا ولاول مع كونه اشهر واحط اظهر الى **مسئلة** الشاهد في غسل
 المساكين يجب له الوضوء ولا يجب للصوم ولا لدخول المسافر الا قرب قول وما استقامت
 المسئلة المشهور بل الجمع عليه وجوب الغسل بمس القطعة الميائنة والعظم من جني
 او ميت وقد توقف الحق في الوجوب احتمل الاستحباب والاول اقرب هل يجب الغسل بمس
 الجرح متصلا او منفصلا قولان احوطهما الوجوب ويظهر من البعض التفصيل في الاتصال
 الوجوب في الاتصال عدمه ووجب الغسل بمس شعرا وظفر اي على اشكال الكلام فيه
 مجال قيل وينفزع على وجوب الغسل بمس العظم ولو وجد العظم في مقبرة فالتكليف في المقبرة
 الغسل جلا لافعال المسلمين على الصحة والكانت مقبرة للكفار وجب القول والتعليل الاول
 يخلو عن علة اذا الجهل على الصحة لا يوجب وقوع الغسل لجواز الدفن عند الضرورة
 بلا غسل فلا يبعد ان يكون حكما حكما ولو تناوب عليه الفريقان ولا ريب ان احوط
 الغسل والله يعلم **المطلب الثاني** في الاغتسال المستحبة وهي كثيرة قد انما هاموا
 بحر العلوم والمصايح الكثر من ثمانين غسلا وقال هذا في الثابت من النص غير
 واما ما يظفر على دليله فني تقرب مرانة وهما يذكر جملة وافية منها فنقول غسل
 الجمعة على الاشهر لا ظهر في الصدقات والكيفية القول بالوجوب ويحتمل حمل كلامه
 على الذنب وقوله التاكيد الاكيد حتى ورد الامر بالاستغفار لمن تركه وفي خبر اصبع كان

أمير المؤمنين إذا اراد أن يوجع للرجل يقول والله كانت لأخي من النار كغسل يوم الجمعة
 فإنه لا يزال في طهر إلى الجمعة الأخرى وفي رواية العلل في ثم يدل في طهر وقته ما بين طلوع
 الفجر إلى الزوال على الشهوة عن ظاهر على ابن أبي ية الاختراع ولو بعد الزوال عن الشجر في أحد
 قوله الرضا عليه السلام الجمعة وعن المحققين يدل بما قبل الزوال عن بعض احتمال استحبابه
 الغرض في الاحتياط أن يكون الفراغ قبل الزوال بعد ذلك الغرض لا ينوي كإدائه لقضا
 بل يغتسل بنية لقبة وإن كان لا ظهرت قوته بعد الصلوة وقد صرح جملة من الأصحاب بأنه
 كلما قرب من الزوال كان أفضل ولم يعلل في رواية تدل على هذه الحكمة نعم يظهر من بعض الروايات
 الصحيحة أن أفضل أوقاته القربة إلى الزوال به قال بعض أصحابنا كما صدق الشهيد
 وغيره كافي المرسل من اغتسل يوم الجمعة ثم يكره أن يتكبر فيلجم بينهما بتزليل الأول على
 من يتيسر له التكبير والثاني على من يتيسر له وقيل ذلك من باب اعتبار ما يستحب في التكبير المطلق
 إليه يرجع ما وعرفنا من استحباب تقديم الغسل لزيد البكور أقول ومصحح زائد عن الباقر
 وليكن فراغك من الغسل قبل الزوال فإذا انزلت فقم ربك يدل على أن المراد بالتكبير
 هو عدم التأخير عن الزوال وهو العالم ويجوز تعجيله يوم الخميس لمن خاف عور الماء
 على الاستحباب لا يظهر لكن يجوز ذلك إذا خاف الفوات لغير عور الماء كما عن الشيخ وغيره وأم
 كما عن جمع المسئلة لا يخلو عن اشكال فتخصيص الخمس شيئا بعدد جواز في غيره
 وعار فيه وظاهر المشهور أن ليلة كيومه ولا يخلو عن نظر ونظر من كلام جملة من الأصحاب
 تقدّر بعد التعجيل على القضاء عند التعارض وهو وإن كان لا يظهر بالنسبة إلى القضاء ما بعد يوم الجمعة
 لكن قد يقال في قضية يوجب المسئلة عن تأمل إذا تمكّن الغسل قبل الزوال على الظاهر
 يظهر من كلام البعض التردد في وجوب قضاء الجماعة وقضاء يوم الجمعة بعد الزوال على القول بقوته
 فإنه في يوم السبت الرضا وبعده من الأيام قال في الجواهر إن ليلة وأما ليلة السبت فظهر

المسجد مط غسل دخول البيت لك غسل يوم التوبة كغسل يوم الجمعة
 كغسل مسجد النبي كغسل زيارة النبي ولا يبعد الا كفارة بغسل دخول المدينة من هذا
 الغسلين اذا لم يجد وكل يتخير الغسل لزيارة الائمة على الاشهر كغسل المولود على الاشهر
 فيرجح جواز ان يغسل حين الولادة واحتمل جواز التأخير اذ لم يتحقق معه غسل المولود
 وقد ورد في زيارة اغسلوا اصبيانكم والغفران الشيطان ثم الغفر فمغفر الصبي والعمر بالتحريك
 ربح اللحم واقله باليد من مرسه ويظهر من كلام جمع من اصحابنا ان لما موبه فيها
 غسل بالاضواء الغسل كغسل صاوق الحاجة وصلوات الاستسقاء ويظهر من الفقهاء الرضوي
 استحبابهما للاستسقاء والحاجة كغسل صاوق الاستسقاء كغسل صاوق الشكر
 كغسل اخذ التربة الحسينية كغسل قبل الفزع قل في الجواهر والظاهر انهما ليس
 وروى من قتله كان كمن قتل شيطاناً غسل من الميت بعد تقبيله على قول لا رادة لتفريق
 او تقبيله ذكره الشهيد لب الغسل للتوجه الى السفر من حضر اصحابنا واما سفر زيارة الحسين فوجدته
 مروياً عن ابي عبد الله عليه السلام كغسل التوبة سواء كان عن فسق او كفر لا غسل
 المفطر في صلوات الكسوف والخسوف مع احتراق الفرس على الاشهر وقيل بحجته غسل يوم المباحلة
 وهو الرابع والعشرون من الحجة على المشهور لو الغسل للمباحلة لم يغسل يوم النير ولو لم
 يغسل يوم الغدير لم يغسل ليلة النصف من شعبان ^{بما تقدم} الا ^{بما تقدم} ولا يغسل للفعل والمكان
 عنهما وما يمتح للزمان يكون بعد خوله الثانية اذا اجتمعت مندوبة بغيره على الظاهر
 ليلة القدر الثانية من بعض فقهاءنا يوم يغسل من سبع الى مصلواته لراه عامداً بعد ثلثة ايام ومنهم
 من قد ينسكو بكونهم المسلمين لا يقتيد الروايات بالثلاث ولا شجر اشبه اشبه الباب الرابع
 في التيميم فيه نصول الفصل الاول في تسوية التيميم وهي ثلثة اموات ^{بما تقدم} الاول علم وجوبه من الماء
 للوضوء والغسل على الاظهر لا يشترط خلائقنا والقول بتبعض الطائفة انما هو لبعض العامة نعم بما تقدم

الشيخ وبعض اقرائه المصير اليه ولو ثبت اذ من عاده انه قد يذكر في التوفيق بين الاخبار المختلفة
 على سبيل الاحتمال لم يذهب اليه احد من فقهاء كمانه عليه ابن ادريس السرائر ولعل ذلك
 احاله على فهم الناقد البصير فانه يحتمل ما يحده مخالف المذهب الطائفة على النقية اذ اعرفه الله
 الله تعالى فاعلم ارشادك الله انه يحل الطلب عند انوار الماء فلو اخل به مع التمكن لم يفتد بتمه هوذا
 علمنا اجمع واما الروايات الدالة على عدم الطلب في هذه اعمالها الخوف وقد اختلف اصحاب
 في حد الطلب فمن الشيخ به يطلب قبل قضيت الوقت عن جميع جوانبه مزية سهم او سهمين
 به لا يجوز له التوجه في اخر الوقت الا بعد طلب الماء وعن الفقيه مزية سهمين من كل جانب
 اذا كانت الارض سهلة ومزية سهم اذا كانت حرة وادعى ابن هبة عليه الاجماع
 عن الحق الوجه ان يطلب في كل جهة من جوار الامتلاك ولا يكلف بالتباعد كما يشق وقال في
 المدارك يعتبر الطلب من كل جهة من جوفها الا انما بحيث يتحقق عرفا عدم وجدان
 الماء وان قيل متى توقع حصول الماء وجب عليه الطلب ان يتضيق الوقت وان قلنا او
 تقصر للطلب من كل جهة بما في وسعه كما رجحنا لو تيقن عدم الماء في جميع الجهات
 سقط تكليف الطلب لو تيقن عدمه في جهة سقط الطلب فيها بلا خلاف على الظاهر والظن قوي
 مقام ان علم قولنا ان او انما عدم سقوط الطلب ولو تيقن جود الماء فلا بحث في انه يلزمه
 التسع اليه مادام الوقت والمكانة حاصلة فروع اعلا العلامة لو طلب قبل الوقت
 لم يفتد به اذا امكن تجدد الماء في موضع الطلب هو حسن قيل يجوز الاستئذان في الطلب
 ويشترط عدالة النائب والمسئلة لا يجوز عن اشكال نعم لا بأس بالاستئذان مع تعذر الطلب نفسه
 بل حكم القول بما لو جوفه اشكال وخصوا اذا وقف الاستئذان على الاجرة وعلى القول لو جوف ظاهر اعتبار
 في التوجه لو قال بالطلب عوض موقوف غير محال كما الخطا فمن سبط الشهيد الفوطي عن الحق وجوبه عن الشهيد
 التوقف في القول بالسقوط على تقدير الضرر وهو الوجه لو خاف على نفسه او ماله

أو يخاله بمفارقة رجليه إلى الطلب **فهم** لو اخل بالطلب حتى ضاق الوقت شتمهم وصل
 فقام ثم لم يكن مع تيممه وصلوته على الأظهر **الاشهر** عن الشيخ عدم النجاسة ولو اخل بالطلب
 وضاق الوقت فتم وصلّى ثم وجد الماء فالمشهور وجوب القضاء وعمل الأبرار بيل الصلوة
 ولعله الوجه والأحوط القضاء من غير التيمم ولو نسي الماء في رحله وصلّى باليتم أجزاء
 وعن الشيخ أنه اجتهد في طلب الماء بعد الأظهر **وذهب** المحدثين إلى وجوب إعادة
 مع سعة الوقت طلب الماء لم يطلب وهو أحوط **ح** من كان معه ماء فإرافه قبل الوقت أو
 مر بها قبل الوقت فلم يتطهر ثم لم يجد الماء تيمم وصلّى ولا إعادة عليه إجماعاً وإنما بعد
 دخول الوقت فالظن فيه أنه هو عدم إعادة وإعادة الشهيد إعادة ط لو كان الماء
 موجوداً عند فاخل باستعماله حتى ضاق الوقت عن استعماله فاعل الأبرار تيمم ويؤذي
 عن الحق يتطهر ويقضي واجباً للحق الناظر إلا أنه فرق بينه وبين بعد الماء بحيث لو سألني
 خرج الوقت فوجب في هذه الصورة التيمم والمسئلة محل إشكال ولعل الأحوط أن
 تيمم ويؤذي ثم يتطهر بالماء ويقضي وهذا الحكم إذا لم يتسع الوقت لإزالة النجاسة في
 صرح جمع من الأصحاب بالانقضاح لو وجدت ما يكفي للوضوء أو ضاع عن صغير تيمم لا عن
 الفصل على المشهور من وجوب الوضوء عليها وهذا الحكم إنما يكون التكليف بطهارة يدين يا
 لو وجد الماء فلا يكتفيه للطهارة إلا يمزجه بالماء على وجهه لا يسلبه الإطلاق
 فلا شبهة وجوب المرح والطهارة كما مر عن الشيخ عدم الوجوه وجواز التيمم لو كان على
 بدر المصلحة أو ثوبه نجاسة وكان محبلاً ومعه ما يكتفيه أحد الطهارتين يتطهر عن النجاسة
 تيمم وادع الفاضلان عليه الإجماع وتأهيك بها مرشاهدين عبد الله والعجب من
 المحدث الجري في أنه أوجب الاحتياط بأن يتطهر بالماء ويصلّى بالنجاسة مع اعترافه بعدم
 نص في المسئلة وبأنه إنما يعتمد عليه قال والتيمم عندهم مخصوص بوجود ما يتيمن به و

ولا وجب لوضوء بذلك الماء والصلوة بالنجاسة وصرحوا ايضا بتقيد الحكم بالنجاسة
 الغير المعفوعة او يكون الثواب لو كانت النجاسة فيه فيما يضطر اليه وبه والجميع مما لا اشكال
 فيه على القول المذكور الامر الثاني عدم الوصلة اليه والبحث هنا يقع في مواضع الاول
 عدم الثمن ولا اشكال في صحة التيمم وفي حكمه اذا وجد الماء ثم تغير حاله الى حال الشراء كما
 قيل وعن الشهيد لم يضر بحال المكلف حال الشراء وفيما بعد لا يخلو عن قوة فان لم يضر بحاله
 وجب الشراء على الظاهر لو بما ذكره الف على قدر جد من وعن التجديده اذا كان غالب التيمم
 ويعمل ثم يعيد بعد وجوب الماء والشهيد ايضا جعل الاجحاف بالمال مسوغا للتيمم
 العلامة وفيه اشكال والتضرع من العطش مما يشق ولا يحتمل عادة وبعض المحققين
 خص بالاول في فقدان الالة ففي صحيحه عبد الله بن يعقوب وعسيرة ابن مصعب الصادق
 اذا اتيت البيروانت جئت كاد لو لا شيئاً تعرف به فتيمم بالصعيد فان لم يدر
 الصعيد لا تقع في البيرو ولا تقصد على القوم ما تم واعلم ايدي الله تعالى انما اذا امكن من التيمم
 الا بشقة لا تحل عادة او تغير بنفسه ولا وجب الطهارة المائية ولو امكن الالة بالشراء وجب على
 الشارع لظاهر لو بذل الماء والالة ثم لم يجد عليه عند الحلول من العلامة وجوب
 الشراء واستشكل بعضهم ولا ريب في انه احوط ولو امكن الماء او الالة بالاستيناف
 لو امكن إعادة الالة فمن المشهور انه لا يسوغ له التيمم ولو ذهب الثمن لم يجز
 القول وعن الشيخ انه اوجب لقبول وهو احوط **الثالث** في الزحام
 المانع يوم الجمعة او يوم عرفة عن الخروج للوضوء ولا بحث في جواز التيمم
 وهذه الصورة لكن هل يجب عادة كما عن الشيخ وعقبه ام يستحب كما عن
 جمع من المتأخرين الاول لا يخاف عن قوة الرابع في الخوف ههنا مسائل الاولى
 في خوف السبع واللعن شوها لا فرق في جواز التيمم بين الخوف على نفسه

او على طاله بلا خلاف ظاهر نعم استشكل بعض المحدثين جواز التيمم في صورة الخوف
 على ثلثان خصوصاً اذا كان مال الغير الخوف على بعض الاصحاب الخوف على العرض والبضع سواء
 في ذلك الرجل والمرأة وكذلك ان خاف على اهله ارب مضم الى الماء لصا وهو الاظهر جزم
 في المعتبر بان الخوف المحاصل بسبب الجبر كالتفافية العلامة وهو المشهور والمتجرب
الثانية في خوف المرض سواء كان خوف حدوثه او زيادته او بطؤه بركة سواء
 كان المرض عاكفاً لجميع البدن او مختصاً بعضه اذا عرفت سلك الله هذا فاعلم
 حرصك الله ان المشهور بغير الاحتياط عدم الفرق بين تعمد الجناية وغيره وعن
 الشيخين من اجنب مخار المخرج له التيمم واخف التلف الاول هو الاظهر على
 المختار هل تعاد الصلوة بعد الغسل وجوباً واستصحاباً ذهاب الاول الشئ في احد قوليه
 وصرح بالثاني بعض الاصحاب وهو محتمل والظاهر الفتاوى والنصوص باجوبة
 الجناية مع استشكل في جوازه بعد الوقت قبل فعل الصلوة فمن العلامة كونه
 والسئلة لا يخلو عن اشكال **فوائد** يعتبر في المرض الميسر للتيمم امران
 احدهما عدم امكان الطهارة المائية بالاسم على الجبهة وتأمينها المشقة الشديدة
 في موقفة زارة قال سالت الصائغ صاحب المرض الذي يفطر به الرجل يدع صلواته
 من قيام فقال الانسان على نفسه يصير هو اعلم بما بطقه والمراد بالطاقة ما
 يحتمل عادة بلا مشقة شديدة اذ التكليف انما يتعلق بوسعة بمعنى لا مشقة
 شديدة فيه دور الطاقة كما تدل عليه الروايات المستفيضة واما عند سهولة
 المرض فلا يجوز التيمم وادعى عليه الاجماع ويظهر من الذكر تعليق الجواز على
 مطلق المرض لعل الاحوط الجمع بين الطهارةين وقد صرح جمع بانه لو خاف شيئاً
 جازله التيمم ولا فرق بين شدته وضعفه ولم اقف على المستند نعم اذا كان عاكفاً

يوجب الاخرى والمشتقة الشديدة فلا يثبت جواز التيمم والظن المدعى في شؤنا
 على ظنه سواء حصل من مجربة او اخيار عارف او غيره صبي كان او قسقا بل وان
 كان ذميا ويظهر من المتيقن عدم قبول قوله ولا يبعد ان يكون مراده عدم قبوله اذا
 كان متمازا للبرهان لا يحصل الظن من قوله وهل الشك والوهم القريب الذي
 لا يستبعد العقل كالمظن استقر به سنجها المحقق المعاصر في الجواهر لعله الوجه
 لكن هذا انما كان البشك والوهم معمول به عند العقلاء واهل الجزم موجبا للتوفي
 ولا فلا عتبه به وكان البناء الظن والعلم ج اذا توقف استعمال الماء على التخيير
 وجب له احتياج الشراء حطب او استجار من يستخرج جميع المكنة اذا استوعبت
 الجبار او القروح العضو المغسول والممسوح فلا حوط الجمع بين الطهارة بين الله
 سبحانه هو العار **الثالثة** لو كان الحكم هو التيمم وخالف المكلف وتوضأ
 او اغتسل فهل يجزيه ام لا لعل التيمم مع كونه احوط اوجه الامر الثالث خوف
 العطش ولا خلاف بين اهل العلم والانتقال الى التيمم ج وكان الحكم اذا خاف
 العطش الى رقيقه او دابة تضرب بعوتها او لم تضرب خلافا لما في البحر في
 صورة عدم التضرب ولو كان معه ملبان طاهر نجس وخشيم العطش المحقق انه
 تيمم ويستيق الطاهر لشربه قال في المدارك وهو جيد ان ثبت تحريم شرب الخمر
 وهو مؤخر بالنسبة في التحريم والاول اوجه **الفصل الثاني** فيما يجوز التيمم به
 وما لا يجوز وهذا مسأله يفهم من اطلاق كلامهم كثيرا يجوز التيمم بكل ما يقع عليه اسم
 الارض ترابا او حجرا او حصيا او خاكا وعرضا السيد وغيره انه لا يجوز الا بالتراب هذا
 القول مع كونه احوط لعله لا يخلو عن قبح نعم لو لم يجد التراب في الغبار فلا حوط التيمم
 بكل ما يصدق عليه اسم الارض **جوز** ابن عقيل التيمم بالتراب والحل ايضا لانه يخرج

من الارض عوضا فيجوز يوم كلام بعض الاصحاب ان جواز التيمم بالحجر صلا
 كان ام حراما متفق عليه وعن الفاضل الخونساري يجوز لشيء وجود غبار عليه وعن المقنعة
 والوسيلة والسرائر والجامع والمراسم اشترط فقد التراب في التيمم به وعن ظاهر الجنيده
 لا يجوز من السج ولا ما احيل هو الارض بالطين والتخيم المشهور بين الاصحاب جواز التيمم بال
 الحص والنورة قبل الاحراق ومنع ان زاد ريس مدعي انها معدة والمسئلة لا يفيد عن
 على القول بجواز التيمم به من غير الجواز اظهره اكد الاحراق فذهب الى ان المنع
 لعله الموقوف على تطلعي جوازهم اختلف الاصحاب في التيمم بالطين فمن ابي الجنيده والحقق المنع هو
 التوقيف بالجواز ترتيب الشئ في به التيمم بمراتب ولها التراب فبقية فالجواز فقد
 فغير عرف استه او ليدسجه فان لم يوجد غبار روية والا فالحل وعن المقنعة خبر
 بين التوب عرف الدابة وشط حرج غبار الثوب عرف وقال ان لم يجد الوحل فليضع يده
 عليه ثم رفعها فسمع احدا ما لا يخفى حتى لا يقع فيها ندق ويمسح بها وجهه وظاهر
 كفيه وعن البرقي جواز التيمم بالتراب غبار الثوب ان كان الغبار من التراب
 ظاهر كوز البند والترا في تبه واحدة وعبر ابراهيم لا يعدل الى الوحل الا اذا
 التراب لا يعدل الى غبار ثوبه الا اذا فقد الحجر المذر ولا يعدل الى غبار عرف
 وليدسجه الا بعد فقد غبار ثوبه ولا يعدل الى الوحل الا بعد فقدانه ذلك
 عرسا اذا وجد الثلج والوحل والحج يفض ثوبه وسرجه وحله فان خرج منه تراب
 منه اذا لم يتمكن الغرض من الثلج والظانه لم ادمه الوضوء وان لم يكن في ثوبه وحله
 تراب تيمم بالوحل والثلج والحج قول الغبار اذا كان ترابا وكان كغيره ولو بعد
 الثوب اللب وشمه فحين يصدق وضع اليد على التراب فلا اشكال في تقديم التيمم
 به من غيره ويكون النقص واجبا ويحتمل في تقديم التراب مطاوعا وجد عرف الملائكة

وشيخ ولا ترتيب على الظاهرين مواضع الغبار وان لم يوجد تيمم بالوحد والجمع معاً
 احتياطاً من اختلاف الأصحاب في كيفية التيمم بالوحد والجمع يضع يده على
 الوحد ثم يرفعهما ويتيمم وعن الشيخ يضع يده على الوحد ثم يترخص فاذن التيمم
 يتيمم به ولا خبار لادلاله فيها على التحقير نعم ان امكراً تطلية جسده بالطين و
 التيمم به بعد جفاف كمان ابن عباس فلا اشكال على الظاهر في تقديم ذلك
 ووجوبه يشترط الغبار ان يكون مما يتيمم به فلا يجوز بالاشياء ونحوها كما في
 المشهور تقديم الجمع على الغبار والمسئلة هل اشكال الا حوط الجمع الا ان يكون
 الغبار غباراً ثاباً يكون كثيراً فلا حاجة الى الجمع كما عرفت في اختلاف
 الأصحاب فيما لم يوجد الا الثلج فقل بسقوط فرض الصلوة وما يعنى الى الاكثر
 وعن ظاهر المتن يقتضى يتيمم به وعن الشيخين يتوضأ ويغتسل به فان قلنا كسراً
 واستخارة وضع عليه يده باعتماد ثم يمسح على وجهه بالنداء وكذا بقية اعضائه
 في الوضوء وكذا يضع في الغسل وعن العلامة وجوب تقديم الثلج على التراب
 حصل منه من الماء ما ليس غسلاً ولا يتيمم به اقول انه حصل منه الماء وامكن بل
 الحسد منه بحيث جرى فلا اشكال ولا خلاف في وجوب الطهارة المائية و
 الا في الاحتياط بالسبح بالنداء لا اشكال ولا حوط ان يتطهر به ثم يقضى و
 اما القول بجواز التيمم به في غاية الضعف لا يجوز التيمم بالخبر على ظاهر
 الاشهر بل في المنتهى لا تعرف فيه خلافاً بين المشهور انه لا يصح التيمم بالمعصية
 بل بما ادعى الاتفاق عليه ويكفي على الظاهر حصول الظن باذراكك ولا يعتبر
 العلم خلافاً لبعض المخبرين ووجوب الكلف في مكان معصية لم يجد ماء مباحاً فمن
 بعض المتأخرين جواز التيمم به يجوز التيمم بالسبحة وهو الامر بالمأثم الناشئة

على كراهة على المشهود وكذا الرطل وعلى الجنبه المنع من الشئ والمسئلة
 لو لم يكن اجماعية فالنظر فيها محال **يد** ايكة التيمم بتراب يوطى عليه **يا** قيل
 يجوز التيمم بالارض المستقلة ويجوز اجزائها بل لا اقول لا بأس بذلك عند الضرورة
 والاف المسئلة موضع اشكال نعم اذا اتى التراب في جف فلا بأس على الاظهر بالتيمم به
 يجوز التيمم بالتراب المستعمل وفسر بالمسوح به والساعن محل الضرب ولا المضرب
 عليه فلهذا ليس مستعمل اجماعا **يز** اذا امتنع ما يصير التيمم به بغيره اعتبر الاسم على
 الظاهر عن الشيخ لا يجوز التيمم به سواء غلب على الخليلط او لم يغلب **يح** لا خلا
 بين اصحابنا في عدم جواز التيمم بالرماد سوى ما زاد التراب من الغلات **جوا** ان التيمم
 به وعن جمع اناطه الحكم بالاسم وذهب بعض المحدثين الى عدم الجواز ولا
 يخرجون عن قواطع لو فقد ما يجوز التيمم به لعقد او حبس في مكان يخرجون
 نحو ذلك فمن بعض اصحابنا وجوب الصلوة اداء وقضاء وعن البقيد انه يتركها
 في اوقات الصلوة وعن المحقق غير سقوط الاداء والقضاء وعن البقيد وجوب
 القضاء وعن الشيخ رة التيمم بالصلاة والاعادة والتأخير المسئلة محل اشكال
 والاحوط ان يصلي بنية القربة او لا ثم يقضي **الفصل الثالث** في كيفية
 لتيمم وبيان احواله وهي خمسة **الاول** البنية وما عرفه عينه الا انه لا يجوز
 هنا نية الرفع بل نيوية الاسماحة فقط على المشهور ومنهم من اجاز والتزام
 عندك في نسبة النزاع اللفظي اذا العانعون يفسرون الحديث بالمأف والمجوزون
 بالمنع وارتفاعه مسلم عند الكل فلا نزاع وهل يجزئ البنية البدلية مطاعن
 الشيخ رة او اذا قلنا بالضرورة في الاضطرار الضمير في الاكبر كما عن بعض
 ولا يجزئ مطاعن عامة المتأخرين لعله لا يخرج عن قوة لكن الاولى احوط واول

وعلى القول بنية البدلية يستثنى تيمم الصلوة على الخنثى والتيمم للنوم مشروط بالتيمم
 فيها مع مكان الطهارة المائية وتلك التيمم للخروج من المسجد يربى بناء على ما
 من يربى عنه شرع له وان امكن البذل واعلم حرسك الله ان الظاهر انه
 يلزم ان يكون الضربة بنية التيمم فلو احدث بعد الضرب قبل التيمم
 بعيد عن ماله في احد قوليه انه لا يلزم ان يكون الضربة بنية وانما
 حارجه عن حقيقة التيمم ومنهما منزلة اخذ الماء للطهارة المائية وهو ضعيف
 ويجوز استدالة حكمها حتى الفراغ **الثاني** في الضرب باليد على الارض
 اجماع الاصحاب على وجوبه واشترطه فلو لصق الصعيد بيديه بهبوب
 الرياح المحببة ذلك وهل يكفي الوضع مطاوع النهيد ام يجب الضرب الذي هو
 الوضع باعتماد كما استقر به الحديث في الاول لعله لا يخلو عن قبح كما يدل
 عليه موثقة سماعة وغيرها والثاني احوط ويعتبر في الضرب ان يكون باطن
 الكفين وال بعض الاصحاب في تعدد فلف الجواز بالظن ولعل لا يخلو ان لا يعتد
 بالعين في ماله تدعو ضرورة اليه فوائدا اقل بعض الاصحاب لا يعتد في
 ضرب عليه كونه على الارض فلو كان التراب على ثوبه او بدنه اجزاء وعن
 السيد في ربه عدم الاجزاء وقال في لو كان المراد انه يضرب على التراب الذي
 في موضع السجدة ويجتزأ بذلك فالظان غير صحيح وان كان المراد انه يضرب بيديه
 عليه ثم يرفع يده ويسبح به فالظان لا مانع عنه اقول اما الصورة الاولى فلعله لا
 في عدم جوازها واجرائها واما الثانية فان صدق الضرب على التراب فالظان
 غير صحيح على الظاهر لا عند الضرورة فظاهر اخبار وكلام الاصحاب
 انه بشرط وضع اليدين يكون دقة فلو ضرب احد يديه ثم استعمل بالآخر لم يجز

به المشهور بغير احتيائنا انه لا يجب علوق شيء من الزايف عن ظاهر
 ابن الجنييد لا وصريح جمع من متأخري المتأخرين وجوبه وهو مع كون احوط
 فمحمدا قال جملة من اصحابنا ان قطعوا من الكفيرة وقت ضرب بما بقي وان لم يبق
 شيء سقط الضرب بهما والواجب هو مسم الجبهة بالزايف عن الشيخ سقط
 التيمم والصلوة وتوقف في يمينه والاول مع كونه احوط واسم لا يخلو عن
 قوة ومثل ذلك لو كان في كفيه فمخرج يمنع من الضرب لو كان كف نجسا
 بخامسة يتعدى مع تعدد الاثر الى يضرب بظهر الكف واحتمل النولية والحوط
 الجمع بين المسم بالظهر ووضع الجبايم والسنن عليها وان لم يمكن اقتصر على مسم الجبهة
 ثم يقصر بينة القرية والحوط يقتضي في الصوبة الاولا ايضا هو اختلف
 الاصحاب في ذلك الضربان فمن الشيخين اكثر المتأخرين ضربة للوضوء وضربة
 للفعل وعن السيد و ابن الجنييد وابن عقيل والمفيد واحد قوله ضربة في
 الجميع واختار جمع من المتأخرين وعن ظاهر على ابن بابويه وثلاث ضربات
 ضربة للوجوه وضربة لليمنى وضربة لليسر والحوط بل الاخرى لا سيما في
 الجناية الجمع بين الضربة والضربتين ان كان القول الثاني لا يخلو عن قوة وهو
 العالم وعن بعض اصحابنا وجوب التيمم في غير الجنب على وجود الوضوء
 هنالك وما ذكره احوط وان كان يحجبه تيمم واحد على الظاهر الثالث
 مسم الجبهة وقد اختلف الاصحاب هنا فالمشهور مسم الجبهة مرقصا الشعر
 الى طرف الكف الاعلى عن الصديق مسم جنبه وحاجبيه وعن علي ابن بابويه
 مسم الوجه باجمعه وعن مالك المعتدل مسم الجبهة والجبين والحاجبين خاصة
 اقول اما مسم الجبهة فلا بحث في وجوبه فانه متفق عليه والحوط مضم

الجنبين بل الحاكبين ايضاً واحتل البعض استحباب مسح الوجه مسائل
 يجب البعد عنها في المسح بالاعلى على الاشهر لا ظهر بل لا اعرف فيه خلافاً
 انه يظهر من بعض المناخين التردد فيه ويجب المسح بالكفين معاً على الاشهر
 الاظهر خلافاً لابن الجنيده حيث اجتزأ باليد اليمنى يجب استحباب
 المسح بلا خلاف وضماً وقوفاً وهل يجب تجميع الكفين لعله احوط استظهر
 جمع عدم وجوبه وهو لا يخلو عن قوة الرابع مسح الكفين على المشهور
 وحدهما من الزند الى رؤس الاصابع والزند مفصل الكف والزماع مسح
 الرضع يضم الرء ثم السين المتصلة ثم اليد العجوة وعن الصادقين من المرفقين الى
 رؤس الاصابع وقيل انه مستحب عن بعض اصحابنا من اصول الاصابع الى رؤسها
 الاول اظهر ولم يثبت استحباب المسح من المرفقين مسائل ايح البعد عن الزند على
 المشهور بل لا اعرف فيه خلافاً الا ان في قولنا في وجوبه مسح الكفين
 الكفين ظهورهما لا يطوقهما على الاشهر لا ظهر بل منفر عليه عند الفلتان
 المسح بما جاز يحيط بكف دون ظاهرها الا ان يحصل المزد من المسح به فلعل
 المشهور جواز المسح بالظهور واحتل التولية الاحوط الجمع بين المسح بالظهور وضع
 الجبائر والمسح عليها لو كان على اعضائه جباير مسح عليها هم لو كانت المواضع
 المسوحة نجسة يتعد تطهيرها لظهور وجوب المسح عليها بل قال في خلافه فيها
 اعلم وكذا لو كانت النجاسة في الاعضاء المأخوذة واذا كانت النجاسة متعددة
 فصل يسقط الفرض ويجزئ عليه حكم فاد الطهور كما استظهر في الآثام والي
 غير كما احتله هو فيه او يضع الجبائر ويقيم عليه كما امر في ذلك والله اعلم
 احله الله في دار الكرامة مقاماً عند ابتلائه بالقروح اوجهها وحوطها الاصل

ويجب سبب السج كما تقدم واطلاق كلامهم يقتضي عدم الفرق
 بين ان يكون الاحلال به عمدا او سهوا ولا بين القليل والكثير
الفصل الرابع في بيان سائر الواجبات واشياء الترتيب والظاهر المنق
 عليه عند الاحتجاب المتأشرف اتفاقا ولو قدرنا نظائر جواز التولية بل لا خلا
 فيه لكن هل يضرب المتوارين في العليل على الارض ثم يرفعها ويمسح بها وجهه
 ويديه ان امكن او يضرب يديه نفسه ويمسح بها وجهه وكفيه احتملان
 لم يفرق بينهما الا في كلامهم به جمع ولا بد للمريض من ان ينق ولو لم يكن
 ج المودة ويظهر من كلامهم دعوى الاجماع عليه الا ان بعض المتأخرين
 قد تأمل في وجوبه الاول لظهوره في شهره صرح جمع من الصحابة بحوطه
 مواضع التيمم ويظهر من بعض دعوى الاجماع عليه وعن جمع علم الوجوه والاول
 احوط هم اتفقوا على انه لا يصح التيمم للفريضة قبل دخول الوقت وانه
 يصح مع تصيقه وانما الخلاف في انه هل يصح مع صفة السعة ام لا فالصديق وعبد
 جمع الصحة وعن المشهور انه لا يجوز الا في اخر الوقت وقيل ان علم او ظن علم
 وجود المساء الى اخر الوقت جاز التقديم والا فلا والقول الاول ان كان لا يخلو
 عن قبح لكن العمل بالقول الاخير احوط بل لا نرى وعلى القول بالمضائق الاطهر جواز المصلاة
 مع السعة اذا دخل الوقت وهو متيمم ولو صلوات فانية خلافا للشهيد حيث توقف
 في الفوائت المحكمات عن العلامة حيث اوجب التأخير موط ويظهر من اطلاق صحيحة جاز
 وغير ما هو بمنزلة الماء جواز التيمم قبل دخول الوقت الا انه حكمه في احاد الاجماع
 على عدم جوازه كما عرفت اعانك الله لكن مع ذلك قد صرح جمع
 بجوازه لكونه على الطهارة قبل دخول الوقت واجازته في الدخول في المصلاة

وهم فعقد الاجماع هو عدم جواز التيمم قبل الوقت لذات الوقت ويظهر من البعض
 احتمال الجواز للتأهب للفرض وفيه تأمل وعن الموالى ^{التي} كانه اوجب التيمم اذا
 علم عدم التمكن من التيمم قبل الوقت وظنه فوائدا قد صرح جملة من الاصحاب بان
 يجوز التيمم للنافذة الراجعة بدخول وقتها ولغير الراجعة عند اعادة فعلها ومنهم
 من قطع بعدم الجواز في الاوقات المكروهة وهو ضعيف ويصح الدخول به
 في الفرائض **وب** لظن ضبط الوقت فيقيم وصلى ثم انكشف فشاظنة من الشغل
 وجوب الاعادة وعن المحقق عدمها وهو اشبه **ج** عن الشهيد يتيلاية بجوابها
 للجواز فحضورها الى ان قال ويمكن دخول وقتها بتفصيله بل بموته لانه
 الموجب للصلاة ويتيمم للاستسقاء باجتماع الناس **ف** المصلحة ولا يتوقف ^{فهم} صطفا
 والا قرب جوازها بالخروج الى الصحراء بل يمكن بطولع الشمس في اليوم الثالث
 قال بعض اصحابنا لو تيمم لمس المصحف او قراءة القرآن فظاهرا استباحة ما يتوقف
 ما يتوقف على الطهارة صحتها وكما لا اقول وقد مر في بحث نية الوضوء
 تفصيل ذلك **الفصل الخامس** في الاحكام وفيه مسائل **الاولى**
 قال غير واحد من اصحابنا ان التيمم ليتيم ما يستتبعه المتطهر بالماء والظاهر
 منه كما صرح به جمع كالشهيدان وغيرهما **كل** غاية منع الحدث
 اصغرا واكبرا من استباحتها ولو كما لا وكان الماء حار فزال المنع والتيمم يقوم مقام
 عنه تعذره فيجوز لو جوب تلك الغاية ويندب لندبها حتى الكون **على**
 الطهارة نعم يستثنى من ذلك التأهب للصلاة والتجديد تأمل بعض يظهر
 من كلام البعض دعوى الاجماع على هذا التفسير وهذا هو الاشبه
 لكن لا ريب في ان المراد ما لو كان مسوغا التيمم هو جود الكل غاية من ^{المفرد}

ولو لم يجز بغير وقوع التيمم لكل منها ابتداء دون ما ليس كذلك
 فمن تيمم مثلاً لضيق الوقت غير استعمال الماء للفرس مثلاً لا يستبحر به مثل
 مسكتابه الفزان ولو حال الصلوة واحتمل الجواز في حال الاشتغال
 بها وقال بعض الناقرين المراد من تلك العبارة أنه يستباح بكل تيمم شرع
 بدله من المائية ما يستباح بها فلا يدل على عموم مشروعيته لكل ما يشترط
 المائية وعن فخر المحققين أنه منع من استباحة اللبث في المساجد للتيمم والحق
 مسكتابه ويلزم عليه تحريم الطواف لاستلزامه دخول المسجد وعن
 العلامة عدم وجوب التيمم إلا للصلوة والخروج من المسجد في عينه عدم
 مشروعية التيمم لصوم الجنب الحائض المستحاضة وعن الشهيد
 الأشكال في مشروعيته لو ط الحائض بعد انقطاع الحيض والأثر في عينه
 هو الجواز في الجميع كما عرفت أيده الله وخصوصاً لو ط الحائض من غير جناح
 إلى تجديد التيمم لكل وطى لعله أظهر نعم فليس كل انتقاض التيمم بكل ما ينقض
 الطهارة ولو حدث أصغر بالنسبة إلى ما هو بدله الأكبر وقال بعض أصحابنا
 التيمم لا يلزم من الأكبر الصلوة والخروج من المسجد هو أطول الثانية من
 تيمم فيما عدا ذلك أعادة عليه بعد خروج الوقت إجماعاً وقد وقع الخلاف في
 مواضع إذا وجد في الوقت فله الأشهر الأظهر لا يعيد بل ادعى الاتفاق عليه
 حتى عن الفاكهين بالمصافحة إذا تيمم مع ظن الضيق ولا فهو خارج عن موضوع
 التيمم لعدم صحته التيمم عندهم ابن الحنيد وابن عقيل وجوب إعادة الأول
 لعله أثبت ما يشعر بها وأما المحمول على الاستحباب كما قيل أو على النية ب
 عن السيد وجوب إعادة على الحائض تيمم لفقد الماء ثم وجد ولعله ضعيف

ثم عن جمع مرتبة الجنابة وخشي على نفسه من استعمال الماء يتييم ويصل ثم
 يعيد وهو احوط وان كان القول بعدم الاعادة لا يخلو عن قوة كونه منبهة خامة
 الجمعة من الخروج حتى خشي فواتها يتييم ويصل بلا خلاف اجدا الا انه ينظر من
 المحكي عن قول الاجماع على عدم جواز التيمم هناك مع التمكن من الخروج وحمل على
 تقدير كونه الجمعة واجبا تخيرا كما هو محتمل في زمن الغيبة وكيف كان جركه عن
 الشبهة اعادة الصلوة في هذه المسئلة وبها حوطهم عن الشبهة كان على توبه
 نجاسة لا يفي عنها ولو تمكن من نزعه ولو يكن معه ماء لا زالها يتييم ويصل ثم يعيد
 وانما ينظر المحقق وغيره عدم الاعادة والاول احوط ومن عدم الماء وما يتييم به احتياكا
 واضطارا فمن ^{ضابط} التاكيد ويعيد عن الشبهة ان شاء اخر الصلوة وان شاء صلى ثم اعاد اذا
 تمكن عن المشهور ليقط اداء وقضاء وقيل ليقط اداء وقضاء وعمر البصيرة يجب عليه
 ذكر الله فذر الصلوة ويحمل كلامه على الاستحباب لا دليل يدل على ذلك
 لا على الوجوب لا على الاستحباب والا ولعله احوط الا انه قد يشكل اثبات الاحتياط بانما
 كون حرمة الصلوة اصلية لا تشريعية فقدرى ان قائلا قال الصفاق في
 يقوم ناصية وقد اقيمت لهم الصلوة وانما على غير وضوء فاصلة معهم تقية ثم اتوا بصل
 فقال سبحانه الله ما يخاف من يصل من غير وضوء ان يأخذ الارض خبثا من اخل
 بالطلب وضاق الوقت يتييم ويصل فان وجد الماء في محل الطلب المشهور وجوب الاعادة
 وفذمرت المسئلة وعلى القول بالانقضاء في هذه المواضع فهل ينقص التيمم ويقطع
 الصلوة اذا وجد الماء في أثناء الصلوة او لا انتهى عن ابطال العمل احتمالا فيذهب
 الكل منهما اذ ابى الثالثة اذا وجد التيمم للماء وتمكن من استعماله فلهذا
 صور احد ها ان يجد قبل دخوله في الصلوة ولا خلاف في انقضاء تيممه

فأرغب بعد التيميم ثانياً قال في ذلك وإطلاق كل واحد منهما يقتضيه أنه
 لا فرق في ذلك بين التيميم من الوقت مقدار ما يسع الظاهر من عدمه وهو
 مؤيد بعد مشروعية التيميم عند النسيء وقال في الجواهر أنه لا ينفذ في جده
 مع النسيء أقول وما عزا السيد إلى الأصحاب لم يثبت وقد مر من المسئلة وثانها
 أن يجزئ بعد الفراغ والمشهور بل النفي عليه أنه لا إعادة في كل مرة لكن ينفذ
 تيممه وثالثها أن يجزئ بعد الدخول في الصلوة فلهذا قيل في غير مرجع ما
 لم يرجع وعن الشيخ في أحد قوليه لم يجزئه الرجوع ولعله المشهور وعن سائر مرجع
 إلا أن يقرأ وعن ابن الجنيده يقطع ما لم يرجع ركعة الثانية وبعد ركعة الأولى
 الوقتان خافض الوقت قبله لا بد من قطعها وعن جزيه يجب قطعها مطلقاً مع ظن
 سعة الوقت ولا لم يجب ويستحب ما لم يرجع وعن العبدول جواز العدول إلى
 النفل قيل وهو ما نفرد به والقول الأول لا يجزئ لو عن قوه وإن كان الاحوط
 إتمام الصلوة ثم إعادة وهذا كله مع سعة الوقت ولو كان مضيقاً مضى في
 صلواته على الظاهر لا شتر ولكن لو فقد الماء بعد إتمام الصلوة فهل ينفذ
 تيممه بالنسبة إلى صلوة أخرى كما عن الشيخ أو لا كما في الجواهر ولعله الظاهر
 على مذهب الشيخ قيل لا يجوز العدول عن هذه إلى فائتة ساكنة عن التيميم
 حكم النافلة حكم الفريضة وعن ذلك يحتمل قويا انتقاض التيميم فيها مطلقاً
 هو احوط **الرابعة** لو أحدث التيميم في أثناء الصلوة سهواً أو وجد الماء فحين
 التيميم يتطهر من بينه وقيل تبطل هذه المسئلة من فروع مسئلة وقوع الحدث في الصلوة
 سهواً فأعلم أي ذلك الله تعالى أن السهو لا يبطل مطلقاً وأنه لا فرق بين العمد والسهو
 قيل يتطهر من بينه وعن المحقق وغيره أن كان دخل في الصلوة تيميم ثم سبقه الحدث فاصلاً

ماء يتوضأون به وان كان خل فيها بوضوء ثم سبقه الحدث يتوضأ ويستأوى القول بالاعادة مطلقا
 مع كونه احوط لا يخلو عن قول كذا لا ينبغي قطع الصلوة اذا دخل فيها بالتيتم مع سعة الوقت بل
 يظهر ويتم ثم يعيد وهو العالم **الخامسة** قال بعض اصحابنا اذا اجتمع ميت وميت وكان من الماء
 ما يكفي احدهم خاصة وان كان ملكا لحد من قسوة ولم يجر له بذله لغيرة ولو كان باخا جاز من سبق
 اليه ولو تقاضا دفعة اشتركا ولو كان ملكا لهم او ملكا لك ليسع به فلما نك
 الخيرة في تخصيص من شاء انما الكلام في انه من الاول من هو كذا فمن الشيم
 اولوية وعنه في احد قوله يغتسل الجنب ويتيم المحدث ويتيم الميت ويظهر
 عن ابي ادريس انه يغتسل به الميت اذا ارتفعين اداء الصلوة خوفا منها وكذا
 ان امكن جمع الماء ولم يخالطه نجاسة عينية وحكة تغسيل الميت به مطلبا
 اغتسال الجنب اشبه فوائدا وامكن الجميع لجمع النجاسة وجب على القول بالظهور
 المستعمل في الحدث الاكبر ولو جاز معهم ذات دم او ما من ميت والعطشان
 فقيل التحريم حسن استعماله الفرقة اول اقول يقدم العطشان ان خيف عليه
 الا فلا شبهة تقديم غسل الجنابة فانه الفريضة وما سواه من الاعمال سنة وان
 لم يكن فيه جنب او كان اثنان جنبا فالفرقة اول ب لو كان الماء صياحا وجب
 على الجميع المأذرة اليه فان انفقوا جميعا اشتركوا ولو تعذر واحد
 لفرق حيازنه بعد استوائهم في السبق اليه فلا خلاف في انه ياتى ثم وكذا
 هو دون الاخر لا فقار ملك المباحات الى الخيرة وعمر النبيه الاستشكال
 في تلكه وتوقف في يوق وياتى تحقيق ذلك انشاء الله تعالى في محله
 قال الحق هل يجوز ذلك الماء ان يبذله لغيرة مع وجوب الصلوة والطهارة
 الوجه لا اقول وهو الوجه السادسة الظاهر انه لا خلاف نصا وقولا

انه متى وجد الماء وتمكن من استعماله ينقض تيممه كما مر فلو فقد
 بعد ذلك وجب عليه اعادة التيمم وعدم التمكن ويعم العذر الشرعي
 من مرض خوف عطش هل يعتبر مضي زمان يتسع لفعل الطهارة المائية فام
 لا قولان احوطهما الثاني ولو تمكن من ماء صالح للوضوء او الغسل لاحتلما فمقتضى انقضاء
 معاذيك او ما يخاره المكلف من هذه القرعة اوجه احوطها الاول السابغ
 المشهور بل ادعى عليه الاجماع ان المحتل في مسجد الحرام ومسجد الرسول لا يجوز له الخروج
 منه الا متيمما ولا بأس بالمرور في غيرهما من المساجد وعجز عن استحباب التيمم وهو ضعيف
 فواتدا فلما اختلف الاصحاب في تعيين الغسل في الصورة المذكورة ولو وجد الماء في
 المسجد بن قنبل الواجب التيمم وقيل ان امكن الغسل وسأوى زمانه زمان التيمم ونقض
 عنه وجب يظهر كلام بعض المناظرين الميل الى لزوم الغسل حلقا ويلاحظ
 من كلام البعض انه لم يعرف بتقدمه مطلقا قائل اقول بتقدمه مطلقا
 حصول الامن من تركه القائل الى المسجد اشبه وقد عرفت انك الله فيما مر ان
 الفتوى بشي مع عدم الظفر قائل به مع انه راجع في عمومات الادلة خصوصا
 حيث كان مندرجا تحت عمومات الفتاوى ايضا لا يستلزم مخالفة الاصحاب
 ولا بأس به وكما له من شواهد من مسائل عديدة وان شنع به بعض
 القاصرين وخفف امره على غير الماهرين بصرح جمع من الاصحاب بان لا
 فرق في هذا الحكم بين المحتل وبين من اجنب فيه عمدا او دخله جنبا او نال
 فيه بعض المناظرين والمسئلة لا يخالو عن اشكال حل تلويح الجنب المحاضر
 صرح به جمع بعض اصحابنا وهو محتمل وان كانت المسئلة موضع تردد وانكره

المحقق في الاشارة لظهوره لا يلحق بالمسجد من غيرهما من المساجد في مشروعية
 التيمم وعن الشهيد انه استقر استحباب التيمم فيها وهو ضعيف هم قال في المحرر
 يظهر من كلام الاصحاب انه لا ينوي في هذا التيمم البدلية عن الغسل انما
 ينو في نية استحبابه المروور فلا يكون سببا للصلاة ونحوها ويجب عليه الخروج بغير
 فصل ويختار اقرب الطرق وعن الشهيد الثاني ان كان الغسل ممكنا وصحيا ولم يقل
 بجوازه فلا اشكال في عدم اباحة هذا التيمم غير الجواز وكذا ان لم يمكن التيمم
 في خارجه وان تعذر في الخارج ايضا فالوجه كونه مباحا وذكره حسن الا انه في
 طلاق الصورة الاولى نظرا ليجعل كونه مباحا مع التعذر في خارجه على
 القول بعدم جوازه فيه مطلقا وان كان الاحتياط في الاعادة مطلقا
 الثامن المشهور بين المتأخرين تحريم الطهارة وضوء او غسلا وتيمما في المكان
 المصوب ادعى على ذلك الاجماع بل عن الشهيد الثاني الحكم بالسائر للعبادة
 المشتمل على فعل كاداء الركوع وقراءة القرآن المندور واما الصوم
 فقد قطع الفاضل بجوازه واستشكل في صحته ايموعن جميع صحة الطهارة وفطد
 الصلوة اقول والقول بالبطلان فيما سوى الصوم مع كونه احوط لا يخلو عن
 قبح الا انه في الركوع محل تردد واشكال التاسعة الظاهر انه لا خلاف
 في استحباب التيمم للنوم ولو مع وجود الماء ولكن يظهر من الرواية مشروعية من
 فيه للوضوء ثم ذكر على فراشه ويظهر منها ايضا جواز التيمم من الدثار كما انما كان
 المشقة المشهورة مشروعية التيمم لصلوة الجنائز مع وجود الماء وعن المحقق مشروعية
 اذا خاف فوت الصلوة ومعايته احوط الحادية العشرة هل ينبغي
 التيمم في كل موضع يستحب فيه الغسل او الوضوء عند تعذرهما لعله

اشبهه وهو ثلث الشهيدين لا اشكال في جوازه اينما كان المدل منه رافعا و
 اما في غيرهما فوجهان ويستحب لا عن غسل الاحرام مع تعذره على القول برفع اليد
 المندوب لحدث كما ذهب اليه الرضا لا اشكال في الاستبراء بكونه مباحا للصلاة
 الثانية عشرة المشهورة بل المجمع عليه ان اذا اتيتم الجنابة لا عن الغسل
 ثم احدث اعد التيمم عن الغسل سواء كان حدثا أصغر او اكبر وعن الرضا ان
 الحدث انيتم حدث حدثا أصغر فوجد ما يكفيه للوضوء تواتر ولاول
 اشبهه وهو العالم **الباب الخامس في الخجاسات** احكامها وما يتعلق
 بذلك وفيه مطالب **الاول في ذكر الخجاسات** فيه ضول **الفصل**
الاول لا خلاف في نجاسة البول الغائط من غير الطائر من حيوان لا يؤكل
 لحمه وان كان ذا نفس سائلة والمراد بها الدم الذي يجتمع في العروق وانما
 الطائر فمن الشهور انه كغيره ويظهر من اطلاق عبارة الصدوق وجمع
 القول بطهارته خسر الطائر وبوله مطلقا واستثنى الشئ منه الخجاس
 فاف في نجاسة زرقه وبوله وبعض المتأخرين استظهر طهارة زرقه في الطائر مط
 وتوقف في البول والقول المشهور لا يخلو عن قبح وعن المحقق التردد في جميع
 ما لا ينقل له كالذباب الخنافس والاطهر الا شهر الطهارة وذهب جمع الى طهارة
 بول الخنافس وجمع بعضهم الامر الوارد في غسل الثوب عن بوله على الاستبراء
 والقول بالنجاسة غير بعيد فوائدا عن العلامة لا فرق في غير ما كحل اللحم
 بين ان يكون تحريما اصالة كالاسد وبين ان يكون لعرض كالجمل
 والمسئلة لو لم يكن اجماعية فللنظر فيها مجال **ب** بول الرضيع على الاشهر
 الاظهر نجس خلافا لابن الجنيدي رحمه الله وخروا الدجاج والجمل الطاهر خاف المحر

عن البقيد ^د ابوالخيل والحكيم والبال وارتأها طاهرة على الاشهر ^{الظلم}
 خلافا لابر الجند والشيخ في احد قوليه نعم الفول بالكرهه اقرب عن
 بعض المتأخرين التوقف قال بعض المحدثين في نجاسة ابوالدون
 الاروات **الفصل الثاني** لا خلاف في نجاسة مني الانسان وكك
 من غير الانسان اذا كان له نفس سائلة الا ان بعض المحدثين قد توقف فيه
 واما مني ما لا نفس له فظاهر جملة من الاصحاب لطهارة والمسئلة لا يحل
 اشكال ومن ثم تردد فيه المحقق واما ما يدل من الاخبار على طهارة مني الانسان
 فانجب مما كلة النقية ^{مسئلة} المشهور بدير الاصحاب انه ليس بشئ مما يحرم
 عن الذكر نجس سوى البول والمني وعن ابن الجند ^{از المني} اذا كان يعقوب
 شهوة غسل منه الثوب الجسد هو خلاف المنفق عليه وكك كلما
 يخرج من الفيل والدماء فهو طاهر ^{هذا البول} العائط والدم والمني **الفصل الثاني**
 اجمع الاصحاب على نجاسة الدم قليلة وكثيرة اذا كان من في نفس
 علة البر الجند فانه قال اذا كان سبعة دون درهم وسبعة كعقه الابهام
 الاعلى لا يخرج الثوب اما ما يدل على طهارة الدم من الروايا فاما مؤلة او مطرحة
 قال بعض اعلام الدم اما ان يكون دم حيوان في نفس سائلة والا
 اما مسفوح او غير مسفوح وغير المسفوح اما ان يكون متعلقا بعد الذبح الشرعي
 او غيره والمختلف في اللحم بعد الذبح اما ان يكون دم حيوان كقول
 اللحم او غير في نفس سائلة اما ان يكون وم السمك او غير ^{فسمكة}
 اقسام وتفصيل الفول في ذلك ان الدم المسفوح اي المنصب من العرق نجس
 بلا خلاف بين علماء الا انه قيل ان دم مهنو ^ل الله صل الله عليه واله

وغيره في نفس سائلة

وسلم طاهر وكذا بوله صم أقول ولا حاجة تدعو إلى البحث عنهما وأما الدم
 المتخلف بعد الذبح إذا كان دم ما كَوَّل اللحم فهو طاهر جلالاً من غير
 خلاف يعرف واستثنى من المتخلف ما يجذب الحيوان بنفسه إلى باطن
 الذبيحة فإنه نجس حرام وأما إذا كان دم غير ما كَوَّل اللحم ما يقع عليه الركوع
 فطاهر لا صكاب نجاسته إلا أن بعض المتأخرين قد توقف فيه ولعله لا وجه له
 وأما ما يخرج من دمي النفس السائلة بلا فم وأضباب كدم الشوك والعضة
 فطاهر لا صكاب لا فماف على نجاسته إلا أن ظاهر العلامة طهارته أو
 كلاً غير صحيح قابل للتأويل على تقدير تسليمه فلا ريب في أنه نجاسة
 الضعيف أما دم السمك فلا ريب في طهارته أيضاً وعن ظاهر الشيخ نجاسة
 دم السمك والبق والبراغيث ولم تثبت أما دم غير السمك مما لا نفس له فلا
 إشكال أيضاً وطهارته والخلاف ثبت فروع **الاول** عن الشيخ
 العلقمة نجاسة وادعى إجماع الفرقة عليه واستنظر فيه في المعالم وعن المحقق
 أن العلقمة التي تخرج في بيض الدجاجة وشبهه أيضاً نجسة ومال في
 المعالم إلى الطهارة والقول بالنجاسة مطمع كونه أحوط لا يخلو عن
 رجحان الثاني من وجه دما في بدنه أو توبه ولم يعلم كونه من
 الدماء الطاهرة أو النجسة فالوجه الطهارة والأحوط الاجتناب هكذا
 الحكم في كسبه له أفراد بعضها طاهر وبعضها نجس كذا قيل والوجه
 عند توقف الحكم على عدم كون الأصل فيه النجاسة كما في الجلود و
 مكن الحكم إذا اشتبه دم معقونه بغير المعقود الثالث عن
 الشيخ طهارة الصديده وعن المحقق نجاسته قال لأنه يخالطه دم يسير

ولو حكم بذلك لم يكن مخالفاً مع الشيخين بل إلى العباد لا يوافق على هذا التفصيل
 وما ذكره أشبه **الرابع** المسك ظاهر لا خلاف أنه أحسن من غيره عليه
 الصلوة والسلام **الفصل الرابع** الميتة من في النفس الساكنة مأكول اللحم كان أم غيره نجسة
 بالأخلاق ربما توقف بعض المتأخرين في نجاسة جلود الميتة من في النفس غير الأدمى وليس
 ويظهر من كلام ابن رزير وجميع من الروايات عدم جواز استعمال شيء من أجزاء الميتة في حال
 ادعى على ذلك الإجماع وعلى الجميع جواز استعمال الألية المقطوعة في الاستصباح ولا يخلو
 عن قوة والأحوط التمسك بمسائل الأئمة في نجاسة ميتة الإنسان بعد دمه بالوت
 وقبل نظيره بالقتل وأما قبل البرء فهل يلزم غسل ما أصاب جسد الميت كما
 ورد في بعض الروايات أم لا يلزم لعله المشهور بل لم اتفق على قائل بلزوم أفضل
 من احتجنا به كذا قيل القول بالنجاسة وإن لم يبرء كما عن العلامة وغيره غير بعيد وهل
 النجاسة عينية محضة فيجوز ما يلاق الميت برطوبة كان أو يبوسة ويتعدى
 نجاسة الملاقاة ما لا ذكراً برطوبة أو حكيمة بمعنى أنه إنما تنجس بما يلاق الميت
 ولو رطبادون ما لا ذكراً أو بمعنى أنه لا يتعدى نجاسة ما يلاق الميت
 يابساً إلى غيره وإن صار هو متنجساً أو أنها عينية مع الرطوبة خاصة
 أو مع اليبوسة فلا أثر لها أقوال أربعة والقول الأخير لعله لا يخلو
 عن قوة لكن يحتمل استحباب غسل مع اليبوسة وسبيل الاحتياط هما
 أمكن لازم وأما حمل الكاشف في أخبار نجاسة الميت والكافر على مجرد حدث
 الباطن دون المعنى الشرعي الموجب لغسل الملاقاة لها برطوبة فهو خلا
 من هبة لطائفة المحققين هم الله وإنما نغزى إلى الشافعي بغير التحقيق انقباض
 ما لا نفس له ساكنة على طهرتها ومثله قال الفاضل وأدعي الإجماع وعن الشيخ نجاسة

ميتة العقرب والوزغ وانه عند نجس عينه كالكلب الاول اشهر
 حج عن الشجر طهارة ميتة الضفدع وماله يوكل لحمه اذا كان مما يعيش
 في الماء وكان ذات نفس لم يثبت الطهارة له لا خلاف وان كان ميتا
 بالموت اذا قطع من جسده حيا كان او ميتا فهو نجس ثم قال العلامة الاقرب
 طهارة ما ينفصل من بدن الانسان من الاجزاء الصغيرة مثل البثور والتآكل و
 ما استقر به اقرب بل لا يعلم فيه فالفاء اتفق اصحاب من غير خلاف يعرف
 على طهارة ما لا يحل له الحيوة وهو العظم والظفر والقرن والحافر والشعر والوبر
 الصق والریش والسن والناث البيض اكنش جلد غليظا ولا نفخة وكذا على
 حل الانفخة والبيض من مأكول المحرم عن الاكل ثم عدم بقية الحكم بطهارة الصق
 والوبر والشعر والریش بغير كونها مأخوذة بطريق الجذع والقطع وبغيره الى
 الميتة اشترط الجذع والاول اشهر وظهر عن الخونساري انه جعل الغسل
 مع الجذع الا حوط وهو ضعيف نعم تيج الغسل في صورة الجذع ايضا اذا فرض ملاقة
 لجسد الميتة على القول بتعدية النجاسة مع اليبوسة والظاهر ان حكم القرن و
 الناث الحافر والظفر والظلف حكم الشعر واحتمل خلاف الشيخ هنا ايضا
 في اشترط الكسر والقطع بسكين ومخو ح عن المشهور انه لا فرق في الحكم
 بطهارة هذه الاشياء من الميتة بين كون الميتة مما يوكل لحمه او لا
 وبين خيم وعالامة انه قوي في النجاسة في بعض الجلال وماله يوكل
 والقول بالطهارة كما يحرم بعض الناجس من لا يخلو عن قرب وعنه انه قال ان
 الانفخة من غير المحلل الموطوء في طهارتها احتملان اذا عرفت هذا
 الله تعالى فاعلم سلك الله ان اهل اللغة قد اختلفوا في معنى الانفخة من العظام

ان الانفة بكسر الهمزة وفتح الفاء مخففة كرش الجمل والجدي ما لم يكن كل
 وع القاموس الانفة بكسر الهمزة وتشديد الحاء وقد يكسر الفاء والنقطة والنقطة
 شيء يخرج من بطر الحاء في الموضع اصغر فيصير في ضوئه فيغلف كالجدي فيفسد
 الجوهر في الانفة بالكرش وهو عن النهديك يكون الانفة الانكل ذي
 كرش لا ينفي انفة الا وهو رضيع فاذا رعى قبل استكرش اي صارت
 الانفة كرشا قول ورواية الثافي ربما نزل على ان الانفة هو اللبن المستعمل
 الا كرش كما في القاموس اذا عرفت هذا حرك الله تعالى قاله
 سليمانك الله واربعض المتأخرين يرحم تفسير الانفة بالكرش لان ذلك الماء لا
 وان فرض طهارة لكنه يجس بملافات الجلد الذي يجويه وكانه را
 ان ذلك الماء الجسد لا يقبل التطهير لما فيه من الدهنية بخلاف الكرش
 الا فالكرش ايضا بانقضاءه من اجزاء الميتة يجس ايضا وبعضهم احتل
 عدم احتياج الكرش الى التطهير لاطلاق الموضوع عن الذكر
 انه حبل تطهير ظاهر الكرش اولى وعن ظاهر المعنى وجوب التطهير
 عرفت سلمك الله انه يظهر كلام اكثر اهل اللغة ان الانفة
 مخصوص باذا الوبر وعن الذكر في الانفة ظاهرة من الميتة والمذبوحة
 وان اكلت النحلة غير اللد اذا عرفت هذا وفتك الله قاله ايدك الله
 الذي اراده اوفق بما احتياط به يمكن الجمع بين الادلة ان يقال
 ان الانفة هي الشئ النجس في الكرش ظاهرة في حد ذاتها لكرش
 الملافاة الجلد التي يجويه يحتل نجاستها فلهذا ان يدفع منها
 ما اتصل بها ان امكن فانه لم يكن نكاس فكلها واما الكرش فالحل

يطهره في غاية الاشكال والله يعلم بحقيقة الحال ط قال بعض اصحاب
 طهارة البيضة ثابتة وان لا قت الميتة بالرطوبة وربما يعزى الى
 الاكثر عن العلامة هـ وجمع القول بخاسة الملاحة وهو الاشبه
 وظاهر اطلاق الفنا في طهارة البيضة ان يكتبه القسلا على حقه قيل
 ان الظاهر انه اتفاق وظاهر اطلاق اكثر الروايات التي فيها الموثقة الظاهر
 ومن ثم صرح جمع من المتأخرين بعدم الاشتراط والقول الاول مع كونه
 احوط لا يخلو عن قوة وهل يشترط كونه صلبا كما صرح به العلامة
 في بعض كتبه ويدل عليه روايتون غياث ام لا كما يدل عليه
 اطلاق الفنا وحى والروايات لعل الثاني اقرب **الفصل الخامس**
 عن الشئ الذي في ضرع الشاة الميتة ظاهر وقيل انه المشهور بن عن ابن عمر
 ودعوى الاجماع عليه وعن الفاضلين وجمع الخاسفة بل عن ابي بصير
 بن محمد بن عيسى خلاف عينة المختلين مراحمها وبنا والمسئلة عند موضع ثوب
 وسبيل الاحتياط واضح **الفصل السادس** الشئ الذي في الثدي طاهر
 اجماعا وقرأه وان اخذت من غير الثدي وعن العلامة هـ في الثدي فان
 المسك اذا انفصلت عن الظمية في حيوتها وبعد التذكية طاهر وان
 انفصلت بعد موتها فالاقرب الخاسة والاحوط الاجتناب وخصوصا في
 الصلوة الا على المبانة بعد التذكية كما يفهم من ظاهر صحيح عبد الله
 بن حنبل اذا ظهر منها ومن غيرهما النصوص عدم جواز الصلوة في الميتة و
 ان كان مما لا يتم الصلوة الا فيه **الفصل السابع** الخمر جس
 من الاشياء لا يظهر من الرضوخ وابن الاثير من انه لا

خلافة الخامسة بين المسلمين وقال الصدوق لا يسر بالصلوة في
 ثوب أصابه خمر عن أبي بصير عن الغول بالطهارة والقولان في غايه الضعف
 والشذوذ وفي حكم الخمر لا يشبه المسكرة عندنا وعن بعض
 المتأخرين القول بالطهارة واستحب الاجتناب هو في غايه الضعف
 والظ اتفاق كل من أصحاب على تخصيص الحكم بنجاسة المسكر بما كان
 مانعا بلا صالة وان عرض له الجمود دور الجأمل وان عرض له اليعان
 مسائل الأولى القفاح خرج مجهول استصغر الناس وأما علماء وأما فهم
 متفقون على حرمته بل وعلى نجاسته أيضا إلا أنه يظهر من بعض المتأخرين التوقف
 في نجاسته وقد يطلق اسم القفاح على ما ليس بمسكر ولا مغيث والمراد من
 غليانه هيجانه فهو ظاهر حلال قال بعض أصحاب ظاهر القفاح في
 الروايات أنه لا يعتبر بلوغه حدا لا سكار بل المناط الغليان أو
 لا بعد ان يدعى أنه بالغليان يصير مسكرا كما يظهر من كلام أهل
 الخبر لكنه غليان خاص يحصل بالعمل الثانية الخ جبر
 من الأصحاب بالسكرات والنجاسة العنبرية إذا غلا واشتد ولم
 يذهب ثلثاه وبعض على الحكم على مجرد الغليان وبعض على الاشتداد
 وقال المحقق اوجه الحكم بالخمر مع الغليان فيذهب الثنتان ووفق
 النجاسة على الاشتداد والمراد بالغليان انقلابه وصدره أسفله أعلا
 وبلا اشتداد الغلظ والثانية وقال بعض أصحاب لا يري أن الخمر يبر
 على مجرد الغليان بلا خلاف أيضا ووفق بما يدل كلام المحقق على
 تحقق الخلاف كما كان الحرمة تانتم الغليان وان غلا بنفسه أو

وبالشمس وقيل ان العلين يستلزم الاشتداد وجعل النجاسة
 والتحريم مثلا نهيين كما انه نهي عن الاشتداد هو مطلق النجاسة وان لم يدرك
 بالشاهد او اعرفت هذا فاعلم ايديك الله ان القول بالنجاسة يعبرى الى الشهود
 وعن ابن عقيل في القول بالطهارة والمسئلة محل توقف سبيل الاحتياط
 واخر الثالثة عصير الزبيب لا يجس بافليان بلا خلاف ظاهر
 ولا يحرم عند الاكثر وعمله لا يخلو عن قبح والاحتياط الترك وكذا
 عصير التمر واما اذا سكر فلا يريب في حرمة وكذا سكر كثير
 فقليله حرام لكن اذا وقع في قدر شئ قليل من غير المانع بأكاله صالحة جدا
 بحيث يستهلك بالقول بالجواز اربعة واربعا يظهر من القدر من كونه سبي
 التردد فيه اذا عرفت هذا ايديك الله فاعلم حفظك الله ان العصير اذا طهر
 مع غير في القول بالنجاسة لا يبعد لزوم الاجتناب واما على القول
 بالطهارة فلا يبعد حليلة بعد ذهاب التلثين ويظهر من بعض المتأخرين
 حذية مطلقا اعتمادا على رواية وهي فاصلة في دلالة على المدعي
 الرابعة اذا طهر العنب فان خرج ما يلهو وعلى فلا اشكال على الظاهر
 في تحريمه وان لم يخرج فالحرمة محل كلام وسبيل الاحتياط افرج النجاسة
 مقتضى الاصل والعسومات حل ماء الحصرم ولا اعرف قائلا من أصحابنا
 شجره الا ان بعض الافاضل من المتأخرين قد ترك جعل استعماله قبل ذهاب
 التلثين في الفصل الثامن من المشركون نجس اجماعا وفي حكمهم
 جسيم اصناف الكفار قال غير واحد من الاصحاب والفاضل من خرج
 من الاسلام مائة او اقله ومحمد ما علم من الدين ضرورة واول شكا

للكافر الأصل والمرند الكتابي وغير الكتابي والثاني التواضع هم
 المعتنون بعدد أهل البيت والخارج والغلاة وقد أجمع من ساطع
 علمنا كالسيد والشيخ والعلامة الأجماع على ذلك وربما يشعرك
 البعض بوقوع الخلاف في اليهود والنصارى ولو ثبت الأمن من المجنيد وقد
 بعض من المتأخرين والفقول بالنجاسة هو الأظهر قد ورد في الواكفة
 مع اليهود والنصارى إذا أكل من طعامه ولم يأكل من أطعمته وما من
 إليه أيديهم فإنه يصير نجس مع الرطوبة وكذلك الجوس إذا توضع وأما
 قوله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم والمراد بطعامهم ما يطبخ
 من الجوزيات أشباههم مع عدم العلم بما يشترط لها بالرطوبة كما يرد
 على ذلك الأخبار الصحيحة فواشدا قال بعض الأصحاب بالظاهرة لا خلا
 بين الاحتياط في نجاسة ما تحله الحيوة وما تحله من الكافر إلا أن السيد حكم
 بطهارة تلك تحله الحيوة من نجس العيينة المشهورة من آخره الأصحاب
 طهارة المخالفين وذهب السيد وجمع إلى النجاسة أقول ولا ريب في
 أنهم مثل كفار محمد وفي النار كما أنه لا ريب في نجاسة
 من سب من رسول الله صلى الله عليه وسلم النص على وصاية علي عليه السلام
 وثبت عنه بالضرورة ثم حجة فانه لا جرم من المدعيين الكفرة وأما
 الذين نشأوا من بعد وقوع الفتنة والتباس الأمر فلم يثبت دليل على
 نجاستهم على أنبوت معاشر الأئمة لهم وعدم ورود أمر من بطانتهم و
 ذوي أسرارهم بالطهارة إذا باشر بهم بالرطوبة مع عموم كملوهم
 يدل على أنهم كانوا محكومين بالطهارة ومن شرب من طهارة جميع

فرق الشيعة بطريق اوله الامن انكر امامة احد من الائمة بعد سماع النص من
 الامام الذي قبله بعد كونه عارفا به فان سبيله سبيل من انكر امامته على
 عليه السلام بعد سماع النص عن رسول الله عليه واله وسلم والله يعلم
 وذهب بعض المحدثين الى نجاستهم ايض مطوعجي الاحتياط واضحة
 من الفلانة من يفضل عليا وفاطمة عليهما السلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 تكلم بكلمة كفر او الحاد حكم عليه في ظاهر الشرع بالكفر هذا ولا يبعد عدم سماع
 التاويل كما يدل عليه اطلاق ما ورد في من قال فيني الله قتل وغير ذلك
 وبالجملة ما كان الجازات النبي ورد به الشرع او كان من الجازات الشامية او قام
 قرينة واضحة عند الاطلاق على ارادة الجاز فلا بأس بذلك ولا فهو غير
 جائز والقائل به محكوم بالكفرهم ظاهر جميع من اصحابنا ولد
 الكافرين تبعها والنجاسة الذاتية بغير خلاف واستقر ذلك العلامة و
 القول بالطهارة غير بعيد وسبيل الاحتياط شتم مستمع واما اذا شبه
 المسلم فهو محكوم بالطهارة ونفى عن ذلك المخلاف الا ان بعض المتأخرين
 استشكل ذلك على القول بنجاسة ولد الكافر يظهر من كلام الحق
 ايضا التردد واما بوثب تبعيته للمسلم في اجراء جميع احكامه عليه
 فنحل خلاف والمسئلة موضع تردد وقد اختلفوا في نجاسة المجردة
 والمجنونة والاطهر بنجاسة المجنونة واما المجردة فان عقد الجور صاخر فهم
 كالمجنونة وان اكنوا اذ لك والزم عليهم في نجاستهم غير ثابتة **الفصل التاسع**
 المشهور بين اصحابنا طهارة ولد الزنا اذا كان معتقدا للمعصية والاطهر عن
 المرتضى القول بان نجاسة **الفصل العاشر** خلاف بين اصحابنا في

نجاسة الكلب الخنزير البرين ولا ظهر لا شهر نجاسة الشعر ولا تحله الحيوة
 من اجزائها بل بالاحلاف في ذلك بين اصحابنا الا عن السيد فانه حكم طهارة
 مسائل اختلفوا في نجاسة المتولد منها اذا اباها في الاسم فربما في
 الشهيد بن النجاسة وعن سبطه في المدرك الطهارة وعن الصلاة التوقف
 وذهب بعض المتأخرين الى القول بالطهارة اذا كان المتولد منها بصورة حيوان
 طاهر المسئلة عندي على توقف سبيل الاحتياط واخبر واما الحجر فلا في
 حرمة وفي بعض الاصحاب المتولد من اجد هما وحيوان طاهر يتبع الاسم
 والمسئلة لا يخلو عن اشكال والله يعلم حقيقة الحال المشهور بين اصحابنا
 طهارة الكلب الخنزير البرين ولا يخلو عن قوة وعن ابن ادريس نجاسة الكلب البر
 الفصل الحادي عشر المشهور بين قدام اصحابنا نجاسة عرق الجن
 من الحرام بل ادعى الشيخ الاجماع عليه واكثر المتأخرين على الطهارة والقول
 بالنجاسة لا يخلو عن قوة فروع **الاول** على القول بالنجاسة لا فرق بين
 ان يكون رجلا وامراة ولا ان يكون الجنابة من زنا او وطئ غلام او غيمة او
 مية او الخانت زوجته سواء كان اترلام جامع او لم يزل والاستمنا باليد
 كالزنا كما ذكر في المنتهى واما اذا وطئ في الحيض او الصوم واستقر العلامة
 طهارة العرق والمسئلة لا يخلو عن اشكال ولو وطئ الصغيرة حنابية والحنابة
 حكم الجنابة ففي نجاسة عرقه اشكال كما افاد العلامة الثاني الحكم
 على الجنيدانه قال عندي الاحتياط ان كان جنبا من احتلام ثم عرق في ثوب
 اقول ولعل ذلك انه لا يتوق في الانسان غايلا في النوم اذا عرق لكن ربما
 يشعر صد كلامه المنقول بوجوب الاجتناب احتياطاً وعمله لا وجه له
 من ثم قال في العالم ولا تعرف لكلامه وجهها ولا دانياله رقيقا الثالث

الخائض والنساء والاستحاضة والمجنب من حلال اذا خلا نقى بهم عن عين
 النجاسة فلا بأس بغيرهم اجماعاً نعم يستحب على الظاهر للخائض اذا كانت في بها
 تلوذته ان تصلي بعد غلته **الفصل الثاني عشر** في اختلافوا في
 عرق الابل الجلالة فمن الشيع وجع من القدماء النجاسة وعن عامة المتأخرين
 الطهارة والمسئلة لا يخلو عن اشكال في القول بالطهارة فلا قرب الكراهة
 كما عن بعض المتأخرين **الفصل الثالث عشر** في اختلافوا في المسوخ
 ولا شهر الاظهر الطهارة في المسوخ الغيل وهو كان ملكاً في الذئب هو كان غيلاً
 ديباً والارنب كانت امرأة فتحت زوجها ولا تقبسل مرجضها والوطواط كان
 يسرق ثوب الناس فيزده ويطأ فيقوم من بين اسرائيل اعتدوا يوم السبت
 والجحش والضب فرقته من بين اسرائيل لم يؤمنوا حيث نزل امثالاً على عيسى
 ابن مريم عليهما السلام والفقارة هي القويسة والعقرب كان
 حنكاً والذب والورغ والذئب كان الحماة سرق في الميزان في رواية الكلب
 ايضا عن المسوخ وفي خبره ذكر الطاووس في اخرى منها الجريح والذئب في رواية
 والذئب الدرك وفي اخرى منها الدعوس والجحش في العقرب سيميل والفقارة
 والزمرة والغضب كجوت الرواية الاولى لعلمها اوثق والاجتناب عن جميع ما ذكر
 احوط **الفصل الرابع عشر** الارنب والعقرب والفقارة والورغ على
 الاشهر لا يظهر طاهر السور نعم استحباب التفرغ عن سورها محتمل واوجب الشيخ
 في يد غسل ما يصيبها من ثوب او البدن برطوبة مع انه في لباس عما وقعت فيه
 الفقارة من الماء وذلك لثبات كتاب في محب المياه **الفصل الخامس عشر** في
 الجارية عند المشهور المنصور طاهر خلافاً لبرامجيد وكنة الف والحملة وكلما

يخرج من المبدئية الى الفهم او ينزل من الراس طاهر وعن الشيخ قال بعض اصحابنا ان الفهم
 محض الفصل السادس عشر في الحدائق لا يعرف فائدة الجائز
 المحمدية الا انه ربما يفهم من بعض الاخبار ذلك ثم قال ويدل على الطهارة فائدة
 الى اجماع الاصحاب قد يما وحديثا روايات عديدة ثم اعترف بان الروايات
 المشعرة بالجائز مطروحة باجماع الاصحاب قول وهذا الحق الذي لا يمتري فيه الا
 ان استحباب مسم الراس بعد الخلق ومسمى الاطفا ر بعد القطع بالماء محتمل كما
 ذكر بعض الاصحاب **المطلب الثاني في الاحكام ومنها مسائل اول**
 كل نجاسة غنية وكذا كل حكم نجاسته شرعاً مؤثر في تنجيس ما يلاقه
 برطوبة الماء الكثير والنابع لكن وقع الخلاف في قدر نجاسة الميتة
 مع اليبوسة فمن العلامة القول بالنفذ مع اليبوسة وقيد الشهيد الثاني
 بمسنة الانسان وعن البعض عدم النفذ مع اليبوسة مطلقاً وقيل للملا
 به نجاسة حكمية فلا نجس ما يلاقه والفول بعدم النفذ مع اليبوسة
 بالنسبة الى الميت الانسكاب كما هو المشهور وان كان لا يخلو عن قوة التمسك
 موضع اشكال واما بالنسبة الى غير الادمي فالقول بعدم النفذ مع اليبوسة
 له الاظهر يظهر من بعض عبارات ابراهيم بن كوز نجاسة الميت وط
 حكمية وانها لا يوجب غسل ما يلاقها ويحتل حمله على مذنب العلامة
 بان ذلك في صورة اليبوسة والناشأ في نفذ القول بان المتنجس بعد إزالة
 غير النجاسة عنه بالنسبة لا ينفذ في نجاسة ما يلاقه برطوبة وهو خلاف
 المذهب **فائدة** اعلم ايديك الله تعالى قال بعض الاصحاب ان النجاسة
 العينية تطلق في كلام الفقهاء على معان وثقلها الحكمية فاحدها ما يتعد

بخاسته مع الرطوبة وهو مطلق الخبث وهو الاكثر وزناً في كلالهم
 ثانياً ما كان عينه محسوسة مع قبوله الطهارة كالبول قبل جفافه وثالثاً ما كان
 عينه غير قابلة للتطهير كالكلب المراد بالرطوبة التي توقف تأثير
 النجاسة عليها كما صرح جميع ما يتعدى منه شيء الى الملاقي واما ما لا يتعدى
 منه شيء فهو في حكم اليوسفة ويدل عليه اخبار موت الفأرة في الدفن الجدد
 وانه يوم خذ ما حولها والباقي طاهر الثانية هل الظن بملافة النجاسة يقوم
 مقام العلم لا مذنب ^{ثالثاً} مطو وهو المنقول ابن البراج ^ب الكفارة به
 مطو وهو المنقول عن أبي الصلاح ^ج انه يقوم مقامه ان استند الى سبب
 شرعي عن شهادة العدلين واخبار ذي اليد ان لم يكن عدلاً ولا والديه
 ذهب جمع من اصحابك لعلافة وغيره وربما قيد بعضهم قبول خبر العدلين
 بذكر السبب ^د خلافاً للعلماء في القضي للتجسس قيد جمع قبول اخبار الوالد
 بنجاسة اذ لا بما اذا اخبر قبل الاستعمال فلما اخبر بعد الاستعمال لم يقبل
 ان يستند الى سبب كقول العدل فهو كالعلم وان لم يستند كتاب
 مدينه الحز وطين الشوارع لم يحكم بالتجسس قول والدي يقوى عندي هو
 الظن اذ كان متعلقاً بالعلم فلا وجه له مثله وكذلك اذا استند الى سبب
 ومن ثم جاز البيع اذا ادعى المشتري نجاسة قبل العقد اذ شبه العدلان
 بالنجاسة وفي العدل الواحد اشكال وسبيل الاحتياط واضح اذا عرفت
 هذا ايده الله عليه ورحمك الله ان هناك شكلاً لا وهو ان الغالب جاهل ^{بعض}
 وخصو ^{بعض} مع ^{بعض} اذ لا عدل الاجتناب من النجاسات وتعلم مباشرة بعضهم
 فقد حصل الظن بمتاخم العلم بملاقات النجاسة ومثلك بعض هل عصرنا من

اهل الفضل والوعاء القرم تطهير الجسد والشياب في اوقات كل صلاة فلو
 فرض لزوم الاحتساب عن الجميع لا يضيء الى العسر والجرح المنفيع وقد اريد
 التخصيص عن ذلك بان الشارح لم يجعل شيئا من الاحكام منوطا بالواقع
 ونفس الامر فالجس ليس له واقع وهذا خلاف الواقع كما نبهنا
 عليه في الشرح فلا يسمي ذلك ولا يعني عن جوع والحر ان يقال انه
 كما يحصل الظن بل العلم العاقل بما شرههم للنجاسة كل تعلم علم اذيا استعما
 للطهارة ويجد لا يحصل لنا العلم والظن المتأخر له ببقائهم متنجسين اما مطاق الظن
 فلا نزاع حجة في ذلك فافقه ذلك جعلك الله من الغناء ولا تضيق على نفسك
 ماوسع الله عليك ومن ثم يعاب على من يقصد حصول الطهارة اليقينية ويعد
 من الوسواس وكان رجل من اصحاب عيسى ادام الله ظله العالی ورضي عنه
 صلوات الله عليهم في الماء الكثير في وقت كل صلاة وقد صرت اليه يوما مع
 عيسى مد ظله العالی فقال لعله الى الان طاف عن عمل المستحاضة ثم ضحك وضحك
 الثالثة قال بعض الاصحاب ظاهر الاصحاب لا يتفق على قبول قول الماء
 في طهارة ثوبه وانائه ونحوهما ونجاستها وربما توقف في ذلك بعض
 المتأخرين ولعل الظاهر هو القبول عدلا كان او غيره ويظهر من اكثر الروايات
 والفتاوى وجواز ابتداء الجلود من غير العارف بلا سوال لكن ظاهر بعض
 الروايات استحباب التنزه وكن عن لكل ما يحتمل كونه حلا لا عندهم
 حراما عندنا الرابعة احتمل بعض الاصحاب وجوب الاغتسال او جلد عدة
 في ثوب الغير نجاسة ونفى الويب عن كونه اولى وعن العلامة الوجوب بسواء
 كان النجس عذرا او فسقا والظاهر عندي عدم الوجوب كراهة الاغتسال

عليه صلاح الاخبار لكن لو رآه المأموم في أثناء الصلوة في ثوبه لا مام نجاسة
 غير معفو عنها فقال يجوز الاقتداء به ام لا فمن بعض المتأخرين الجواز وعن آخرين
 وجوب الانفراد والاول وان كان لا يخلو عن قوة لكن الاحوط الاتمام ثم الاعادة
 وهل صلوة الامام باطلة في نفس الامر وان كان معذوراً ام صحيحة في الواقع فيقول
 والقول بالصحة النفس الامرية لعله اوجه وسر ذلك ان الشرط في صحة صلوة
 ليس الا الاجتناب عن معلوم النجاسة وقد وجد في الواقع نعم لو كان الامام
 ساهياً لا تجه القول يكون صلوة باطلة في نفس الامر مروج تستشكل صلوة
 المأموم ولكن اذا لم يعلم المأموم ان الامام جاهل ام ساهياً فوجهان وسبيل
 الاحتياط واصله الخامسة الظاهر حرمة بيع العجين اذا عجن بالماء الخبيث
 والميتة اذا اتبع المسلم تدك عليها صحيحة الحلبي صحيح ابن ابي عمير وبيع من
 يستحل الميتة وفي بعض الروايات يدفن ولا يباع ولعله احوط واعلم ايديك الله انه
 لو اشتراه واحد لغيره لا كل كان يمتنع لتعليق حيوان ونحو ذلك حاشي جواز
 اعارة الثوب للنفس ايضا لم يصلح بلا اعلام ولكن اذا استعار للصلوة فاستلزم
 لا يخلو عن اشكال وقد يستشكل بعض المحدثين ثبوت حرمة بيع العجين الخبيث ايضا
 من اجل دلالة الرواية على جواز اعارة الثوب للنفس لم يصلح السادسة متى علمت
 الملاقة الموجبة للتنجيس اشتبه عليها فان كان الاشتباه محضاً وجب الاجتناب
 عن الجميع وان كان غير محصور لم يظهر للنجاسة اثر وكن الحكم اذا اختلط الحرام
 بالحلال كما دل على ذلك النصوص من اصول المذهب وحسب اليه كفاية
 الاصحاب فانزع بعض المتأخرين في الحكم المذكور قال بعض اصحابنا اذا حكم نجاسة
 شيء توقف الحكم بطهارته على العلم بحصول يثبت به كونه طاهراً ويقوم مقامه

شهادة العدلين ويحتمل الاكتفاء بخبر العدل لعموم مفهوم ان جملته
 فاسق ولا اعتبارا بخبر العدل الا ان يضم اليه الفرائض المفيدة للعلم
 ولو اقامت منه صفة كفت اقول الظاهر انه يقوم مقام العلم ايضا اذا استأجر مسلما
 للظهير ويحتمل الاكتفاء بالظن الغالب ايضا كما يدل عليه صحة
 معوية بن عمار عن الصادق عليه السلام لا تعتزل مكانها لان الحجام
 مؤمن اذا كان ينطقه **المطلب الثالث** فيما يجب من النجاسة
 وما يعفى منها وههنا مسائل المسئلة الاولى التقوا صاحب الجنب
 عليه السلام يجب ازالة النجاسة عن الثوب ليل للصلوة والطواف والوجوب
 على الذم على التفصيل الا في انشاء الله تعالى ونعيم من عبادة ابراهيم
 ما سوى دم الحيض والمني من النجاسات اذا كان دور سبعة الدبر ولا يبعد
 ان يكون مرادة من الطهارة العفو كما ذكر الاصحاب عنه تنبيه قد صرح
 جمع من الاصحاب بان اعتبار الطهارة في ملبوس المصلي ومحمله فيما
 ينقل ويتحرك بترك المصلي ولو في بعض احوال الصلوة فاذا ترك على راسه
 طرف عمامة وهو طاهر وطرفة الاخر على الارض عليه نجاسة لم تبطل
 وقد ذكر الاصحاب من المواضع التي يجب فيها ازالة مسجد الجبهة ومكان
 المصلي باسرة عند المرتضى والمساجد عند ابي الصلاح والمآكل والشرب
 واوانيها مع الملافة بالرطوبة وما أمر الشارع بتغطيتها المصحف والصالح
 المقدسة وقد نقل الاجماع عليه وظاهر جمع منهم الفاضلان انه
 لا فرق في ذلك بين النجاسة المتعدية وغيرها حتى قال العلامة في
 مكان معه خامس خمس صلى في المسجد لم يصح صلواته والقول بعدمه

اذ خال النجاسة غير المتعدية الى السجد غير بعيد وكذا الى فرشته وانه
 ولا ريب في ان الاحتياط في ترك الادخال مط وخصوصا اذا وضعها عليه بالاحمال
 والمفهوم من كلام اصحاب القطع بوجوب الانزاله على الفور فلو اخل
 بالازالة اثم ولو صلى فان كان في ضيق الوقت فلا خلاف في الصحة واما في
 فتوى لان والقول بالبطلان ان قيل بالوجوب على الفور غير بعيد فرفع الاول
 وجب بعض المتأخرين تخفيف النجاسة مطلقا عنه بعد انزلتها وان ذلك يدل
 اضطراري للطهارة من النجاسة كبدلية التيمم للطهارة من الاحداث ^{ثبت}
 الا انه احوط الشك في نزول حكم النجاسة متوقف على نوال عنها او استحالتها
 ولا عبرة بما يقبى من اللون والرائحة بلا خلاف **الثالث** في خلاف دين
 الاحتياط في الاكتفاء في طهر البواطن بنزول العين الرابع من احكامنا من قال
 بان الجسم الصبغ كالسيف والمرأة اذا اصابته النجاسة كف في طهارته
 من النجاسة ولم يثبت وغيره المتأخرين ان توقف الطهارة بعد نزول
 غير النجاسة على مطهر مخصوص بالثوب والبدن والانية واما غير الثلاثة
 فانه يطهر بنزول العين **المسئلة الثانية** في خلاف على الظاهر في احكامنا
 فيكون دم الجروح والقروح وان كان عفو انعم قد اختلف في حد
 العفو فمنهم من حد بالبرق ومنهم من حد بالا نقطاع وهو كالماء بين مطلقين
 مقيد بكونه في زمان يتسع لاداء الصلوة ونكاح الصلاة من العفو مجبول
 للشبهة بلا نزالة في احد قوليه وفي آخر عديم وقوف حبانها واستشكل
 في يه وجوب زالة البعض اذا لم يثيق وادجب ابدال الثوب مع الاستمكان
 وعن الشيخ انه ادعى الاجماع على علم وجوب عصب البرج وتقليل الدم

بل يصل كيف كان وان سأل وتفا حش الى ان يبرأ والقول باناطة العفو
 بحصول المشقة مع كونه احوط لا يخلو عن قوة والله يعلم فرفع
 الاول لئلا يتجنب على الظالم صاحب القروح والجروح غسل ثوبه في
 كل يوم مرة واحتمل بعض المحدثين الوجوب لم يثبت الشك في
 اذا تعدى الدم من محل الضرورة في المختار يجب الانزال والتطهير
 واحتمل بعض المحدثين كونه عفو اذا لم يتعد بتفريطه والاوجب
 الانزال الثالث لولا في هذا الدم نجاسة فلا عفو ان اصابه ما يع
 طاهر كالعرق فمس الاصاب من جعله عفو وهو غير بعيد منهم
 من اوجب التطهير هو احوط الرابع اذا لاقى في هذا الدم جسم
 برطوبة ففلا في الجسم متوابع صاحب العذر او بدنه فسنهم
 من جعله عفو كما صله والاحوط التطهير الله يعلم المسئلة
 الثالث لا خلاف ولا اشكال في ان الدم الناقص عن سبعة
 الدرهم المسفوح ما سوي في الدماء الثلاثة اذا كان في الثوب فهو
 معفو عنه واما اذا كان في البدن فالمسئلة محل تردد فعم اذا كان
 بقدر الجحصة سعة فالقول بكونه عفو اقرب اما اذا كان الدم في
 سعة فذلك الدرهم مجتمعا فذهب الاكثر الى ايجاب الانزال وعن بعض
 عدم الوجوب الاول مع كونه احوط واشهر واظهر لو كان متفرقا فغن سلا هو
 اكثر المتأخرين انه عفو وان مراد عن الدرهم الا ان يتفا حش الرجوع
 فيه الى العرف عند المحقق وهو الحق ومنهم من قدما بالشبهة وقد
 ابو حنيفة يرفع الثوب وعن ابن ادريس العفو مطوقا فله حكمه

المجتمع ان بلغ درهما وجب ازالته والا فلا ولعله لا يخلو عن قوله
 اما الدم المنفرد في الشياك المتعددة او فيها وفي البدن فالأحوط ولا
 ان يضم احدها الى الآخر وليس لكل واحد حكمه ولو اصاب الدم
 مائع طاهر لم يبلغ المجموع الدرهم لقولان احوطهما ووجههما لزوم الاثر
 والدم اذا تقش من جانب الى اخر فهو على الظاهر واحد كما يشهد به
 العرف وعن الشهيد لو تقش الدم في الرقيق فواحد وفي الصفيق اثنان فروع
 عن العلامة اذا كان الدم ^{البدر} شيئا فاحذر ذلك بيده وصله وهو حامل احتمل الجواز
 والمنع قيل ولا وجه للمختص باليد والكثير سيان والمسئلة موضع تردد
 سبيل الاحتياط واضرب عن الشهيد لو اشتبه الدم المعفوع عنه بغيره
 فالأقرب العفو ولو اشتبه الدم الطاهر بغيره فالأصل الطهارة وانما عند
 انه لو كان هناك دمان احدهما معفوع عنه واخر غير معفوع عنه او احدهما طاهر
 واخر غير طاهر اشتبهها فالواجب الاجتناب من كليهما ولو كان
 دم واحد ولا يعلم انه دم يرغب او دم انسان مثلا فاعمل ما
 افاد هو المستبحر دم الحيض غير معفوع عنه وان قل عن الدرهم من غير
 خلاف يعرف وعنه الى الشئ الحاق دم النفاس الاستحاضة به وهو
 احوط وعن الراوندى الحاق دم الكافر والكاتب الخنزير ولا يخلو
 عن قوة مرفوعة البر في ان كان دم غيرك قليلا كان او كثيرا فاعفوه
 تدنيد اعلم ايديك الله ورزقك الله فهاك املا ان الروايات
 الواردة في تحديد الدم المعفوع عنه بالدرهم بحملة تفسير وتقدير ان
 ظاهر الاصحاح كما افيد الاتفاق على انه البغلة وهو الوافي ووزنه درهم وثلث

والبغلي بناء على تحقيق البعض للبغلي على تفسير البعض مفتوح العين مشددة الهمزة
عن الشهيد البغلي بأركان العين وعن ابن ادريس ^ه يقرب سبعة من سبعة
اخضر الراحة وانه اوسع من الدنيا وعن ابن الجنيدي ان سبعة يعقل
الايها ^د الاعلى وعن ابن عقيل ^ه انه بسبعة الدينار وعن الشهيد الثاني
انه قد يعقل بالوسطى ايضا والعمل بالقدر الاقل مع كونه احوط
لا يلحقه عن قوة المسئلة الرابعة اظاهر انه لا خلاف بين الاصحاب في
الكل ما لا يتم الصلوة فيه منفرح كالفلسفة والخف يعفى عن نجاسته وانما كانت
حيض عن نهيقه ازالة النجاسة عنه وذكر المفيد ان التزهر عن نجاسة الخف فضل
ولم اقف على نص في ذلك صحيحه عبد الرحمن صل في تعليك اذا كانت طاهرة فان ذلك
من السنة اذ عرفت هذا ايذا الله فاعلم وفقك الله انهم رحمهم الله مع اتقوا
على اصل الحكم مختلفون فمنهم من عزم بالنسبة الى اللبوس المحمول ومن هؤلاء
من خص المحمول باللباس منهم من عزم وخص ابن ادريس باللباس تبعه العلامة
فقال لو كان معه درهم نجسة لم تصح صلوة وعن ظاهر الراوندية قصر الحكم بخمس أشياء
الفلسفة والتكة والجورب الخف والنعل والقول الاول غير بعيد ^ه والا
على ما ذكر الراوندية احوط وقد ورد في بعض الروايات ان العمامة
ايضا كما لا يتم الصلوة فيه وقد افته به الصدوقان وقال المولى الجليبي والعمل
على خلافه الراوندية حصل العمامة على نحو العصاية فانه لا يمكن
ستر العورة بها وهو الاقرب والله يعلم ^و فروع الاول عن
الحقوقيه لو حصل حيوانا طاهرا غير ما كوى اللحم او صبغيا
لم يتطل صلوته فقد ركب الحسين عليه السلام طهر حذو وهو صاحب نظر ^ه

ان المحسول لو كان حيواناً نجساً بطلت الصلوة وقد تأمل في ذلك بعض
 المحدثين والمسئلة لا يخلو عن اشكال ولا احتياطاً عما امكن لازم وهو
 العالم الثاني في ذكر جمع من اصحاب انه اذا جبر عظم بعظم نجس
 كعظم الكلب الكافر قلعه ما لم يخف الخلف والمشقة وادعى عليه الاجماع
 واحتمل في الذكر في عدم الوجوب اذا اكثرت اللحم لا تخافه بالباطن وما احتمل
 المحتمل متجه الثالث عن العلامة لو ادخل ما نجساً تحت جلده وجب
 عليه اخراجه مع عدم الضرر واعادة كل صلوة صلها فظاهر جمع من
 متأخر المتأخرين عفو وهو وان كان غير بعيد لكن الاول احوط ولو خرج الدم
 من الجسد ولم يبرح القضاء البدن فالظان عفو ويغري في الشهادة الجرح
 بوجوب اخراجه ايضاً والظاهر من كونه اضافة ذكر على سبيل الاجمال وعنه
 لو شرب نجساً فالاقرب وجوب استفرغه ان امكن ولم يثبت وعن
 العلامة لو شرب خمر او اكل ميتة فف وجوب القى نظراً والاقرب الوجوب
 وقيل هو احوط ولا يرد في عدم الوجوب في الخمر واذا علم حصول الاسكار
 فالطرح وجوب القى حذر من الاسكار والقطر والى كماروي عن ابي الحسن
 انه بعث غلاماً ليشترى له بيضاً فاخذ الغلام بيضه او بيضتين فقام
 بهما فلما اتى به اكلهما فقال مولى له ان فيه من القمار فاد على بطست ففقا
 على القول بالوجوب فهل تبطل الصلوة قيل لاظهار التمسك وان قيل بالبطان
 لكان متجه المسئلة الخامسة المشهور بين اصحابنا انه يعفى عن
 نجاسة ثوب المرتبة للصبي في الثوب الواحد اذا اغتسلته في اليوم مرة وهو
 غير بعيد الرواية النجاسة فيها لعل غير واحد من اصحاب ولا يعبد شمول
 الحكم للصبي ايضاً اذا اوارح في الرواية لفظ المولود وبعض المتأخرين

استمر على شعله لها والظاهر انه لا يتعدى الحكم الى غير البول وعن الشهيد
تعديه الى الغائط ايضا وهو بعيد والحق الله ونحوه كما يفهم من
اطلاق بعض العبارات العبد والحق بعض المربية المربية وانكره آخرون و
هو مع كونه احوط اقرب والحق بعض الاصحاب بالواحد المتعدد ولا
وجه وعن الشهيد الثاني انه توقف ويظهر عن بعض المتأخرين عدم الحاق
وهو احوط قيل ولو كان لها اكثر من ثوب فان احتاجت الى لبس الجميع
لبرء ونحوه فالظاهر انه كالثوب الواحد وهو الوجه وقد صرح جمع من الاصحاب
بعدم التعدد في الحكم الى البدن وتقرى الرخصة فيه الى سيد الحسن من
مشايخ الشهيد الثاني واعلم برحمك الله انه قد دل هذا الخبر والفياوي
على تعيين الغسل في بول الصبي هنا وان كان الحكم في الصبي الثاني لا ينظم
انما هو الصبي غير المقام وقد ذكر كثير من الاصحاب ان المراد باليوم ما يشل
الليل ايضا وهو غير بعيد وادعى الشيخ عليه الاجماع وتوقف في ذلك
بعض المحلثين وقد ذكر جمع ان الافضل ان يجعل غسل الثوب خرا للنهار
لتوقع الصلوة الرابع بالطهارة وقال الشهيد في وجوبه اشكال ولا يظهر
الا استحباب وعند في ثبوت الاستحباب ايضاً نظر فضلاً عن الوجوب
الا انه لا ريب في انه احوط وهل يجب ايقاع الصلوة عقيب غسل
الثوب التمكن من لبسه متى اقتضت العادة بتجسده بالتأخير ام لا وجهاً
لعمل او جهماً الاول ولو اخل بالغسل فقبل الطهارة وجوب قضاء آخر الصلوة
لجواز تأخير الغسل الوقت وهو الوجه والله يعلم المسئلة السادسة
لا اشكال ولا خلاف في المسفوعة متى تغذرت اذا التفت من النجاسة التي في

البدن وأما في الثوب فذهب جمهور كثير من الأصحاب إلى عدم العفو و
 وجوب الصلوة عارياً وعن الشهيد بن الصلوة فيه أفضل وهو مشعر بالخبر فيصبح
 ابن الجنيد وافتى بأعادة الصلوة في الوقت إذا وجد ثوباً طاهراً وجعل الأعادة في
 خارج الوقت فضل المسئلة موضع اشكال ولعل الاحتياط ولا سيما مع سعة
 الوقت ينصل فيه ثم يصل عارياً ثم يعيد إذا وجد الماء أو وجد ثوباً طاهراً
 فمر أن أقل بعض أصحابنا لو نفذت الخجاسة في الثوب البدن واختص التقدير
 بأحدهما وجب لا نزاع عن الآخر ولو كانت الخجاسة متفرقة وأمكن إزالة بعضها
 وجب على تقدير اجتماعها فكانت دماً وأمكن تقليله بحيث يصل إلى أحد العفو
 وجب في الوجوب نظراً كما عرفت لهذه التفرقة وجهها كما أفاد في الخلاف
 بـ خلافي أنه لو اضطر إلى الصلوة في الثوب النجس لبرد ونحوه فإن صلواته
 صحيحة وإنما الخلاف في وجوب الأعادة والقول بعدم الأعادة لعله أقرب
 المسئلة السابعة ذهب جمهور من الأصحاب إلى العفو عن نجاسة ثوبه
 الذي تواتر بوله إذا غسله في النهار مرة وإن قبل أن يحكم حكمه السلس
 كما اختاره بعض المتأخرين كما حسننا والله يعلم **الباب السادس**
 في المطهرات وههنا مسائل **الأولى** من المطهرات الشمس وعن جمهور ما تخفف
 الشمس لا يطهر لكن يجوز استعماله مع اليبوسة حتى في السجود عليه
 كما عن الراوندي وابن جنزة وعن ظاهر المدارك التوقف في المسئلة وقد
 اختلفوا أيضاً في أنه ما الذي يطهر بهما من النجاسة هل هو البول بخصوصه أم كل
 نجاسة ليس لها جرم بعد اليبوسة أو كانت لها عين فانزلت بوجه غير مطهر وما
 الذي يطهر بهما من المواضع من الحق والعلامه وجميع طهارة الأرض وما لا ينقل

ولا يحول عادة كالأشجار ولا بنية ولا وتاد الداخلة والفواكه على الشجرة
والحصص البوارى من المنقول مع زوال غير النجاسة أى نجاسة كانت وعن العلامة
في المنشئ تخصيص النجاسة بالبول وعن ظاهر الوسيلة تخصيص المواضع بالأرض
والحصص البوارى وأما المنقول فهو ما مر فلا يظهر ثقاة والقول بالطهارة أشبه في
جميع ما مر مع التجفيف وزوال غير النجاسة أى نجاسة كانت وعن بعض المتأخرين
احتمال عدم الظهور إذا جف البول بالشمس لم يبل الموضع بالماء وهو أحوط و
لما يدل عليه بعض الروايات من جواز الصلوة على الحصص وغيرها مع جفافها
بغير الشمس أيضا فهي وإن كانت تشع بظواهرها جواز السجود عليها أيضا لكنه
خلاف المذهب ما يظهر من التردد فيه من كلام بعض المتأخرين
المحدثين لا وجه له ولا دخل للريح في تجفيف الشمس كما يؤيد به بعض الروايات
كلام الشيخ وإنما له دخل في جواز الصلوة في ذلك الموضع أدمع
الرطوبة تتعد النجاسة إلى البدن فلا يحجز الصلوة بها ويظهر من كلام
المحقق المنقول أنه إذا تجسس الأرض ببول أو غيره وبيل الموضع بعد زوال العين
وجف بالريح طهر لكنه لم يصرح به بل يلزم عليه من دليله وإذا اشرفت الشمس
على نيت متجسس رطب وأصاب بالريح فاشتد الجفاف إلى الشمس طهر المكان
أيضا دخل وأرشد إلى غيرها مع اشتراكها عليه أيضا فوجها والجدار الموضوع
من الطين إذا اشرفت الشمس على أحد طرفيه فهل يطهر طرفه الآخر فيه ثم دلو
بقاء حكم النجاسة الثانية الماء وقد سبق ذكر حكمه وأقسامه ومنها المهم
كيفية إزالة النجاسة به وما يتعلق بذلك وسليحي به فهذه أمثلة الأول
المشهور بين الأصحاب وجوب المرتين في تطهير البول عن الثوب الملبس في

غير قول الرضيع وعن الشيخ والمحقق عدم التعدد خط في غير الوضوء والاوّل مع كونه
احوط لا يخلو عن قبح وهل يلزم الفصل بين المرتبتين كما يمكن من الشهيد الثاني أم لا
صلى الله عليه بقدر الغسلتين كما هو مخنار السيد السند محسن الأعرجي وغيرهما
المداير الأوّل فيما يعتبر فيه العصر الثاني فيما لم يعتبر فيه ورعاية القول الأوّل مط
احوط لكن في الجارية كفي المرتبة والحق الرأى الكثير لا يخلو عن قبح وعن
نجيب الدين عديمه والظاهر عدم الفرق بين الثوب والبدن في الاكتفاء بالمرة في
الجارية وتردد بعض المتأخريين في غاية البعد أما حكمه غير الثوب البدن عدل ولا في
فرض بعض المتأخريين وجوب المرتبة في نجاسة البول مط سواء كان المتنجس بدا أو نوا
أو غيرهما والمر في غير البول وعن المعتزلة أنه اعتبار المس بعد إزالة النجاسة مط وعن
أبرار ليس وجوب المرتبة فيما له قوام وثخن كاللينة دون غير والقول بالمرتبة في
البول مط وفيما له ثخن مع كونه احوط لا يخلو عن قرب الاحوط التعدد مط والله لم
الثاني يجب العصر فيما يمكن فيه من غير خلاف يعرف نعم لو غسله ولم يعبر و
جف بأحواله أو الشمس فخر العلامة التوقف عن الشيخ وجمع عدم الطهارة وهو
الأقرب هل يجب العصر مرتين فيما يغسل كل أو من كما عن المحقق أو كفي المرة
مط كما في الشهيد وهل كفي العصر بين الغسلتين على القول بالاجتزاء بالمرة
كما في الشهيد أو أنه بعد ما كفا الصدوق وأبيه ره لعل الظن الأوّل الثاني
ومن الثاني الثاني والقول بالتعدد احوط وقال بعض المتأخريين إن قلنا إن العصر
داخل في مفهوم الغسل كما عن المعتزلة وجب تعدده بتعدد الغسل وإن قيل أنه
لزال آخره النجاسة الراجعة في الثوب لجهة اعتباره في الغسل الأوّل وإن قلنا
أنه لا يخرج الغسلات المتباعدة كما عن العلامة ره اتجه اعتبار بعد الغسلتين و

وربما يفهم من اطلاق كلام المحقق اعتبار العصر مرتين في الكثير ايضا و
 هو ضعيف جدا وجرم العلامة سبقه فيه وهو الوجه الثالث اعتبر
 العلامة ذلك في تطهير الجسد وغيره من الاجسام الصلبة ولم يثبت
 نعم لو توقف ازالة النجاسة عليه وجب وعن ظاهر العقيدة الاستحباب هو يثبت
 غير ثابت نعم قد يكون الغالب على الجسد ونحو اليوسفة فاذا بل الجسد من
 قبل يكون ايضا الماء اسهل وقد ورد في بعض الروايات ان الله سبحانه
 الاسهل الايسر في الاستحباب محتمل الرابع روي عن علي بن جعفر انه
 سئل اخاه موسى عن الفراش يكون فيه كثير من الصوف فيصيبه البول
 كيف يغسل قال يغسل الظاهر ثم يصب عليه الماء في المكان الذي اصابه البول
 حتى يخرج الماء جانب الفراش الاخر وقد اعتبر العلامة ذلك والتغير فيما
 يتعد فيه العصر هو احوط وكذلك قد ذهب المائرتين الخامس عن
 جمع من اصحاب ان ما لا ينفصل عنه الغسالة بنفسها ولا بالعصر لا بالذات
 كالصابون والورق والفواكه والخبز والحبوب وما يجري هذا الجري
 يتوقف طهارته على الغسل في الكثير وعن اخرين يطهر الغسل في القليل
 ايضا والا شبه الطهارة اذا صب عليه الماء بحيث يخرج منه الغسالة بان
 يوضع في انية مشبكة ويصب عليه الماء ويحرك الانية ولا يضر البقايا
 المتخلقة من الغسالة ويمكن تطهيره ايضا بان يوضع في ثوب ويصب عليه
 الماء ويحرك حتى يخرج الماء من طرفه الاخر فيحصل اليقين بوصول الماء
 الى جميع اجزائه ويمكن اخراج الغسالة فيج بالذات الخفيف ايضا لكن
 الخبز اذا كان صلبا فطهارته موجهة وانكاف ليس بحيث يصير كالعجيرة فالظ

عدم الطهارة والصابون الذي يصنع في بلادنا طهارته ايضا محل كلام
 سواء غسل في الكثير او القليل لانه يصير ظاهر سطحه لونا كالعجين
 وان فرض صليا بحيث لم يصير الماء كالعجين وانفصل عن ظاهر سطحه طهر
 الظاهر ان لو وجد فيه الدهنية المانعة عن وصول الماء واما اذا انتفع
 الصابون في الماء النجس او السم او الحنطة وما اشبه ذلك فمن العلامة
 انه كالعجين لا يطهر الظاهر طهارة الصابون حج لا في القليل ولا في الكثير
 طهارة الحنطة ونحوه والكثير اذا انتفع فيه بحيث يحصل العلم بنفوذه
 الماء فيه وفي السمسم ونحوه تأمل من اجل الشك في وجود الدهنية المانعة
 عن تطهيره وعدمها والله يعلم وعبر العلامة انه نقل عن بعض العامة ان اللحم
 اذا كان مرقه نجسا يطهر بان يغسل ثلاثا ويترك حتى يجف كل مرة فيكون ذلك
 كالصبر وقوله الظاهر في عبارة انه قواه باعتبار قوله الظاهر في كفيته
 وبأجله المأثور والمشهور بين اصحاب هراق الرق وجواز اكل اللحم
 بعد الغسل لكنهم اطلقوا الظاهر اختصاصا بحكم بصورته عدم سبابة النجاسة
 في باطن اللحم ولا كان حكمه حكم النقع في الماء النجس كما صرح به المحقق
 ثم هذا اذا لم يكن فيه الدهنية والا فلا يظن انزال الساسق
 اختلافا والعجين المجهون بالماء النجس من علامته في احد قوليه عدم قبوله
 التطهير في القليل او الكثير لا بذهاب عيد العجين واستهلاكه
 في الكثير وعنه في قوله الاخر اذا مزج بالماء الكثير حتى صار دقيقا
 يصل الماء الجميع ان طهر ويمكن جملة على القول الاول لكن ربما يؤهم كلام
 البعض بظهوره اذا صار دقيقا ولا كثير مع امكان الانتفاع به كما هو ظاهر بعض

آخره ضعف السابغ غير الماء من الماء لا يقبل التطهير دام باقيا على حقيقة
 وعن العلامة أن الدهن المتنجس إذا طرح في كرم وصل الماء في جميع أجزائه طهر فهو في غاية البعد
 ولا ظهر هو بقاءه على النجاسة لعدم حصول المانحة كما صرح جمع التام من
 تفصل منه الغسالة كالطين إنما يطهر إذا طرح في الماء الكثير وعن العلامة أن
 الكائن مثله وهو باطلا في محل تأمل التام لا خلاف في أن الأرض من النجاسة
 يطهر الكثير والجائر والمطر والشمس على المشهور وقيل بالماء القليل أيضا على القول
 بطهارة الغسالة وأما القائلون بنجاسة الغسالة فهم فيه مختلفون فمن الشيخ طهر
 به إذا فورة ولا يحتاج إلى نقل التراب لا قطع المكان عن الحق طهرا تبه إذا جرى منه
 إلى موضع آخر يكون فالتأني إليه نجسا أقول هذا هو الاستدلال من غير فرق بين الصلبة
 والرخوة لكن تطهر سطحها الظاهر فينجس باطنها الذي وصل إليه الغسالة إذا عرفت
 هذا سلمك الله فاعلم أن الأرض إذا كان فيها علو وانحدار متبين بحيث إذا
 وقع عليها الماء مال إلى الانحدار وربما فلا إشكال في الطهارة وأما إذا توقف الماء ثم
 سأل فالظن عدم الطهارة العاشرة قال بعض الأصحاب لا خلاف على المشهور
 من نجاسة الغسالة في أوجحة التطهير بالماء مشروطا بمن الأول غلبة المطهر
الثاني أن يكون قاعا للنجاسة الحادي عشر الثوب
 المصبوغ بالمتنجس الماء ثم توقف طهره قبل الجفاف على استهلاك الماء لا جرم
 المأكلة ولو توقف ذلك على تكرار الماء لزم بالجمل المعتبر في التطهير على
 الظاهر ملاقات الماء ونفوذه مع بقاءه على إطلاقه وأما بعد التجفيف
 فيطهر مع بقاء آخر الصبغ إذا علم نفوذ الماء في جميع تلك الأجزاء **الثاني عشر**
 المشهور بين الأصحاب أني كيف صب الماء في بول الرضيع من غير غسل بل عن الخلاف

دعوى الاجماع الفارقة عليه وهل الجارية كما فلام كما عن الصدوق
ام يجب في بوطها الغسل كما هو المشهور الاول لعلمه لا يخفى عن قوم وسبيل
الاحتياط واضح وهل المراد بالرضيع من لم يعتد بغير اللبن كثيرا بحيث يزيد
على اللبن اولى ساوية ولم يتجاوز الحولين كما عن الشهيد وعامة المتأخرين او من
لم يأكل بشهونه وارادته كما عن العلامة ومن لم يبلغ السنتين كما عن ابن
ادريس والاوسط لعلمه الاوسط اذا عرفت هذا فاعلم ايدي الله تعالى ان
جمعاً من اصحاب فروا بين الغسل والصب في الثوب ونحوه باعتبار العصر
الغسل وعدمه في الصبي قبل الفرق بينهما باعتبار التقاطد انفصال الفسالة في الغسل وعدمه في الصبي
وقال النجف والرش مراد فان روعظم الذكر في معاني الرشد الصبي عن العكس انه لا يفتقر في الرشد الاستيعاب
جعل له اخضر النضج وقرينه ويد الغسل باعتبار السيلان في الغسل
دون الرش وعن اهل اللغة ان النضج والرش بمعنى وقد استبعد صدقاً
عرفا بدون الاستيعاب قول والظاهر ان الرش والنضج بمعنى كما يدل عليه
اهل اللغة ولا حاجة فيها الى الجريان قطعاً لكن اعتبار الاستيعاب حوط
محتمل وانكار البحث فيه محال في الغسل على الظاهر من الجريان سوادهما
بنفسه او بمعاونه والمعتبر في باب الطهارة هو الاخضر المجرى بنفسه
والجريان يستلزم الانفصال والصب يدل على الكثرة وليس يعتبر في مفهوم
الجريان الا ان الكثرة غالباً يستلزم الجريان فانظر ان يد الصبي الغسل عموم
وخصوص مطاوع الصبي على الرش والنضج ايضا لتقارب المعنى
ولا يبعد ان يكون المراد من الصبي في بول الرضيع الغسل كما يدل عليه
بعض الروايات ويحتمل ان يكون هذا هو مراد اصحاب مرواية ابراهيم

رهاشم الوارثة في الاكسفة بالصبي في بوله وبالعسل في بول ذي الكلى
 محتملة ايضا لان يكون المراد بالعسل فيها العسل الكامل المراد فيه الاحتياط
 كما يورى اليه قوله من فيها يغسل غسلًا وبالصب لا تكون المبالغة في
 ذلك جعلك الله من الفقهاء **الثالث عشر** قوله ورجح الامر في الروايات
 النظم في اشياء منها مس الكلب جاف وهل هو واجب كما عن ابن حمزة ^{استحب}
 كما هو المشهور ولعل القول الثاني لا يخلو عن قوة والا لاول احوط والقول
 به مبني على التعبد كما صرح به بعض المتأخرين وجعله الشافعي مستحباً في سائر
 النجاسات ايضا اذ اختلف بين سنة ولم يثبت ومنها مس الحنظل جاف والمشهور
 هنا ايضا الاستحباب عن ظاهر المفيدة الوجوب هو احوط ومنها مس الفأرة
 استحباباً على المشهور وعن ظاهر البعض الوجوب وقال بعض الحديثين ان
 قيل بطهارة الفأرة اتجه القول بالاستحباب لا احتمال الوجوب بقدا وهو
 ليس بشيء وعن جمع القول بالنظم في الفأرة الرطبة ومنها مس ثوب الجوسي
 استحباباً بلا خلاف ظاهر ولكن اذا علم ملاقاته برطوبة ومسه برطوبة
 وجب غسله بلا خلاف ومنها المذي استحباباً او اباحة على احتمال ومنها
 بول البعير والشاة ومنها وقوع الثوب على الكلب الميت يابس ومنها
 ما شك اصابه البول له من جسده وثيابه وقد ورد في رواية الامر بالتشيف
 ايضا كما شك اصابه المني له او الدم والظا اطراد الحكم في جميع النجاسات
 وعن سائر وجوب لوش الاول اقرب ومنها عرق الجنب في الثوب استحباباً
 او اباحة ومنها وجع المني والصفرة من المني اذا كان فيه جرح وصرح
 باستحبابه جمع وهذا محمول على ما اذا يكن مستنقفاً بكونه دماً أو لا

فلا بد من حمل الرش على الغسل وسيا انشاء الله جملة منها كما قد نيت
 الشيخ من ان يبين كلباً او خنزيراً او ثعلباً او ابنها او فارة او وزغة
 او صكر في ذمياً او ناصباً معلناً بعد اذن المحرم صلى الله عليه واله ولم وجب
 غسل يده ان كان رطباً وان كان يابساً مسحاً بالتراب قول وجوب الغسل عبر
 الثعلب الاربعة الفارة والوزغة كما يدل عليه ظاهر كلامه
 ثابت في عمر المغيرة في مصافحه الكافر بغير رطوبة المسح ببعض الحيطان
 او التراب عن ابن هزارة ايجاب مسح البدن بالتراب اذا امسك الكلب الخنزير او
 الكافر بغير رطوبة وعن الشيخ في المبسوط استحباب مسح اليد بالتراب اذا
 اصابت لبدر نجاسة من نجاسة كذا وجدت محيياً عنه والظان
 كلمة البدن من سهو النسخ نراد النوني في الاصل كان لفظ اليد والجمل
 ان يكون في الموضعين لفظ البدن وبالجملة القول لا لوجوه مجهول دليله
 والقول بالاستحباب ان كان كك ومم تأمل فيه العلامة لكنه ما يتسأل
 فيه في كفي فيه نصير هو كالا حلا به والله يعلم الرابع عشر
 الظاهر يستتار ازالة النجاسة من القليل ونزول الماء على النجاسة فلو عكس
 لم يظهر لعله المشهور بل لا اعلم فيه مخالف من اصحابنا ويؤيده النصوص في
 الوارد في كثرها كلمة صب الماء عليه وعموم كدل على تجنيس القليل للمقتضى
 لتجنيس الملاقاة له خرج ما خرج بالدليل فيبقى الباقي منه رجافيه وكلما غسله في
 المركب من قديمين تقيد اطلاقها بغيرها وبالجملة لا اشكال عند
 في المسئلة والله يعلم الخامس عشر خلاف بين اصحابنا في انه اذا علم
 موضع النجاسة في ثوب لم يغسل ذلك الموضع خاصة واما اذا اشبه

فيجب على المظهر الاشرع غسل كل موضع يحتمل كونه نجسا به بر
 عن الحق انه مذموب علمنا واذا حصل الاشتباه في توطين وجب تطهيرها
 ولو تعدر صلي الصلوة الواحدة فيها مرتين وعن ابن ادريس بطريقه
 عن ابي نافع قال بعض اصحابك وقع الاشتباه في ثلثة فان علم كون واحد منهن
 فانه يصلي الفريضة الواحدة في اثنين واذا تعدد النجس فانه يصلي فيها
 زاد على النجس بواحدة وهو الوجه لكن هل يلزم من اجل الرعاية الترتيب
 تقديم المقدمة في كل ما حكم بآتيان الصلوة فيه ثم الايمان بالتأخير كالم
 يجوز ان يأتى في ثوب ثم اخروها كذا عن جمع الاول وعن اخير الثاني ولا يخلو
 عن قوة لكن الاول المحوط وصلي الظهر في احد ما ثم صلي العصر في اخر ثم صلي
 الظهر فيما صلي فيه العصر ثم الظهر وجب عادة العصر مرتين في كل واحد منهما
 واذا تعددت الشك في ضايق الوقت عن التكرار فقل يصلي عاريا ثم يقضه
 ولو كان معه متيقن الطهارة فهل ينعين الصلوة فيه ام يجوز ان يصلي في الثانية
 المعلوم طهارة احد ما كما عن بعض المتأخرين لعل الاول اقرب ولو كان
 عنده ثوبان يكون احدهما طاهرا واخر نجسا بخاسة معفو عنها فنال العلامة
 الاولى له الصلوة في الطاهر وكل اذا كان احدهما مستبدل المعفو عنها في
 الثوب قل من الاخرى كان الاولى الصلوة في الاقل ولا يقف على المستبدل
 ومنهم من سلم الصورة الاولى وتكمل في الثانية ولو فقد احد المستبدلين في
 يصلي في الموجود وعاريا وقيل لا يكتفى بالصلوة في الباقي والاوّل مع كونه
 احوط لا يخلو عن قوة **السّاس عشر** قيل الشك اذا اصاب الثوب بخاسة
 فغسل نصفه طهر النصف عنده في فيه اشكال اذا الماء بعد انقطاعه ودره

بما يجاوره فيتجسس ويخسب ما يلاقيه نعم اذا جعل ما يطهره اعلاه طهارة الشاة عشر
اذا صلى في النجاسة فان صلى عالماً عامداً بطلت صلاته وجب له إعادة وقتا
خارجاً بخلاف خلاف بين اصحابنا وقد صرح جمع في انه لا فرق في العالم بالنجاسة
بين ان يكون عالماً بالحكم الشرعي او جاهلاً وعن بعض المتأخرين وجوب إعادة وقتا
في صورة الجهل والترك في القضاء وعن اخوان الجهل الساذج توجب المعذرة
وان كان شاكاً في الحكم الشرعي او ظاناً فهو غير معذور وهو ان كان أشبه لكن
الكلام في وجوب إعادة وذلك موضع تردد وان صلى جاهلاً بالنجاسة
فعله الاشارة الى صحتها صلواته وعن الشيخ بعيد في الوقت لا في خارجة
وعن الشهيد انه حصل ذلك على من يستبد بدنه وثوبه عند المظنة وعن
جمع دعوى الاجماع على عدم وجوب لقضاء لوله يعلم حتى يخرج الوقت
فكلام الشيخ في الخلاف صريح في وجود الخلاف وعن المفيد وجوب
الاعادة على من ظن انه طاهر ثم عرف بعد ذلك انه كان نجساً هو اغنى
لزوم الاعادة اذا كان شاكاً في عزمه من النجاسة لثوبه الطاهر وان كان لا يخلو عن قبح
الا ان النظر غير واجب عليه من قبل كما ورد في رواية زرارة دخل على ابيك
في ان اصابه شيء ان نظره قال لا وجوب له إعادة وقتاً وخارجاً من الروايات
محتمل وعن بعض وجوب الاعادة حتى خارج الوقت فقط ولم يقف على المستند
ان صلى ناسياً فالقول بوجوب الاعادة وقتاً وخارجاً لا يخلو عن قبح وعن ظاهر المقيد
عدم الاعادة مطوع عن الشيخ بعيد في الوقت خاصة وعن ظاهر جمع استحباب الاعادة
مطعماً عن بعض احتمال استحباب الاعادة في جميع الصور التي لا يلزم فيها الاعادة تنبيه
اعلم ايها الله تعالى ان ظاهر كلام الاصحاب لفرق بين نجاسة الاستنجاء وغيرها

اذ المشهور فيما بينهم في ناس الاستنجاء وجوب الاعادة وقتا وخارجا وعن ابي الجند
 اذا تراءى غسل البول سيكفي في عادة في الوقت ويستحب بعد الوقت عن جعفر بن
 باويه اعادة الوضوء والصلوة في تراءى غسل الذكر وعدم اعادة الصلوة في
 تراءى استنجاء الغائط وعن الشيخ عدم الاعادة مطفي قول وفي اخر الاعادة في الوقت
 دون الخارج والقول الاول لا يخلو عن قوة في الكلام هنا مواضع **الاول** ان
 يري نجاسة وهو في الصلوة فان كان جاهلا حال دخوله في الصلوة وقد علم
 سبقا بقربة فمن المشهور يبي عليه ازالة النجاسة او القاء الثوب الخس ستر العورة
 بغيره مع الامكان وان لم يمكن لا يفعل المبطل بطلانها وان لم يعلم سبقا فالحكم
 كما في الصورة السابقة وعن المحقق لزوم الاعادة في صورتين على القولين
 اعادة الجاهل وعن صاحب المدارك انه احتمل استحباب الاعادة فيها والا حوطا تمام
 الصلوة بعد التطهير او القاء الثوب ستر العورة بغيره ان امكن والا في الثوب الخس
 ثم الاعادة لكن اذا ضاق الوقت من الصلوتين فان كان لم يسترد بدنه وثوبه مع احتمال
 فقطع الصلوة ثم القضاء لا يخلو عن قوة والا فليض في صلوته ثم يقض الله يعلم
الثاني اذا صلى ثم رآه النجاسة وشك في كونها حال الصلوة وعنده فلا
 اشكال ولا خلاف ظاهر في صحته صلوته **الثالث** قال بعض اصحابي
 وقعت النجاسة في أثناء الصلوة ثم زالت ثم علم ثم استمر على صلوته اقول لعله لا يشك
 فيه **الرابع** اذا ضاق الوقت عن تطهير الثوب فمن الشيخ يصل في الخس
 توقف بعض المتأخرين ولا حوط ان يصل في الخس ثم يقضي **الثالثة** النار
 تطهرها احالته رمادا او دخانا وعن الشيخ في احد قوله النجاسة الدخان ^{بعضه} لا
 ان يقال انه اذا علم بقاء اجزاء النجاسة بلا استحالة كما يدعي في دخان الدهن

النجس كالشبه النجاسة اعني نجاسة تلك الاجزاء وما يلاقيها من طوبىة واكلية طهر
 الطهارة ولا يظهر النجس النجس في الحكم سبحانه ومن طهر ما يصدر فحما كما عن بعض
 المتأخرين المسئلة لا يخلو عن اشكال لكن القول بالطهارة غير بعيد واما الطين
 النجس اذا طهر بالنار حتى صار خروفا او اجراف من الشيخ والشيخ القبول بالطهارة وعن
 الشهيد الثاني عدم وعن المحقق الوقت هو الوجه واما العجين المعجوب بالماء
 النجس فالمشهور عدم الطهارة وعن الشيخ في احد قوله الطهارة والا اول طهر اذا
 عرفت هذا فاعلم ايدي الله قد اختلفت الروايات فيما يصنع به فخر رواية
 تباع ممن يستحل كل الميتة وفي اخرها يدفن ولا يباع وفي اخرها جواز بيعها
 العجين اذا قطف فيه خمر او دم او نبيذ من اليهود والنصارى لعبدان مبين لهم وعن
 الشيخ جواز بيعه بلا اشتراط اعلام وهو محل نظر عن ابن ابي عمير عدم
 جواره مط وهو احوط والقول بجواز بيعه منهم بعد الاعلام لا يخلو عن قوة و
 عن جمع جواز بيعه من المسلم ايضا بعد الاعلام لان له منافع محله كاستعماله في
 علف الحيوان وربما يظهر كلام البعض ان هذا هو المشهور ويظهر من كلامه
 بعض المتأخرين عدم وجوب الاعلام بالنسبة اليه ايضا وهو لا يخلو عن بعد
الرابعة الامتالة فانطفئة والعلاقة اذا استحالت حيوانا والخمرة اذا قلبت
 خلا والدم اذا صار في جافا طهرت اجماعا وكذلك الماء النجس اذا استحالت بؤة لحيوان
 المأكول اللحم والغذاء النجس اذا استحالت روثا له واما الكلب اذا وقع في المعلقة
 فصار ملها وكذلك الخنزير وشبيهه اذا وقع فيها فاستحال طها والغدر في
 البيرة استحالت حمأة فمن المحقق والعلاقة النجاسة وانه قول اكثر اهل العلم
 وعن غير واحد من المتأخرين الطهارة والاشبه عندي في تلك الصور

الاستحالة انما تنفت في توجب الطهارة لكن اذا كان الملا في ما احتال محي
 رطباً فالطهارة على النجاسة فاذا وقع الكلب شبهه في ماء الحلة واستحال
 طحاً ولا شبه بقاءهما على النجاسة ولا حدة طهارة ماء الحلة قبل التلاقي كما
 ذهب اليه جمع من اصحاب النجاسة الاسلام السادسة
 وهو دخيل في الاستحالة كاقبال الحجر خلا كما مروى في اطلاق الفناء
 من الروايات على طهارة الطرف لبعض تبعاً ومن ثم قد بعد من الطهارة المتابعة ايضاً
 في مواضع منها هذا المذكور ومنها الرشاش والدلو كما مر في بحث البيرو
 منها ولد الكا فاذ اسلام ابو على القول بنجاسة ولده ومنها مسية المسلم
 السابعة نقصان العصير كما تقدم الثامنة الاشتغال وهو في
 الدم المنقل إلى البغوضة والقل متفق عليه واما في غيرهما فحمل كلام
 بل غير ثابت الله يعلم التاسعة استبراء الحيوان الحلال العاشرة
 الارض قد اختلفوا فيما يطهرها ومتى تطهر فمنهم من خص ما نعل والخم القدر
 ومنهم من لم يذكر القدم ومنهم من عد إلى مثل النملين كالتفقات اخرج
 الكل ما يوطى به ولو كان خشبة لا قطع وبعض اسفل العكاز والفضة
 وبعض الكعب الرح واما في ذلك ويطهر من كلام بعض عدم طهارة
 باطن الخف وبعض اشترط طهارة الارض وبعض حرم بالعموم وبعض اشترط
 جفافها وبعض جفاف القدم وبعض اشترط الثلثة خمسة عشر ذراعاً وبعض
 خمسة عشر قدماً وبعض كفى مجرد المسح وعل الظ من ان القدم كل ما يوطى
 به تطهر بالارض لكن اذا مشى خمسة عشر ذراعاً بلا مسك أو يجمل قوتاً
 الاكتفاء بمجرد المسح ايضاً واما خشبة لا قطع فتعدي الحكم اليها محل تردد

وكذا أسفل الرمح وما شابهه واعتبار طهارة الأرض مع كونه أحوط محمل
كما أن اعتبار البيوسة أحوط وأما الرطوبة اليسيرة التي لا تفسد فغير درجة
على القولين كما قيل **الحادية عشر** في الغيبة وقد مر ذكرها في منتخب
الأشعار الباب السابع في أحكام الأواني وههنا مقصده أن
الأول فيما يجوز اتخاذه من الأواني وما يجوز لا خلاف بين الأصحاب في قسم
استعمال الأواني الذهب والفضة لا في الأكل والشرب لا في غير ذلك
كالطبخ وغيره والصحيح أنه يكره ولا يبعد أن يكون مراده الحرمة روى عن علي
أنه قال الذي يشرب فانية الذهب والفضة إنما يجرى جرؤ بطنه ناراً وفي الصحيح
عمر ابن أسعيل بن مريخ قال سألت أرواحاً عن أنية الذهب والفضة فكرهها
فقلت قد روي أني كان لي الحسن امرأة مطلبة فضة فقال والله إنما كانت لها
حلقة من فضة وهي عندي ثم قال إن العباس حين عدت بالعين المملوءة والذات
المعجمة في اختن عمل له قصب تلبس من فضة نحو ما يعمل للصبيان فمر به
أبو الحسن عليه الصلوة والسلام فكسر وعنه أن الحسن موسى عليه الأنية الذهب
الفضة متاع الذين لا يوقنون وروى عن الصادق أنه قال لا بأس بقدر صغير
وعنده أنه كرم الشارب بالمفض من كل إن يدهن من مفضض المشط كك
وروى عن الصادق عليه السلام أنه سئل عن الشرب في القدر المفض فقال غلظ فمات من
موضع الفضة وروى أن الصادق عليه السلام قد أتى بقدر من ماء فيه ضبة من
فضة فرائته يذرعها من أسنانه وقد خض التوقيت في فضة وروى أن ذو الفقار سيف
رسول الله الذي نزل به جبرئيل من السماء كان حلقة فضة وروى أنه كان في درع
رسول الله صلى الله عليه وسلم حلقات من فضة وروى عن موسى أنه سئل عن المرأة لها حلقة

فضة فجاز وقال النمايكم ما يشرب به وروى انه سئل اخاه عن السج والجام فيه
 الفضة اركب به قال النمايكم هو لا يقدر على نزعها منه فلا بأس الا فلا يركب اذا
 احطت خبرا بما ورد في ذلك عن اهل الذكركم فاعلم طيبك الله انه ينبغي هنا فق
 مسائل الظرفا للشهور ان النفي عن الاكل في اواز الذهب الفضة انما ينصرف الى
 الاخذ والتناول منها واما ما فيها فلا يتعلق به نهي ولا تحريم وعن ظاهر المفيد
 تحريم المأكول والمشروب ايضا ولعل مرادة ايضا من تحريمها حال كونها
 فيها الا انه من فعل محرما واخذ منها يجب عليه ان يطهرهما كما تقوم بعض
 المتأخرين وما يشعر بذلك ما ورد في من فعل محرما وتطهر منها فغن الشيخ
 والمحقق صحة الطهارة وعن العلامة انه استوجبة البطلان والمسئلة لا تخلو
 عن اشكال وخصوصا اذا لم يوجد الماء في غيرها وان تيمم ثم ظهر
 اذا وجد الماء واعاد الصلوة كان انحط الشيخ المشهور في ان اتخاذها للنية
 ايضا والبحث فيه مجال وعن العلامة انه استقر الجواز ويقع على هذا
 الاختلاف امور منها جواز كسر الانية وعدم ضمان الارش لو كسرها على
 الاولون والثانيون منها جواز بيعها بغير الكسر وعدمه واذا كان المشتري
 ممن يوثق به جاز بيعها بالكسر على الاول ايضا وهل يجب السبك
 كما عن ظاهر الذكرى او يكفي مجرد الكسر لعله لا يخلو عن قول لكن اذا خرج
 عن اسم الانية وحكم الصلح هنا حكم البيع قد اختلفوا في المفضل
 فمن الشيخ في احده قوليه حرمة استعمالها وعن كمة المتأخرين الجواز
 ولعله الظاهر لكن يمكن استعماله واختلفوا ايضا في وجوب غسل الفم عن موضع
 الفضة واستحبابه فمن الشيخ في احده قوليه الوجوب في الاخر الاستحباب وهو

غير بعيد لكن الاجتناب اول هم حل المذهب كما المفضل كما ذهب اليه بعض
 المتأخرين او هو ممنوع كما ذكر الشهيد احتمالاً ثم ضعفه ام يجوز بلا كراهة القول
 الاول لا يخلو عن قوة والوجه الثالث محتمل ولا فرق في حرمة الاستعمال بين
 الرجال والنساء والاحتياط لكن هل يجب على ولي الخجون والطفل منهما ام لا لعل الشك
 اقرب نقل ابن ادريس عن بعض الناس جواز اواني الذهب للنساء وهو خلاف
 مذهب الطائفة ثم قال العلامة في النهاية والشهيد في الذكر ان المحلة وطرف
 الغالية داخل في الاناء وتردد بعض المتأخرين في ذلك والطعن في هو المحرم ثبوت
 دخولها فيه بشهادتهما قد صرح جملة من الاصحاب جواز اتخاذ الحلقة للقضبة
 وقبضه السيف والسلسلة واتخاذ الانف من الذهب ربط الاسنان به وظاهر
 كلامهم جواز ذلك بلا كراهة والقول بالكراهة غير بعيد ^ط الموهوم
 بلا كراهة وربما يشعر بعض الروايات بتحقيقه فيه ايضاً وتردد العلامة في جواز
 استعماله ^ي قد صرح الاصحاب من غير خلاف يعرف بجواز استعمال الاناء
 المتخذ من الجواهر ان علامته ^ي ظاهر جمع من الاصحاب تحريم المجرة لكن يظن
 البعض احتمال تخصيص الحرمة بوقت اشتغالها على الجود وبسط ثوبه عليها فاذا وضع
 الجود فيها وكانت بعيدة لم ياتم استتباب حرمة وضع الجود فيها وما استتبعه اقرب
 قال ويختص التحريم بمن يضع الجود فيها واما من يشتم الراجحة فلا ينشأ له ولا ^{بعد}
 ان يقال انه اذا استتم بتقريب الانف منها او تقربها منه واحضارها في مجلسه
 حرم وبويده ذلك ما قال في الجار من ان احضارها في المجلس استعمال لها واما ما قال من
 انه بالنسبة الى غير صاحب البيت لا ذهاباً شيئاً من ذلك واستتم ذلك شكاً
 ووجه تطرق احتمال حرمة الخجون في مجلس الفسق لظانته هجر احتياطاً

حرمة الحضور غير ثابتة بل الظاهر عدوها وخصوصاً اذا كان المقصود منه امر
 مندوباً إليه كما يدل على ما رواه الكليني والشيخ في الحسن والطريق عن زرارة قال
 حضر ابو جعفر جنازة رجل من قريش فصرخت صارخة وأنا معه وكان فيها
 عطاء فصرخت صارخة فقال عطاء للتسكينين اولدجمن قل فلم تسكت فجمع
 فقلت جعفر فقال امض بنا فلوانا اذا امرنا شيئاً من الباطل مع الحق تركنا الحق
 الحق لم يقض حق مسلم نعم اذا كان الحضور مستلزماً لمحرّم عادة احتل قوباً
 الحرمه كالخضور في مجلس فسق محرم على محرم وكما الحضور في مجلس الفساق مع علمه
 بأنه اذا دخل لم يترك نفسه من استمارة ونحو ذلك **يب** ظاهر جملة مما
 القناديل وغيرها ينصب فيه الشموع لكن الظاهر انه لا اشكال في الاستضاءة بالشمع
 المنصوف فيها لغير الباشر على وجه لا يصدق ولا يتحقق الاستعمال كان يكون في
 دار كان هناك ضوءه فقد ابرشوا وراياً يظهر من البعض التردد فيه ايضاً
 فيشكل الامر في الشاهد المقدسة التي ليس فيها في قناديل الذهب الفضة واما
 ما يضيئ البعض فيأتي بشعته فيقارن فكانه لا ينفع الا اذا لم يصل اليه من ضوء
 تلك الشموع وقال السيد السند نتيجة الشايع الكرام العجب من بعض معاصرينا
 انه كان يرسل شمعاً الى الروضة الرضوية على مشرفها السلام والتمية لرغبه
 انه ينفعهم اقول وكل ذلك مبني على ما هو خلاف التحقيق ويظهر من
 العلامة المجلس الفرق بين حضور المجلس الذي اسبح فيه وعدمه فانه رغم
 ان جواز الاستضاءة عند عدم حضور اجد من ورد الاشكال بخلاف
 الاول ولا ارى له وجهاً وجهاً **يح** قال بعض اصحابنا في الاواني للترتيب
 حكمه حكم القنية وقبل الظاهر منه وارتب لنا اجوازها للقنية والاواني

لا يخلو عن قوة **ثبته** لا باس بالشرب من انية فيها صراهم ودنا سير
ثبته قل العلامة لو استاجر صاعاً ليعمل له انا من ذهب او فضة
 فان قلنا نجحهم لا تقاؤم يستحق اجرة كما لو استاجر عمل صنو وقيل
 يستحق الجواز كون ذلك لصحة مسوعة حلال فعل المسلم على الصحة
 والقول الاول لا يخلو عن قوة الا اذا ثبتت الضرورة المسوعة فيستحق الاجرة
 في صورتين **يؤخذ** الشبهة ان الانية هل هي من الفلدين ام مما يجوز استعماله
 فخرمة استعمالها غير ثابتة على الظواهر وان كان احوط ويعتبر هنا شهادة العدلين
 وهل يكون اخبار المالك كالبينة ام لا يستقر بعض المتأخرين بالتأني ادا
 حصل منه العلم ولم يعتبر الظن فلم يحز الاعتماد على الشياع المفيد للظن ولا
 يبعد الوثوق على قوله واما اذا كان قوله موثقاً بفعله فلا اشكال على الظني
 جواز الوثوق عليه **يرى** نقل عن الحارثان المفضل انواع منها ان يكون بعض
 الانية فضة وبعضها خاساً او غيرها متميز لكل منها عن الاخر كما يستعمل
 ظروف اصلها من الخذف وما يشبهه وفيها من الفضة واعترف بشمول اخبار
 المفضل لهذا النوع اقول وما جاء في عزل الفهم عن موضع الفضة في المفضل ريباً
 يشعر بعدم شمول تلك الاخبار لهذا النوع اذ لا يمكن فيه عزل الفهم من جواز
 منها ما يعلق عليه قطعة او حلقة او سلسلة من الفضة ويظهر منه جواز ذلك
 ايضاً وهو الاظهر منها ما كان مسوهاً وهو قيمان احد هما ما طلع بقاء الفضة
 اذ اعرض على التامر لا ينفصل منه شيء والشأن ما لبس باللباس استظهر في
 الاول الجواز وفي الثاني المنع مع احتمال الجواز ولعل الامر كذلك لكن اذا
 كان ما لبس به من البسائلك مشبكة ولم يطبق عليه اسم الانية فالجواز عليه

وكك اذ كان السائل قطعات لم تكن محتوية للانبة كلها ومنها ان يخلط
الفضة بشئ اخر ويصنع الانبة ويستخرج اعتبارا صدق الاسم مع عدم اعتبار
الغلبة وهو الوجه ونهما ما نقش بالفضة والجواز هنا ايضا اشبه **فصل** اجاز
جمع من الاصحاب استعمال الذهب الفضة في امور منها تحلية المصا وعن الشرح
لا يجوز **الحمل** المصنف بفضة والاول اظهر ويدخل في التحلية الكثير والخطوط
والنقوش والكسابة والجلد ونحو ذلك لكن ترك الكسابة اولى ويلحق بالقرآن والجواز
سائر الكتب الدينية ومنها الكحلة وطرف الغالية وعن العلامة والشهيد التحريم
ولا يخلو عن حق كماله وتوقف جميع الشك في انه هل هو انبة ام لا فان ^{اللفظ} ان
اكثرهم احوالها على العرف وقال بعضهم الاناء والانبة الوعاء والاوعى الوعاء
ما يوضع فيه الشئ واعلم وفك الله تعالى ان الظاهر ان المراد من ليس كل
تحقيقه الظرفية واستقرار الشئ عليه اذ نحو السرير غير اخل في الاناء قطعا و
كذلك الدار لمنبي من الفضة والصندوق الكبير ونحوها فلما راد منه ثبات
عليه اسم الوعاء عرفا وشمولا لما يوك كل الطعام فيه ويشرب منه شئ من **كك**
ما يطبخ فيه الطعام واما ما يوك كل منه غير الطعام مثل ما يوضع فيه الايفون ^{كك} صغيرا
ام كبيرا ادخوله في الاناء مشكوك فيه وكذلك الحجر وما يوضع فيه الشوع
وغير ذلك من الظروف التي يوضع فيها الشئ او يخرج منها الاستعمال الا ان جميعا
من الاعلام مع كونهم من اواخر العرب اهل الشك عدوا تلك الاشياء ^{الاناء} من
فلا قبل من ثبوت الشك في المقام وعلى هذا التقدير يلزم الاجتناب كما حققنا
في الاصول واما ما ينصب الشئ او يحمل اليه بعد وضع شئ فيه كما يوضع ^{السرير} في
ونحوه في سبيكة فضة يحمل طرف لقائمه فاعلمه لا بأس به والجملة كلها على دخول

في الأناة فلا ريب في وجوب الاجتناب عنه وكلما شئت في دخولها شيئا عن
 اختلاف من قوله مستند في تحقيق المعنى اللغوي لظانها وجب الاجتناب كما
 مروا ما غير هذا وذلك فالظان لا بأس باستعماله ومنها الميل للعكس من الذهب
 والفضة وقيل بالكراهة ومنها الحاقم واما خاتم الذهب لظاهرة الحرمة للرجال ومنها
 تحلية السيف فان يكون قبيحة من الفضة ونعله منها وان يكون فائده ملبوسة
 من صفاتها ويلحق بالسيف سائر آلات الحرب وعن العلامة كراهة الصفاير في
 قلم السيف هل يجوز تحلية السيف بالذهب لا الاول منقول عن الشهيد وهو
 غير بعيد والثاني عن العلامة وهذا الكلام في اللجام ومنها ضبة الأناة وان كان من
 الذهب على الظاهر توقف في الذهب الشهيد وعن الشيخ رحمه الله كراهية
 تصديق الأناة بالفضة ايضا وهو غير بعيد ومنها حلقة الفضة وان كان من الذهب
 ومنها تحلية المرأة بالقلدين واحتمل التبرئة من الحرمة ولا فرق في جميع ذلك بين
 الذكر والأنثى والخشنة ومنها اتخاذ الأمانة من ذهب وفضة وكذلك سائر الأمانة
 المقطوعة كما مر في الذهب اشكال لكن الجواز عند الحاجة غير بعيد ومنها تحلية المنطقة
 من الفضة للرجال ومنها كمر الذهب للنساء وقد استقر بعض المتأخرين جوازها للرجال
 ايضا وهو غير بعيد ومنها تقضيض الحارثي تذهيبها ومتهافتها بالمساجد والمشاهد
 بقناديل الذهب والفضة استقر به بعض المتأخرين كما مر وعن بعض خولها
 في النبي والرد في التحريم لان تصبها من العقيق وعلى القول بكونها داحلة في النجاسة
 التحريم أظهر في تزئيد المشاهد المقدسة والضريح المقدسة والصناديق المنصوبة على
 القبور الشريفة بالذهب والفضة ومنها تزئيد سقف المساجد والمشاهد والخط بالفضة
 وبالذهب حرم ذلك ابن ادريس القول بالجواز غير بعيد بل ذهب جميع الراجح تزئيد

سقوف الدورو الحيطار ايضا وهم غفل وعين العلامة كراهة تزئيل الحيطان بالسقوف الفضة
 فواحد **الاول** ما اتخذناه من ذهب او فضة وموهبه برصاص نحاس فمن النذرة
 والذكرى حرمة الاستعمال هو الاستحباب **الثانية** حل الرجل محرم على المرأة و
 حلها على الرجل وصريح غير واحد بان حلية السيف محرمة بالنسبة الى المرأة **الثالثة**
 لا قرب يد كثير الحلي وقليله في الاباحة ويجوز **الحل** الرجل اهل من النساء
 والجواهر بالذهب والفضة وكل الصبغة على الاظهر فقد روي عن ابي عبد الله عليه السلام
 انه قال **ان** حل ولد ونسائه بالذهب والفضة وقد ورد في بعض الروايات المنع من حلية
 الصبي والظلمة على الكراهة مع حل الصبي على الميز وحل الاول على غير الميز **الرابعة**
 اذا لبس السراويل وبعض اجرائه بالذهب او بالفضة جاز استعماله على الظالمين لا يحوط في
 الذهب الترتل واما ماء الذهب فلا بأس **الخامسة** قد روي عن الرضا عليه السلام
 انه سئل عن السرج والجام فيه الفضة ام يركب به قال ان كان عمو لا يقدح على نزعها
 فلا بأس والا فلا يركب وقد مر ذكر الرواية في المفخر ايضا وهي رواية صحيحة على الظاهر
 لكن ظاهر الاحتياط حملها على الكراهة وهو غير بعيد **السادسة** قد روي ان
 ابا جعفر عليه السلام قد شرب في وضح من خذف وروي ان رسول الله صلى الله عليه و
 اله شرب في اقداح القوارير التي يوتي بها من الشام وكان يقول في القدح الشام في
 انظف انيتكم وكان يشرب في الاقداح التي يتخذ من الجلود والخذف ورد النهي في
 روايات عن كل شيء طعم في فخار مصر عز الاكل فيه وعن غسل الرأس بطيهر لا
 يذهب بالغير وتورث الزناثة وروي عن ابي جعفر عليه السلام انه كان يأكل
 زيتا وخلا في قصعة سوداء مكتوب في وسطها قل هو الله احد **السابعة**
 كل ما ورد فيه النهي والذم في الروايات ما هو غير داخل في الاستحباب الاظهر فيه

الكرامة الثامنة تشييك الاواني على الظاهر لا يباح استعمالها الا اذا
 لم يصدق عليها اسم لانية التاسعة اواني المشركين طاهرة حتى يعلم النجاسة
 بلا خلاف على الظاهر المقصد الثاني في تطهيرها واولها غسلها **الاول**
 اختلف في تطهير الاواني من ولوغ الكلب بالماء القليل فاشهور انها تطهر بغسلها
 ثلث مرارة او يمين بالتراب عن المفيد وسطا هن بالتراب عن الصلة وقول
 بالتراب عن ابن الجنيدي تغسل سبع مرات او يمين بالتراب القول بوجود الثلث
 واستحباب السبع غير بعيد احتمل بعض المتأخرين الاكتفاء بالماء الواحدة بعد
 التقدير الحق بالولوغ اللغا والشرب وقوع الكلب من جرته منه وهو احوط
 بل الحاق الشرب لا يخلو عن قوة واختلاف في الفسلة التي بالتراب الجبل المريج
 فيها بالماء ام لا **الاول** الراوند وغيره الثاني الى المشهور ولعله الاقرب
 احوط ان تغسل او بالتراب ثم بالتراب المزوج واشترط فان الشهيدان
 لا يخرج التراب بالمرج عن اسمه وربما يفهم من كلام القائلين باعتبار المريج اعتبار
 موجه على وجه يحصل به الجريان فيحصل حقيقة الغسل والاول شبهة وقد امتنع في
 الذكر في اجزاء ماء الورد وشبهه عوض الماء وربما يظهر من بعض المتأخرين عدم اجزاء
 واحتمال الاجزاء لا يخلو عن قوة وهل يشترط طهارة التراب كما عن جمع اولها عن الماء
 لعل التراب لا يخلو عن قوة والاول احوط واولي وهل يشترط ذلك اذا امكروا في الحقيقة
 الاقرب خلافا لظاهر البعض عن ابن الجنيدي اجزاء بمقام مقام التراب المزوج وهو بعيد
 عن الشيخ وان لم يوجد التراب قصر على الماء ولم اوقت على مستند واضع وربما يعزى اليه
 ان ذلك اذا لم يجد الجري مجزاة كالا شنان وهذا ايضا مشكل لان ثبت من ابي المتقي هل
 يجري المراتن ام يلزم ثلث مرات ام لا يظهر احتمالات وهل يلزم تخفيف الماء بعد الغسل

كما عن ظاهره يفيض المفيد إم لا كما عن عامة التأخرين الأول مع كونه احوط محتمل ولو
 لو خيف غشا المحل باستعمال التراب فمن العلامة لا اجترأء بالماء مرتين ومنهم من
 احتمل الثالث كما في فاقدا التراب في بقاء الآلة على النجاسة وهو احوط ولو لم يكن
 او كذا في الحكم كما كان على الاشهر الاظهر بل لا خلاف منا نعم ان ولغ في
 الاثناء لزم الاستيناف لا يميز التراب بالعدد فيما يخص الماء الولوع على المشهور و
 استقرب العلامة الحاقه بالولوع وقود في رواية الفقه الرضوي وهو احوط ولا يميز
 التراب في الولوع في غير الآلة والقسالة على الاشهر الاظهر ليس لها حكم الولوع بل
 لو وقع في نجاسة في أثناء التطهير كانت في عدد مساو لبقا كان كافيا ولا يميز
 ما زاد وبالمجمل اذا تعدد النجاسة في تساو في الحكم فلا خلاف وان اختلفت
 الحكم للاختلاف وكل غيب يحتاج الى العدد اذا غسل في الماء ان كثير فمن المشهور
 سقوط التعدد لكن لا بد من تقديم التغيير في أثناء الولوع وعن الشيخ عدم سقوط
 ولو يذكر حكم التغيير عن الحق بتبدل سطوح الماء الجارية بمنزلة تعدد الغسلات وعن
 نجيب الدين اعتبار العدد في الركدة ون الجاري وعن العلامة ان الحظنة في الركدة
 بمنزلة التعدد والقول المشهور لا يخلو عن قول الشافعية انفقوا وضوء الله عليهم ولو الخ
 فمن المشهور وجوب السبع وعن الشيخ ان حكمه كالكلب عن الحق انه كغيره من النجاسة
 وهو اختار المرة فيها والقول المشهور مع كونه احوط لا يخلو عن قول الثالثة
 عن المشهور في الخبر وجوب السبع وعن الحق في احد قوليه الثالث وقيل المرة الواحدة
 بعد ازالة غير النجاسة كما عن العلامة او مطاوعا عن ثاوي الشافعية والقول المشهور
 والحق جميع السكرات لما يعلو بالخبر كما عن الشيخ غير بعيد ثلثيه يظهر من عبارات
 اكثر الاصح ان ادنى النجاسة لها قبل التطهير سواء في ذلك الصلابة لغيره كالنحو

والحشب فاحترق وعن ابن الجنييد عدم طهارته والقول الاول لا يخلو عن قوة لكن
كل اناء علم نفوذ الخمر في اجزائه الباطنية بسبب كونه فيه زماناً معدداً فطهرته
بالقليل لا يخلو عن اشكال لاحوط ان يدخل الاناء في الماء حتى يعلم نفوذ الماء فيه
والله يعلم **الرابعة** قبل يجب غسل الاناء سبعاً اذا مات فيه الخمر وهو احوط
ومنه من الحق به القار وهو محل نظر **الخامسة** اختلفوا في غسل الاناء من ياقية
الجاساء **الجنييد** الشيخ والشهيد جوبوا الثلث فيما عدل الولع ولا يخلو عن قوة وعن
المحقق المرة وقيل المران وبدا على الاول رواية عن ابي عبد الله في غسل الاناء ثلث مرات يصيب فيه
الماء فيحرك فيه ثم يفرغ منه ذلك الماء وهكذا يفعل ثلثاً وقد ظهر من بعض الصحاح
لوماء ماء اجزاء عن تحريكه وهو غير بعيد وقيل يكفي في التفرغ وقوعه باله بشرط
عدم اعادتها واحوط رعاية المنقول وقيل هذا اذا كان الاناء مشبهاً **الباب**
الثامن في احكام الجلود ومنها حبس **الاول** المشهور بين اصحابنا ان يذبح
عليه الاجماع ان جلد الميتة مما هو طاهر في حيوته لا يطهر بالذباغ وخالف في ذلك
ابن الجنييد فافنى بطهارته به لكن منع الصلوة فيه وربما يعزى الى الصدوق ايضا
القول بالطهارة واليه جنح بعض المتأخرين والمغتنم هو المذهب المشهور **الثاني** في
ابن الجنييد في حصول الطهارة بالذباغ ان يكون ما يذبح به طاهراً وهو الموجه على ما
واذا دعت بالخمس بعد التذكية تطهرت بالغسل وجاز امتعالها في الصلوة وربما يعزى
الى البعض القول بحرم الذباغ بالخمس لا بعد ان يحمل على السامحة وبها ولا يحرم الاستعمال
الثالث على المختار من نقاء جلوح الميتة بالذباغ على الجاسة فهل يجوز ان يذبح
بها في غير الصلوة مع اليوسة ام لا صرح بالثبوت الفاضلان وغيرهما والمعتلة موضع ترد
وسبيل الاحتياط وافر **الرابع** قال بعض الامور الطاهرة لا خلاف في ان ما عد الكلاب

والخنزير لا تشاء من الحيوان الطاهرة يقع عليها الركعة وانما الخلاف في انه بعد التذكية هل يشترط
 في الانتفاع بجلد الدبغ ام لا المشهور الاول وعن الفاضل الاستصحاب بما يقتضيه السيد
 والشيز والقول بجواز الاستعمال مع عدم الطهارة بدو الدبغ وقبل بالكرامة والمذنب
 المشهور لا يخلو عن قوة ويظهر من الجواهر ان الاصل عدم التذكية في كل حيوان شك
 في قابليته لما وعدناه فامسوخ وحشرات باقية على مقتضى الاصل والقول بها فيها كان القول
 بعدها في السباع لا يصح عليه وادعاء عدم الخلاف وقوع التذكية مطسوا الكلب نحو ما يتحققه
 بل المحقق خلافه وهو الوجه وربما يظهر من بعض المتأخرين الميل الى جواز الانتفاع بجلد السباع بدو
 التذكية ولما قلنا على ما صححنا من احكامنا واعلم انك الله تعالى يستثنى من جواز الاستعمال
 الصلوة والسجدة عليها اتفاقا ونصا وقولنا **الخامس** اختلاف طهارة الجلد اذا كان في بدنه مستعمل لليلة
 بالدبغ فمن العلامة التوقف عن الشهيد الحكم بالنجاسة وختم الحق المعاصاة للطهارة وقول بل يستفاد
 من الموثق كما يصحح ما يسنن الصلوة في القرية التي فيها صنع في رضى الاسلام اذا كان الغالب عليها المسلمون طهرا
 في غير المعلوم اسلامه اذا كان السوق سوفهم والبلاد بلادهم اقول اما القول بطهارة ما اخذ من المشرك
 بالديانة فلهذا لا شبهة واما ما اخذ من الجمل الاسلام في سوق المسلمين فمسئلة محل الشك والله يعلم المشهور
 بين المتأخرين نجاسة الجلد وجد طهره حقا وان كان في بلاد المسلمين جلالا واعتقدا مستعملا او غير
 مستعمل وكل اللحم يستظهر جمع القول بالطهارة والحلية والا مع كونها حوط لا يخلو عن قوة
 الا اذا علم ولو من القرآن كونها اسلام والله يعلم **الخاتمة** في سنين الاستطابة واداء
فصل من عن علي بن ابي طالب الحام يذبح لادى ويذكر بالنار ويذهب اللبن وروى
 من اطاع امراته تدعو الى النيكاح والعشا والحمام والنياح والرفق في جميعها اكبه الله على
 مخرجه في النار وروى التزام الحمام غبا يكثر اللحم ادمانه كل يوم يذهب شحم الكليتين و
 رواية انه تورث السمل وروى ان من اراد ان يضره وكان كثير اللحم غلبه حل الحمام كل يوم و

وروي عن أبي عبد الله عليه السلام ثلثة تبين اماكن الحمام والظان المراد اماكنه غيا
وشم الراية الطيبة ولبس الثياب اللينة وثلاثة يهزأ بها ما روي عن أبي عبد الله عليه السلام
السمك والطلع ومنه جواز النكاح في الحمام بلا كراهة وفي الماء وفيه روي عن أبي عبد الله عليه السلام
عن قول الحمام على الرقيق ومع الجوع وان ظن المضرب حرم كما انه لو دأب
منفعة جاز بلا كراهة فقد روي ان دخول الحمام على الرقيق ينقض البلوغ وبعبارة كل
ينفي المرق وورد الكل في قوله يطعم الراوة وليسكن حرارة الجوف ويستحب التلبس
التعقيم عند الخروج من الحمام في الشتاء والصيف يكن الاستلقاء في الحمام فقد روي
عن أبي عبد الله عليه السلام انه يذهب شحم الكليتين وكذا الانضجاع ولا يدرك رجله بالحمام
فانه يورث الجنام وروي من حلق في الحمام جسد بالخذف فامابه البرص فلا
يؤمن الا نفسه وروي ان من التذلل بالخذف يلبس الجسد في رواية انه ينكس
الجسد عليكم بالخرق ويحتمل الكراهة من الحمام وغيره وتخصيص الخذف
بخذف الشاة من شيء غير مستند والتعقيم مع كونه مستنداً معتدراً بايات وروايات
عن غسل الرأس بالطين فانه يسج الوجه وروى ان ذلك طين مصر فهو محتمل اذ روي
ان فاطمة ع غسلت اسن لدير الحسين عليه السلام بالطين لكن لم يجد الرواية في
الكتب المعتمدة وروي ان الصادق ع دخل الحمام فقال صاحبه تخلي لك فقال ان المؤمن
خفيف المؤمنة وفي رواية انه قال ع المؤمن خفيف من ذلك وروى ان الرضاء اذا جاء الحمام
يجل له صاحبه الحمام وروى ان ذلك حياء منه وكان عدم اخلاء جنم انكسار
وكل الحركة فانويه واخلاءه للرضاء بلا اطلاع مستبعد جداً اذا الرواية نزل على
ان فعله ذلك بالادوام عند خوله بل ربما يدل ذلك على انه كان باص ولا اقل
من انه كان مرضاه فما ذكره بعض المحققين من ان اخلاء مطاكر غير منقوض ومن ثم

يلوح ان الشئ الواحد باختلاف اعتبار النية يوصف بالكره والمندوب لا يغير عندك
 سقائك الله من حقوق التحقيق ان ذلك اعني تبدل الاحكام باختلاف النية انما
 يتصور فيما سوى الواجب والحرام فما ظن بعض المتفقه من الحديثين ان الرقص استماع
 النساء والنظر الى الحرام والملاعبة منهم ونحو ذلك اذ اكانت لنية التلذذ بل
 نية العبث ونحوها فهو جائز غير جائز قطعاً بل الفتاوى يجوز كره مريح والله العاصم اعلم
 وفتاى الله انه يستحب التحية عند خروج المؤمن عن الحمام بان يقول الله عز وجل
 او طاب حمامك ولا يقول طاب استحمامات واجابتها بان يقول اللهم لك الله او انهم
 مالك وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام
 الا بيمينه وروى انه سئل الصادق عليه السلام عن قول الله عز وجل قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّونَ ابْصَارَهُمْ وَ
 يَحْفَظُونَ اَوْصِيَهُمْ ذَلِكَ اَنْ كُنْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ حَفِظَ
 الفرج فهو من الزنا الا في هذا الموضع فانه المحفظ من ان ينظر اليه وروى عن
 قال دخلت حماماً فباله بنية واذا شيخ كبير وهو قير الحمام فقلت يا شيخ لمن هذا
 الحمام قال لابي جعفر بن محمد قال فقلت كان يدخله قال نعم فقلت كيف كان يصنع
 قال كان يدخل فيه فيطلى عاتقه وقايلها ثم يلف اتران على اطراف اجليته ويدعو
 فاطلة سائر بدنه وقد روى عن علي بن الحسين انه قال الجدر حان حين دخل الحمام
 يا كاهيل ما يمينك من الخضايب قال يا كاهيل اني فحطت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد خضبت
 روي ان موسى كان اذا اراد ان يدخل الحمام امر ان يوقد له ظلياً ثلثاً فكان يمكنه
 دخوله حتى يدخله السوم ان فيلقون له اللبوح فاذا دخله قمر قاعد ومن قام و
 وقد ورد النهي عن التسليم على من في الحمام ولعله محمول على ما اذا كان عارياً
 اذا عرفت هذا وفتاى الله تعالى فاعلم ايديك الله ان ما جاء في دم الحمام فاعلم الله

بلا ميرزا وعل التقية واما النسي الوارد في النساء فيحمل على ما اذا كان هناك رتبة و
 لم اقف على قائل بالحكمة مط واما وجوب الميرزا فاما هو اذا كان مكانا طر محترما واما فلا بأس
 بالداخل عاريا لكنه ايضا بكثرة فقد روي عن امير المؤمنين عليه السلام قال اذا تعمر
 احدكم نظر اليه الشيطان فيقطع فيه فاستروا واما الامر الوارد في غص البصر في الحكم
 فيحمل على ما اذا كان فيه عاروا احتمال لا فتان قد روي جواز النظر الى عورة الكافرة والذكر
 وهو خلاف المشهور بين الصحابة ظاهر كذا ياتي الاخبار عموم الحرة ومورد الخلاف اذا كان النظر
 لا يشهق وتلاذذ واما اذا كان شهوة حرم بالاخلاق اما انه الوارد عن دخول الحكم مع الولد
 فيحمل على ما اذا كان عاريا ويظهر من الصدوق الكراهة لغير المعصوم **تذنيب** ان
 اغتسل عاريا مع وجود الناظر فيقبل بغير غسله وان فعل محرما ولا يخلو القول بالبطالان
 عن قوم **فصل** روي عن الصادق انه قال يقلل الاطفال والاحداث من الشارب في غسل
 الراس بالخطم ينفي الفقر يزيا في الرزق وعن عيسى بن الحسن الراس بالخطم يذهب بالدين
 وتقى كذا وروي انه اما ان من الصلح وبرائة من الفقير وروي انه نشره وروي ان
 غسل الراس بالسدر يجلب الرزق جليا وعن الصادق اغسلوا رؤسكم بوبر السدر
 فانه قد سده كل ملك مقرب وكل نبي مرسل ومن غسل الراس صبرا لله عنه وسوسة
 الشيطان سبعين يوما ومن صر بها الله عنه لم يعص الله ومن لم يعص الله دخل الجنة وترو
 انه من سن رسول الله صلى الله عليه واله اغترب يوما من جبريل ان يغسل راسه به
 بخلافه **فصل** روي عن امير المؤمنين ان النورة لشرة وظهور للجسد وعن الحسن
 قال شعر الجسد اذا طوى قطع ماء الصلح ارخى المفاصل ورث الضعف والسلو
 ان النورة تزيده في ماء الصلح تهوي بالبدن وتزلي في شحم الكليتين ويسمي بالبدن
 وعن الصادق من اراد الاطلاء للنورة فاحذر ان يصبغها فتمه وجعل على طرفه

وقال صلى الله على سيدنا محمد أو دكم امرنا بالنور لم تحرقه النور وعمر على بن الحسين
 من قال إذا طلع بالنور اللهم طيب طهر من وطهر ما طاب مني وأبد لي شعثا طاهرا لا
 يعصيك الا قطرة ابتغاء سنة المرسلين ابتغاء رضوانك ومغفرتك فحم شعرك
 وبشر على النار وطهر خليفه وطيب خليفه ونزل على واجيله ممن يلقاك على الخيفية
 السحرة السهلة طلة ابراهيم خليلك ودين محمد رسول الله حبيبك ورسولك
 عاملا ابشرا بعك تأبعا لسنة نبيك اخذابه ومثادا بما جسد تاديبك وتاديب
 رسولك وتاديبك ليائك الذين غلظت بآدابك واودعت الحكمة في صدورهم
 وجعلتهم معادرا لعلكم صلواتك عليهم طهر الله من الا دناس في الدنيا
 ومن الذنوب ببدله شعرا لا يعصيه وخلق الله بكل شعرة من جسده ملكا يسبح
 له الى ان تقوم الساعة وان تسبيحة من تسبيحهم تعدل بالكف تسبيحه من تسبح
 اهل الارض ويظهر من الروايات التخييل في تقديم العانة والتأخير في روي
 ان ابا جعفر ابتر من انزاد فقط ركبتيه وسرته ثم امر صبا الحمام فطلى ما كان
 خارجا من الانزاد ثم قال اخرج عني ثم طلع هو ما تحتها بين ثم قال هكذا افعل حتى
 لا طلاء وان قرب العمامة لو بعد يومين ويؤكد في كل خمسة عشر يوما فان
 عليك عشرون يوما ولم يكن عندك شئ فخر الصفاق فاستقرض على الله وهذا
 التنور لي دبعين شديدا الكراهة حتى ورد فيه انه ليس بمؤمن ولا مسلم وعن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يوم من بالله واليوم الآخر فلا يترك خلق عانته فوق الاربعين
 المرات ولا يدع فوق عشرين والتطلية في الصيف او كذا من الشتاء من الصادق
 عليه السلام في الصيف خير من عشر في الشتاء وعمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم من دخل الحمام فطلى ثم تبعه
 بالحناء من فرنبه الى قدمه كان اما ناله من الجحون والخدام والبرص والآكلة الطيبة

مثلها وفي رواية عن الصادق ع نقى عنه الفقهاء روى عن احمد بن محمد وسامه قال
 رايت ابا جعفر قد خرج من الحمام وهو من قرنه الى قدمه مثل وردة من اشجار الجنات
 عن الصادق عليه السلام الحناء يذهب بها السمك يزيد في ماء الوجه ويطيب النكهة و
 يحسن اللون وروى عن ابي جعفر انه قال ان الاظفار اذا اصابتها النورة غيرتها حتى
 تشبه اظفار الموصية بالحناء ويطهر من الروايات استحياء اختصا جميع البدن
 بالحناء واختصا بالاظفار وكذا عرفت واما اختصا باليد فقط فقد ورد فيه ما شعر
 بالكرهية ولعل المعنى انه اقل ثوابا كما يشهد اليه عموم ما ورد في فضيلة الحناء والنورة
 يقول قائم وان بالقاء خيف عليه الفسق وروى عن اسحق انه سئل ابا عبد الله
 ع التذلل بالدقيق بعد النورة فقال لا بأس قلت يزعمون اسراف قال ليس كما يصح
 البدن اسراف انما الاسراف فيما تلف المال واضربك بدن ويكرم التور يوم الاربعاء
 فربما ينبغي للرجل ان يتوقى النورة يوم الاربعاء فانه نجس مستمر ويجوز في سائر
 الايام ولا يمكن الاستحمام فقد روى قلموا الاظفاركم يوم الثلاثاء واستحبوا يوم
 الاربعاء وروى عن رسول الله صم انه قال خمس خصال يورث البرص النورة يوم الجمعة
 ويوم الاربعاء والتقصير والاغتسال بالماء الذي استخذه الشمس الاكل على الحياء
 وغشيان المرأة في حيضها والاكل على الشبع وحملت كراهة النور يوم الجمعة
 على التقية وفيه تأمل **فصل** وروى ان الخناب من السنة وهو هذا محمد رسول الله
 واز فيه ثلث خصال مهيبة في الحرب محبة الى النساء ويزيد في البكاء وروى عن
 النبي ص غير الشيب ولا تشبهوا باليهود والنصارى وروى ان عليا لم يمتنع
 من الخناب الا لقول رسول الله ص يفتن هذا من هذا وروى عن النبي ص نفقة
 درهم في الخناب فصل من نفقة الف درهم في سبيل الله ان فيه اربع وعشرة

خضلة يطرح الرمح من الاذنين ويجلو الغشاء عن البصر يلبس الخياشيم ويطيب
 النكهة ويشد اللثة ويذهب بالاضياء ويقطع سوس الشيطان وتخرج به الملائكة وتستبشر
 به المؤمن ويعطي به الكافر وهو زينة ورفيعة انه طيب برأته في قبره ويستحي منه منكره
 ويكره نضول الخضايب لا يكون تركه في مصيبة وكان خضاب الحمية من السنة كك
 خضاب الواسع روى انه قيل لابي الحسن يلعبان الخنازير في الشيب قال اي شيء يزيده
 في الشيب لشيب يزيده في كل يوم ولا بأس بالخضاب كله لكن السواد افضل فخر روى
 عن النبي احضضواكم الى الله الحالك ثم الاصفر ثم الاحمر وروى عن علي بن الحسين
 كان يختضب بالحناء والكم وروى ان الحسين قتل وهو مختضب بالوسمة وروى بالخناو
 روى والكم وروى عن ابي جعفر الحنايشعل الشيب روى عن النبي انه قال الخضايب
 بالخنا يجلو البصر وينبت الشعر يطيب الرمح وروى ان رسول الله صلى الله عليه واله
 امر النساء بالخضاب البعل للزينة وغيره البعل لئلا يشبه به ما يدا الرجال وعن
 الصادق لا ينبغي للمرأة ان تعطل نفسها ولو ان تعلق في عنقها قلادة ولا ينبغي لها
 ان تدع يدها من الخضايب وان تسمها بالخنا مسحا وان كانت مسنة **فصل** روى
 ان الكحل يعذب الفم وانه ينبت الشعر في الحد البصر ويعيد على طول السجدة وانه يزيل في
 المباشعة وانه يخفف الدمة وعن ابي الحسن الرضا من كان يوم من بالله واليوم الآخر
 فليكحل وروى عن رسول الله انه يكحل بالاثمد اذا وى الى فراشه وتراو في
 رواية اربعة في اليمن وثلاثة في اليسا وعلي جعفر الاحتمال بالاثمد يطيب النكهة و
 يشد اشفا العيون وعن الصادق انه يجلو البصر وينبت الشعر في الجفن ويذهب
 بالدمعة وعنده من نام على اثمد غير مسك امن من الماء الا سق ابدام ام ينام
 عليه وروى انه كان لابي الحسن ميل من حديد ومكحلة من عظام والاثمد حجر يكحل به

وعن بعض الفقهاء هو الاستبراء قبل ولو تحقق قال بعض المتأخرين قبل غسل الكحل من العينين وقت
 الوضوء لانه يكون حائلا عن وصول ماء الوضوء الى تحتها ويكون الماء مضاعفا وليست شعرة
 كيف خفي هذا المعنى الذي اهدى اليه على النبي وآهل بيته الذين كانوا يتكلمون ويأمرون
 به اقول اليه استبعاد في وجوب إزالة ما يكون مانعا عن وصول الماء بعد ثبوت وجوب
 اتصال الماء الى ظاهر البشرة والاكتحال والامتناع لا ينافي الازالة انما امرهم صلوات الله
 عليهم كانوا يتدخون ويأمرون بالذبح عن فعل بصيرة لك سببا يجوز التوضؤ مع وجوب الذبح
 الماء عن وصول الماء كالأثر لا ريب في عدم وجوب الازالة عن باطن العين **فصل** في الرضا
 ثلث سبب في الرضا العطر اخذ الشعر كثر الطرفة وعن الصادق استاصل شعرك
 بقدر ربه ودوابه ودرنجه وتغلظ رقبتك وعنه اني لخلق في كل جمعة وعن أبي
 الحسن الاول شعر الرأس اذا طال ضعف البصر ذهب بضوئها وروى ان خلق الرأس مثله
 بالشكاو وفار الشيم وما يدل على عموم الاستبراء او ثق واكثر وروى اني ابالحسن راى رجلا خلق من
 موضع النقرة فقال اي شيء هذا اذهب خلق رأسك وعن الصادق عليه السلام خلق
 الفقار يذهب بالغنم وعنه من اتخذ شعرا ولم يفرقه فرقه الله بمنشار من النار وكان شعر
 رسول الله سم وفرقة لم يبلغ الفرق وروى محمد بن مسلم قال ربيت ابا جعفر عليه
 السلام والمجام ياخذ من الحية فقال دورها وروى ابن النعمان عن رجل طويل اللحية فقال
 ما كان على هذا الوهي الحية ففينا الجسد بين اللحيين ثم دخل على النبي فقال هكذا فعلوا
 وعنه الى جعفر انه كان ياخذ عارضيه وموطن الحية قال في اوتى تبطين الحية ان
 يؤخذ تحت الدقب وعن الصادق كثر وضع اليد على اللحية بشين الوجه وعنه ما راد
 من اللحية عن العنقصة فهو في النار وعنه من يعبث بعقل الرجل في ثلثة في طول اللحية
 في نفق خلة وفي كنيته وعن موسى بن عمار قال قال الشارب من السنة وعن النبي من السنة

ان يأخذ الشارب من الاطعمة ان طالع الشيطان يستدبه وعن الصادق عليه السلام
 حتى الصفة بالعصيدة وي ان خلق العانة وثقب الاطعمة الخفيفة وعن علي عليه السلام
 انه سئل ما جذبني مروان فقال اقوام حلقوا اللحي وقتلوا السوارب وعن الصادق عليه السلام
 الخفيفة عشرة اشياء خمسة منها الراس خذ الشكر واعفاء اللحي وطم الشعر السواد والحل وخمسها
 خلق شعر اليد والخنزير وتقليم الاظفار والغسل من الجنابة والطهور بالماء وعن النبي صلى الله عليه وآله
 تزيه في الجبال وعن الصادق المشط للراس يذهب بالوباء قال هو اللحي والمشط للحية يشد الاضراس وي
 ان المشط يذهب بالوباء بالون وهو الضعف وان كثرتاه يقل البلغم وان كثرة
 تشريح الراس قبل الرزق ويزيد في الجماع وانه ينجي الحاجة ويستعمله كل صانع فضله
 وناقلة وكان الصادق يمشط اذ اقرع من صلاته وروى ان رسول الله صلى الله عليه وآله
 اربعين من يده وبعده وبعده اكثر لثاء ومن فوقها سبع مرات يقرأ أو العاذر يا ويقول
 شرح عن العموم ووحشة الصادق وروى انه يزيل في الذهن ويقطع البلغم
 عن ابي ابراهيم تشطو ابا العاج فانه يذهب بالوباء وروى ان تشريح الذواتين يذهب
 ببلابل الصدور وتشريح الحاجبين امان من الجذام وعن علي التشط من قيام يوم
 الفقر وعن موهبة انه يورث الضعف في القلب والتشط جالساً يوقى القلب
 يحمي الجلد عن ابي الحسن امرار المشط لبعث تشريح الراس والحية على الصدر يذهب
 والوباء ويستحب في الشعر الظفر والدم وروى احتجاج في الجحش ايضا وما اتخذ
 شعرا فليكرمه ولحين كناية ولا فليخر ولا بأس من المشط وثقته اشده اياه حتى
 ورد في ثأف شبيهه انه لا يكلمه الله يوم القيمة ولا ينظر اليه وله عذاب اليم والنيا
 على حملته على الكراهة نفي البأس في البيت منها محبة عيد الله بسنا وروى عن
 انه محمول على ثقب جميع الشيب **فصل** في رسول الله صلى الله عليه وآله طهارة اظفار يجمع الله

ويذكر الزين وشركوا الاطفا ومقيل الشيطا ومنه يكون النسيان وروي عن الصادق عليه السلام
انه قيل له انما اخذ الشاروا الاطفا يوم الجمعة فقال سبحان الله خذها اشدت في يوم الجمعة وان
في سائر الايام وروي قصها اذا طالت ويستحب ان يقرأ في المسح بالماء ويستحب للنساء ان يتركن
اطفاهن اذ اقصر شيئا منه اذ ينهن وروي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن علقم الاطفا بالاسناد عن الجماعة يوم
والجمعة وقال كل الحية من الوسواس ويستحب ان يقلم اطفا يوم الجمعة بيد من يجهر من اليد اليسرى
ويحتمل تجهر من اليمن ويقول بسم الله وعل سنة محمد آل محمد عليهم السلام وعنه جعفر عن اخيه
اطفا وشاكره كل جمعة وقال حين ياخذ بسم الله وعل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والفقيه وعل سنة محمد وآله
يسقط منه قلامة ولا جراحة الا كتب الله له عتق نسمة ولا يمرض الا مرضه الذي يموت فيه وعنه ابي بصير
قال رجل لعبد الله بن الحسين عليه السلام في الرق فقال الزم مصلاك اذا صليت الفجر طلع الشمس
فانبعث في طلب الرق من انقضت الارض فخرج ذلك ابا عبد الله فقال لا اعملك الرق ما هو افهم
من ذلك قال قلت له قال خذ من شاربك واطفا في كل جمعة ومشتكى عينيه فليكن اطفا في
كل خميس عرفة الا يطأ في الراجحة المكروهة وهو طهور سنة ولعله انما ندب اليه الله بالنسبة الى
اطالة الشعر اذ لم يمكنه الحلق والطيل اذ قد روي كيد لخدمة من انرضعة الصبر وفي رواية يصف
وان حلقه افضل منه وطيله افضل من حلقه فصل روي انه لا ينبغي للرجل ان يدع الطيب كل يوم
وانه من اخلاق الانبياء وسنة المسلمين انه يشد القلب بزيادته في الجماع ويستحب تطيب الشارب وطيب
اول النهار لم ينزل عقله معه الى الليل وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر في الطيب كما كان ينفق في الطعام وقد
لا يجعفر غالية باربعة ادرهم وطيب النساء ما طهر لونه وخط طيبه وطيب الرجال ما طهر راحته ونحو
لونه وروي في النسيج ما كثره الطيب والحلو وروي ان الطيب كرامة ولا يات الكرامة الا بالكرامة والكرامة
الوسادة وروي انه كان يحب وبض المسك من مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصادق صلوة تطيب
افضل من سبعين صلوة غير طيب وروي عنه انه قال الطيب الغنيمة والزعفران والعود كبرك

ادامة الخلق وايستجاب لغيره اذ كان قد مر من مسحه وجهه بالورد
لم يصبه في ذلك اليوم بؤس ولا قذر وروى عن علي ع الدهن يلين البشرة ويبيد في الدماغ ويسهل
جسمه الماء ويذهب القشور يسفك اللون وكان النبي ع يقول الدهن يذهب البؤس كان اذا كان
بداء براسه ثم محيته وروى بلاء حاجبيه ثم شاربيه ثم يدخل في افقه ويشه ثم يدهن
ورؤان دهن الليل يحرق في العروق ويمر في البشرة ويبيض البشرة وانه يذهب الباكيا فوخ
وان يقول اذا اخذ الدهن على الراحة الهم ان اسالك الزين والزينة والحياة واعوذ بك من
الشين والشناز والمقت من ادهن مؤمنا كتب له بكل شعر نور يوم القيمة ولكن احكامه ^{هنا}
للرجل بل يدهن في كل جمعة مرة او مرتين وروى في كل شهر مرة **فصل روي**
من تناول رجانة فشمها ووضعها على عينيه ثم قال صل على محمد آل محمد لم يقع على الارض
حتى يغفر له وهذا آخر ما اردت ايراده في الجزء الاول من اجزاء هذا الكتاب المسمر
بارشاد البتدين وتبليوه الجزء الثاني في حيا الصلوة بعون الله وحسن توفيقه

وقد فرغ مولفه العبد المذنب **فهمي قتي** بن الحسين بن علي عفا الله
عنهم في واسط سنة الف وثمانين مئة وسبعين من الهجرة المقدسة يا ولدي وتمر فوادي
اطال الله تعالى وحرسك عن كل مكروء ووفاء لقد اوتيتك هذه الرسالة من مسائر
الطهارة ما قد نال اليه الدليل ما وجدته اوفى باحتياقانه اوضح سبيل لقا اشبه ذكر الخلا
في طمان الاحكام في سبيل الرشاد بانك امر فيهم لا يتقاع بها في حيو وبعد حماي
نشاء الله تعالى ذكره فاذا اخذت باحتياط والعمل به جازت سائق في كل حال وقت مبغى للذمة

منع من الباس والمقت والله سبحانه هو الوفق

انتهى

صفحة	سطر	غلط	صحيح	صفحة	سطر	غلط	صحيح	صفحة	سطر	غلط	صحيح	صفحة	سطر	غلط	صحيح
١٩	٢٠	الترال	الترال	٢٩	١٦	يجور	يجواز	٢٢	١٢	فاسل	فاسل	٢٣	١٢	فاسل	فاسل
٢٠	١	قد	وقد	٣٠	١١	الحشاش	الحشاش	٢٤	١٦	روي	روي	٢٤	١٦	روي	روي
١	١	ابن	ابن	١٣	١٣	مقصين	مقصين	٢٥	١	الفضل	الفضل	٢٥	١	الفضل	الفضل
١	١	وكما	وكما	١٦	١٦	الانعام	الانعام	٢٦	٢	كما	كما	٢٦	٢	كما	كما
١١	١١	مضرة	مضرة	٣١	٨	لبعض	لبعض	٢٧	٢٧	واسع	واسع	٢٧	٢٧	واسع	واسع
١٢	١٢	حجم	حجم	١١	١١	دعوه	دعوه	٢٨	٢٨	وخير	وخير	٢٨	٢٨	وخير	وخير
١٣	١٣	الحلا	الحلا	١٦	١٦	النقل	النقل	٢٩	٢٩	تداركا	تداركا	٢٩	٢٩	تداركا	تداركا
١٣	١٣	واحصوا	واحصوا	١٣	١٣	البعض	البعض	٣٠	٩	سبن	سبن	٣٠	٩	سبن	سبن
١٤	١٤	الاهالة	الاهالة	١٤	١٤	الحادية	الحادية	٣١	١٢	سرعا	سرعا	٣١	١٢	سرعا	سرعا
١٥	١٥	له	له	١٥	١٥	كبر	كبر	٣٢	١٥	بالحق	بالحق	٣٢	١٥	بالحق	بالحق
١٩	١٩	على القبر	على القبر	١٩	١٩	اخر	اخر	٣٣	١٩	الثاني	الثاني	٣٣	١٩	الثاني	الثاني
٢١	٢	المنه	المنه	٢٠	٢٠	طالت	طالت	٣٤	١٩	المقص	المقص	٣٤	١٩	المقص	المقص
٤	٤	تحصل	تحصل	٣٢	١	علما	علما	٣٥	١٤	الاشهر	الاشهر	٣٥	١٤	الاشهر	الاشهر
١٠	١٠	وانما	وانما	١٠	١٠	افتح	افتح	٣٦	١٠	ابن	ابن	٣٦	١٠	ابن	ابن
١٣	١٣	عن التكر	عن التكر	١١	١١	بنية	بنية	٣٧	١١	اغوان	اغوان	٣٧	١١	اغوان	اغوان
١٦	١٦	فيها	فيها	١٢	١٢	لا يغلو	لا يغلو	٣٨	١٦	الطراط	الطراط	٣٨	١٦	الطراط	الطراط
١٧	١٧	عن ظاهر	عن ظاهر	٣٣	٣	الاختيا	الاختيا	٣٩	١٧	ذكرها	ذكرها	٣٩	١٧	ذكرها	ذكرها
١٨	١٨	الرابعة	الرابعة					٤٠	٢١	يها	يها	٤٠	٢١	يها	يها
٢	٢	عبرة	عبرة	٥	٥	الشعر	الشعر	٤١	٢	فاقي	فاقي	٤١	٢	فاقي	فاقي
٢٢	٢	الحا	الحا	١٣	١٣	الصمغ	الصمغ	٤٢	٥	وربما	وربما	٤٢	٥	وربما	وربما
٣٣	٣	لعلم	لعلم	١٢	١٢	علي	علي	٤٣	٦	على	على	٤٣	٦	على	على
٩	٩	المفوط	المفوط	١١	١١	الزعة	الزعة	٤٤	١١	ان	ان	٤٤	١١	ان	ان
٣٣	٣	الثالث	الثالث	١٣	١٣	المفوط	المفوط	٤٥	١٣	الغنية	الغنية	٤٥	١٣	الغنية	الغنية
٣	٣	الضيق	الضيق	١٥	١٥	سبق	سبق	٤٦	١٥	النية	النية	٤٦	١٥	النية	النية
٥	٥	فانما	فانما	١٦	١٦	لعل	لعل	٤٧	١٦	الصميم	الصميم	٤٧	١٦	الصميم	الصميم

صفح	سطر	غلط	صحیح	صفح	سطر	غلط	صحیح	صفح	سطر	غلط	صحیح	صفح	سطر	غلط	صحیح
٣٦	٢	لا يجوز	لا يجوز	٣٥	٣	لنظف	لنظف	٣٤	١	بله	بله	٣٣	١	بله	بله
٣٤	٦	على الظاهر	على الظاهر	٣٣	٣	الظرف	الظرف	٣٢	٢	كالمعل	كالمعل	٣١	٢	كالمعل	كالمعل
٣٠		بل عليه الظاهر	بل عليه الظاهر	٣١	٦	حالة	حالة	٣٠	١	محمل	محمل	٢٩	١	محمل	محمل
١١	١١	القر	القر	٢٩	٤	علمه	علمه	٢٨	٣	صرح	صرح	٢٧	٣	صرح	صرح
١٢	١٢	الضرة	الضرة	٢٨	٤	جعلها	جعلها	٢٧	٣	شهادة	شهادة	٢٦	٣	شهادة	شهادة
١٣	١٣	على عن	على عن	٢٦	٤	رماها	رماها	٢٥	٤	حكم	حكم	٢٤	٤	حكم	حكم
١٢	١٢	الحمار الجاير	الحمار الجاير	٢٥	٩	ليس	ليس	٢٤	٩	الاولى	الاولى	٢٣	٩	الاولى	الاولى
		محضين او	محضين او	٢٣	١١	ذكر	ذكر	٢٢	١١	الاجماع	الاجماع	٢١	١١	الاجماع	الاجماع
١٦	١٦	موضع	موضع	٢٢	١٦	تظهر	تظهر	٢١	١٦	الظ	الظ	٢٠	١٦	الظ	الظ
٢٠	٢٠	لعله ولعل	لعله ولعل	٢٠	٢٠	يظهر	يظهر	١٩	٢٠	على التبر	على التبر	١٨	٢٠	على التبر	على التبر
٣١	٤	اجزاء اجزاء	اجزاء اجزاء	١٩	٢	اتباعه	اتباعه	١٨	٢	جيرة	جيرة	١٧	٢	جيرة	جيرة
١٦	١٦	مرة مرة	مرة مرة	١٧	٣	ولا كما	ولا كما	١٦	٣			١٥	٣		
٢٥	٢٥	وان او ان	وان او ان	١٥	٤	اطلاق	اطلاق	١٤	٤	نصل	نصل	١٣	٤	نصل	نصل
٣٩	١	سطل	سطل	١٣	١٣	مطلقا	مطلقا	١٢	١٣	المسح	المسح	١١	١٣	المسح	المسح
٤	٤	قبل من قبل	قبل من قبل	١٢	١٦	لعله	لعله	١١	١٦	الخبرة	الخبرة	١٠	١٦	الخبرة	الخبرة
١٧	١٧	اليه واليه	اليه واليه	١١	١٦	لعله	لعله	١٠	١٦	الخبرة	الخبرة	٩	١٦	الخبرة	الخبرة
١٢	١٢	نضا ونضا	نضا ونضا	١٠	١٦	لعله	لعله	٩	١٦	الخبرة	الخبرة	٨	١٦	الخبرة	الخبرة
١١	١١	بالوكالة	بالوكالة	٩	١٦	لعله	لعله	٨	١٦	الخبرة	الخبرة	٧	١٦	الخبرة	الخبرة
٢٠	٢٠	العضو العضو	العضو العضو	٨	١٦	لعله	لعله	٧	١٦	الخبرة	الخبرة	٦	١٦	الخبرة	الخبرة
٥	٥	نزوم نزوم	نزوم نزوم	٧	١٦	لعله	لعله	٦	١٦	الخبرة	الخبرة	٥	١٦	الخبرة	الخبرة
٦	٦	يجوز يجوز	يجوز يجوز	٦	١٦	لعله	لعله	٥	١٦	الخبرة	الخبرة	٤	١٦	الخبرة	الخبرة
١	١	اليمين	اليمين	٥	١٦	لعله	لعله	٤	١٦	الخبرة	الخبرة	٣	١٦	الخبرة	الخبرة
١٢	١٢	آخر آخر	آخر آخر	٣	١٦	لعله	لعله	٢	١٦	الخبرة	الخبرة	١	١٦	الخبرة	الخبرة
٢٠	٢٠	يتوضا يتوضا	يتوضا يتوضا	٢	١٦	لعله	لعله	١	١٦	الخبرة	الخبرة	٠	١٦	الخبرة	الخبرة
١١	١١	المسلم مسلمة	المسلم مسلمة	١	١٦	لعله	لعله	٠	١٦	الخبرة	الخبرة		١٦	الخبرة	الخبرة

صفحة	سطر	غلط	صحیح	صفحة	سطر	غلط	صحیح	صفحة	سطر	غلط	صحیح	صفحة	سطر	غلط	صحیح
٥٢	١٢	يترتب	يترتب	٥١	١٥	ما أخذ	ما أخذ	٦٢	٢	الحيف	الحيف	٦٢	١١	وان	بل وان
اليف	١٢	المؤمن	المؤمن	اليف	١٦	نفدا	نفدا	اليف	٦	متجه	متجه	اليف	١٣	حارجا	حارجا
اليف	١٢	لروايا	لروايا	اليف	١٦	مستند	مستند	اليف	٤	فضل	فضل	اليف	١٢	اسود	اسود
اليف	١٦	والقول	والقول	اليف	١٦	عند المسائل	عند المسائل	اليف	٩	هذ	هذ	اليف	١٦	في من	في من
		بأنما	بأنما	اليف	٢٠	كاسو	كاسو	اليف	١١	هذ	هذ	اليف	١٦	دور	دور
اليف	٢٠	قال	قال	اليف	٥٩	رفقا	رفقا	اليف	١٢	اذ	اذ	اليف	٢٥	ح و	ح و
٥٥	٢	العليين	العليين	اليف	١٢	لم يكن	لم يكن	اليف	١٥	صيرت	صيرت	اليف	١	بذكرها	بذكرها
اليف	٥	له	له	اليف	١٦	خائب	خائب	اليف	١٤	اذ	اذ	اليف	١٥	يقسم	يقسم
اليف	١	الاشرا	الاشرا	اليف	٦٠	اذا	اذا	اليف	٢٠	تقتضي	تقتضي	اليف	١٤	يشمل	يشمل
اليف	١٠	للجنة	للجنة	اليف	٢٠	يدفع	يدفع	اليف	٢٣	فسته	فسته	اليف	٢	تقشد	تقشد
اليف	١٢	اجل	اجل	اليف	٢	مدة	مدة	اليف	٢	حصة	حصة	اليف	٢٦	مستند	مستند
اليف	١٦	اذا	اذا	اليف	١٥	الى	الى	اليف	٣	صفة	صفة	اليف	٥	اشير	اشير
اليف	١٦	ان ابقاء	ان ابقاء	اليف	١٦	ان كان	ان كان	اليف	٢	الحيف	الحيف	اليف	٤	الشير	الشير
٥٦	٦	المسائل	المسائل	اليف	١٦	ثم ان	ثم ان	اليف	١	بالاسو	بالاسو	اليف	١٢	السبعة	السبعة
اليف	٩	لم	لم	اليف	٢٠	لا تخلو	لا تخلو	اليف	١٠	سود	سود	اليف	٢٠	العادة	العادة
اليف	٩	فضل	فضل	اليف	٦١	المبلغ	المبلغ	اليف	١٣	حيزة	حيزة	اليف	٢٤	اوعدا	اوعدا
اليف	١٣	قطعة	قطعة	اليف	١٢	فعلها	فعلها	اليف	١٢	التميز	التميز	اليف	٤	الاول	الاول
٥٤	٢	احمل	احمل	اليف	١٥	وعجم	وعجم	اليف	١٢	او منها	او منها	اليف	٩	اذا	فاذا
اليف	١	السبب	السبب	اليف	١٥	استغنى	استغنى	اليف	١٤	والحا	والحا	اليف	١١	الشير	الشير
اليف	١٦	ثم الظاهر	ثم الظاهر	اليف	١٥	في هذا	في هذا	اليف	١٩	استوى	استوى	اليف	١٢	للمسائل	للمسائل
اليف	١٩	نفسه	نفسه	اليف	١٩	يختص	يختص	اليف	٢	هم	هم	اليف	١٢	الدور	الدور
اليف	٢	هو	هو	اليف	٢٠	يه	يه	اليف	٢	الظاهر	الظاهر	اليف	١٢	وما	وما
٥٨	٢	الفضل	الفضل	اليف	٦٢	وفي	وفي	اليف	٢٢	الاجم	الاجم	اليف	١٤	والشير	والشير
اليف	٩	تحريم	تحريم	اليف	١	لا يبعد	لا يبعد	اليف		او لا	او لا	اليف		هذه	هذه
اليف	١٢	الشهيد	الشهيد	اليف	٣	الطلا	الطلا	اليف	٤	كل	كل	اليف	٦٦	علا	علا

صفحہ	غلط	صحیح	صفحہ	غلط	صحیح	صفحہ	غلط	صحیح	صفحہ	غلط	صحیح	صفحہ	غلط	صحیح
٦٨	٢	الصيام	٤٢	٥	قال وقال	٤٢	١٣	خو	٤٤	٢	سلا رما	٤٢	١٣	خو
١٩	ايض	ملك	١٩	ايض	٦	١٣	ايض	سب	٤	ايض	٤	١٣	ايض	سب
٦٩	٢	ضعفه او	٩	ايض	٩	١٥	ايض	حيما	٦	ايض	٦	١٥	ايض	حيما
١٠	ايض	لاحييا	١٢	ايض	١٢	١٥	ايض	فان	١٠	ايض	١٠	١٥	ايض	فان
١٣	ايض	ولعدا	٢٠	ايض	٢٠	١٦	ايض	المحموف	١٢	ايض	١٢	١٦	ايض	المحموف
١٤	ايض	ماعدا	٢٠	ايض	٢٠			تساو	١٤	ايض	١٤			تساو
٤٠	٣	ختلف	٤٣	٢	انما	١٦	ايض	حقته	٢	ايض	٢	١٦	ايض	حقته
٣	ايض	ادعى	٤	ايض	٤	١٦	ايض	مختار	١	ايض	١	١٦	ايض	مختار
١	ايض	وتبوت	١	ايض	١	١٩	ايض	حقتهما	٢	ايض	٢	١٩	ايض	حقتهما
١٠	ايض	المراد	١٠	ايض	١٠	٢٠	ايض	محققا	٥	ايض	٥	٢٠	ايض	محققا
٩	ايض	عنه	١٣	ايض	١٣	٢٠	ايض	فاحكم	١	ايض	١	٢٠	ايض	فاحكم
١٠	ايض	التنبيه	١٥	ايض	١٥	٢٠	ايض	فاحكم	١	ايض	١	٢٠	ايض	فاحكم
١٦	ايض	لاشكا	١٦	ايض	١٦	٢٠	ايض	فاحكم	١	ايض	١	٢٠	ايض	فاحكم
٢٠	ايض	الطلب	١٤	ايض	١٤	٢٠	ايض	فاحكم	١	ايض	١	٢٠	ايض	فاحكم
٤١	٤	مق	١٩	ايض	١٩	٢٠	ايض	فاحكم	١	ايض	١	٢٠	ايض	فاحكم
١	ايض	العدد	٢٠	ايض	٢٠	٢٠	ايض	فاحكم	١	ايض	١	٢٠	ايض	فاحكم
٩	ايض	بصفة	٣	ايض	٣	٢٠	ايض	فاحكم	١	ايض	١	٢٠	ايض	فاحكم
١١	ايض	او	٢	ايض	٢	٢٠	ايض	فاحكم	١	ايض	١	٢٠	ايض	فاحكم
١٣	ايض	صفة	٦	ايض	٦	٢٠	ايض	فاحكم	١	ايض	١	٢٠	ايض	فاحكم
١٣	ايض	وتحتا	٦	ايض	٦	٢٠	ايض	فاحكم	١	ايض	١	٢٠	ايض	فاحكم
١٢	ايض	تعليمها	٤	ايض	٤	٢٠	ايض	فاحكم	١	ايض	١	٢٠	ايض	فاحكم
١٦	ايض	صور	٤	ايض	٤	٢٠	ايض	فاحكم	١	ايض	١	٢٠	ايض	فاحكم
٢٠	ايض	لم يبلغ	١	ايض	١	٢٠	ايض	فاحكم	١	ايض	١	٢٠	ايض	فاحكم
٤٢	٣	بحيف	٩	ايض	٩	٢٠	ايض	فاحكم	١	ايض	١	٢٠	ايض	فاحكم
٥	ايض	يجب	١١	ايض	١١	٢٠	ايض	فاحكم	١	ايض	١	٢٠	ايض	فاحكم

صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۹۵	۱۶	تکسہ	تکفینہ	۹۹	۲	المفص	المقتص	۱۰۲	۱۳	قطع	القطع	۱۰۵	۴	ابن	ابن ابی
ایض	۱۹	صعت	صعت	۱۰۰	۱	استطرا	استطرا	ایض	۱۶	وهو	هو	ایض	۷	حیثہ	حیثہ خشية
ایض	۱۹	اسک	ایک	ایض	۹	هذ	هذا	ایض	۱۷	الایصار	الایصار	ایض	۸	تظہر	تظہر
۹۶	۲	فلک	ذلك اذا	ایض	۱۲	هو	وهو	ایض	۲۰	الصبي عرو الصبي	الصبي عرو الصبي	ایض	۱۵	المرن	المرن الیدین
ایض	۳	فصی	افصی	ایض	۱۳	ولعلہ	ولعلہ	ایض	۱۰۳	الذي التي	الذي التي	ایض	۱۶	والحق	والحق السحب
ایض	۷	او	و	ایض	۱۶	والی	ولی	ایض	۱	تفصيله	تفصيله	ایض	۱۰۶	مه	مه
ایض	۹	ثبتل	ثبتل	ایض	۲۰	عن بعض	عن بعض	ایض	۲	ان	بان	ایض	۵	يعرف	يعرف
ایض	۱۰	ايخاف	ايخاف	ایض	۱۰۱	يتحقق	يتحقق	ایض	۶	المجلى	المجلى	ایض	۶	اعرج	اعرج العرجين
ایض	۱۲	لا بين	لا بين	ایض	۸	منه	منه	ایض	۷	القلب	القلب	ایض	۱۰	ابن	ابن
ایض	۱۳	واكان	انكان	ایض	۱۳	ابن	ابن	ایض	۷	اللق	اللق	ایض	۱۱	يغمر	يغمر
ایض	۱۴	اذا	اذا	ایض	۱۵	الزيادة	الزيادة	ایض	۸	اما	او	ایض	۱۲	ذكر	ذكر
ایض	۱۵	اخشيب	اخشيب	ایض	۱۷	فادام	فادام	ایض	۹	حتلوا	اختلفوا	ایض	۱۴	الحشب	الحشب
۹۷	۳	اصابة	اصابة	ایض	۱۸	ولا	ولا	ایض	۹	كل	كلام	ایض	۱۶	ويحمله	ويحمله لا يجعله
ایض	۶	او	و	ایض	۱۹	البطلان	البطلان	ایض	۹	تود	تود	ایض	۲۰	صاف	صاف
ایض	۱۳	بن	بن	ایض	۱۰۲	فيه	فيه	ایض	۱۵	مرات	مرات	ایض	۲۰	خلفه	حلقة
ایض	۱۳	جنباً	جنباً	ایض	۲	وقال	قال	ایض	۱۵	احل	وجد	ایض	۱۰۷	يخشم	يخشم
ایض	۱۵	ولم يكن	ولم يكن	ایض	۹	يقول	ويقول	ایض	۱۶	لسى	بشى	ایض	۴	رفيقاً	رفيقاً
ایض	۱۶	يقيم	يقيم	ایض	۱۰	رب	رب	ایض	۱۷	لمسه	نبشه	ایض	۴	جبل	جبل
ایض	۱۹	فمعركة	فمعركة	ایض	۱۱	انه	امه	ایض	۱۷	لس	نبش	ایض	۴	الثانية	الثالثة
ایض	۲۰	يفضل	يفضل	ایض	۱۲	صم	مع	ایض	۱۰۵	العله	العله	ایض	۵	لا بن	لا بن ابی
۹۸	۱	السل	الفضل	ایض	۱۴	يؤضاً	يؤضاً	ایض	۱	البها	البها	ایض	۱۰	تقاد	تقاد
ایض	۱۷	وحب	وحب	ایض	۱۹	يؤضاً	يؤضاً	ایض	۱	الحيار	الحيار	ایض	۱۹	مطلنه	بتطلية
۹۹	۳	احق	الاحق	ایض	۱۸	يؤضاً	يؤضاً	ایض	۱	ع	ع	ایض	۱۰۸	فليس	فليس
ایض	۹	هذ	هذ	ایض	۱۰۳	يسبع	يسبع	ایض	۲	الماء	الماء	ایض	۴	كالخرق	كالخرق
ایض	۱۰	تفصيل	تفصيل	ایض	۱۳	والمراد	والمراد	ایض	۴	مستور	مستور	ایض	۵	يكن	يكن

صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۱۱۲	۲	ابن	ابن	۱۱۵	۱۷	مراغہ	مراغہ	۱۱۲	۱۲	یقضی	یقضی	۱۱۳	۱۲	ابن	ابن
۱۱۶	۲	استجابا	استجابا	۱۱۷	۱۷	فیصلہا	فیصلہا	۱۱۳	۱۴	من کلام	من کلام	۱۱۴	۱۲	قیس	قیس
۱۱۷	۵	ولکن	ولکن	۱۱۸	۱۷	وزرارة	وزرارة	۱۱۴	۱۹	شدید	شدید	۱۱۵	۱۲	لغیر	لغیر
۱۱۸	۱۰	ولدی	ولدی	۱۱۹	۲	جملت	جملت	۱۱۵	۲۰	الذي	الذي	۱۱۶	۱۲	بلغ	بلغ
۱۱۹	۱۱	برکہ	برکہ	۱۲۰	۱	الحوض	الحوض	۱۱۶	۲	انتعت	انتعت	۱۱۷	۱۲	لغیر	لغیر
۱۲۰	۱۲	ليستحب	ليستحب	۱۲۱	۱	سمى	سمى	۱۱۷	۱۷	والقناع	والقناع	۱۱۸	۱۲	يشق	يشق
۱۲۱	۱۷	مع عدم	مع عدم	۱۲۲	۲	الروايات	الروايات	۱۱۸	۱۷	الحجرة	الحجرة	۱۱۹	۳	الان	الان
۱۲۲	۱۹	اولوية	اولوية	۱۲۳	۵	بدلها	بدلها	۱۱۹	۲	ر	ر	۱۲۰	۵	صمن	صمن
۱۲۳	۲	ليستحب	ليستحب	۱۲۴	۷	فان	فان	۱۲۰	۵	ولعل	ولعل	۱۲۱	۱۱	الستر	الستر
۱۲۴	۲	وين	وين	۱۲۵	۷	وان	وان	۱۲۱	۶	با	با	۱۲۲	۱۳	يعبر	يعبر
۱۲۵	۲	ان يل	ان يل	۱۲۶	۶	والروايات	والروايات	۱۲۲	۶	فيديو	فيديو	۱۲۳	۲	صحا	صحا
۱۲۶	۶	سوي	سوي	۱۲۷	۱۱	الذراع	الذراع	۱۲۳	۱۱	المعنى	المعنى	۱۲۴	۱	مجر	مجر
۱۲۷	۱۱	انها	انها	۱۲۸	۱۱	اوقد	اوقد	۱۲۴	۱۲	لكن	لكن	۱۲۵	۲	ثلثة	ثلثة
۱۲۸	۱۱	الاشبه	الاشبه	۱۲۹	۱۱	عن ابى	عن ابى	۱۲۵	۱۳	فوائد	فوائد	۱۲۶	۶	غرائب	غرائب
۱۲۹	۱۲	هذ	هذ	۱۳۰	۱۳	كلام	كلام	۱۲۶	۱۴	يفعل	يفعل	۱۲۷	۶	صنع	صنع
۱۳۰	۱۴	جميع	جميع	۱۳۱	۱۴	اكان	اكان	۱۲۷	۱۵	مقد	مقد	۱۲۸	۹	او بالحرف	او بالحرف
۱۳۱	۲	تقووا	تقووا	۱۳۲	۱۴	ابن	ابن	۱۲۸	۱۵	العل	العل	۱۲۹	۱۸	الذي	الذي
۱۳۲	۱	بردا	بردا	۱۳۳	۱۹	الابط	الابط	۱۲۹	۱۶	عشرة	عشرة	۱۳۰	۱	روضا	روضا
۱۳۳	۳	الثالث	الثالث	۱۳۴	۱۹	الحض	الحض	۱۳۰	۱۶	هذ	هذ	۱۳۱	۱	حرف	حرف
۱۳۴	۶	طراز	طراز	۱۳۵	۲	الجريد	الجريد	۱۳۱	۱۶	هذ	هذ	۱۳۲	۳	بان	بان
۱۳۵	۷	استهلا	استهلا	۱۳۶	۷	الجريد	الجريد	۱۳۲	۱۱	المستوفى	المستوفى	۱۳۳	۶	عامه	عامه
۱۳۶	۷	المبتد	المبتد	۱۳۷	۹	البد	البد	۱۳۳	۱۲	يكس	يكس	۱۳۴	۷	يظهر	يظهر
۱۳۷	۱۰	المبتد	المبتد	۱۳۸	۱۲	يشهد	يشهد	۱۳۴	۱۳	الى	الى	۱۳۵	۷	منه	منه
۱۳۸	۱۱	منها	منها	۱۳۹	۱۵	عليه	عليه	۱۳۵	۱۳	باسم	باسم	۱۳۶	۱۳	وهو	وهو
۱۳۹	۱۱	الازرار	الازرار	۱۴۰	۱۷	التوبة	التوبة	۱۳۶	۱۳	سواء	سواء	۱۳۷	۱۲	محب	محب

صفر	سفر	غلط	صحيح	صفر	سفر	غلط	صحيح	صفر	سفر	غلط	صحيح	صفر	سفر	غلط	صحيح
١٢٥	٢	اتفاقه	اتفاقه	١٥	٦	لفظه	القرية	١٥٣	٣	يحمل	يحمل	١٥٦	١١	سكك	حتم ود
١٢٦	٢	ليست	ليست	١١	١١	وعن	عن	١٥٣	٦	اعوان	اعوان	١٥٦	١٣	ثانيتها	ثانيتها
١٢٧	١٢	كان او	كان او	١١	١١	لمزيد	لمزيد	١٥٣	٦	نقصي	نقصي	١٥٦	١٣	المرض	المرض
١٢٨	١٦	واذا او اذا	واذا او اذا	١١	١١	يوم	يوم	١٥٣	٩	يرجو	يرجو	١٥٦	١٦	يحمل	يحمل
١٢٩	٢	وفارح فارح	وفارح فارح	١٩	١٩	وقت	وقت	١٥٣	١١	اتوقع	اتوقع	١٥٦	١٦	يوسف	يوسف
١٣٠	١٠	بناء بنا	بناء بنا	١٩	١٩	نفو	نفو	١٥٣	١٢	ومن كل	ومن كل	١٥٦		بمعنى	بمعنى
١٣١	١١	حاجة حاجته	حاجة حاجته	١٥١	٣	يدعو	يدعو	١٥٣	١١	توفت	توفت	١٥٦	١٦	الذكر	الذكر
١٣٢	١٢	يدعوا يدعوا	يدعوا يدعوا	١٥	٥	المطهر	المطهر	١٥٣	١٩	عوض	عوض	١٥٦	٦	الحزم	الحزم
١٣٣	١	وانالله ان الله	وانالله ان الله	١٥	٦	فلتين	فلتين	١٥٣	١٩	كالخطا	كالخطا	١٥٦	٦	للتوق	للتوق
١٣٤	٤	موده مفرده	موده مفرده	١٥	٦	سبع	سبع	١٥٣	٢	وهو هو	وهو هو	١٥٦	٦	استجار	استجار
١٣٥	١١	علميت على الميت	علميت على الميت	١٥	٦	عشرين	عشرين	١٥٣	١	رحلة	رحلة	١٥٦	٩	الجبا	الجبا
١٣٦	١٦	رجل رجل	رجل رجل	١٥	٩	وفي	وفي	١٥٣	١٢	هذا هكذا	هذا هكذا	١٥٦	١٣	الى	الى
١٣٧	١٤	والديه والديه	والديه والديه	١٥	١٦	تأكده	تأكده	١٥٣	١٢	هذا هكذا	هذا هكذا	١٥٦	١٣	البحر	البحر
١٣٨	١٤	احرا احرا	احرا احرا	١٥	١١	هو هو	هو هو	١٥٣	١٥	وجبه وجبه	وجبه وجبه	١٥٦	١٢	ماء	ماء
١٣٩	١	بطريق بطريق	بطريق بطريق	١٥	١٩	نه	نه	١٥٣	١٩	البحر	البحر	١٥٦	١٥	يتم	يتم
١٤٠	٥	انفعه انفعه	انفعه انفعه	١٥	١٩	ياي	ياي	١٥٣	١٩	اعترف اعترف	اعترف اعترف	١٥٦	٢	ابن	ابن
١٤١	٦	يقى يقى	يقى يقى	١٥٢	١	يط	يط	١٥٥	٢	تسه	تسه	١٥٦	٢	هو	هو
١٤٢	١٢	من ومن	من ومن	١٥	٢	احوط	احوط	١٥٥	٥	بحال	بحال	١٥٦	٦	على	على
١٤٣	١٥	كان او	كان او	١٥	٥	مباكم	مباكم	١٥٥	٥	لايخلو	لايخلو	١٥٦	٦	لعل	لعل
١٤٤	١٩	اوجو بالوجو	اوجو بالوجو	١٥	٤	غسل	غسل	١٥٥	٩	بالاول	بالاول	١٥٦	٦	الى ان	الى ان
١٤٥	١	حوط حوط	حوط حوط	١٥	٩	كح	كح	١٥٥	١٠	تعرف	تعرف	١٥٦	١٣	الاول	الاول
١٤٦	٦	المبائة	المبائة	١٥	١٠	لا تفعل	لا تفعل	١٥٥	١٢	وجب	وجب	١٥٦	١٢	يبدل	يبدل
١٤٧	١٤	المطلبة	المطلبة	١٥	١٥	مايفعل	مايفعل	١٥٥	١٥	لوايمن	لوايمن	١٥٦	١٦	نقص	نقص
١٤٨	٢	جاءه جاءه	جاءه جاءه	١٥	١٦	واحد	واحد	١٥٥	١٦	وعن	وعن	١٥٦	١٤	لم	لم
١٤٩	١	الاعجز	الاعجز	١٥	١٤	بنية	بنية	١٥٥	٢	المتجه	المتجه	١٥٦	١٦	يغزو	يغزو
١٥٠	١	غسل لغسل	غسل لغسل	١٥	١٩	وهو	وهو	١٥٥	٥	سواء	سواء	١٥٦	١٩	التاجر	التاجر

صح	سطر	غلط	صح	سطر	غلط	صح	سطر	غلط	صح	سطر	غلط	صح	سطر	غلط	صح	سطر	غلط
١٥٨	٢	الزما	الغبار	١٦٣	١	الجنين	الجنين	١٦٦	٦	ركعة	في الركعة	١٤١	٢٤	الموضو	الوضوء	صح	
١٥٩	١	تيمم	يتيمم	ايض	١	الوجه	الوجه	ايض	٦	ركعة	الركعة	ايض	١٤٤	التيمم	التيمم	صح	
ايض	٢	عن	فغن	ايض	٢	خلافا	خلافا	ايض	٩	الوقت	ان حاذ	ايض	٨٨	مشرقة	مشرقة	صح	
ايض	٣	شس	يلس	ايض	٢	سعا	استيعا			ضيق	ضيق	ايض	١٩	العشرة	عشرة	صح	
ايض	٤	التخفيف	التخفيف	ايض	٩	عن	وعن	ايض	١١	ما	ما	ايض	١٤٢	على	وعلى	صح	
ايض	٥	جفا	الجفاف	ايض	١٣	سما	سما	ايض	١٢	ولعله	ولعله	ايض	٣	الاشكال	الاشكال	صح	
ايض	٩	لم	لوم	ايض	١٢	حط	حط	ايض	١٦٩	حدث	حدث	ايض	٦	الحديث	الحديث	صح	
ايض	١٢	يضع	يصنع	ايض	١٥	الحياة	الحياة	ايض	٢	جازه	جازه	ايض	١٠	ان كان	كان	صح	
ايض	١٩	لو	لو	ايض	٢٠	بالقد	بالقد	ايض	٦	الاول	الاول	ايض	٣٠	ظاهر	ظاهر	صح	
١٦٠	٢	الكرة	يكوه	١٦٢	١	سعا	استيعا	ايض	٤	اولوية	لا اولوية	ايض	١٢	قليلة	قليلة	صح	
ايض	٥	ولا	لا	ايض	١٠	من	من	ايض	٩	مطلقا	مطلقا	ايض	١٦	النفس	النفس	صح	
ايض	١٢	غير	وغيره	ايض	١١	قتل	قتل	ايض	١٠	لو	لو	ايض	٢	بلا خلاف	بلا خلاف	صح	
ايض	١٢	والا	والا	ايض	١٢	مع	مع	ايض	١١	جامعهم	جامعهم	ايض	٢	عليه	عليه	صح	
ايض	١٥	لثيم	لثيم	١٦٥	٣	وطنه	وطنه	ايض	١١	وطنتا	والعطشا	ايض	٦	ادعى	ادعى	صح	
ايض	١٤	اذلما	اذلما	ايض	١٢	فانق	فانق	ايض	١٢	صاحبا	مباحا	ايض	١٢	خاصا	خاصة	صح	
ايض	٢٠	ولا	ادلا	ايض	١٦	لثيم	لثيم	ايض	١٦	حيارته	حيارته	ايض	١٥	او	واما	صح	
١٦١	١	مشرقة	مشرقة	ايض	٢٠	مسوغا	مسوغ	١٤	٢	ولعم	لعم	ايض	١٢	الاحتياط	الاحتياط	صح	
ايض	٥	الغسل	الغسل	١٦٦	٥	بشرع	بشرع	ايض	٥	والقرعة	والقرعة	ايض	٢	ومما	وما	صح	
ايض	١٠	البحراني	البحراني	ايض	٤	كتابة	كتابة	ايض	٩	نقص	نقص	ايض	١	اذ	اذ	صح	
ايض	١٣	تدعو	تدعو	ايض	١٥	صحبا	صحبا	ايض	١٠	حلقا	مطلقا	ايض	١١	الجزء	الجزء	صح	
ايض	١٣	الا	الا	ايض	١٦	وجد	وجد	ايض	١٢	حصول	مع حصول	ايض	١٢	الجزء	الجزء	صح	
١٦٢	١	الشهر	المشهور	ايض	١٦	مجنيد	مجنيد	ايض	٢٠	جميع	جميع	ايض	٣	صوفه	صوفه	صح	
ايض	١	لمجم	المجم	ايض	١٦	عقل	عقل	ايض	١٤١	مشرقة	مشرقة	ايض	١	وان	وان	صح	
ايض	١	مسح	مسح	ايض	١٩	واما	واما	ايض	٥	مسجد	مسجد	ايض	١٢	النسب	النسب	صح	
ايض	١١	عقل	عقل	١٦٤	٤	لعم	لعم	ايض	١	طلاق	اطلاق	ايض	١٥	مخصوصه	مخصوصه	صح	
ايض	١٥	في	على	ايض	١٣	المصاد	المصاد	ايض	١٢	المشتل	المشتل	ايض	١٦	لب	لب	صح	
١٦٥	١٩	الجنين	الجنين	ايض	١٣	افى	افى	ايض	١٦	مشرقة	مشرقة	ايض	١٦	لب	لب	صح	

صحف	سطر	غلط	صحف	سطر	غلط	صحف	سطر	غلط	صحف	سطر	غلط	صحف	سطر	غلط	صحف	سطر	غلط
١٤١	٩	الغالب	١٢١	١٢١	محدون	١٢١	١٢١	محدون	١٢١	١٢١	محدون	١٢١	١٢١	محدون	١٢١	١٢١	محدون
١٤٢	١١	ويعي	١٢٢	١٢٢	المردن	١٢٢	١٢٢	المردن	١٢٢	١٢٢	المردن	١٢٢	١٢٢	المردن	١٢٢	١٢٢	المردن
١٤٣	١٢	ويعي	١٢٣	١٢٣	المردن	١٢٣	١٢٣	المردن	١٢٣	١٢٣	المردن	١٢٣	١٢٣	المردن	١٢٣	١٢٣	المردن
١٤٤	١٣	المست	١٢٤	١٢٤	علان	١٢٤	١٢٤	علان	١٢٤	١٢٤	علان	١٢٤	١٢٤	علان	١٢٤	١٢٤	علان
١٤٥	١٤	العلامة	١٢٥	١٢٥	المردن	١٢٥	١٢٥	المردن	١٢٥	١٢٥	المردن	١٢٥	١٢٥	المردن	١٢٥	١٢٥	المردن
١٤٦	١٥	الطبة	١٢٦	١٢٦	الامام	١٢٦	١٢٦	الامام	١٢٦	١٢٦	الامام	١٢٦	١٢٦	الامام	١٢٦	١٢٦	الامام
١٤٧	١٦	الادريس	١٢٧	١٢٧	قبله	١٢٧	١٢٧	قبله	١٢٧	١٢٧	قبله	١٢٧	١٢٧	قبله	١٢٧	١٢٧	قبله
١٤٨	١٧	العص	١٢٨	١٢٨	التاويل	١٢٨	١٢٨	التاويل	١٢٨	١٢٨	التاويل	١٢٨	١٢٨	التاويل	١٢٨	١٢٨	التاويل
١٤٩	١٨	المسكر	١٢٩	١٢٩	الحارث	١٢٩	١٢٩	الحارث	١٢٩	١٢٩	الحارث	١٢٩	١٢٩	الحارث	١٢٩	١٢٩	الحارث
١٥٠	١٩	ما نفا	١٣٠	١٣٠	شباة	١٣٠	١٣٠	شباة	١٣٠	١٣٠	شباة	١٣٠	١٣٠	شباة	١٣٠	١٣٠	شباة
١٥١	٢٠	علانا	١٣١	١٣١	هو	١٣١	١٣١	هو	١٣١	١٣١	هو	١٣١	١٣١	هو	١٣١	١٣١	هو
١٥٢	٢١	انما	١٣٢	١٣٢	وانما	١٣٢	١٣٢	وانما	١٣٢	١٣٢	وانما	١٣٢	١٣٢	وانما	١٣٢	١٣٢	وانما
١٥٣	٢٢	وقال	١٣٣	١٣٣	واجب	١٣٣	١٣٣	واجب	١٣٣	١٣٣	واجب	١٣٣	١٣٣	واجب	١٣٣	١٣٣	واجب
١٥٤	٢٣	الوجه	١٣٤	١٣٤	لا في	١٣٤	١٣٤	لا في	١٣٤	١٣٤	لا في	١٣٤	١٣٤	لا في	١٣٤	١٣٤	لا في
١٥٥	٢٤	كيفا	١٣٥	١٣٥	الثالث	١٣٥	١٣٥	الثالث	١٣٥	١٣٥	الثالث	١٣٥	١٣٥	الثالث	١٣٥	١٣٥	الثالث
١٥٦	٢٥	بالشمس	١٣٦	١٣٦	المسوخ	١٣٦	١٣٦	المسوخ	١٣٦	١٣٦	المسوخ	١٣٦	١٣٦	المسوخ	١٣٦	١٣٦	المسوخ
١٥٧	٢٦	كانه	١٣٧	١٣٧	عليه	١٣٧	١٣٧	عليه	١٣٧	١٣٧	عليه	١٣٧	١٣٧	عليه	١٣٧	١٣٧	عليه
١٥٨	٢٧	قليل جدا	١٣٨	١٣٨	الفولبة	١٣٨	١٣٨	الفولبة	١٣٨	١٣٨	الفولبة	١٣٨	١٣٨	الفولبة	١٣٨	١٣٨	الفولبة
١٥٩	٢٨	المانع	١٣٩	١٣٩	الراوند	١٣٩	١٣٩	الراوند	١٣٩	١٣٩	الراوند	١٣٩	١٣٩	الراوند	١٣٩	١٣٩	الراوند
١٦٠	٢٩	بالاصالة	١٤٠	١٤٠	قلعه	١٤٠	١٤٠	قلعه	١٤٠	١٤٠	قلعه	١٤٠	١٤٠	قلعه	١٤٠	١٤٠	قلعه
١٦١	٣٠	بجيت	١٤١	١٤١	لا في	١٤١	١٤١	لا في	١٤١	١٤١	لا في	١٤١	١٤١	لا في	١٤١	١٤١	لا في
١٦٢	٣١	الحلية	١٤٢	١٤٢	الحقل	١٤٢	١٤٢	الحقل	١٤٢	١٤٢	الحقل	١٤٢	١٤٢	الحقل	١٤٢	١٤٢	الحقل
١٦٣	٣٢	جعل	١٤٣	١٤٣	فطام	١٤٣	١٤٣	فطام	١٤٣	١٤٣	فطام	١٤٣	١٤٣	فطام	١٤٣	١٤٣	فطام
١٦٤	٣٣	تامل	١٤٤	١٤٤	الاختلال	١٤٤	١٤٤	الاختلال	١٤٤	١٤٤	الاختلال	١٤٤	١٤٤	الاختلال	١٤٤	١٤٤	الاختلال
١٦٥	٣٤	يطبخ	١٤٥	١٤٥	واذا	١٤٥	١٤٥	واذا	١٤٥	١٤٥	واذا	١٤٥	١٤٥	واذا	١٤٥	١٤٥	واذا
١٦٦	٣٥	النواصب	١٤٦	١٤٦	ولي	١٤٦	١٤٦	ولي	١٤٦	١٤٦	ولي	١٤٦	١٤٦	ولي	١٤٦	١٤٦	ولي
١٦٧	٣٦	يدلى	١٤٧	١٤٧	المفيد	١٤٧	١٤٧	المفيد	١٤٧	١٤٧	المفيد	١٤٧	١٤٧	المفيد	١٤٧	١٤٧	المفيد

